الشرق الأوسط الحديث

الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والإقتصاد

١٧٨٩ - ١٩١٨

بإشراف: ألبرت حوراني

فيليب س. خوري

ماري ك. ويلسون

ترجمة

الدكتور أسعد صقر

ريــع الــدار

لهيئة مدارس أبناء وبنات الشهداء في الجمهورية العربية السورية



دمشق أوتوستراد المزة ص.ب: ١٦٠٣٥ ـ برقياً طلاسدار

هاتف. ٦٦١٨٩٦١-٦٦١٨٠١٣ تلفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ تلكس: ٤١٢٠٥٠

الشرق الأوسط الحديث

الشرق الأوسط الحديث = The Modern Middle East / إشراف البرت حوراني، فيليب س. خوري، ماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر. ـ دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦. ـ ج ٢ ؛ ٢٤سم.

الجزء بعنوان:التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩ ـــ ١٩١٨.
١ ـــ ٩٥٦ ح و ر ش ٢ ـــ العنوان ٣ ـــ العنوان الموازي ٤ ـــ حوراني ٥ ـــ خوري ٦ ـــ ويلسون ٧ ـــ صقر

مكتبة الأسد

رقم الإيداع ـــ ١٧٨٦/ ١٢/ ١٩٩٥ رقم الإصدار ٦٩٢

رقم: ٢٥٩٩٤
تاريخ: ٢٧/ ٩/ ٩٥

الطبعة الأولى ١٩٩٦

عنوان الكتاب باللغة الإنكليزية

The Modern Middle East: A Reader

Edited by
ALBERT HOURANI, PHILIP S. KHOURY
and MARY C. WILSON

University of California Press
Berkeley and Los Angeles

الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والإقتصاد

١٧٨٩ - ١٩١٨

مقـــدمـــة

بقلم ماري ويلسون

كانت حصيلة الإصلاحات التي بدأت بها النخب الشرق أوسطية، وشجعتها القوى الأوروبية، متنوعة. وقد اشتملت على نتائج مرغوب بها ونتائج غير مقصودة في آن معاً. كما كانت لها آثار جرت ممارستها بصورة مختلفة عبر الطيف الاجتماعي. لم تكن التحولات في المجتمع والاقتصاد التي حصلت في القرن التاسع عشر، مجرد نتيجة لبرامج الإصلاح الخجولة، بل إن الإصلاحات جرت في سياق تاريخي عالمي وكانت هي نفسها إلى حدٍ ما محاولة للسيطرة على الأثر الطاغي لهذا السياق التغييري. وينظر هذا القسم إلى الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر. كما شكله الإصلاح الداخلي من جانب وعلاقات الشرق الأوسط المتغيرة ببقية العالم من جانب آخر. ويصور حدود التغيير البنيوي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ويصف الطريقة التي أسهم فيها هذا التغيير في تبدل حياة الناس.

ويرسم لنا المقال الرائد الذي كتبه شارل عيساوي صورة للشرق الأوسط في القرن التاسع عشر من خلال الآثار العميقة لاندماجه في اقتصاد العالم التوسعي الذي يسيطر عليه رأس المال الأوروبي. ويعطي رؤية شاملة للتغير في مناطق يمكن أن يتم فيها أفضل تحديد للسكان والاستثمار والنقل والتجارة، وتتلخص مساهمته المتميزة في مقارنة الشرق الأوسط بالهند واليابان. وهو يجد أن للشرق الأوسط «نموذجاً نوعياً للتطور الاقتصادي» ويقترح أسباباً عديدة لتفسير ذلك مثل «قربه من أوروبا.. والرجعية الاجتماعية والسياسية، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية»، وقد عطل كل من هذه العوامل نشوء بورجوازية، ورأى الأجانب في غيابها وكأنهم عملاء التغيير الناشطون في الشرق الأوسط. والصورة التي رسمها للتغير الاقتصادي في القرن التاسع عشر هي صورة القطيعة مع النماذج الاقتصادية السابقة للشرق الأوسط سواء في أسبابها أو في نتائجها.

ويتخذ كينيث كونو K.Cuno الموقف المقابل. فهو يجد عندما ينظر إلى استخدام الأرض في مصر أن أصول الملكية الخاصة لاتكمن في توسع الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر بل في الشروط المحلية في القرن السابع عشر من دولة ضعيفة إلى ارتفاع في الأسعار الزراعية، وهذان العاملان شجّعا الأفراد على التصرف كما لو كانت الأرض ملكية مخصوصة. وقد جاءت إصلاحات محمد علي المبكرة في مواجهة هذا الوضع فأحيت نظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر، في سبيل إعادة تأكيد سيطرة الدولة على الأرض. وقد دفعت متطلبات تشكيل دولة محمد علي وخلفائه إلى التوفيق بين الوصول بالعائدات إلى الأوج عبر ملكية الدولة للأرض ولإنتاجها، وبين خيار دعم الجماعات الهامة في المجتمع المصري. وكانت إحدى نتائج هذه التسوية تشريع ١٨٥٤ ــــ ٨ الذي دعم حقوق الملكية وكان يمثل «صعود طبقة ملاك الأراضي في مصر مرة أخرى» أما بالنسبة لكونو Cuno فإن تشريع القرن التاسع عشر لم يخلق ملكية للأرض خاصة بقدر ما كانت ممارسة الملكية الخاصة واضحة منذ القرن السابع عشر وتم الاعتراف بها أخيراً بفضل تشريع القرن التاسع عشر، وهكذا فإن الإصلاح في نظره أو على الأقل إصلاحات الأرض في القرن التاسع عشر مع استمرارية نماذج استخدام الأرض الماضية.

كيف ترجمت هذه الصور من التغير الاقتصادي والقانوني إلى تغيرات في فعالية الفرد الاقتصادية وفي الحياة المادية والتنظيم الاجتماعي، هذا هو موضوع بحث جوديت توكر J.Tucker، وفي نظام مفاهيمها أن القوة المحركة للتغيير في مصر القرن التاسع عشر هي دخول الرأسمالية، وهي تجد أن الإصلاحات التي تم تشريعها استجابة لهذه القوة لم تكن مفيدة للجميع أو حتى للأكثرية.

أما بالنسبة للفلاحين وهم أكبر مجموعات المجتمع المصري فقد جلب إصلاح القرن التاسع عشر مطالب متزايدة تتعلق بالسخرة والعمل الإجباري، كما أنه أدى إلى نقص في السيطرة على الأرض وعلى المحصول وإلى هبوط في نمط حياة الفلاح المادية. وقد تضمنت مقاومة الفلاحين لهذه التغييرات محاولات لتجميد ملكية العائلة في سبيل حمايتها من تدخل الدولة وقد وجدت توكر Tucker بعد الاطلاع على دعاوى المحاكم أن هذا التجميد كان يتم على حساب أفراد العائلة الذين كانت حقوقهم الشرعية والاعتيادية أضعف من غيرهم وبكلمة أخرى على حساب النساء. وفي رأيها أن

الادعاء باستفادة المرأة من مآثر الغرب وبرور المجتمع « الحديث » يجب أن يُعاد النظر فيه .

إن تصميين تجربة النساء التاريخية وفعالياتهن يمكن أن يقود إلى تحولات في الحكم التاريخي . لقد جاء الإصلاح أقل إيجابية . وفي مقال دونالد كاتايرت D. Quataert نرى أن انحدار صناعة النسيج الشرق أوسطية في القرن التاسع عشر قول نسبي وليس مطلقاً . وهو ينظر إلى إنتاج النساء من النسيج في كل من المدينة والريف ويستنتج أنه على الرغم من أن فعاليات التصنيع تغيرت نتيجة لتأثيرات تصنيع البضائع الأوروبية إلا أنها لم تتوقف ، وهو يعيب على المؤرخين السابقين أنهم لم ينظروا إلا إلى القطاع التصنيعي في المدن وحدها وحتى ضمن هذا القطاع نظروا إلى بنية الجماعة (الرجالية) . لقد زاد إنتاج الخيط الحريري في بورصة مثلاً عشر مرات في أواسط القرن بفضل المكنة وقوة العمل النسائية ، هذا التوسع المفرط كان يعني من الآن فصاعداً أن مصانع غزل الحرير لا تشتغل بكامل طاقتها ، لقد ظلت المعامل مفتوحة على كل حال بسبب النظرة الاجتماعية إلى النساء العاملات كأجيرات إضافيات . وظلت النساء تستخدم كقوة عمل مرنة . لقد تضاءل غزل القطن بصورة درامية تحت تأثير الواردات الأوروبية لكن ذلك لم يوقف تماماً الغزل والنسج المحليين . والنساء اللواتي كن يقدرن على شراء غزل مستورد ينسجنه قماشاً ، والنساء اللواتي لم يقدرن على الشراء ظللن يغزلن وينسجن للاستعمال المنزلي . « ظلت الأنوال اليدوية في نهاية القرن مظهراً عاماً في معظم البيوت العثمانية شاهداً على الردود المرنة على تغيير فرص السوق في الأسر العثمانية وعلى استمرار إنتاج النسيج .

كان الفلاحون والنساء غائبين غالباً من سجل التاريخ وقد حُكم عليهم خطأً في غيابهم وكأنهم خارج التاريخ سلبيين أو تقليديين رد على ذلك أن تجربتهم التاريخية وحتى أصواتهم في بعض الأوقات يمكن أن تحجب بفضل تقييم حذر لمصادر معروفة وبفضل الوصول إلى مصادر جديدة كما برهنت على ذلك كل من توكر وكاتايرت . إن المشهد المديني وفيه مواقع القوة (الذكورية) والبيروقراطية والمدارس قد تم توثيقه جيداً مع أن فيه أيضاً صامتوه .

ويحطم بول دومون P. Dumont هذا الصمت بإماطة اللثام عن الحياة اليومية لموظف عثماني ، ويعيش سعيد بيه وهو موضوعه ، في استنبول في بداية القرن العشرين وقد جنى هذا البيه فائدة من قرن الإصلاح ، إذ حصل على ثقافة حديثة ممتازة وهو

يعرف الفرنسية واحتل عدداً من المناصب وقد سجلت نشاطاته في دفاتره ــ كيف يمضي وقته وكيف يصرف نقوده، لا كيف يفكر أو يشعر ــ إن هذه السجلات شاهد بليغ على الحياة المادية والثقافية لطبقة ما في المجتمع وعلى العلاقات الاجتماعية ضمن هذه الطبقة. كما أنها تشير إلى استمرارية وتحولات قرن الإصلاح هذا.

كان سعيد بيه مرتاحاً بل وغنياً وكان له ولزوجته حياة اجتماعية نشيطة كلٌّ ضمن أجواء جنسه الخاص ويتبعان الخطوط الكلاسيكية للمجتمع العثماني، وكانت الأشكال الأوروبية في حياته المادية والثقافية تنافس الأشكال العثمانية ولكنها لا تهزمها. وكان يذهب من وقت إلى آخر إلى المسرح ليشاهد مسرحيات من نمط غربي، وإلى حفلات الباليه والأوبرا إلا أنه كان يذهب بانتظام إلى مشاهد كراكوز (خيال الظل) وإلى الحفلات الموسيقية العربية والتركية وإلى المسرح وقد اشترى مدفأة زرقاء من الخزف الحجري ومقلاً في السنة ذاتها. وكان يحتفل هو وعائلته بكل العطل الدينية مع أنه لم يكن يظهر بمظهر الورع شخصياً، كما كان يحترم العطل الرسمية العامة ويكيف نفسه بنعومة مع جريان الأحداث السياسية، وكان يحتفل بصعود السلطان سنوياً قبل عام ١٩٠٨ وبثورة الأتراك الشبان بعد ذلك، ولا يبدو عليه أنه سجل في حياته اليومية التغيرات السياسية الخطيرة في القرن الجديد. أما التغير المتراكم في القرن الماضي على كل حال، فقد كان يرى بوضوح أنه أفضل الأنظمة في محيطه المادي وفي حياته الاجتماعية والثقافية. وكان واضحاً حداً في حياته السياسية والدينية التي تتميز بصفة مدنية بلا ريب.

أما مقال إيرفان ابراهيميان فينتقل مما هو فردي إلى «الجمهور». ومن الامبراطورية العثمانية إلى إيران القاجارية ومن ظاهرة سعيد بك السياسية إلى الجمهور السياسي الموجه عام ١٩٠٥ ــ ٩ جمهور الثورة الإيرانية، وهو يطرح سؤالاً عن هذا الجمهور: من الذي شارك ولماذا؟ إن نطاقه النظري مرتبط «بالجمهور المتوحش» عند غوستاف لوبون من جهة والذي تحركه غريزة جماعية غير عقلانية وإجرامية، ومن جهة أخرى بالجمهور ذي الفكرة الوحيدة والذي لا يعرف المرونة واللاعقلاني إلى درجة استثنائية كما يراه جورج رودي G. Rudé. وهو يجد جمهورين في الثورة الإيرانية وليس جمهوراً واحداً أولهما هو «الجمهور الدستوري» الذي سيطر على الشوارع بين عام ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والثاني هو الجمهور المحافظ الذي سيطر على تلك الشوارع بعد عام

١٩٠٧ وهو يحد كلا الجمهوريين ذا بنية اجتماعية قابلة للتحديد وله أهداف معقولة تتوافق مع مصالحه. وهكذا يصل بكل تصميم إلى جانب جورج رودي. لقد أشار مقاله إلى التغيرات التي بدأت تتم في دراسة تاريخ الشرق الأوسط في سنوات ١٩٦٠ عندما بدأ ينفصل عن حقول التاريخ السياسي والدبلوماسي المؤسسة ويتجه نحو التاريخ الاجتماعي، أكثر مما أشار إلى التغيرات التي بدأت في إيران عند نهاية القرن على الرغم من أن شعار الدستور يوحي بعض التغير حتماً.

كانت المدينة موقع الثورة الإيرانية عام ١٩٠٥ ـــ ٩ وكان جمهورها في وقت ما المتحكم بالقوة. ومع أن مدن الشرق الأوسط ظلت طويلاً في مواقع القوة، إلا أنها لم تكن دائماً مصدراً للقوة. فالقاهرة التي هي موضوع مقال أندريه ريمون A. Raymond شهدت تعاقب حكام كانت قوتهم تأتي من الخارج كالمماليك والحكام العثمانيين، والفرنسيين (لفترة قصيرة)، ثم محمد علي وخلفاؤه، ثم الإنكليز. وعلى الرغم من كونهم من الخارج فقد كان على كل منهم أن يتوصل إلى تفاهم مع جماعات هامة داخل المدينة وبصورة خاصة العلماء والتجار وذلك في سبيل بقائه في الحكم وكانت هاتان الجماعتان المحليتان ممن يحسب لهما حساب منذ أيام المقريزي (١٣٦٤ ـــ ١٤٤١) مؤرخ العصر الوسيط وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وقد استمر هذا الاستقرار في التنظيم الاجتماعي غالباً مما يفسر أن القاهرة لم تتغير نسبياً لا في الحجم ولا في الشكل منذ مرحلة العصر الوسيط حتى عام ١٨٦٣. وقد بدأ الخديوي اسماعيل ببناء قاهرة جديدة على نمط أوروبي عام ١٨٦٣ وانتهت جهوده إلى خلق مدينة استعمارية كلاسيكية. مدينة ثنائية، كما انتهت مع تسلسل الأحداث إلى احتلال البريطانيين لمصر عام ١٨٨٢. ولم تعكس التغيرات التي صنعها اسماعيل في القاهرة عقليته الخاصة وحسب، بل عكست أيضاً تغير العلاقات بين مصر وأوروبا، وقد سجلت الأحياء الجديدة المتأوربة بسوكها وسفاراتها نهاية عالم العلماء والتجار المستقر وتحول السلطة لمصلحة أوروبا وزبائنها.

وقد وطد الاحتلال البريطاني تقسيم القاهره إلى مدينتين وتنته وكان اسماعيل قد بدأ به، وانتشرت المدينة الأوروبية إلى الناحية العربية من نهر النيل وعبره، بفضل سد أسوان عام ١٩٠٢ الذي أتاح السيطرة القوية على فيضان النيل كما أتاح بناء أحياء

جديدة على صماف النهر وفي حرره وساء جسور تربط الضفة العربية بمركز المدينة الجديد. وقد أخفت السنوات الأولى من الازدهار والغنى تحت الاحتلال البريطاني النتائج المرضيَّة لاقتصاد استعماري على كل حال.

بدأ سكان القاهرة بعد الحرب العالمية الأولى يزدادون بمعدلٍ تجاوز نموّ السكان في مصر فقد أدى فيض السكان في الأرياف وما نجم عنه من تدهور في أنماط الحياة الريفية إلى هجرة ريفية نحو المدينة بأعداد كبيرة. وفي عام ١٩٢٧ كان هناك (٦٤٪) أربع وستون بالمئة فقط من سكان القاهرة ممن ولدوا فيها. لكن العمل في القاهرة لم يكن ميسراً لأن البريطانيين لم يشجعوا التصنيع وهكذا نجد أن بذور أزمات القاهرة في القرن العشرين تكمن في حاجة القرن التاسع عشر إلى عمال ريفيين جلبتهم دولة توسعية، وفي الحاجة إلى عائدات متزايدة من جانب، وفي التصنيع البريطاني والحاجة المتزايدة إلى المواد الخام من جانب آخر.

كانت القاهرة المزدهرة بالسكان دون عمل كاف ودون خدمات مدنية كافية لكل تلك الأعداد، تمتلىء وتطفح من المدينة الاستعمارية المزدوجة. وبنيت ضواحي جديدة وملحقات منذ عام ١٩٦٠ ولم تلبّ أبداً حاجات السكان من الطبقة الوسطى التي تتزايد باطراد وأما الفقراء فيعيشون في أحياء قذرة. هذه القاهرة الثالثة، المتروبول، أصبحت رمزاً لإرث الامبريالية ولقدوم الحكومات المستقلة القصير في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين الذي سننتقل إليه في النصف الثاني من هذا الكتاب.

التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط
١٨١٥ ـــ ١٩١٤ العام والخاص

شارل عيساوي

بُني اقتصاد عالمي مستند إلى أوروبا الغربية في القرن الذي يقع بين حروب نابوليون والحرب العالمية الأولى. ويمكن أن نميز مظهرين في هذه العملية، فمن جهة اندمجت المناطق المتنوعة تباعاً في اقتصاد عالمي عريض، ونظام مالي عبْر نقليات آلية وهجرة كثيفة، وتدفق رأسمال كبير، واتساع هائل في التجارة العالمية، ومن جهة أخرى تحول اقتصاد البلدان غير الأوروبية تحولاً عميقاً، وازداد عدد السكان أضعافاً عديدة بفضل انتشار الأمن ودخول العناية الصحية الحديثة وانحسار المجاعات ونقص معدل الوفيات: واتسع حجم الإنتاج الزراعي كثيراً وتضاعف تصدير المحاصيل النقدية استجابةً لارتفاع الطلب الأوروبي للمواد الخام الذي ساعد عليه الانخفاض الحاد في كلفة النقل. وأدى هذا كله بدوره إلى انكفاء عميق في نظام ملكية الأرض الذي نتج بصورة عامة عن تحول في الملكية المشتركة أو القبلية إلى حقوق الملكية الفردية. وبطلت المنافسة إلى حدٍ كبير بين الصناعات اليدوية المعروضة وبين البضائع الأوروبية المصنّعة آلياً، ومنذ ذلك الوقت ولأسباب متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تبرز المصانع الحديثة لتأخذ دورها وهي عملية نزع للتصنيع حدثت في أماكن عديدة من العالم. كما تحولت النظم الاجتماعية أيضاً وازداد انعدام المساواة السائد في هذه البلدان حدة، ومع أن مستوى عيش الجماهير ارتفع غالباً في معظم الأماكن خلال القسم الأعظم من المرحلة فإن دخل الطبقة العليا وغناها ازدادا كثيراً وبسرعة، وأخيراً كانت عوامل التغير الفاعلة أجنبية في معظمها ـــ إما أوروبية أو أمريكية أو مهاجرة من البلدان المجاورة مثل الصينيين والهنود في جنوب شرق آسيا.

يلائم هذا الوصف السابق الشرق الأوسط إلى درجة كبيرة في المرحلة التي هي قيد النظر . وعاية هده الورقة هي أن نفحص أين وفي أية حواىب اختلفت المنطقة عن النماذج والاتجاهات السائدة .

وسوف نخضع لهذه الغاية أربع نقاط للتحليل الكمي ونختبر بعض التفاصيل : مثل النمو السكاني ، توظيف رأس المال الخارجي ، النقل الآلي ، والتجارة الخارجية ، كما سوف نناقش باختصار خمس نقاط أخرى هي : الزراعة ، الصناعة ، مستويات الدخل ، التقدم الثقافي وعوامل التغير الاقتصادي . وسنحري مقارنة حيثما كان ذلك ممكناً مع إجمالي العالم ومع وجهين لمطقتين أحريين لهما تجربة مضادة تماماً هما الهند واليابان . وقد احتيرت اليابان كأكثر نماذج التطور نجاحاً في العصر الحديث في حين تمثل الهند على النقيض بلداً فشل في إحراز تطور سريع على الرعم من بداية واعدة في حقول متعددة وأخيراً سوف نقوم بمحاولة لتحديد ما إدا كان للشرق الأوسط نموذج تطور متميز خاص به .

وعني عن البيان أن هذه الورقة تمثل مجرد محاولة لاقتراب أولي من حقل لم يحظ إلا بالقليل من الدرس . وهي تثير في جوهرها أسئلة أكثر مما تقدم إجابات . وغايتها الرئيسية أن تحض على نقاشات وتوحي بنقاط للبحث المتقصي .

السكان

حصل ازدياد في عدد السكان في معظم بلدان العالم تقريباً خلال القرن التاسع عشر إلا أن مدى الازدياد يختلف بدرجة ملموسة ، ويعطي الجدول التالي بعض التقديرات الأولية وضعها كارساوندرز Carr-Saunderz وويلكوكس Willcox على التوالي[١] :

معدل الزيادة السنوية في الألف (١٠٠٠)

	١٨٠٠ ـ ١٨٥٠		١٨٥٠ ـ ١٩٠٠		١٩٠٠ ـ ١٩٢٠	
إفريقيا	١ر١	٠٠	٤ر٧	٦ر٩	٧ر٧	٠٤
أمريكا الشمالية	٢٩ر٨	٢٩ر٨	٢٣ر٠	٢٣ر٠	١٨ر٦	١٨ر٦
أمريكا اللاتينية	١١ر١	٧ر٢	١٣ر٠	١٣ر٠	١٨ر٦	١٨ر٦
آسيا	٤ر٣	٢ر٠	٥ر٤	٢ر٨	٢ر٨	٦ر١
أوروبا والاتحاد السوفييتي	٧ر١	٧ر٠	٨ر٧	٧ر٠	٧ر٠	٧ر٠
المجموع	٥ر١	٣ر٤	٧ر٣	٥ر٩	٥ر٩	٧ر١

في الهند قدر عدد السكان بحوالي ١٢٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠ وأعطى إحصاء عام ١٨٧٢ إجمالياً قدره مئتان وستة ملايين (٢٠٦ مليون) وإحصاء ١٩١١ إجمالياً قدره ٣١٥ مليون وإحصاء ١٩٢١ مقداره ٣١٩ ثلاثمئة وتسعة عشر مليوناً ويسبب نصف مقدار الزيادة في ١٨٧٢ ـــ ١٩١١ إلى تحسّن طرق الإحصاء وإلى المناطق الإضافية التي تملها[٢] والزيادة التي يمكن إعفالها أعوام ١٩١١ ـــ ٢١ تعود إلى وباء الأنفلونزا. إن الزيادة الفعلية في السكان (بما في ذلك دخول منطقة حديدة) في مدى خمسين عاماً كانت ٨٨٫٦ ثمانية وثمانين مليوناً وستة أعشار المليون. أي ٣٤٫٩ بالمئة[٣] مما يعطي معدل زيادة للنمو بمقدار ٦ في الألف. فإذا قبلنا تقدير عام ١٨٠٠ الذي هو ١٢٠ مليون فهذا يتضمن معدل نمو مقداره ٧ في أعوام ١٨٠٠ ـــ ٧٢ مما يمكن أن يصل إلى حد المبالغة. كان سكان اليابان في عام ١٨٠٠ حوالي ٣٠ مليوناً على الأرجح، ويظهر إحصاء ١٨٧٢ رقم ٣٣ مليوناً (وقد يكون ارتفع إلى ٣٥ أو ٣٦ مليون وفي إحصاء ١٩٢٠ بلغ الرقم ٥٦ مليوناً[٤] وذلك يشير إلى نمو يبلغ ١ ثم ١١ في الألف على التوالي. وفي كل حال يمكن زيادة الرقم الأول بصورة ضئيلة وتقليص الرقم الثاني.

أما تقديرات الشرق الأوسط فهي تقريبية إلى حد بعيد وكان عدد سكان مصر في عام ١٨٠٠ يتراوح بين ٢٫٥ ـــ ٣ ملايين ولكن هناك أسباباً وجيهة قُدمت لرفع هذا الرقم إلى ٣٫٥ مليون[٥]. وأول إحصاء يمكن الاعتماد عليه هو إحصاء ١٨٩٧ يذكر إجمالياً قدره (٩٫٧٢) مليون وفي إحصاء ١٩١٧ يصل الرقم إلى ١٢٫٧٥ مليون وهو يشير إلى معدل زيادة من ١١، ١٤ في الألف على التوالي. أما في العراق حيث جرى أول إحصاء عام ١٩٤٧ وتظهر تقديرات «حسن» معدل زيادة سنوياً قدره ١٣ بين ١٨٦٧ و ١٨٩٠ و١٨ في ١٨٩٠ ـــ ١٩٠٥ و١٧ في ١٩٠٥ ـــ ١٩١٩[٦] ولا توجد أرقام جاهزة يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لسورية وهذا الاسم يستخدم في هذه الورقة ليدل على سورية الجغرافية أو سورية الكبرى وتصنفها تقديرات القنصلية البريطانية في أعوام ١٨٣٠ ما بين مليون نسمة و١٫٨٦٤٫٠٠٠ مليون وثمانمئة وأربع وستون ولكن معظم التقديرات تتراوح بين ١٫٢٥٠ مليون وربع و١٫٤٥٠ مليون وأربعمائة وخمسون ألفاً. وتتجمع تقديرات ١٩١٠ ـــ ١٥ حول ٣٫٥ مليوناً[٧]، وإذا ما أخذنا رقم ١٫٣٥٠ مليون لعام ١٨٣٥ و٣٫٥ مليون لعام ١٩١٤ فإنه يعني معدل زيادة قدره ١٢ في الألف. وإذا ما أخذنا رقم ١٫٣٥٠ مليون لعام ١٨٣٥ و٣٫٥ مليون لعام ١٩١٤ فإنه يعني معدل زيادة قدره ١٢ في الألف. وإذا ما أخذنا رقم عام ١٨٣٥ وهو ١٫٨٦٤ مليون فإنه ينقص معدل الزيادة إلى ٨ وإذا كانت هذه

الأرقام صحيحة تماماً فإنها تشير إلى أن معدل نمو السكان في البلدان العربية كان أعلى بصورة ملفتة للنظر من معدلات بلدان آسيا وإفريقيا بوجه عام ومن الهند واليابان بوجه خاص. فإذا كان الأمر كذلك فإنه يعني أن حصة كبيرة من الزيادة في الدخل المتحقق أثناء المرحلة التي نحن بصددها قد ابتلعتها زيادة السكان. وتشير البيانات المتوفرة عن الجزائر إلى الوجهة ذاتها[٨] ويجب أن نعيد إلى الذاكرة على أية حال أنه لا تتوفر أية دلالة على اتجاه السكان في البلاد العربية في حين أن دلالة السودان التي يعتقد في العادة أنها انخفضت في فترة المهدي، وتابعت ازدياداً مبكراً تحت الحكم المصري[٩].

كما أن البيانات عن تركيا وإيران أكثر تفتتاً فالإحصاء العثماني لعام ١٨٣١ يضع رقماً للذكور (Erkek) في الأناضول هو ٢٫٣٨٤٫٠٠ مليونان وثلاثمئة وثمانية وأربعين ألفاً فإذا اعتبرنا هذا الرقم يشير إلى الذكور البالغين فإن هذا يجعل عدد السكان في حدود عشرة ملايين ويشبه هذا الرقم في حجمه التقديرات التقريبية الأخرى التي تعطيها مصادر أوربية متعددة[١٠]. وفي بداية الحرب العالمية الأولى كان عدد السكان في المنطقة التي أصبحت جمهورية تركيا يقدر بـ ١٤٫٥٤٩٫٠٠ أربعة عشر مليوناً وخمسمائة وتسعة وأربعون ألفاً[١١]. وإذا ما أخذنا هذين الرقمين على المعنى الظاهري فهما يشيران إلى معدل الزيادة المنخفض أي نسبة ٥ في الألف في أعوام ١٨٣١ ـــ ١٩١٤ (ولكن انظر الملاحظة رقم ١٥ فيما يلي): أما في إيران فليس من الممكن معرفة ما إذا كان السكان في النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان أكبر أم أصغر مما كان عليه في بداية القرن. ويقدر راولنسون Rawlinson الرقم الإجمالي في عام ١٨٥٠ بعشرة ملايين، أما في عام ١٨٧٣ «وبعد زيارتين مدمرتين للكوليرا والمجاعة» فيقدر العدد بـ ٦ ستة ملايين[١٢] وهناك تقديرات أخرى في أعوام ١٨٨٠ تتراوح بين ٥ إلى ١٠ مليون، والتقديران الأقل إرضاءً يشيران إلى ٧٫٦٥٤٫٠٠٠ (تقدير هوتوم شندلر H. Schindler) وستة ملايين عام ١٨٨٨ (تقدير عالم روسي زولوتاريف) وثمة تقدير متأخر لهوتوم شندلر يرى أن السكان في عام ١٨٩٧ أصبحوا تسعة ملايين في حين يعطي لوريني رقم ٩٫٣٣٢٫٠٠٠ لعام ١٨٩٩[١٣].

يستطيع المرء أن يحاول القيام ببعض الاستقراء مما سبق في تدقيق تقريبي لهذه الأرقام.

عندما أسفر الإحصاء الإيراني الواسع عن عدد سكان يساوي ١٨٫٩٥٥ ثمانية عشر مليوناً وتسعماية وخمسة وخمسون ألفاً وكان إحصاء مصر قدر عدد السكان بـ ٢٣٫٣٥٢ مليون

وتركيا بـ ٢٤ر٧٧١[١٤] . فإذا سلمنا بالمعدل نفسه الذي كان سائداً في عام ١٨٩٠ فإنه يشير إلى رقم ٧ ملايين في إيران مقيساً بحوالي ٩ ملايين في مصر . ويبدو على كل حال خلافاً لذلك أن معدل الزيادة في إيران في أعوام ١٨٩٠ ــ ١٩٥٦ كان مشابهاً في ارتفاعه للمعدل المصري . ويمكن أن يشير هذا إلى أن التقديرات العالية التي أعطاها السير هوتوم شندلر Houtum Schindler ــ وهو جنرال بريطاني ألماني في الجيش الإيراني كان يعرف المنطقة جيداً ــ كانت أقرب إلى الهدف وهي نتيجة تتفق مع سجلات كورزون Curson ولوريني Lorini[١٥] .

إن ما يهم في معدل النمو الإيراني أن المرء يستطيع أن يذكر تخمينات كورزون التي بناها على الأرجح على سجلات المكتب الهدي الذي ذكر فيه كثيراً أن فترة إقامته كانت فترة « خالية من الحرب ومن المجاعة » وأن السكان كانوا يترايدون بنسبة ٧٥ر٠٪ كل سنة[١٦] ومما يجعل تقديراته ذات قيمة أن معظم تلك التقديرات لسكان المدينة التي ذكرها أظهرت بعض التزايد في فترة ١٨٠٠ ــ ٩ ويتبعها غالباً انحدار شديد في القرن الثامن عشر . وهناك على كل حال بعض الاستثناءات الهامة مثل أصفهان ومشهد التي يبدو أن سكانهما قد أخذوا في التناقص .

توظيف رأس المال

في دراسة للأمم المتحدة هي : حركة رأس المال خلال فترة ما بين الحربين ، قدرت الحجم الكلي للتوظيفات الخارجية الطويلة الأمد الظاهرة عام ١٩١٤ في حدود (٤٤) أربعة وأربعين مليوناً منها ما يزيد عن مليونين أو ما يعادل واحداً من عشرين كان في الشرق الأوسط .

كان مجمل التوظيف في مصر في بداية الحرب العالمية الثانية يزيد عن مئتي مليون جنيه : منها أربعة وتسعون مليوناً تمثل الدين العام المعلق وما بقي من التوظيف هو في القطاع الخاص[١٧] . أما في تركيا فإن الدين الحكومي المعلق أثناء انعقاد مؤتمر لوزان كان مئة وواحد وستين مليون ليرة دهبية تركية ، وهو رقم لا يختلف كثيراً عن رقم عام ١٩١٤ وقد كان رقم التوظيف الخاص الخارجي عام ١٩١٤ ستة وستون مليون وأربعمائة ألف جنيه[١٨] . وكان التوظيف الوحيد الهام والخاص في إيران ، توظيف شركة الزيت الأنكلو إيرانية Anglo-Persian oil Company التي راد رأسمالها عن ٤ر٢ مليون جنيه عام ١٩١٤ ، فإذا جمعنا المشاريع الأخرى القليلة الروسية والبريطانية (من بنوك ومناجم ونقل وتلغراف وصيد أسماك ... إلخ) ،

فإن المبلغ سوف يزيد على عشرة ملايين[١٩] . أما الدين العام عند نشوب الحرب العالمية الأولى فقد كان في حدود مليوني جنيه لبريطانيا وما يعادل ٨ر٤ ملايين جنيه لروسيا[٢٠] .

يمكن قياس حجم التوظيف الخارجي في تركيا ومصر بمقارنته بالأرقام التالية التي تمثل التوظيف الخارجي الكلي في القطاعين العام والخاص عام ١٩١٣ : ففي الهند حوالي ٣٦٠ مليون جنيهاً واليابان حوالي ٢٠٠ والصين حوالي ١٥٠ مليون وفي البرازيل أقل بقليل من ١٥٠ مليون وفي المكسيك أكثر بقليل من ١٠٠ مليون جنيه أما الامبراطورية العثمانية بالنسبة إلى عدد سكانها (وتظل مصر أكثر إدهاشاً) فقد تلقت مبلغاً هائلاً من رؤوس الأموال . وفي إيران كان حجم التوظيف الخارجي صغيراً جداً . ويمكن أن نضيف أن أي جزء من التوظيف في الامبراطورية العثمانية لم يتسرب إلا بصعوبة إلى منطقة الخليج الفارسي والبحر الأحمر باستثناء الخط الحديدي الحجازي وبعض الخطوط الحديدية ومؤسسة للري في العراق . ومن جهة أخرى كان السودان في بداية عهده يجذب رؤوس الأموال الخارجية قبيل نشوب الحرب .

وعندما تحول الانتباه على كل حال، إلى «استخدام» التوظيف الخارجي أخذت الصورة تبدو أقل جاذبية . ففي الوقت الذي ساعدت فيه الديون العامة في الهند واليابان على تحويل التطور الاقتصادي فإن كثيراً من الديون العامة في الامبراطورية العثمانية ومصر وإيران إما أنها كانت تنهب كعمولات وأعباء أو أنها استخدمت في تسديد ديون سابقة أو لتمويل حروب، أو كنفقات أمنية وقائية، أو أنها صرفت من قبل الملكيات في وجوه متنوعة غير منتجة[٢١] . وقد وجدت هذه البلدان نفسها في نهاية الأمر ترزح تحت وطأة أعباء الديون مما استنفد ثُمْن (واحداً من ثمانية) الميزانية الإيرانية وثلث الميزانية العثمانية تقريباً ونصف الميزانية المصرية تقريباً ولم يكن لديها في المقابل إلا القليل لتسدده .

النقل

ثمة ثلاثة عوامل ساعدت على تطور النقل في الشرق الأوسط هي : موقع المنطقة وأسلوب نمو الملاحة البخارية وتنافس القوى الكبرى . وكان استهلاك السفن البحارية الكبير للوقود يحصرها في الأنهار والمياه الضيقة طيلة عقود عديدة ولم يصبح القسم الأكبر من التجارة العالمية يُحمل على السفن البخارية إلا بعد سنوات ١٨٧٠ وليس على السفن الشراعية . إلا أن الملاحة البخارية انتشرت بسرعة في هذه المياه ولم تأت سنوات ١٨٣٠ حتى كانت الخطوط الملاحية المختلفة تتشابك في البحر المتوسط . وفي أواخر سنوات ١٨٣٠ خصص

البريطانيون والفرنسيون والنمساويون خدمات منتظمة لمصر وسورية وتركيا. وبعد ذلك تم التقدم سريعاً. ويكتب فارلي Farley واصفاً الأوضاع عام ١٨٦٠ : يغادر البريد لندن إلى سورية كل يوم جمعة عبر مرسيليا وكل يوم اثنين عبر تريستا وفي حين كانت السفن البحارية البريطانية تسير بانتظام بين بيروت وليفربول[٢٢] — والتي كان يستطيع أن يضيف إليها خط البحر الأسود الذي بدأ العمل في عام ١٨٤٥ وقدم خدماته في المشرق والاسكندرية، وفي عام ١٨٧٠ كانت هناك ثلاث سفن مصرية وثلاث بريطانية وخمس فرنسية وأربع نمساوية وإيطاليتان وروسية وتركية وكلها خطوط بحارية تقوم بخدمات منظمة إلى مصر، وهناك خطوط أخرى لسفن تأتي في رحلات غير منتظمة[٢٣]. وقد تأسست في الوقت نفسه خدمات منتظمة لسفن بخارية بين الهند والسويس عام ١٨٣٤ وبين الهند والخليج الفارسي عام ١٨٦١. ويمكن أن نضيف أن افتتاح قناة السويس لم يجتذب جزءاً كبيراً من حركة الملاحة إلى شرقي المتوسط وحسب، بل حفز إلى درجة كبيرة أيضاً تطور الملاحة البخارية بوجه عام لأنه قدم تسهيلات عظيمة في تزويد السفن بالوقود على طريق أوروبا — الشرق الأقصى[٢٤].

وبهذا أمكن أن نقول إن الشرق الأوسط قدم خدمات ملائمة جداً بواسطة خطوط السفن البخارية التي ربطت بينه وبين العالم الخارجي.

كما كانت لديه سفن تجارية بخارية تبحر في أنهاره الصالحة للملاحة في زمن مبكر تماماً، في النيل بمصر عام ١٨٤١ وفي السودان في أوائل أعوام ١٨٦٠ وفي دجلة والفرات عام ١٨٦٢ وفي نهر قارون عام ١٨٨٨.

إن نظرة إلى السكك الحديدية وهي الوسيلة الأخرى الرئيسية للنقل في القرن التاسع عشر تظهر أن الشرق الأوسط (مع استثناء محدد لمصر) لم يكن مجهزاً بها تجهيزاً حسناً: فقد كان مجموع أطوال السكك الحديدية في العالم عام ١٩١٣ يزيد عن ١٫١٠٠٫٠٠٠ مليون ومئة ألف كيلومتر، كان منها ٤٣٠٠ في مصر و٣٥٠٠ في الامبراطورية العثمانية و٢٥٠٠ في السودان وهذا يعني أقل من واحد بالمئة من المجموع الكلي في العالم وهو رقم لا يتناسب لا مع موقع المنطقة ولا مع سكانها، ففي هذا الوقت كان لدى الهند ٥٦٠٠٠ كم ستة وخمسون ألف كيلومتر من الطرق الحديدية ولدى اليابان ١١٫٠٠٠ أحد عشر ألفاً. وتبرز هنا حقيقتان التطور الكبير للنقل بالسكة الحديدية في مصر (التي تشكل ما يقارب نصف حجم المنطقة الكلي) وغياب هذا النقل في إيران.

كانت مصر في عام ١٩١٣ تملك أعلى نسبة من الأميال الطولية من سكة الحديد في

أي وحدة غير مأهولة في العالم أما في الوحدات المأهولة بالسكان فكانت أعلى نسبة من معظم البلدان[٢٦] . وكانت تحتل هذا المركز حتى فترة مبكرة إذ كان لمصر أول خط حديدي قبل السويد واليابان وحتى أعوام ١٨٧٠ كان مجمل الأميال الطولية من السكة الحديدية في الأرجنتين والبرازيل مجتمعتين لا يتجاوز مثيلتها في مصر في حين أن اليابان لم تدرك هذه النسبة حتى أعوام ١٨٩٠ أما الصين فأدركته بعد عام ١٩٠٠ ويرجع السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى رغبة بريطانيا في ارتباط سريع بين الاسكندرية والسويس وهما محطتان للسفن البخارية على طريق الهند . إن مجموعة من العوامل أتاحت للبريطانيين أن يمضوا قدماً بمخطط سككهم الحديدية في وجه المعارضة الفرنسية ـــ كما فعل الفرنسيون فيما بعد حين نفذوا مشروع قناة السويس بشكل أبطأ وأكثر مثابرةً في وجه الإعاقة البريطانية . وبعد ذلك أصبح حكام مصر ـــ نواب السلطان أولاً والبريطانيون بعدهم ـــ يملكون ما يكفي من حرية العمل والموارد الكافية لبناء شبكة عريضة .

حوّل إكمال السكك الحديدية عبْر مصر الاهتمام تحويلاً كبيراً عن الطريق المنافس فيما بين النهرين الذي كان له أنصاره أيضاً في بريطانيا ومن العوامل الأخرى التي أخرت تطور السكك الحديدية في تركيا وسورية وإيران الوضع المالي الضعيف لهذه البلدان واشتداد التنافس بين القوى الكبرى ، ويكفي أن يقرأ المرء التاريخ الدبلوماسي لسكة حديد بغداد أو يتابع المشاريع المتنوعة والمشاريع المضادة للخطوط الحديدية في إيران والتي قدمها البريطانيون والروس حتى يتحقق من حجم الإعاقة التي تمت . وهنا أيضاً يبدو التناقض (إذا استثنينا مصر والسودان) مع الهند واليابان صارخاً .

التجارة الخارجية

نمت التجارة الخارجية بسرعة في الفترة التي ندرسها وتشير التقديرات التقريبية إلى أن الإجمالي (الصادرات والواردات) بالأسعار الجارية هي ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٨٠٠ و٥٦٠ مليون جنيه عام ١٨٤٠ و١٫٤٥٠ مليون جنيه عام ١٨٦٠ و٢٫٨٩٠ مليون جنيه في عام ١٨٧٢ ـــ ٧٣ و٨٫٣٦٠ مليون عام ١٩١٣ وحيث أن الأسعار في الفترة ١٨٠٠ ـــ ٤٠ كانت مرتفعة أكثر من الفترة ١٨٨٠ ـــ ١٩١٣ فإن الزيادة في الأرقام الواقعية سجلت ارتفاعاً يزيد على خمسة وعشرين ضعفاً عن الأرقام المذكورة أعلاه[٢٧] .

إذا أخذنا الشرق الأوسط جملة نجد أن توسع التجارة الخارجية لم يجار التقدم العالمي . وقد يكون الرقم المصري في الحقيقة أعلى من المعدل العالمي وتقدر الإحصاءات الأولى التي

يمكن الاعتماد عليها مجمل التجارة الخارجية عام ١٨٢٣ بـ ١ر٢ مليونين ومئة ألف حنيه مصري ويتمتل إجمالي عام ١٨٦٠ في ١ر٥ مليون جنيه مصري وفي ١٨٨٠ بـ ٨ر٢١ مليون وفي عام ١٩١٣ بـ ٦٠ مليون وهي زيادة قدرها ثلاثون ضعفاً يضاف إلى ذلك أن مستوى عام ١٨٢٣ كان أعلى غالباً من أي من السنوات الخمسين السابقة أو يماثله(٢٨) . إلا أن التجارة العثمانية لم تتم بالنسبة نفسها بكل تأكيد مع أن المقارنة لا تصح لأن المنطقة خضعت لانكماش مستمر . لقد ارتفعت التجارة العثمانية مع بريطانيا وفرنسا عام ١٨٢٩ إلى ٦ر٢ مليون جنيه استرليني وربما تكون تجارتها الإجمالية قد بلغت ٤ ملايين حنيه استرليني . وقدر الإجمالي عام ١٨٧٦ بـ ٥٤ مليون جنيه وفي ١٩١١ وصل إلى ٥ر٦٣ مليون جنيه — بزيادة خمسة عشر ضعفاً على الأرجح(٢٩) . أما في بقية أحزاء المنطقة فإن نمو التجارة كان أقل بالتأكيد .

إن الأرقام المتوفرة عن إيران فقط والتي ذكرها انتنر Entner تشير إلى تجارة هذه البلاد مع روسيا وتظهر تدنياً من معدل قدره عشرة ملايين روبل ذهبي في عام ١٨٣٠ — ١ (وهو رقم أعلى من أرقام السنوات السابقة ويعكس نتائج اتفاقية تركمانشاي عام ١٨٢٨) إلى ٩ر٦ ملايين في عام ١٨٦٠ ثم عودة إلى ٤ر١٠ مليون روبل عام ١٨٨٠ ، وبعد ذلك حصل ارتفاع سريع إلى ذروة قدرها ٣ر١٠١ مليون روبل عام ١٩١٣(٣٠) . والواقع أن مجمل التجارة الإيرانية في جميع الأحوال قد ارتفع أكثر بقليل من عشرة أضعاف في خلال الفترة كلها . أولاً لأن الأرقام كانت بالروبل الذهبي (١٨٩٦) وتضاءلت بعد ذلك القيمة الإجمالية في عام ١٨٣٠ — ١ عندما كانت الأسعار أكثر ارتفاعاً (كان الرقم لعام ١٨٣٠ — ١ بحساب الروبلات ٥ر٢٥ مليون) وثانياً لأن حصة روسيا من مجمل التجارة الإيرانية ارتفعت على الأرجح بدرجة كبيرة في هذه الفترة — فقد زادت من ٤٥ بالمئة من إجمالي التجارة عام ١٩٠١ — ٢ إلى ٦٣ بالمئة عام ١٩١٢ — ١٣(٣١) ويقـدّر كورزون Curzon أنها بلغت في أواخر سنوات ١٨٨٠ حوالي مليونين (وهو رقم يتفق تماماً مع متوالية أنتنر Entner) من مجمل التجارة الإيرانية البالغة ٧ — ٨ مليون جنيه استرليني(٣٢) أو بكلمة أخرى ٣٠ بالمئة .

وتشير المعلومات القليلة المتوفرة عن الجزيرة العربية والسودان أيضاً أن معدل الزيادة كان أكثر انخفاضاً(٣٣) .

وقد أحرزت كل من الهند واليابان زيادة أسرع في تجارتهما الخارجية مما تم في الشرق الأوسط ، فبعد إلغاء الاحتكار في عام ١٨١٣ الذي كانت تنعم به حتى هذا التاريخ شركة شرقي الهند ، أصبحت الزيادة في التجارة مع الهند (في ١٨١٤ — ٣٢) خيالية ، وقد بلغ

مستوى إجمالي التجارة ١٨٫٧ مليون جنيه استرليني في العام (أي ما يعادل صعف مستوى ١٨١٤[٣٥]). وفي أعوام ١٩٠٩ ــ ١٤ زاد ببساطة عن ٢٥٠ مليون حنيه أي ما يزيد عن خمسة وعشرين ضعفاً في عضون مئة عام. وفي اليابان ارتفع معدل التجارة الإجمالي من ٣٦ مليون ينْ في أعوام ١٨٦٨ ــ ٧٠ إلى ١٥١١٫٤ مليون ينْ في ١٩١٣ أي ما يزيد على أربعين ضعفاً[٣٦].

ومع أن نمو التجارة الخارجية في الشرق الأوسط كان أبطأ منه في الهند واليابان إلا أنه لعب سبباً دوراً أكبر في اقتصاد المنطقة. وهكذا كان نصيب الفرد في مصر عام ١٩١٣ من التجارة قد بلغ ٢٤٫٣ دولاراً وفي الامبراطورية العثمانية ١٥٫٢ دولاراً وفي إيران ١٠٫٣ دولارات فإن الأرقام المقابلة في الهند كانت ٤٫٣ دولارات وفي اليابان ١٢٫٦، أما كنسبة من محمل الإنتاح الوطني فلا بد أن التحارة في الشرق الأوسط كانت أعلى بكثير منها في الهند واليابان[٣٧].

ولم يكن تركيب التجارة المختلف بأقل أهمية. إذ كانت صادرات الشرق الأوسط تتكون في معظمها تقريباً من الإنتاج الزراعي يضاف إليه بعض المعادن من تركيا وكمية زهيدة من الزيت من إيران. وينطبق هذا الأمر على الهند باستثناء بعض الأنسجة، أما الصادرات اليابانية فقد كانت تشتمل على نسبة كبيرة من الأنسجة القطنية والحريرية وبعض البضائع المصنعة الأخرى.

الزراعة

يفترض التزايد الكثير في السكان ونمو الصادرات توسعاً في المردود الزراعي وتشير كل المعطيات المتوفرة إلى هذا الاتجاه في جميع أجزاء المنطقة. وقد تم ذلك بصورة عامة من ضمن نظام الزراعة الريفية أكثر منه في مزارع متطورة وبفعل توسيع الرقعة المزروعة من الأرض أكثر منه بتكثيف الزراعة[٣٨] ومن الصعب أن نجد أية محاولة جرت لتطوير أساليب الفلاحة ما عدا تأسيس المصرف الزراعي العثماني عام ١٨٨٨ ومشروعين للري مثل سدّي قونية والهندية وليس هناك أية معطيات تشير إلى زيادة المحصول في الهكتار الواحد.

والاستثناء الوحيد لهذا الوضع هو مصر بالتأكيد فتوسعها في الفلاحة كان مستحيلاً من دون أعمال الري التي أصبحت أكثر ثباتاً واكتمالاً وأغلى تكلفة في سياق القرن. ومن الطبيعي أن يزيد التحول من ري الحياض إلى الري الدائم في مجمل المحصول السنوي في الهكتار الواحد حيث أنه أصبح يزرع في قطعة الأرض الواحدة أكثر من محصول واحد في السنة

الواحدة ، كما حصل تحول إلى محاصيل ذات مردود نقدي أعلى وخصوصاً القطن ، ولكن هناك أيضاً معطيات تفيد بزيادة حادة في الغلال في الهكتار الواحد(٣٩) وفي نهاية القرن بدأت جهود مهجية ومكتفة بوسائل منتقاة لتربية الماشية واستعمال المخصبات الكيماوية(٤٠) .

وتذكّر التجربة الهندية بكل من تجربة مصر وبقية الشرق الأوسط إذ كان هناك توسع في مساحة الأرض المفلوحة في معظم المناطق ورافقه تحول نحو المحاصيل النقدية غير المصحوبة بارتفاع في الغلة . إلا أنه كان هناك توسع هائل في الري حتى أن أعمال الحكومة عام ١٩١٣ أدت إلى ري ٢٥ مليون هكتار في حين أن الأعمال الخاصة زادت على ٢٢ مليون وعند حلول العام ١٩٠٠ بدئ بأبحاث منهجية وتجارب(٤١) .

أما تطور اليابان فكان مختلفاً تماماً . فمنذ أن أصبحت معظم الأراضي القابلة للزراعة محروثة بدأت الزيادة تتجه إلى رفع نسبة المحاصيل فقط من خلال تكثيف الزراعة وقد بدأوا بهذا في وقت مبكر من سنوات ١٨٧٠ وعززوه إلى درجة كبيرة منذ ذلك الحين(٤٢) .

الصناعة

كانت ثمة فجوة أكثر تحديداً في الهند منها في الغرب بين تدني الحرف اليدوية وإقامة المصانع وهي فجوة تلقت خلالها الواردات(٤٣) بشكل واسع أنماطاً معينة من الطلب . وفي الشرق الأوسط كانت الفجوة أكثر اتساعاً . إذ كان انحطاط بعض الحرف اليدوية تحت وطأة المنافسة الأوروبية قد بدأ منذ أوائل القرن الثامن عشر ، ثم ازداد تسارعه حدة منذ سنوات ١٨٣٠ وما بعد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تأخر وصول الصناعة الحديثة تأخراً كبيراً ، والحقيقة أنها لم تبدأ بالظهور إلا عند نشوب الحرب العالمية الأولى ، ولم تثبت موطئاً لقدمها حتى سنوات ١٩٣٠(٤٤) .

واستمرت الهند من جهة أخرى في تصدير مصنوعاتها النسيجية اليدوية إلى أوروبا والأماكن الأخرى حتى أوائل القرن التاسع عشر — وجدير بالذكر أن تقرير ألكسندر هاملتون عام ١٧٩١ طالب بالحماية من البضائع الهندية والبريطانية على حد سواء — وقد بدأت صناعتها اليدوية بالانحدار حوالي عام ١٨٢٠ وبدأ التصنيع الحديث في وقت مبكر عما حصل في الشرق الأوسط ، في سنوات ١٨٦٠ استجمع قواه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبلغ حجماً كبيراً في عام ١٩١٤ على الرغم من فترة تراخٍ في أعوام ١٨٩٠(٤٥) .

أما في اليابان فلم تكن ثمة فجوة من الناحية العملية ، إذ كانت الحرف اليدوية منيعة على المنافسة الأجنبية حتى انفتاح البلاد في سنوات ١٨٥٠ وتلقت بعد ذلك مساعدات كبيرة من الحكومة لتحديثها ولعبت دوراً هاماً في الاقتصاد . ومن جهة ثانية أخذت الصناعة الحديثة في مطالع أعوام ١٨٥٠ وخصوصاً بعد النهضة في عهد الميجي ، تتوطد على يد الحكومة والمشروعات الخاصة في آن معاً لتجعل من اليابان قوة صناعية متميزة في عام ١٩١٤ [٤٦] .

مستويات الحياة

أكثر البيانات التي تتعلق باتجاهات مستويات الحياة غير تامة . ومن المحتمل أن هبوطاً طرأ على مستوى الحياة في مصر (وليس على الدخل الفردي بكل تأكيد) أيام محمد علي وتبعه ارتفاع في عهد خلفائه المباشرين . ويبدو أن رواج القطن في سنوات الستينات رفع مستوى الحياة بدرجة ملحوظة وهناك معطيات تدل على تحسن متميز أثناء الاحتلال البريطاني [٤٧] . وفي سورية يعتقد عالمان أنه كانت هناك حالة فقر عام في سنوات ١٨٤٠ ـــ ٥٠ [٤٨] ، إلا أن انحدار مستويات المعيشة إذا كان قد حصل فقد ظل محصوراً في المدن ، ويبدو أن من المرجح أنه منذ سنوات ١٨٦٠ حتى الحرب العالمية الأولى كان هناك ارتفاع دائم ، وإن كان بطيئاً في معدل الدخل الفردي ومستوى الحياة . وفي إيران أثناء فترات السلم قبل منتصف القرن التاسع عشر كان الفلاحون أفضل حالاً فيما يبدو مما هم عليه الآن [٤٩] . ولا يستطيع المرء كما نرى بوضوح أن يستخلص نتائج تتعلق بالمنطقة إجمالاً .

كان مجرى الأحداث في الهند مظلماً في واقع الأمر . ويبين أحدث التقارير وأكثرها رسمية ومعرفة في هذا الحقل أنه : لأمر مخيف أن لا نعرف حتى مع أكبر هامش لاحتمالات الخطأ فيما إذا كان قد حصل خلال قرن ونصف انصرما أي تحسن أو جمود أو انحطاط حالياً في المجرى الاقتصادي ثم يضيف التقرير . « وهذا صحيح حيثما حاولنا قياس الإنجاز بعبارات الدخل الفردي أو بأية عناصر معقولة مؤلفة من قياس كمي ـــ نوعي [٥٠] . أما في اليابان فإن بعض التقدم في نماذج المعيشة يتضح من تدني مستوى معدل الوفيات ومن زيادة الاستهلاك الفردي للطعام والتجهيز بالملابس ومن زيادة الخدمات العامة بأشكال متنوعة وخصوصاً في المدن إلا أن معظم الزيادة في الإنتاج القومي تستهلكه زيادة عدد السكان واستثمار رأس المال والتسلح [٥١] .

التقدم الثقافي

يستطيع المرء أن يكون هنا أكثر تحديداً . وقد ظل الشرق الأوسط متخلفاً وراء المناطق الأخرى على صعيدي الثقافة الجماهيرية أو الثقافة العليا وحتى وراء ماطق تتميز بدخل فردي أكثر انخفاضاً منه إذ كانت نسبة الأمية في مصر عام ١٩٠٧ تساوي ٩٣٪ وهو رقم معادل لمثيله في الهند ولكنه أدنى من نسبة بورما التي بلغت ٧١٪ وسيلان ٦٩٪ والفيليبين ٥١٪ ــ ولن نذكر اليابان حيث كانت نسبة المتعلمين من الذكور في سنوات ١٨٥٠ بين ٤٠ ــ ٥٠٪ وقد اكتملت في عام ١٩١٤ «إذ تلقى مجموع السكان فعلياً تعليماً وظيفياً وكان الحضور في المدارس الإلزامية يقرب من مئة بالمئة مما تستطيع استيعابه»[٥٢] . وكانت الأمية بين الأتراك (وليس بين جماعات الأقليات) قد بقيت عالية جداً إذ كان الرقم في عام ١٩٢٧ يبلغ ٩٢٪ (وكان الرقم في مصر في هذا الوقت قد هبط إلى ٨٥٪) . وبقي في إيران أكثر ارتفاعاً . أما على صعيد الثقافة العليا فقد كان في مصر عام ١٩١٤ جامعة جنينية واحدة في القاهرة وفي تركيا جامعة جديدة ضعيفة في استنبول[٥٣] . وفي مقابل ذلك كانت الجامعات الهندية الصغيرة ــ ولكنها متفوقة ــ بما لا يقاس (كان عمر ثلاث منها يزيد على ستين عاماً) والمعاهد التقنية ، ولن نذكر الجامعات اليابانية الممتازة .

والاستثناء الوحيد للوضع المذكور هو لبنان ، حيث نسبة الأمية لم تكن تزيد عن ٥٠٪ حتماً . وكان يضم جامعتين أجنبيتين جيدتين .

وكلاء للتبادل الاقتصادي والاجتماعي

تبدو الوقائع هنا أيضاً واضحة وكبيرة الدلالة . في اليابان جاء الدافع إلى التطور الاقتصادي من الدوائر الحاكمة التي احتفظت بسيطرة قوية على مجمل العملية وكان رأس المال الأجنبي المستثمر في القطاع الخاص زهيداً ، كما أن الخبرات الأجنبية التي لعبت دوراً هاماً كانت تحت الإشراف والسيطرة اليابانيين[٥٤] ، أما في الهند فكان الأمر على النقيض إذ كان الدافع الرئيسي بريطانيا ــ وليس من خلال الحكومة وحدها ، وقد بنيت السكك الحديدية والمرافىء وأعمال الري ، بل من خلال القطاع الخاص أيضاً : في التجارة الخارجية والمستعمرات الزراعية والتمويل والصناعات المتنوعة ، إلا أن قسماً كبيراً من التطور نفذه الهنود ومن ذلك صناعات النسيج القطني التي كادت أن تكون هندية كلها تقريباً . وصناعة الصلب وفروع أخرى وقد لعب البارّسيون في هذه العملية دوراً قيادياً وكان للهنود وخاصة المرواريين نصيبهم أيضاً أما دور المسلمين فكان هزيلاً[٥٥] .

أما التطور الذي حصل في الشرق الأوسط قبل عام ١٩١٤ فقد أنجزه بمجمله تقريباً أجانب وأعضاء في جماعات أقلية من أرمن ويونانيين ويهود ومسيحيين لبنانيين وسوريين . وكان فقدان اهتمام الأكثرية المسلمة ـــ من مصريين وأتراك ومن عرب الجزيرة أو العراقيين ـــ مدهشاً . وكثيراً ما كان موضع تعليق . وفي سورية وإيران وحضرموت فقط كان هناك بعض المشروعات التجارية بين المسلمين[٥٦] . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن البلد الوحيد الذي استقبل هجرة يُعتد بها هو مصر التي كانت تضم عام ١٩١٤ ما يقرب من ربع مليون من الأوروبيين وأقل من ذلك من الأرمن واللبنانيين والسوريين واليهود وكل منهم لعب دوراً هاماً في الاقتصاد . كما تجب الإشارة إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

خلاصة : عند استخلاص النتائج من التحليلات السابقة لكي نرى إن كان ثمة نموذج للتطور الاقتصادي في الشرق الأوسط لا بد أن نعمد إلى تمييز أولي بين الجزء المتوسطي وبين الجزء الواقع على الخليج والبحر الأحمر من المنطقة . فهذا الجزء الأخير الذي يشتمل على إيران والعراق والجزيرة العربية والسودان كان تأثره قليلاً نسبياً بالتغيرات التي جرت في العالم إلى أن تم استخراج الزيت منه . فأصبح فجأة المركز الاقتصادي للشرق الأوسط . وقد كان تأثير العالم عليه سلبياً بصورة رئيسية ، حتى الحرب العالمية الأولى ، إذ أضرت المنافسة الأوروبية بتجارته البحرية إضراراً شديداً[٥٧] وبصناعاته الحرفية دون أن تتطور موارده الأخرى بصورة متكافئة .

أما الجزء المتوسطي ، ففيه أيضاً تنوع كثير . إذ يوجد اتجاه ملحوظ إلى تقدم في مصر أكبر بكثير منه في سورية أو تركيا ، ويمكن أخيراً أن نلخص نتيجة المناقشة السابقة كما يلي :

السكان : بدأ التزايد مبكراً على الأرجح عما هو في المناطق الأخرى الأدنى تطوراً (بما في ذلك الهند واليابان) ويمكن أن يبلغ أكبر الأبعاد عموماً وهذا حقيقي فعلاً فيما يتعلق بمصر وممكن بالنسبة إلى سورية والعراق مع التسليم بأن معدلات النمو لم تكن أعلى منها في الأماكن الأخرى .

اقتراض الرأسمال الأجنبي : كان هذا عالياً إلى درجة مفرطة واستخدمت العائدات بشكل غير منتج إلى درجة كبيرة ، وهذا عكس ما جرى في الهند واليابان .

النقل : كانت الروابط المنتظمة بالنقل البخاري مع أوروبا قد تأسست في وقت

مبكر جداً وتطورت السكك الحديدية بدرجة عالية في مصر وبدرجة أقل بكثير في سورية وتركيا .

التجارة الخارجية : كانت الزيادة سريعة وإن تكن أبطأ منها في اليابان وكذلك أبطأ منها في الهند ، إذا استثنينا مصر ، وفي كل حال كانت التجارة الخارجية سواء بمعدلات الدخل الفردي أو النسبة المئوية لمجمل الإنتاج القومي أكبر بكثير منها في الهند واليابان .

الزراعة : تم الحصول على اتساع في المردود بفضل التوسع في الأراضي المزروعة وليس بفضل التكثيف كما حصل في اليابان . ولعب الري دوراً قيادياً في مصر أكثر من الهند نفسها .

الصناعة : يبدو أن الحرف اليدوية عانت من المنافسة الأجنبية أكثر مما عانته في الهند واليابان ، يضاف إلى ذلك أن الصناعة الحديثة جاءت متأخرة عنهما كثيراً .

الثقافة : حصل تقدم صغير ملحوظ في هذا الحقل وبدرجة أدنى مما حصل في الهند على الأرجح . ولا غروْ من عدم ذكر اليابان .

وكلاء النمو : كان هؤلاء في معظمهم أجانب أو من جماعات أقلية ، وهذا على النقيض من اليابان تماماً ومن الهند بدرجة أقل بكثير . يستند النموذج الذي شكلته هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أسس وعوامل ذات علاقة متبادلة فيما بينها جزئياً ، هي : قرب المنطقة من أوروبا وموقعها الاستراتيجي ، عوائقها الاجتماعية والسياسية ، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية . ويمكن أن يضاف إليها عامل رابع هو ندرة الموارد التي سيت عليها الصناعة حتى نهاية القرن التاسع عشر وخصوصاً الطاقة المائية والخشب والفحم والحديد فالمادة الخام الوحيدة المتوفرة تقريباً للصناعة كانت القطن .

ويفسر القرب الفترة المبكرة التي بدأت فيها أوروبا بالعدوان على اقتصاد الشرق الأوسط . كما يساعد في إيضاح صنع روابط النقل مع أوروبا والتخلي عن الصناعات اليدوية الشرق أوسطية لتدمير المنافسة الأجنبية والتوسع في المردود الزراعي في الشرق الأوسط لتلبية حاجة الطلب الأجنبي والنمو السريع اللاحق للتجارة الخارجية .

وربما فرض هذا القرب على الأوروبيين أن يساعدوا على تأسيس المحاجر الصحية وأنواع أخرى من الرقابة الوقائية في الشرق الأوسط ليتجنبوا انتشار الأوبئة وربما ساعد ذلك كله على زيادة السكان(٥٨)، كما سهَّل القربُ هجرة المتعهدين الأوروبيين والتقنيين إلى الشرق الأوسط، الذين قدموا مساهمة هامة في تطور المنطقة وفرضوا عليها اتجاهاً ونموذجاً ما. ولا ريب في أن القرب سهل السيطرة الأوروبية الاقتصادية والسياسية على الشرق الأوسط(٥٩).

إن التخلف الاجتماعي والسياسي في المنطقة يساعد على تفسير طبيعة ردود فعلها على صدمة التوسع الاقتصادي الأوروبي. ويمكننا التمييز بين ثلاثة جوانب منها: أولها أن مستوى الشرق الأوسط التربوي والثقافي كان متدنياً جداً، حتى عندما نقيسه بمناطق أخرى قليلة التطور كاليابان والهند، هذا إذا لم نذكر جنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية(٦٠). وثانيها أن بنيته الاجتماعية كانت غير مؤاتية للتطور وقد فشلت لأسباب تاريخية متنوعة في إنتاج بورجوازية قوية وأعوزتها الهيئات المستقلة كالمدن — الدولة والنقابات والجماعات الأخرى التي تستطيع أن تعبر وتدافع عن مصالح الطبقات أو المجموعات المعنية بتطوير الاقتصاد، وبدلاً من ذلك بقيت السيطرة الصارمة في أيدي البيروقراطية العسكرية والمدنية. وثالثها، ولا ريب أنها نتيجة لازمة جزئياً على الأقل، أن أفكار الدولة الاقتصادية وسياسات الحكومة كانت غير متنورة بشكل فريد، ففي أوروبا كانت عقيدة المركنتليين (المذهب التجاري) الأساسية تتلخص في الحاجة إلى تحريك الصادرات في سبيل تنمية عائد الصناعة المحلية وكانت التدابير المتنوعة تتخذ للوصول إلى هذه الغاية. أما في الامبراطورية العثمانية فكانت الضرائب على الصادرات أعلى معدلاً بكثير منها على الواردات. هنا كانت تسود «السياسة الاحترازية» حسب تعبير هيكشر (Hecksher) الذي يصف فيه موقف أوروبا القروسطية، حيث لم تكن الأهداف الرئيسية تنشيط الإنتاج المحلي بل إيجاد الاحتياجات المالية للحكومة وتأمين المدن الكبرى وخصوصاً استنبول والاطمئنان على إمدادها بالتموين بشكل كاف. وقد ظهرت بعض الملامح الدالة على سياسة أكثر استنارة أيام السلطان سليم الثالث ولكنها لم تنتج إلا القليل. وبعد ذلك عرف الشرق الأوسط رجال دولة من أمثال رشيد باشا استوعبوا القواعد الليبرالية في سبيل التنمية الاقتصادية ولم يفعلوا إلا القليل لمساعدة الاقتصاد حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر(٦١).

إن المستوى التربوي والثقافي المتدني حداً في الشرق الأوسط وبنيته الاجتماعية وشكل

مؤسساته السياسية تعني أنه لم يكن يملك حكومة فعالة ولو جزئياً ولا بورجوازية وطنية تمسك بيدها تطوير اقتصاد المنطقة وتساعد على قيادة مسيرته نحو النهج المرغوب. ومد دلك الحين وبعد صدمة التورة الصناعية بكل متطلباتها من استثمار المواد الأولية في المنطقة أخذ الأوروبيون ينفذون خططهم وتساعدهم في ذلك أقليات صغيرة في التطوير والأسواق والنقل ووسائطه، هدا إذا كانوا نفدوا شيئاً بالفعل. إلا أن هذا التطوير من خلال بورجوازية مزروعة في المطقة كانت له عيوب حتمية: أولها أن حصة كبيرة جداً مں ثمار التقدم دهبت إلى الأجانب أو إلى أعضاء في الأقليات، ولو ضربنا مثلاً حالة قصوى حتى قبل الحرب العالمية الأولى فإں هاتين الجماعتين كانتا تملكان ما بيں ١٥ ــ ٢٠٪ من ثروة مصر وابتلعتا أكثر من ١٠٪ مں دخلها. ثانياً. إن حضور أجانب مثقفين ومحموعات من الأقليات أضعفت من الضغط الكبير على الحكومة من أجل نشر التعليم وتطوير المصادر الإنسانية في هذه البلداں. تالتاً إن وحود هذه البورحوازية وقوتها منعا قيام بورحوازية وطنية مسلمة. وأخيراً وبسبب هذا العامل نفسه. نقيت عملية التطور الرأسمالي بمجملها أجنبية في هده المنطقة، واعتبرت كذلك فعلاً من قبل سكانها، ويساعد هذا الواقع على إيصاح التدابير التي اتخذت ضد الأجانب وجماعة الأقليات في تركيا أعوام ١٩٢٠ وفي مصر أعوام ١٩٤٠ ــ ٥٠ ويجب أن نضيف إلى هذا أن الأجانب في سورية ولبناں لعبوا دوراً مختلفاً وأقل بكثير. وكان التطور وطنياً إلى درجة أكبر بكثير. وفيما يتعلق أخيراً بالاقتصاد الأجنبي وبالسيطرة السياسية كان الشرق الأوسط بشكلٍ ما هو الأسوأ في كلا العالمين، فاليابان لم تفقد أبداً استقلالها الكامل وكانت قادرة على القيام بثورة ١٨٦٨ وأن تقود بعد ذلك اقتصادها في الاتجاه الذي تتطلبه المصلحة الوطنية، كما عبرت عنها الطبقة الحاكمة، أما الهد فعلى النقيض، إذ كانت خاضعة برمتها للسيطرة البريطانية، وقد سبب دلك عدداً من العوائق التي أحذت تضغط بشدة مد أيام آدم سميث، ولكن كان لها بعض الفوائد التي تنبأ بها بصورة مدهشة كارل ماركس (انظر مقاله الرائع «النتائج المستقبلية للحكم البريطاني في الهد» والدي نشر في نيويورك ديلي تريبيون تموز ١٨٥٣) مع أن أتباعه تجاهلوه بحذر. وبعد النهب والفوضى أول الأمر أخذ الحكم البريطاني يؤمن إدارة فعالة ومستقيمة ضمنت أن يستعمل الديْن الخارجي بصورة منتجة لبناء أوسع منظومة ري في العالم وثالث أكبر شبكة سكك حديدية وكذلك التزويد ببعض التعليم كما تم تحويل نظام حيازة الأرض. وعندما لم تشجع التصنيع، والحقيقة أنه غالباً ما تمت إعاقته وضعياً، فإنها وضعت مقدماته المادية.

لم تكن ثمة سيطرة «سياسية» أجنبية كاملة على كل حال في الشرق الأوسط إلا في

عدن وفي السودان بعد عام ١٨٩٦ . وفي بقية المنطقة كان ثمة نفوذ كبير لقوى متعارضة يراقب كل منها الآخر ويكبحه بفعل الغيرة وأدى ذلك إلى إجهاض محاولة محمد علي للتطوير وإلى فشل ثورتين واعدتين : الثورة المصرية عام ١٨٨٢ والإيرانية عام ١٩٥٠ ــ ٩ كما أدى إلى إحباط كثير من التقدم الذي كان لولا ذلك سيحصل في تركيا وإيران وسورية . وحتى في مصر أحبطت الامتيازات وصندوق الدين كثيراً من إصلاحات كرومر (٦٢) . كان الاقتصاد الأجنبي علاوةً على ذلك يسيطر سيطرة ساحقة ولم يؤد فقط إلى تدعيم النظام الاجتماعي وخلق شعور عميق بالخذلان بل أدى كذلك إلى صب مبالغ كبيرة من المنطقة إلى الخارج على شكل مدفوعات باسم فوائد أرباح أسهم . إن الاستنزاف الذي رافقه ازدياد في النمو السكاني ، وحروب وتبذير ملكي وارتفاع محتمل في مستويات الاستهلاك لم يترك إلا النزر اليسير للاستثمار في رأس المال الطبيعي أو البشري . وتبدو هذه النتائج الكارثية لهذه الوضعية واضحة للعيان في مصر بعد الحرب العالمية الأولى عندما بلغت الزراعة الحدود القصوى لها وتدهورت شروط التجارة ومن حسن الحظ أن الشرق الأوسط حصل على فرصة ثانية جاءت على شكل اكتشاف منابعه النفطية وعلى مبالغ ضخمة من المساعدات الخارجية وهذا يمكنه أن ينفذ اليوم برنامجاً جديداً من التصنيع والتحديث في اقتصاده وفي مجتمعه .

ملاحظات

١ — Cambridge Economic History of Europe, Vol.VI, Cambridge, 1965,P85
٢ — Ibid. p.64.
٣ — Vera Anstey, The Economic Development of India, London, 1957, p.605
٤ — Cambridge Economic History, p65.
٥ — Gabriel Baer, «Urbanization in Egypt, 1820-1907» in W R Polk and R.L Chambers (eds) The Beginnings of mnodernization in the Middle East, Chicago, 1968.
٦ — M.S.Hasan, «Growth and Structure of Iraq's population, 1867-1947 Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, XX, 1958.
٧ — للتوسع في المعلومات انظر شارل عيساوي . The Economic History of the middle East, Chicago, 1966.p.209.
٨ — في سبيل مناقشة كاملة انظر شارل عيساوي : Economic Growth in the Arab world since 1800 «Middle East Economic Papers (Beirut) 1964.
٩ — انظر عيساوي · بالتتابع Economic History, PP 332 and 469-70
١٠ — Ibid p.17.
١١ — Eliot G Mears Modern Turkey, New York 1924, p.580 Quoting statesman's yearbook, This figure is not necessarily incompatible with that of the Census of 1927, Viz, 13, 648,000 in view of Turkey's huge war Losses and the exodus of Greeks Armenians and others
١٢ — George Curzon, Persia and the Persian Question, London, 1892
١٣ — Ibid P 493, Encyclopedia Britannica (Eleventh Edition) S V Persia and Etecole Lorini, La Persia economica, Rome, 1900, p.378. L A Sobotsinskili Persia (St Petersburg, 1913) P12 Guates a Contemporary (1909) estimate by Modevev of 10 million
١٤ — United Nations Monthly Bulletin of Statistics.
١٥ — ربما كان الرقم المقابل بالنسبة لتركيا حول ١٠ مليون عام ١٨٩٠ وهو ما يتضمن معدل نمو يزيد على ١٥ بالألف بين عام ١٨٩٠ و١٩١٤ ويبدو هذا الرقم عالياً جداً ويكون من المحتمل بالتالي أن رقم ١٨٩٠ هو أكبر من عشرة ملايين ومن نفس الوجه يمكن أن يكون رقم ١٨٣١ أقل بقليل من عشرة ملايين .
١٦ — Op Cit p.493
١٧ — انظر
A.E Crouchley. The investment of Foreign capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo, 1936, and L A Fridman, Kapitalisticeskoye razvitiye Ygipta, Moscow 1963 p 13.
١٨ — في سبيل التفاصيل انظر : عيساوي . Economic History, pp.94-106
١٩ — في سبيل التفاصيل انظر محمد علي جمال زاده Gang-i Shaygàn, Berlin 1335 A.H, pp98-117 كان رأسمال بنك الحسم الروسي ٦٤ مليون روبل دهبي وكان مجموع قيمة الأملاك الروسية التي أعلن السوفييت تخليهم عن كل مطالبة عام ١٩٢١ أكثر من ٦٠٠ مليون روبل دهبي . وعلى كل حال يتضمن هذا الرقم الأخير قواعد عسكرية مختلفة كما أن الأسس التي بني عليها التقدير ليست واضحة . انظر

S G.Gorehkov, Iran Moscow, 1961, P 153, Citing, M V Popov, Amerikans Kly imeria, Lismv Irane, Moscow, 1956, p 5

٢٠ ـــ انطر حمال راده Op cit.p 155, and sir percy sykes, A History of Persia, London, 1921, Vol ii, p 523

٢١ ـــ Isawi Economic History, pp 94-106, 430-8

٢٢ ـــ J Farley, The Ressources of Turkey, London 1862, P209

٢٣ ـــ A. Ecrouchley, The Economic Development of modern Egypt, London 1938, p142.s

انظر أيضاً أحمد حتّة : تاريخ مصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٥٧

وكذلك N Verney and G. Dambanni Les Puissances étrangeres dans le levant, Paris, 1900

٢٤ ـــ انطر Max E Fletcher, «The Suez Canal and world Shipping journal of Econimc History, 1958

٢٥ ـــ انظر Richard Hill, Sudan Transport, London 1965.

٢٦ ـــ انطر شارل عيساوي Asymmetrical development and transport in Egypt 1800-1914 in Polk and Chambers (eds), Op Cit

٢٧ ـــ Albert H Imlah, Economic elements in the Pax Britanica Cambridge, Mass, 1958, pp 189, 94-8

٢٨ ـــ في سبيل التفاصيل انظر عيساوي Economic History, pp 363-4.

٢٩ ـــ فيما يخص سورية ربما كان الارتفاع بنفس الدرجة فمن ٥٠٠٠٠٠ حبيه استرليني Ibid, p30 في السنة كما قيل في سنوات ١٨٢٠ إلى ١٠ ملايين حبيه في عام ١٩١١ ـــ وكلا الرقمين يعودان إلى التجارة البحرية التي ارتفعت بسرعة أكبر من البرية See Ibid pp208-9 . أما بالنسبة للعراق فإن «حسن» يضع معدلاً لمحمل التجارة في حدود ٤٣٨٠٠٠ حبيه استرليني في عام ١٨٦٤ ـــ ٧١، و١٧٦٠٠٠٠ في عام ١٨٨٠ ـــ ٧ و٦٤٢٨٠٠٠ في عام ١٩١٢ ـــ ١٣ انظر محمد سلمان حسن. التطور الاقتصادي، بيروت ص٩٥ و٢٢٣.

٣٠ ـــ Marvina L. Entner, Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914 Gainseville, Fla, 1965,p.8

٣١ ـــ Ibid. p 63

٣٢ ـــ هناك تقدير مبكر كان يرى الحصة الروسية أقل بكثير Curzon, op.cit, vol ii,pp.562,582 . وحتى بعد مضاعفة رقم الواردات الإيرانية من روسيا، إذا حسبنا حساب تهريب البضائع، فإن مجمل التجارة بين البلدين في سنة ١٨٥٢ ـــ ٧ قدرت بـ ٤ر٤ مليون تيلر من مجموع التجارة الإيرانية المقدرة بـ ٤٢ مليون أو ما يعادل ٣ر٦ مليون جنيه استرليني، والرقم الأخير على كل حال الذي يتضمن تقديرات التجارة مع آسيا الوسطى يمكن أن يكون مرتفعاً إلى حد ما انظر

في Ernst Otto-Blau Commerzielle Zustande Persiens Berlin 1858,pp 164-5

وتضع الإحصائية العالمية السنوية لعصبة الأمم International Statistical Yearbook 1928 Geneva 1929. رقماً للواردات الإيرانية عام ١٩١٣ بحوالي ٥٥ مليون دولار وصادراتها ٣٨ مليون دولار، أي بمجموع قدره ٩٣ مليون (حوالي ١٧ مليون جنيه) ويشتمل هذا على زيادة ثلاثة أضعاف بالأسعار الجارية في السنوات الستين السابقة على الحرب العالمية الأولى ومنذ أن كانت مستويات الأسعار في سنوات ١٨٥٠ قريبة من تلك الأسعار السائدة في عام ١٩١٣ يجب أن يكون النمو قد وصل بالأرقام الفعلية إلى ثلاثة أضعاف أيضاً

ولا بد أن نمواً قد حصل في النصف الأول من القرن التاسع عشر وهذا ما يوحي به واقع يؤكد أن التجارة عام ١٨٣١ ـــ ٥٦ بين طرابزون والتي كانت كلها تقريباً تجارة عابرة (ترانزيت) من إيران وإليها تضاعفت اثني عشرة مرة (Blanm op.cit pp235) وفي أوائل سنوات ١٨٥٠ استقبلت طرابزون نصف واردات إيران تقريباً وسدس صادراتها. أما الأرقام المبكرة فكانت متناقصة ففي عام ١٨٣٤ قدّر J.B.

Fraser مجمل تجارة إيران مع أوروبا بما فيها روسيا بمليون جنيه استرليني واحد (المرجع السابق ص١٦٥)
وفي عام ١٨٣٦ يقدر ستورات W Stuart الصادرات البريطانية إلى إيران بأكثر من مليون جنيه وذكر أن الصادرات الروسية كانت أكبر بمقدار الثلثين (Curzon, op.Cit, Vol. ii,p564) .

٣٣ ــ انظر عيساوي Economic History, Part V, Introduction and Part, VII, introduction

٣٤ ــ Liverpool East India Committee, quoted in I Durga Parshad, some aspects of Indian Foreign Trade, 1757-1893, London, 1932,p132

٣٥ ــ Ibid. p215

٣٦ ــ بنك اليابان Historical Statistics of the Japanese Economy (1966)

٣٧ ــ انظر عيساوي : Asymmetrical Development

أخذت أرقام التجارة الخارجية وعدد السكان من كتاب عصبة الأمم الإحصائي · Statistical yearbook 1928

٣٨ ــ من أجل التفاصيل انظر عيساوي · النمو الاقتصادي Economic growth وكذلك Hla Myint اقتصادات البلدان النامية The Economics of the developing Countries, London, 1964, Chapter3

٣٩ ــ انظر
A E Crouchley «Acentury of Economic Development» L'Egypte Contemporaine (Cairo) 1939, and E.R.J Owen. «Cotton production and the development of the Egyptian Economy D. Phil Thesis, Oxford university, 1965

٤٠ ــ انظر Robert L. Tignor, Modernization and British Colonia Colonial Rule in Egypt, Princeton, N J 1966 Chapter7

٤١ ــ انظر Anstey, OP.Cit Chapter7

٤٢ ــ انظر وثيقة في وزارة الزراعة الأمريكية
Agriculture in 26 Developing Nations 1948 to 1963. Washington D.C. p45
أما أحدث مناقشة في هذه المسألة فهي في
James Nakamura, Agricultural Production and the Economic Development of Japan 1873-1922, Princeton N.J, 1966.

٤٣ ــ Anstey, OP.Cit P207 ، إن الأحكام التالية لعالم ذي مكانة عالية يجب أن تلحظ على أية حال ، أن التوسع البريطاني في تصدير الأقمشة إلى الهند قد امتص الطلب المتزايد ، ولم يكن النساجون على الأنوال اليدوية في نهاية المرحلة أقل عدداً أو أقل جودة اقتصادية مهم في بدايتها ، وإن القطاع التقليدي بصورة عامة ، لم ينحدر بصورة مطلقة من حيث المدلول الاقتصادي .
Morris D Morris «Towards a Reinterpretation of nineteenth Century Indian Economic History», Journal of Economic History 1963.

٤٤ ــ انظر عيساوي : Economic History pp 38-59,452-60 .
ومن أجل محاولة محمد علي في مجال التصنيع انظر : المرجع السابق ص٣٨٩ ــ ٤٠٢ .

٤٥ ــ انظر Anstey . مرجع سبق ذكره . Chapter 9 Cambridge Economic History, pp. 908-19 and Krishan Saini «Some Measures of the Economic growth of India, 1860-1913 ورقة غير منشورة Columbia University

٤٦ ــ انظر
Cambridge Economic History pp 875-99 and William W Lockwood, The Economic Development of Japan, Princeton, N.J 1954.

٤٧ ــ انظر
Owen, op. Cit, and Issawi, Economic History p365.

٤٨ ــ I.M.Smilianskaya «Razlozeniye Feodalnik othnoshenii. » Translated in ibid, pp, 226, 47, and

Dominique Chevalier, «Western Development and Eastern Crisis in the Mid Nineteenth Century» in Polk and Chambers (eds) OP. Cit.

٤٩ — Nikki R. Keddie, Historical obstacles to agrarian change in Iran Claremont Asian Studies, Claremont California, 1960 p4 See also A:K S Lambton, Landlord and Peasantin Persia London, 1953, pp.143-5

٥٠ — وعلى كل حال توحد Morris, op, cit, see also Anstey OP, Cit, Chapter XVI معطيات على التقدم المتميز في الأربعين أو الخمسين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى See saini, op. cit

٥١ — Lockwood op, Cit pp, 34, 138-50

٥٢ — Herbert Passin, Society and Education in Japan, New York, 1965, p11

ومن أجل التفاصيل انظر عيساوي · :Asymmetrical Development

٥٣ — كانت كلية روبرت في ذلك الوقت تأخذ طلابها كلهم تقريباً من جماعات الأقليات وحسب انظر Mears, OP.Cit. Chapter5

٥٤ — كان ثمة ميدان واحد في البداية يسيطر عليه الأجانب وهو تجارة الصادرات ولكنه في عام ١٩١٣ أصبح معظم تجارة ماوراء البحار في يد شركات يابانية وكان نصفها (أي التجارة) يُنقل الآن على سفن يابانية Lockwood, OP.Cit, p329

٥٥ — انظر

Morris op.Cit, Anstey, op Cit pp109-17, and D H Buchanan, The development of Capitalistic Enter Prise in India, New York, 1934, Chapters Vii-Xiii.

٥٦ — انظر عيساوي Economic History, pp114-25, 505-13, Jamalzade, OP Cit P93

٥٧ — ذلك أن مجمل حمولات البواخر من الخليج التي تدخل المرافىء الهندية ارتفع من حوالي ١٠٠،٠٠٠ مئة ألف طن في السنة في أواخر سنوات الخمسينيات إلى أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ مائتي ألف طن في أوائل سنوات ١٩٠٠ ثم هبط بعد ذلك إلى مادون مستواه الأصلي في بداية الحرب العالمية الأولى. انظر Statistical Abstract Relating to British India ولا تعطي هذه الأرقام المراكب العربية والفارسية وحسب، بل البواخر البريطانية وغيرها التي تمخر عباب البحر بين الهند والخليج. وكان نقص العدد بين المراكب المذكورة كبيراً جداً وقد حدثت العملية نفسها في منطقة البحر الأحمر.

٥٨ — في سبيل دراسة تفصيلية انظر

Public Health Administration under, Robert Tignor British rule-1882-1914, unpublished doctoral dissertation, Yale university, 1960

وكانت قد تأسست محاجر صحية أولية في مختلف المرافىء العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

٥٩ — إن الحكم التالي يستحق بعض الاعتبار لو أن اليابان كانت أكثر قرباً من الأمم العظمى المصنعة في الغرب لكان نموذج نموها وتعبيرها البنيوي بعد سنة ١٨٦٨ مختلفاً بعض الشيء في العالم. وكان كل من الضغط من أجل التصنيع والفرصة المواتية لإنجازه قد قلت ولو أنها حظيت بالوصول إلى الأسواق الخارجية الكبرى لتسويق فحمها ومنتجاتها البحرية ومحاصيلها الزراعية ذات القيمة العالية، ولو أن البضائع الاستهلاكية العربية نافستها في اليابان بقوة أكبر مما كانت عليه الحال لتأخر تقدم الصناعة .Lockwood . OP.Cit p353

٦٠ — انظر عيساوي Asymmetrical Development .

٦١ — Idem, Economic History, pp 52-3

٦٢ — كان هناك عامل آخر هام هو القيود التي فرضتها الاتفاقات التجارية العالمية التي فرضت على حكومات الشرق الأوسط، وكانت الاتفاقات تمنعها من فرض ضريبة جمركية لحماية صناعاتها، وكان لهذه القيود نظير في الهند وحتى عام ١٨٩٩ في اليابان

أصول الملكية الخاصة للأرض في مصر
إعادة تقويم

كينيت م . كونو KENNETH M.CUNO

ثمة اتفاق في تاريخ مصر الرسمي على أن الملكية الخاصة للأرض أدخلت في القرن التاسع عشر[١] وقد ارتبط هذا التطور في القانون التشريعي غالباً من الناحية التحليلية بعملية التحديث[٢] وتفترض نظرية التحديث ثنائية أساسية بين مجتمعين نمطيين مثاليين : تقليدي وحديث مما يقتضي ضمناً انقطاعاً حاداً بين الأزمنة التاريخية ؛ أي ما قبل بدء التحديث وما بعده ، وتفتقر المجتمعات التقليدية من وجهة النظر تلك إلى القدرة على توليد تغير اجتماعي ذي معنى من داخلها . فالتغير ينتج بالأحرى من اتساع الاتصالات وتنوع التقنية المنتشرة عالمياً من أوروبا الحديثة ومن أمريكا الشمالية . وتنهار في عملية التحديث المعايير التقليدية والبنى في المجتمع المضيف وتنبت في مكانها قيم عقلانية جديدة ومؤسسات ، ويعتبر تطور نظام الأراضي الجديد في مصر غالباً أحد أمثلة هذا التبدل . يُنظَر في معظم الدراسات التاريخية حتى اليوم إلى أثر أوروبا وظهور المصلحين الأقوياء الذين تأثروا بالأفكار الأوروبية كأمر حاسم في بدايات التحديث في الشرق الأوسط . أما في مصر فإن الحدثين الأكثر رمزية هما الاحتلال الفرنسي عام ١٧٩٨ ــ ١٨٠١ ثم حكم محمد علي باشا ١٨٠٥ ــ ١٨٤٨ « مؤسس مصر الحديثة » وتشير الدلائل بعد فحص دقيق للمصادر إلى عدم وجود انقطاع تاريخي بل إلى عكسه ، وليس ثمة تحطيم للمؤسسات وحلول محلها بل إنه تطور حركي لها يدين لقوى أصلية بقدر ما يدين لتأثيرات خارجية[٤] وهذا يدعو إلى إعادة تقويم للتبدل الاجتماعي ــ الاقتصادي في مصر ولعلاقتها بالتأثيرات الأوروبية ولدلالاتها في الإصلاح التشريعي .

إن التحول في علاقات الملكية في مصر والأراضي العثمانية الأخرى كان قد أخذ مجراه وأدى إلى ظهور أشكال من الملكية الخاصة للأراضي قبل زمن طويل من إصلاحات القرن التاسع عشر الذائعة الصيت. وهذا على النقيض من العرف السائد في معظم النصوص التاريخية. ويبدو هذا جلياً بعد فحص سلوك العناصر التي تضع يدها على الأرض في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والصراعات فيما بينها على اكتساب الأرض والاستمرار في السيطرة عليها وذلك في مستويات ثلاثة: كمصدر للريع، يمكن التنازل عنه في سبيل الدخل وكوسيلة للإنتاج وسد الرمق.

وتشير هذه المستويات المختلفة من الاستفادة من الأرض إلى تراتبية في الحقوق التي يتم تقاسمها أو المطالبة بها أو/و بإنتاجها، موجودة في الفترة التي سبقت صعود محمد علي إلى السلطة، وهي تشبه أنظمة أخرى قبل رأسمالية في أوروبا وآسيا[٥]. وكانت العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطاً صحيحاً بعلاقات الملكية. وبعبارة أخرى كانت علاقات الملكية علاقات اجتماعية بأوسع معاني الكلمة، ويضفي عليها القانون شرعيته.

ولم يكن تأسيس الملكية الخاصة للأرض في مكان هذا النظام ناتجاً عن «الحقوق» التي لم تكن موجودة أصلاً، كما لم يكن مجرد أمر تحويل من الدولة إلى الأفراد بل شمل دمج مطالبات أصحاب الحصص في سياق واحد وتمليكها لأفراد. فهي تمثل تأسيس سيطرة الأفراد الحصرية على الأرض باعتبارها نظاماً سائداً لعلاقات الملكية بدلاً من السيطرة التي كانوا يتقاسمونها. كانت الإدارة العثمانية لملكية الأراضي في مصر تجسد مبدأ الحقوق المقتسمة[٦]. وكان السلطان (أي الدولة) بحكم القانون «مالكاً» لمعظم الأرض الزراعية. إذ كانت سلطة الدولة على الأرض محدودة في الواقع بجباية الضرائب وبالصيانة الإجبارية لأعمال الري من خلال استخدام السخرة، وعمدت الدولة من جهة ثانية لكي تنجز أمر جباية الضرائب وتصريف الإدارة في الريف إلى استخدام وسطاء متعددين أناطت بهم مسؤولية قرية أو أكثر كانوا يتقاضون منها جزءاً من العائدات ومن قطاعات من الأرض خاضعة لحيازة خاصة كذلك. لقاء خدماتهم. وكان الفلاحون أخيراً يملكون حقوقاً تقليدية تخولهم فلاحة الأرض والبقاء عليها.

وفي مصر السفلى وأجزاء من مصر الوسطى كان الفلاحون يحتفظون بأرضهم مدى الحياة ويورثونها لأبنائهم طالما أنهم يدفعون الضرائب «ومن هنا جاء مصطلح أثر أو أثرية» وكان فيضان النيل السنوي يتسبب في تغييرات كبرى في منطقة الأرض الصالحة للزراعة في مصر العليا وبقية مصر الوسطى لذا كانت تقاس الأرض سنوياً ويعاد تقسيمها من جديد بين

فلاحي القرية (أرض المساحة) وبهذا يكون ضمان ملكية الفرد لأرضه محفوظاً بالنسبة لفلاحي أرض الأثر ولا بد أن العائلات الأخرى في القرية كانت تحفظ بحق دائم مماثل في قطع أرض المساحة المخصصة لها. ولم تكن الدولة ولا الوسطاء يتدخلون في شؤون الإنتاج إلا بصورة غير مباشرة من خلال متطلبات الضريبة وأعمال الري.

وقد ذكر سكوت أن الفلاحين حريصون أشد الحرص ومستعدون للدفاع المستميت عن هذين الشرطين: ضمان الحيازة وقدرتهم على اتخاذ القرار المتعلق بعملية الإنتاج، ذلك أن سيطرة الفلاحين المباشرة على الأرض والإنتاج هي وسيلتهم للحفاظ على الأمان في مواجهة القوى التي يصعب التنبؤ بها مثل الطقس أو اقتصاد السوق وعلى أن يضمنوا لأنفسهم مورد رزق مناسب في حدوده الدنيا. إن من شأن التدخل في هذه الحقوق الموروثة أو التشدد في فرض الضرائب والإيجارات التي تهدد بدفع الفلاحين إلى ما دون المستوى المقبول للعيش، أن يثير سخطاً أشد وقد يدفعهم إلى مقاومة أشد مما تستثيره فيهم نظم الاستغلال التي هي أكثر مرونة وإن تكن تنتهب جزءاً أكبر من فوائضهم[٧].

وكان القانون العثماني، وهذا أمر له دلالته، يخفف من الضرائب في سنوات القحط والفيضانات المدمرة كما كان يضمن شروط حيازة الفلاح التقليدية لأرضه[٨].

كما أن الأنظمة العثمانية أحدثت تدابير تمنع الوسطاء من الاستبداد بالفلاحين. ومن استنزاف حقوق الدولة المسيطرة على الأرض. ومن أن يختلسوا أكثر من نصيبهم الشرعي من العائدات. وكان ثمة موظفون ذوو رواتب استخدموا في الأصل للإشراف على الزراعة وعلى جمع الضرائب وقد ظهر «الالتزام» خلال القرن السابع عشر[٩]. حيث كانوا ينالونه لمدة عام أو أكثر من خلال مزاد علني تقيمه وزارة المالية. وكان الملتزم يتلقى من خلال التزامه قطعة خاصة من الأرض هي «العوصية Usya» وكان يزرعها لفائدته بالأجرة أو عن طريق السخرة أو أنه كان يؤجرها. وكان ربحه الشخصي «الفائض» من أرض العوصية Usya ومن الزيادة المفرطة في الضرائب التي تمت جبايتها تفوق أربع أو خمس مرات كمية الضرائب التي يعيدها إلى الدولة ويشير هذا إلى مدى جدوى الالتزام[١٠].

لا بد للقانون أن تسانده القوة لكي يكون فعالاً في حين أنه في وضع كهذا حيث الدولة ضعيفة لا تشير التدابير الرسمية إلى الممارسات الفعلية. وكان كل طرف ممن يتشاركون في الحقوق على الأرض في مصر العثمانية كما في كل مكان آخر، يستطيع أن يثبت حقه ويدافع عنه بمقدار ما يمتلك من وسائل الإكراه أي من القوة السياسية. وإذ كانت سلطة الحكومة

في الولايات قد ضعفت فإن قوانين الأرض أصبحت تفقد صلاحيتها باطراد في حين ازدادت سيطرة الوسطاء على الأرض على حساب الدولة. وفي بداية القرن الثامن عشر كانوا قد اكتسبوا حقوق وضع اليد على الأرض في مصر وهذا ما كرسهم كمالكين لهذه الأراضي بكل معنى الكلمة ويتضمن ذلك :

١ ــ امتلاك الالتزام مدى الحياة ما دامت الضرائب تدفع .
٢ ــ انتقاله عن طريق الإرث إلى الأولاد ، أو الزوجات ، أو الرقيق الأبيض .
٣ ــ إمكانية تحويل الأرض إلى وقف وبذلك يضمن للأسرة امتلاكها المستمر .
٤ ــ إمكانية رهن الأرض .
٥ ــ أن يأخذ عليها مبلغاً كرهن أو أن يبيعها مباشرة[١١] .

لقد استعملت هذه المعايير بدقة في الدراسات السابقة عن مصر في القرن التاسع عشر لتشير إلى التحرك باتجاه الملكية الخاصة[١٢] والأمثلة التي ترى أن الملكية الخاصة قد ظهرت في مصر خلال القرن التاسع عشر كأبعد ما يكون يجب أن تهمل .

وقد اتضح استنزاف الوسطاء لسلطة الدولة على الأرض من خلال أكداس من الأوهام القانونية التي استخدمت لتلتف على الوضع القائم الشرعي للأرض والذي لا يقبل التحويل .

كان الإقراض والرهن يتمان تحت تسمية ملطفة هي «الاسقاط» فكانت عمليات البيع تسمى «الإسقاط إلى الأبد»[١٣] وقد استخدمت أوهام مماثلة في نقل ملكية أراضي الوقف[١٤] . ويجب ألا يفاجئنا اللجوء إلى هذه القوانين الوهمية فقد استعملت من قبل في مرات وأمكنة كثيرة ومنها الالتفاف على النواهي القرآنية المتعلقة بالمراهنة وبالربا[١٥] . كما استخدمت بشكل مراوغ فيما يتعلق ببعض القيود على الملكية الخاصة للأرض في بعض أجزاء من أوروبا المعاصرة[١٦] . وقد أدى التطور الذي سبب التعامل مع الأرض وكأنها سلعة قابلة للتحويل إلى استخدام هذه الأوهام إلا أن الاستمرار في استعمال التعبير الشرعي القديم الخاص بحيازة الأرض استعمالاً سطحياً جعل هذا الانتقال غامضاً .

أوقفت عملية إعادة تأسيس دولة قوية في القرن التاسع عشر التطور باتجاه الملكية الخاصة جزئياً . مع أنها ويا للمفارقة ، سهلت هذه الحركة على المدى الطويل ، وقد كثفت الدولة من السيطرة على الأرض كما لم يحدث أبداً من قبل ، وفي منحى وحيد وضعت يدها عليها . والأمر الثاني أنها انتهكت حقوق الحيازة التقليدية للفلاحين بتدخلها في عملية الإنتاج وتحويل الحيازة بالشكل الذي رأته مناسباً . وأخيراً سمح ضعف الدولة بعد عام ١٨٤٠ لجيل

حديد من الوسطاء وواضعي اليد المحظوظين الذين خلقتهم أن يؤثروا على سياسات حيازة الأرض لفائدتهم الخاصة .

إذا عبرنا عن مسائل حيازة الأرض بعبارات التنافس أو الصراع بين الأشخاص المتعددين المعنيين بشؤون الأرض وإنتاجها حينئذٍ تكون التطورات في القرن التاسع عشر قد ظهرت كاستمرار للاتجاهات في القرن الثامن عشر ، إن تشريع الملكية الخاصة للأرض جاء في أعقاب ذلك الصراع الطويل الأجل للسيطرة على الأرض ، وقد أضفى الطابع القانوني على النظام الجديد الذي صنعه الصراع ووطد بشكل قاطع أوضاع أولئك الذين كسبوا من العملية : أي ملاكي الأرض الكبار بوجه خاص ، وكذلك طبقة من الفلاحين الأغنياء . وهو يمثل في النهاية مرحلة متأخرة في نقل الملكية من حقوق مقسومة في الأرض إلى حق حصري فيها .

وتتطلب الظروف التي قادت إلى هذا التحول في الملكية بحثاً مكثفاً في المستقبل وهنا يبرز دليل على أن هذه العملية كانت في واقع الأمر ، تأخذ مجراها ، بالإضافة إلى العوامل التي ظهر أنها أثرت فيها وفي مردودها ، وقد أخذت الاتجاهات الاقتصادية المحلية والإقليمية بعين الاعتبار بالإضافة إلى التبدل في طبيعة الدولة وقدرتها على تنظيم حيازة الأرض . وسوف نتابع العلاقات المتغيرة بين الفلاحين والوسطاء / مالكي الأرض ، والدولة وبينهم وبين الأرض .

شرق المتوسط قبل ١٨٠٠

على الرغم من أن بلدان شرق المتوسط تحت الحكم العثماني كانت منفصلة عن أوروبا ثقافياً وسياسياً ، فإنها كانت مرتبطة بها كجزء من منطقة واسعة تخضع لاتجاهات اقتصادية وديمغرافية عريضة . وقد تأثرت الامبراطورية العثمانية بنتائج « ثورة الأسعار » في القرن السادس عشر وعانت من ارتفاع في عدد السكان في نفس الوقت الذي جرى في أوروبا تقريباً ، وقد بدأ عدد السكان بالتزايد ثانية في القرن الثامن عشر على الأقل[١٧] . وأدى هذا كله بالإضافة إلى بدايات الثورة الصناعية إلى ارتفاع مطلق طيلة قرن تقريباً في أسعار السلع الزراعية ، كان ملحوظاً في كل من أوروبا والشرق الأوسط . وقد ازداد سعر الأرض بدوره وظهرت المضاربات التجارية في كلتا المنطقتين مع أنها كانت ممنوعة قانونياً[١٨] . وشقت عناصر جديدة طريقها بين الطبقات التي تضع يدها على الأراضي وكانت الأرستقراطية التجارية والمالكون المحليون للأرض قادرين على زيادة قوتهم السياسية في مواجهة الملك والفلاحين .

كما سجل تغير تركيب الطبقات المالكة للأرض في أوروبا بفعل حصول العامة على مزارع النبلاء وعلانية في بعض الأحيان حتى حين كان القانون يمنع ذلك. وفي الامبراطورية العثمانية كان التغير بفعل دخول التجار طبقة مالكي الأرض[19]. وقد دفع ارتفاع الأسعار الأرستقراطية الحائزة على الأرض، كما أتاح لها ضعف سلطة الدولة أن تزيد من سيطرتها على حيازاتها. وكانت الأنظمة الاجتماعية السياسية الراسخة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الملكية، قد دمرت كما كانت قد تلاشت في الوقت ذاته سلطة الدولة على حيازة الأرض. وأدى هذان التطوران إلى إرساء قواعد التغير المؤسسي في وقت لاحق.

أدى ارتفاع الأسعار في منطقة شرق المتوسط خلال القرن السادس عشر إلى ازدياد الصادرات من المواد الغذائية والمواد الخام من الامبراطورية العثمانية، وكانت السفن القادمة من البندقية تُشحن بالحبوب في الموانىء المصرية في منتصف القرن. وبدا أن سكان الامبراطورية منذ ذلك الحين قد علقوا بشرك الإنتاج ومُنع تصدير الحبوب إلى الغرب. وعند ذلك أصبح الأرخبيل اليوناني مركزاً لتجارة الحبوب المهربة التي ازدهرت في القرن الثامن عشر[20] وقد وجد القمح المصري والأرز والبقول طريقاً إلى الغرب يتوافق مع طلبات السوق المتبدلة ومع قدرة الباب العالي النسبية على تقوية نظمه التجارية.

واكتسبت المنتجات الصناعية كالصوف والحرير والقطن والكتان والجلود والزيوت والأصبغة أهمية جديدة في القرن الثامن عشر بفضل التوسع الصناعي الأوروبي[21]. بالإضافة إلى أن طلب كل من المنطقة وأوروبا لقطن الشرق الممتاز وحريره، ولغزله الصوفي والقطني أدى إلى زيادة إنتاج النسيج في بعض المناطق. أدّى هذا كله إلى توسع في إنتاج الحاصلات الثمينة وخصوصاً القطن مما قاد إلى نتيجة أخرى هي الاتجاه إلى تخصص إقليمي أكبر. وقد ترافقت زراعة أشجار التوت في لبنان ومقدونيا والتوسع في زراعة القطن في مقدونيا والأناضول وفلسطين مع تطور في إنتاج الطعام والأصبغة النباتية في مناطق أخرى. وأصبح سهل البقاع وحوران مناطق إنتاج هامة للحبوب يتقاتل عليها أمراء لبنان وولاة صيدا ودمشق. وكانت المواد الغذائية المصرية تمون سورية ومقدونيا واستنبول، بالإضافة إلى تسويقها في مصر وفي الغرب. وكانت مصر تنتج صباغ النيلة أيضاً (صباغ أزرق) والعصفر للأسواق الداخلية وللتصدير. وكان تخصص مصر بإنتاج معين إشكالياً بعض الشيء إذ إن أكثر من محصول واحد في العام يمكن أن يظهر في مناطق عديدة واتجهت مناطق مختلفة إلى التخصص بالقطن والكتان والأصبغة والبذور الزيتية وقصب السكر أو المحاصيل الغذائية[22].

في حين كان جزء صغير من تجارة مصر الخارجية يجري مع الغرب مباشرة، أظهرت حركة الأسعار في القاهرة خلال هذا القرن بوضوح أن البلاد كانت تعاني من نتائج النمو العام للتجارة ومن ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يوحي بأن العوامل التي تكمن وراء ارتفاع الأسعار ربما كانت عامة وليست مجرد مسألة تأثير أوروبي. وقد ارتفعت أسعار البقول والقمح والأرز والقطعان والجمال مرتين ونصف خلال القرن وارتفعت أسعار الخراف ثلاث مرات كما تضاعف سعر الزبدة والزيوت والجبن والسكر والعسل مرتين وطرأ ارتفاع على أسعار السلع الصناعية إذ ارتفع سعر القطن الخام خمسة أضعاف تقريباً في حين تضاعف سعر الكتان والقطن المعزول[٢٣] وزاد سعر صبغ العصفر المعد للتصدير ثلاثة أضعاف تقريباً[٢٤] وفي مصر كما في كل مكان عزز ارتفاع الأسعار من قيمة ما يترتب على الأرض وهذا عامل رئيسي في تحولها إلى الملكية الخاصة.

في القرن السادس عشر كان العثمانيون قد بدأوا بتحويل أراضي البلقان والأناضول من نظام التيمار Timar إلى نظام الالتزام الذي حصلت عليه دوائر البلاط ورأس المال التجاري الربوي. وفي الوقت نفسه بدأت هذه العناصر بشراء «التيمارات» بصورة غير مشروعة وقد أدى ضعف سيطرة الدولة والفرص الاقتصادية المناسبة بأصحاب التيمارات هؤلاء إلى أن استطاعوا أن يحولوا ما بحوزتهم بصورة غير شرعية إلى الالتزام. وشهد القرنان السابع عشر والثامن عشر ظهور الالتزام الضريبي مدى الحياة «الماليكان» الذي تبع تطور سوق المضاربة في حيازة الأرض كما شهد هذان القرنان ظهور «الجفتلك» في البلقان وهي مزارع تجارية تعود إلى ملكية خاصة ومعفاة من أي التزام تجاه الدولة. وكان الحائز على الجفتلك يملك الأرض جملة وفي الغالب الأدوات والحيوانات والبذور التي استخدمها المستأجرون لديه[٢٥]. وهنا كانت عملية استنزاف سيطرة الدولة كاملة كما أن قواعد حيازة الفلاحين تغيرت أيضاً.

وانتشرت «الجفالك» بسرعة في البلقان في أواخر القرن الثامن عشر مترافقة بشكل وثيق مع انتشار زراعة محاصيل استثمارية جديدة كالقطن والذرة[٢٦] وكان إنتاج هذه المحاصيل الغالية الثمن والتجارة بها الأساس الاقتصادي لظهور الوجهاء الأقوياء في الولايات أي من يسمون «الأعيان»[٢٧].

وفي لبنان تم تنظيم تربية دودة القز على أيدي مشايخ الدروز وأنظمة الأديرة المارونية. كذلك في البلقان ترافق تركيز الأرض في أيدٍ قليلة والاستغلال المتزايد للمستأجرين بانتشار السوق الزراعية الشرقية. وفي كلتا المنطقتين لعب تحول الحيازات إلى وقف ــ وهي ملكية مدخرة من أجل دعم أعمال البر والتقوى ــ دوراً هاماً في انتزاع الأرض وتركيزها[٢٨].

وترافق بروز الشيخ ضاهر العمر في فلسطين مع انتشار زراعة القطن. وكان ضاهر ومعه مشايخ آخرون قادرين كملتزمين على احتكار القطن باستخدام سماسرة بين الفلاحين والتجار الفرنسيين وحاول خلفه والي صيدا أحمد باشا الجزار وهو رجل قوي محلياً أن يحصل على أكثر ما يمكن من الأرض تحت شكل «ماليكان» وقد سبق احتكاره لكل إنتاج وكل تجارة أساليب محمد علي(٢٩).

كان الموظفون العثمانيون يدركون المخاطر المالية والسياسية لتطورات حيازة الأرض إلا أنهم لم يكونوا قادرين على إيقافها دائماً. وكانت محاولات إصلاح نظام الأرض الذي بدا «حديثاً» ويوحي، بجهود راهنة لإعادة توطيد أكبر درجة من سيطرة الدولة على الأرض. وقد انتقد دعاة الإصلاح العثمانيون في القرن السابع عشر نظام «الماليكان» وصدر مرسوم بالغائه أيام السلطان أحمد الثالث ١٧١٤ ـــ ١٧١٥(٣٠)، إلا أن الحركة الرجعية العسكرية أضعفت مركزه وأدت إلى العودة عن المرسوم بعد ثلاث سنوات، وقد حاول فيما بعد أن يجري إصلاحاً آخر وذلك بإعادة أراضي الماليكان إلى التزام قصير الأمد ووضع بعضها تحت إدارة موظفي الدولة ذوي الرواتب. وكذلك جرت للمرة الأولى في القرن كله عملية مسح كثيفة(٣١).

تجددت الجهود للحد من قوة الأعيان المحليين وإعادة تأسيس سيطرة الدولة على الأرض أيام السلطان مصطفى الثالث وعبد الحميد الأول(٣٢) وترافقت الإصلاحات الإدارية العسكرية دائماً مع إصلاحات مالية تؤثر على حيازة الأرض وقد حذا الإصلاح الشهير الذي قام به سليم الثالث ومحمود الثاني حذو هذا النموذج. إن دراسة حيازة الأرض العثمانية في هذه المرحلة هي دراسة صراع متعدد الوجوه على الأرض نفسها بين كل من المركز السياسي وبين الولايات، وبين أصحاب العلاقة في كل موقع.

الوضع في مصر

مع أن تاريخ مصر الزراعي في هذه المرحلة يحتاج إلى فحص مفصل، إلا أنه يمكن إعادة تركيب صورة جزئية عنه من خلال الأدلة المتوفرة حالياً. إن العاملين الاقتصادي والسياسي الأكثر أو الأقل ثباتاً اللذين ساعدا على التغير في مصر العثمانية القريبة العهد هما الارتفاع العالمي للأسعار الزراعية وضعف سلطة الدولة. وإذا كانت هناك أحوال ساعدت على التغير فإن العمل الإنساني والتأثير المتبادل هما اللذان يقرران وجهته ونتيجته.

كانت استجابة الوسطاء والفلاحين في ظل ظروف القرن الثامن عشر متنوعة السبل فيما يخص حيازة الأرض واستخدامها. ففي موازاة التغيرات في كل مكان من الامبراطورية العثمانية نجح الملتزمون في مصر في تحويل التزامهم إلى شكل من الملكية الخاصة للأرض، وقد تم التعبير عن حقوقهم في التصرف في فترة مبكرة من القرن الثامن عشر، بكلمة الماليكان التي تشير إلى أن حيازتهم مدى الحياة كانت قد أصبحت عامة، وكان تحويل الأرض إلى وقف أو توريثها بوصية أو رهنها أو الاستقراض بضمانها أو بيعها عبر حيلة الإسقاط، ضمن سلطة الملتزم. ويعود تاريخ أقدم السجلات المتعلقة بالإسقاط في مصر إلى عام ١٧٢٨ وهو يشير إلى أن هذا القانون الوهمي كان مستخدماً بصورة عامة في نقل الملكية المتعلقة بحيازة الأرض[٣٣].

ظهر تجار القاهرة بين حائزي الالتزام أو المشترين له في هذه السجلات ويبدو أن المضاربة على نقل الملكية قد حدث غالباً في داخل طبقة أصحاب الحيازة الغائبة هناك. ويظهر تاجر في سجلات المحكمة كواضع يد على ثلاث قرى في ريف الدقهلية منذ ١٦٧٣[٣٤]. كما زادت سلالة التاجر الشراعيبي بصورة خاصة حيازتها أثناء القرن الثامن عشر[٣٥]. وتبين دراسة والز T.Walz عن تجار «الجلابة» الذين عملوا في التجارة السودانية أن بعض التجار الأقل شأناً حصلوا على الالتزام أيضاً. وأخّر آخرون أقساماً من الالتزام أو أراضي الوقف، أو حصلوا على رهن لأراضي فلاحين.

وكان الأغنياء من علماء مصر ناشطين أيضاً في الحصول على الالتزام في المناطق المجاورة لإقامتهم في الدرجة الأولى بالإضافة إلى إدارتهم لأراضي الوقف[٣٧].

كان انخراط التجار الأغنياء في الأرض جزءاً من اتجاه عام للاستثمار في الملكيات المدينية والريفية وفي التزام الضرائب[٣٨] وكان من الصعب تمييز أغنى العلماء من كبار التجار في هذا التعامل[٣٩]. ومثل هذا الاستثمار مفهوم. وقد قوض ثبات الأسعار النسبي للقهوة والنسيج التجارة الأكثر جدوى في أيدي التجار المحليين[٤٠] في حين كانت أسعار السلع الزراعية ترتفع. ومن المستحيل في الوقت الحاضر التحقق من درجة انخراط التجار في حيازة الأرض. وتظهر أرقام أ. عبد الرحيم أن التجار يشكلون نسبة هزيلة لا تزيد عن واحد بالمئة من الرقم الإجمالي للملتزمين في بداية الاحتلال الفرنسي في مقابل لا شيء قبل قرن ونصف[٤١]. لكن حجم حيازاتهم لسوء الحظ لا يشار إليه لا في العدد ولا في مدى الرهونات التي كانوا يحصلون عليها بلا ريب.

والدليل الذي يتعلق بتراكم الالتزام غير حاسم أيضاً ويظهر أن كثيراً من الحيازات

كانت صغيرة ومبعثرة: و بين ١٦٥٨ ــ ١٦٦٦ و ١٧٩٧ ازداد رقم الملتزمين الإجمالي بأكثر من ٢٥٠٪. مع أن درجة تفتت حيازاتهم تنوعت بين منطقة وأخرى[٤٢]. ومن جهة أخرى تحول بعض الملتزمين إلى فلاحين في أرض العوصية[٤٣] وهي عملية تذكر باحتكار مالكي الأراضي في أوروبا الشرقية المعاصرة في ظل ظروف مشابهة.

ويعتبر تحول الحيازات إلى وقف مثالاً آخر على ازدياد ممارسة الأمر الواقع في الملكية الخاصة للأرض من خلال استخدام القوانين الوهمية، وكانت أرض الوقف تدفع «ضريبة حماية» فقط في هذه الفترة لكي تحافظ على وضعها القانوني. ولم يكن بيعها أو تقسيمها ممكناً قانونياً كما أنها بصورة عامة لم تكن عرضة للمصادرة. كما أن الأوقاف «الأهلية» كانت تبقى ملكاً لذريّة صاحب الوقف وكانوا يتلقون ريع الأرض الموروثة إلى أن ينقطع نسلهم وعندئذٍ فقط يمكن أن يتحول ريع الوقف الأهلي إلى أعمال البر التي وجد الوقف من أجلها أصلاً. كان هذا التحول للأرض إلى وقف أهلي يضمن للأسرة ملكيتها المستمرة بالإضافة إلى إعفاءات هامة من الضريبة. وكان كثير من الملتزمين قادرين على تحويل حيازتهم (العوصية) إلى وقف. وهنا أيضاً نتج رواج سوق الأراضي عن مبادلة أراضي الوقف ــ على الرغم من القانون الذي وصل إلى حد بيعها. وكانت أراضي الوقف تستغل بطريقة مشابهة لأراضي العوصية فالناظر (المدير) إما أن يؤجرها لشيخ القرية أو أن يزرعها بطريقة العمل المأجور[٤٤].

ويذكر الجبرتي أن أراضي الوقف التي جرى مسحها عام ١٨١٣ وصلت إلى ستمائة ألف ٦٠٠,٠٠٠ فدان في مصر العليا وضواحي القاهرة وبلغت مساحة الأرض التي جرى تحويلها إلى وقف في هذه المنطقة وحدها حوالي ٢٠٪ من إجمالي الأرض المزروعة في مصر كلها[٤٥]. وهذا دليل على المدى الذي وصل إليه انتزاع الأرض من سيطرة الدولة في هذه المرحلة وإذا كانت ملاحظات الجبرتي تدل على شيء فهو أن تمركز أراضي الوقف في أيدي الأغنياء من النظار والأعيان كان في حقيقة الأمر عاماً. وهو يذكر شخصاً اسمه شمس الدين حمودة وهو شيخ قرية برما في المنوفية أخبره بأن أسرته تضع يدها على ألف فدان من أراضي الوقف التي لا تدفع عنها أية ضريبة، ويضاف إليها أراض أخرى يدفع عنها مبلغاً اسمياً[٤٦].

وعلى الرغم من دعم حقوق الملكية والاتجاه نحو مركزة الأراضي يبدو أن الملتزمين والنظار لم يكونوا ينخرطون في الإنتاج الزراعي ولم يحاولوا أن يغيروا علاقات الإنتاج. ولو أن الظروف كانت سليمة لكان الاستثمار لرفع إنتاجية الأرض استجابة ملائمة لاتجاه الأسعار في تلك الحقبة... ولكن المردود الكبير الملائم الذي يبدو أن الالتزام قدمها، وإمكانية فقدان الالتزام

تبعاً لتغير الحكام في القاهرة ثبط الاستثمار في الغالب . ومثلما حصل في البلقان تشير الدلائل حتى الآن إلى أن الاستغلال المتزايد كان النتيجة العامة لهذه النشاطات الإيجارية أكثر مما كان الازدياد في فائض الإنتاج(٤٧) .

وكان من الممكن ملاحظة أنواع من ردود الفعل على ظروف القرن ، على صعيد القرية ولم تكن تتسمل التنافس على حيازة الأرض وحسب بل نشاطات في مجال الإنتاج مما يشير إلى إمكانية تطور رراعي . ويكفينا القدر المتيسر لنا من المعرفة في الوقت الحاضر لكي نبين ثلاثة أوضاع توضح ردود الأفعال تلك .

كان بكوات المماليك في الجيزة وكثير مں أقسام الدلتا المركزية قادرين على الاحتفاظ بأعظم سلطة ويدل على ذلك وجود « بيوت المماليك » وهي مراكز إقامة أو مقرات لممثليهم المحليين في القرى(٤٨) . وكانت هذه المناطق تنتج أنواعاً من المحاصيل التي ترسل إلى السوق ــ كالقطن والكتان والبذور الزيتية والأصبغة وأنواع المحاصيل الغذائية(٤٩) ــ . وكان التدرج الطبقي الاجتماعي هنا واضحاً أيام حملة نابوليون نتيجة للسيطرة على الموارد المحلية السياسية والاقتصادية . وكانت الشرطة المحلية ومكاتب الإدارة حكراً على أغنى عائلات القرية وهناك اتجاه لكي تكون وراثية ابتداءً من منصب شيخ القرية الذي كان يمثل عادةً أكثر عائلات القرية قوة وهو السلطة التنفيذية والقضائية العليا في القرية(٥٠) .

وفي القرى التي كان الملتزم يؤجر فيها أرض العوصية التي بحوزته كان المستأجر واحداً من شيوخ القرية وكان السعر يعكس حالة سوق الأراضي التي كانت تتغير تبعاً لجودتها وقربها مں سوق المدينة فأراضي العوصية بالقرب من بولاق كانت تؤجر بأعلى الأسعار وإدا كان الملتزم قد زرع أرض العوصية لحسابه الشخصي عن طريق العمل المأجور أو السخرة فإن الشيوخ و« الخوليين » كانوا مسؤولين عن الأرض ويتلقون أجوراً عن خدماتهم وكان الخولي وهو موظف يؤخذ من القرية مسؤولاً أيضاً عن التأكد من المساحات ومن تخمين أراضي القرية الذي أجراه موظفو الملتزمين وهو مركز له قوة معتبره وغنى محتمل(٥١) .

وقد قوي مركز العائلات الغنية الاقتصادي أيضاً من خلال إعفاءات هامة مں الضريبة . وكان الشيوح والخوليون و« الشهود » (وهم شهود محليون محترفون لأغراض الضريبة) يُعفون من ضرائب « البراني » على حصصهم في الأرض . وهده ضرائب استثنائية تدفع عيناً ، وكان الملتزمون يفرضونها على قرى مختلفة تبعاً لقدرتهم على فرضها وقدرة القرية على الدفع . وكانت تجبى زبدة ، حناً ، خرافاً ، حبوباً ، عسلاً ، دجاجاً ومنتجات زراعية أخرى من كل ما كانت أسعاره تزداد بالمعنى المطلق للكلمة وبشكل لا يرحم في أوقات

الانحدار المستمر لقيمة العملة. وتظهر التقارير عن البراني في سجلات الضرائب منذ القرن السابع عشر فصاعداً ولكنه ازداد ازدياداً عظيماً بالتوازي مع ضرائب أخرى خلال القرن الثامن عشر(٥٢).

أتاحت القوة السياسية والمالية لتلك العائلات الحصول على أراض إضافية تحببت ذكرها سجلات الضرائب وذلك بالتواطؤ مع موظفين محليين آخرين(٥٣). وساعد على ذلك نظام الأرض في قرى مصر السفلى إذ أن انتقال الملكية كان يجري أيضاً على هذا المستوى على الرغم من كونها من الناحية القانونية كانت تقتصر على حقوق الانتفاع فقط. وفي هذه المناطق استخدم الأغنياء من الفلاحين المتحالفين مع النخبة الحاكمة مواردهم السياسية والاقتصادية لاكتساب أراض جديدة وإعفاءات من الضرائب كما كانوا في مراكز تمكنهم من استئجار الأرض من واضعي اليد الغائبين إما لمزيد من الإنتاج لبيعه في السوق أو للإفادة من ارتفاع سعر الأرض والتأجير من الباطن.

وكانت الظاهرة المختلفة تماماً بروز ما يمكن تسميته بالفلاحين المناضلين في بعض المناطق. كان هؤلاء الفلاحون ظاهرة سياسية اقتصادية، فهم يحمون سيطرتهم ويوسعونها إلى مناطق من السوق الزراعية الموجهة والتجارة، بالإضافة إلى أنهم استعملوا قوتهم لمقاومة عبء الضرائب المتزايد والرسوم التي كان يفرضها الملتزمون وإدارة الولاية. وكظاهرة اجتماعية تزامن هذا التطور مع تحضر بعض القبائل البدوية، ومنذ أن تحول هؤلاء البدو إلى فلاحين أصبح من الصعب تمييزهم من الفلاحين حتى أن بعضهم أخذ يرتدي ملابس الفلاحين البنية الصوفية. ولكنهم حافظوا على هويتهم القبلية وتضامنهم في مواجهة الجهات الخارجية. ويبدو أن «النفوذ البدوي» كان العامل المشترك في هذه المناطق الذي حافظ على شبه استقلال عن البكوات(٥٤).

وحصل نوع من التكافل بين البدو والفلاحين في بعض أجزاء الشرقية والدقهلية الدنيا، ووُصِفَ البدو في شمال بلبيس بأنهم الفئة المسيطرة دون أن تكون الأكثر عدداً(٥٥)، وقد استقروا بجوار قرى الفلاحين واشتغلوا بتربية الماشية والزراعة، بالإضافة إلى حراسة القوافل على طول الطريق إلى سورية والحجاز وقد وصف المراقبون الفرنسيون هذه المنطقة بأنها غنية بالمحاصيل الحقلية المتنوعة والبساتين وخصوصاً واحات النخيل وكانت شبه جزيرة المنزلة تنافس دمياط كمنطقة لزراعة الأرز(٥٦).

أدت المصالح المتبادلة بين البدو والفلاحين هنا إلى تحالفات عسكرية وكانت «حروب

القرى » تخاض بالتكاتف ضد المناطق المجاورة وتؤكد الإشارات المتكررة إلى فلاحين حملوا أسلحتهم إلى الحقول وإلى المدن والقرى المحصنة ذلك الكفاح(٥٧) . وعلى الرغم من هذا الصراع تصمت هذه التقارير عن أي « خراب » نتج عن ذلك . كانت حروب القرى تُشن في سبيل السيطرة على الماء والأرض ولا ريب أن محركها كان ارتفاع قيمة الأرض والقطعان وكذلك التغيرات العرضية في مستوى الفيضان .

وثمة بعد هام أيضاً لهذا التعايش هو القدرة على مقاومة ابتزاز البكوات ، كان دفع الضرائب والعلاقات الأخرى موضوع مفاوضات بين شيوخ البدو والمماليك(٥٨) . وخلافاً لمنطقة الدلتا المركزية لم يكن هنالك ذكر « لبيوت المماليك » في الشرقية والدقهلية الدنيا مما يدل على أن البكوات وأتباعهم لم يستطيعوا أن يقيموا حضوراً دائماً هناك .

ويبدو أن حضور الفلاحين المناضلين في وسط مصر كان مرتبطاً بالأهمية المتزايدة للمحاصيل النقدية لكن البدو المقيمين هنا (العرب الفلاحون) أخضعوا الفلاحين واستنزفوا أراضيهم ، ومنذ حوالي منتصف القرن استقرت إحدى القبائل وعملت في الزراعة على ضفة النيل اليمنى في مناطق أطفيح وأشمونين ومنفلوط ، وفي الزمن الذي كتب فيه جومارد ملاحظاته ١٧٩٩ ـــ ١٨٠١ كانت تبسط سيطرتها على الأرض عبر النهر وكانت قد وضعت يدها أصلاً على معظم الجزر في مصر الوسطى وعلى شريط من الأرض بعرض ربع فرسخ على الضفة اليسرى وكانت الجزيرة التي وضعت يدها عليها تزرع تبغاً ونيلة وقصب سكر وأشجار نخيل ومحاصيل للعلف ، بالإضافة إلى البطيخ والحبوب والخضار . والزمرة الأولى من المحاصيل هي الأكثر أهمية وهي تزرع لتلبية حاجات الأسواق المحلية والإقليمية وكانت الصناعات الرئيسية في القرية قائمة على السكر والنيلة والصوف وتباع بالإضافة إلى التمر إلى تجار القاهرة وكانت تزرع حمولات كبيرة من المحاصيل العلفية إذ أن الزراعة الصيفية تتطلب التزويد بالقطعان لكي تدير السواقي كما أن القوة العسكرية والاتصالات بين هذه القرى كانت تحتاج إلى قطعان كبيرة من الخيل والجمال(٥٩) .

لقد حصل الشيوخ على دور اقتصادي وسياسي متفوق في هذه القرى وفي قرى أخرى بدوية في مصر العليا والوسطى . وفي هذه المناطق ظهرت بالدرجة الأولى قطع صغيرة من الأرض لشيوخ القرى « مسموح » وهي أرض وضعوا أيديهم عليها وهي معفاة من أية ضريبة ويقال عنها « سرقات قام بها عرب أقاموا بالقوة في قرى متعددة* ثم أورثوها

* وردت العبارة بنص فرنسي .

لأعقابهم[٦٠] وتكشف هذه الملاحظات النقاب عن الطريقة التي يمكن أن تكون قد وجدت بموجبها الحقوق الممتازة في حيازة الأرض على صعيد القرية من خلال ممارسة السلطة السياسية المحلية. إن إحلال البدو محل الفلاحين في هذه المناطق هو واحد من أكثر الأشكال التي اتخذها الصراع أو المنافسة على الأرض وضوحاً بين الفلاحين، والواقع أن الأعيـاء من الفلاحين هنا أو في الدلتا قد حصلوا على الأراضي من حلال تلقي الرهونات أو القروض أو من خلال شراء حقوق الانتفاع ـــ ثانية. يساعدهم على ذلك إشرافهم على المصادر المحلية السياسية والاقتصادية.

وفي مناطق الفلاحين المناضلين لم تكن «بيوت المماليك» معروفة وفي زمن الاحتلال الفرنسي كانت الضرائب تجبى منهم بصعوبة أو لا تجبى على الإطلاق[٦١]. ها هنا وفي محافظة الشرقية السفلى كان يجب على سلطة البكوات في مواجهة استقلال القرى أن تكون مرنة وتتوقف على القوة العسكرية التي يتمتع بها أي من الطرفين في أي وقت.

بقي الحق الشرعي على الأرض بيد الملتزمين في هذه المنطقة وكانت الضرائب تدفع[٦٢] على الرغم من أن هؤلاء الفلاحين تمكنوا من الإفلات من تقل الضرائب الباهظة في تلك المرحلة مما ساعدهم على الاستفادة كثيراً من ارتفاع الأسعار العالمي.

تشير تقارير جيرار إلى أن مزارع الفلاحين في منطقة دمياط التي تزرع الأرز ردت بشكل إيجابي على فرص السوق في ذلك الوقت. كان الفلاحون يستأجرون الأرض من الملتزمين إما بأجرة نقدية لكل فدان أو بحصّة من المحصول، والمزارع مسؤول عن كل التكاليف، وإذا كانت زراعة الأرز تتطلب رأس مال كبيراً لأعمال إدارة السواقي والحيوانات والسائقين الذين يديرونها وصيانة الأقنية والغرس والتفريد والحصاد، فقد كان المزارع يذهب إلى تجار الأرز في دمياط ليحصل على قرض بالفائدة. وكان هؤلاء التجار يشترون المحصول بعد الحصاد فيدقونه ويأخذونه إلى السوق وكان المزارع يستخدم قوة عمل دائمة بالإضافة إلى عمل موسمي مهاجر وكل منهما له أجر مدفوع وذكر جيرار أنه بفضل هذه الترتيبات: يبدو استثمار مزارع الأرز شبيهاً إلى درجة تقل أو تكثر بمزارعنا في أوروبا[٦٣]. وهذا أوضح مثال لعمليات التعهد لدى الفلاحين وللتطور باتجاه تنظيم رأسمالي لعلاقات الإنتاج في الزراعة.

والخلاصة أن الفلاحين تصرفوا تحت مختلف الظروف بطرق متنوعة تعكس مصالحهم المادية، وقد حصلوا على/أو قاموا بحماية حيازاتهم من خلال ممارسة السلطة المحلية بما في ذلك القوة المسلحة في بعض الأحيان. ويبدو أن مزارعي الأرز في دمياط لم يكونوا قلقين على استمرار حيازتهم فلم يكن هناك ما يهددها، إذ أن الفيضان الذي يمكن التنبؤ به والطلب

المستمر على الأرز كانا يؤكدان ملاءمة ترتيبات الإيجار والقروض ويجعلان تجديدهما آلياً مسألة سهلة نسبياً .

ويدل على دلك في أية حال رغبتهم في الاستدانة المفرطة في بداية كل موسم وكان الفلاحون في كل حالة قد ثبتوا ورسحوا تأمين حيازتهم وحرية كافية لهم في العمل المتعلق بالإنتاج ليستفيدوا من الفرص التي قدمها ارتفاع أسعار السلع والأرض .

السياسة وحيازة الأرض منذ علي بك حتى محمد علي

واجه كل من العثمانيين ومنافسوهم المحليون على السلطة في مصر حيازة الأرض والمصالح التجارية وحاولوا أن يقدموا لها دعمهم عبر مزيج من الإكراه وبعض الحرية ولكن تلك المصالح التي قويت بسبب ذلك إلى درجة ضعف معها الحكام بالمقابل من حلال فقدان العائدات وأحياناً من خلال فقدان السيطرة على الريف ، وإلى درجة جعلت الحكام يقمعونها . وقد قوضوا على أية حال أسس دعمهم السياسي والاقتصادي . وهو مأزق سوف يواجه حكام مصر أيضاً في القرن التاسع عشر .

شهد القرن السابع عشر والثامن عشر صراعاً على عائدات مصر في مستويين : نجح الوسطاء نجاحاً كبيراً في اكتساب حقوق على الأرض وقلصوا من سيطرة الدولة الإدارية والمالية ، ومن جهة ثانية أمكن للنزاع بين والي القاهرة وبين القوى السياسية المحلية أن يحدد من الدي سيطر واستثمر نظم الضرائب المدينية والريفية .

في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استطاع عدد من الولاة الأقوياء أن يلائموا بين ضرائب الدولة والتضخم وأن يمدوها إلى الأرض التي كانت قد هُرِّبت من السجلات وأن يقلصوا من تسريب عائدات الامبراطورية إلى أيدي السماسرة ، مما أدى إلى ارتفاع عائدات الدولة لفترة ما(٦٤) وفي مرحلة سلالة المماليك حيما كان الحكام الأقوياء قادرين على توطيد مراكزهم في القاهرة كان الاتجاه أيضاً إلى محاولة إحكام السيطرة على عائدات الأرض وأخذ حصة أكبر منها .

وجاءت مع علي بك الكبير (حكم ١٧٦٠ ــ ٧٢ مع بعض فترات الانقطاع) أول محاولة من حملة محاولات في سبيل المركزية السياسية والاقتصادية وقد كان الإشراف على الحمارك وجمع ضرائب الأرض الأساس الاقتصادي لقوته إد تدخل في مراكز الجمارك وأزاح الوكلاء اليهود وسلمها (أي الجمارك) إلى التجار السوريين حلفائه(٦٥) أما بالنسبة لضرائب الأرض فإن الخزينة صارت تتسلمها الآن .

«وكنتيجة للمفاوضات المباشرة بين الوالي وشيخ البلد [في القاهرة وفي الواقع هو حاكم مصر] في ذلك الحين وليس على النظام القديم القائم على الفرض والجباية . [التحمين] وجمع الضرائب من الفلاحين الذي كان يشرف عليه وينفذه شيخ البلد ومماليكه وكانوا يسلمون الخزينة الملكية المبالغ المتفق عليها في المفاوضات(٦٦) » .

وزاد علي بك وخلفاؤه أيضاً رقم وثقل الضرائب الاستثنائية المفروضة في المدينة والمناطق الريفية(٦٧) .

وقد لجأوا إلى صيغة إحلال أتباعهم الخصوصيين محل الملتزمين من الفئة المعارضة أما خصوم علي بك فقد جرى نفيهم أو قتلهم ووزعت حيازاتهم من الأرض على أتباعه وحصل تدخل غير مسبوق في نظام الأرض(٦٨) . كان إحكام السيطرة على الوسطاء ــ الذين استمر العمل من خلالهم ــ استراتيجية أيضاً في المحاولات التي قام بها حسن باشا ١٧٨٦ ولم تعمر طويلاً ، ويوسف باشا (١٨٠١) الذي حاول إعادة تثبيت السيطرة الامبراطورية على الولاية ، كما كان الأمر في إعادة التنظيم النابوليوني(٦٩) . وسلك محمد علي سبلاً متشابهة في سنواته الأولى كوالٍ إلى أن أثمرت تلك السياسات القصيرة الأجل وسمحت الظروف الاقتصادية الجديدة له وأغرته باتخاذ تدابير أكثر تطرفاً .

تغيرت سرعة إصلاحه لنظام الأراضي وهو جزء من الاتجاه الشامل نحو المركزية تبعاً لميزان القوى السياسية في المنطقة كما كان الأمر في عهد أسلافه . إلا أن الشروط الاقتصادية والسياسية القصيرة الأجل أيضاً دفعت بالسياسة في اتجاه المركزية ، وقد برهن أكثر من عقدين من الحرب في أوروبا على كسب مفاجيء لحكام هذه البلدان التي تصدر الطعام . فقد استفاد مراد بك من حرب الائتلاف الأولى(٧٠) وكان محمد علي في وضع مشابه عندما نشبت الحرب من جديد وبدأت الحبوب تتدفق من مصر إلى مالطا عام ١٨٠٨ وازداد حجمها بعد عامين عندما ارتفع سعر القمح المصدر من ٢٦ إلى ٨٠ قرشاً للأردب في أقل من اثني عشر شهراً تحت الاحتكار الجديد للباشا . وارتفع سعر القمح في القاهرة حينئذٍ من ١٢ قرشاً إلى ١٨ وفي عام ١٨١١ اقترب سعر التصدير من ١٠٠ قرش وظل مرتفعاً حتى عام ١٨١٣ وفي عام ١٨١٦ ــ ١٧ ونظراً لفشل المحصول الأوروبي زاد سعر القمح المصدر مرة أخرى خلال فترة قصيرة تعاظم فيها التصدير من ٦٠ إلى ١٢٠ قرشاً لكل أردب(٧١) . ومن جهة ثانية تطلبت الحرب في البلاد العربية أسطولاً للنقل والإبقاء على قوة كبيرة من المرتزقة تعطي الأولوية العاجلة للبحث عن عائدات جديدة .

ولا شك أن الازدهار المفاجيء لمبيعات الحبوب مكن محمد علي من متابعة إعداد حملة الحجاز بسرعة أكبر وساعدت على تمويل المراحل الختامية من صراعه مع أفراد المماليك وبالإضافة إلى تعامل المماليك مع الإنكليز فإن سيطرتهم على حبوب مصر العليا قد دفعته إلى وضع نهاية مبكرة لهم، وكانت مذبحة القلعة قد جاءت بعد انتهاكات المماليك المتكررة لاتفاقات دفع الاتاوة قمحاً(٧٢) . وهكذا قوى ازدهار التجارة في قبضة الباشا بالإضافة إلى تكاليف التعبئة العسكرية وزاد من سرعة برنامجه لتحقيق المركزية . وكان لا بد من إجراء محاولات لتعييرات رئيسة في نظام الأراضي على أية حال . وكان المؤشر إلى قرب تحقق ذلك إحكام السيطرة التدريجية على الأرض والذي بدأ عام ١٨٠٦ والأهمية التي اتخذتها تلك السيطرة في صراعات القرن السابق .

اتبع محمد علي عندما اتسعت سيطرته على مصر سياسة تجاه حيازة الأرض يمكن أن تبدو متناقضة في ظاهر الأمر وهي خاصة باستراتيجية ذات حدين من إكراه واختيار فقد سمح لنظام الالتزام بالبقاء خلال السنوات العشر الأولى من وجوده في الحكم وعهد بالالتزامات من جديد إلى أسرته وأتباعه من جهة . ومن جهة أخرى اتبع سياسة تهدف إلى تقويض سلطة الملتزمين على الفلاحين وعمد إلى جباية بعض الضرائب من الفلاحين مباشرة وشجعهم على رفع ظلاماتهم ضد الملتزمين(٧٣) وكانت العشوائية الظاهرة في سياسة الأرض تناقض الاستراتيجية السياسية المستخدمة . كانت الغاية هي السيطرة على جميع موارد البلاد وكان من الضروري لتحقيق ذلك تجميع نخبة حاكمة من العائلة ، ضباط ، بيروقراطيين ، وتجار وكلف عدد منهم بجمع الضرائب الزراعية والإشراف على قطع من الأرض تحت ترتيبات متنوعة تتضمن في بعض الحالات إلزاماً بإحياء أراض غير مزروعة وجعلها منتجة . وقد وصل دمج السلطة في ممارستها تلك إلى نوع من التفاهم مع القوى السياسية الأخرى البالغة السطوة أو التي لا مفر من قمعها بصورة كاملة ـــ بعض العلماء ، شيوخ القرى ، ومشايخ البدو . ويعكس تحرك محمد علي التدريجي لتوسيع سلطته إدراكه بأن كل تعييرات بالجملة يمكن أن تثير كثيراً من المقاومة ، وعمل عوضاً عن ذلك على ضرب الأهداف الضعيفة أولاً . وكان يعمل على كسب الوقت عندما يصادف معارضة قوية وغايته أن يمنع تكون أية معارضة موحدة .

في عام ١٨٠٦ جرت المطالبة بنصف « فائض » الملتزمين . وفي عام ١٨٠٧ أصبحت أراضي « المسموح » خاضعة للضريبة ، وفي نهاية العام نفسه يقول الجبرتي إن الأراضي التي بحوزة العلماء ومن هم تحت حمايتهم وضعت عليها الضرائب النظامية وفي عام ١٨٠٨ دلت التقارير على أن كثيراً من الملتزمين كانوا غير قادرين على دفع المبالغ المطلوبة منهم فأعاد محمد

علي قراهم إلى عائلته وأتباعه. وكان كثير من هده القرى في محافظة البحيرة القليلة السكان. وقد تحمل سكان المدينة «نسبة» من قرى المحافظة أعيد إسكانهم هناك بالقوة للتعويض عن نقص العمالة(٧٤).

وفي عام ١٩٠٩ أمر الباشا بتصنيف سجل لضرائب أرض الوقف والعوصية وحاول أن يطبقه في البحيرة أولاً. إلا أن هدا التدبير الذي ترافق مع ضرائب جديدة على الأسواق أثار معارضة بعض العلماء وقد جرت طمأنة المندوبين في أكثر من مناسبة بأن الضرائب الجديدة لن تفرض ولكن إصرار الوكلاء يدل على أن بعضها كان يجبى في الواقع، وكانت ضرائب الأرض في هذه المرحلة انتقائية ولم تكن مطبقة بالتساوي، وهو ميراث من القرن السابق وانعكاس لوقائع سياسية. ويسجل الجبرتي اجتماعاً لعلماء وضباط ووجهاء دعوا للاجتماع في السنة القادمة للنظر في وسائل تحسين عائدات البلاد. وكان المشايخ عاصين من اقتراح إخضاع أراضيهم لضريبة مساوية لأراضي الآخرين ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى صيغت السجلات بحيث تشمل الضرائب كل الأراضي بما فيها أراضي العوصية والوقف والأراضي التي يضع شيوخ القرى أيديهم عليها والتي لم تكن خاضعة للضريبة حتى ذلك الحين(٧٥).

وقد دخل نظام إعادة تنظيم الأرض والزراعة بعد عام ١٨١٠ مرحلة أكثر تكثيفاً وحتى قبل هذا الوقت واجه الملتزمون ضغطاً شديداً لكي يدفعوا التزاماتهم الضريبية في حينها حتى ولو كانت تعني أن يدفعوها من جيوبهم أو يقترضوها بالفائدة وإذا كان الملتزمون غير قادرين على تسديد التزاماتهم فقد كان عليهم أن يتنازلوا عنها دون أن يتحرروا من دَيْنهم وفي عام ١٨١٢ ومع اجتياح مصر العليا كانت كل الأراضي في قبضة الدولة وفرضت عليها الضريبة مباشرة. أما أراضي الوقف المرتبطة بالمساجد فقد فرض عليها نصف المعدل. وكانت تلك الضرائب تؤخذ عيناً وكان القمح يُقبل على الفور بدلاً من الدفع النقدي في بقية أنحاء البلاد، أما القمح الذي لا يؤخذ كضريبة، فقد كان خاضعاً لاحتكار الدولة. وكان الأرز محتكراً منذ عام ١٨١٢ وقد وضعت الأراضي التي تزرع بمحصول الأرز تحت إشراف موظفين مأجورين حلوا محل التجار في تقديم رأس المال للفلاحين، وفي شراء محاصيلهم(٧٦).

كان مسح الأراضي في مصر العليا ١٨١٣ ـــ ١٨١٤ ذروة هذه المرحلة من المركزية. فقد قسمت جميع الأراضي المزروعة وغير المزروعة وسجلت باسم حائزيها أو زارعيها أو باسم أولئك الذين أثبتوا أنهم واضعو يد في ذلك الحين، وسجلت أسماء كل الذين لهم

ادعاء بالأرض(٧٧) . واستخدم المساحون فداناً موحداً هو أصغر من معظم الفدادين التقليدية التي تتدرج في الحجم من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قصبة مربعة (وهي مقياس طولي اقتبس في الأصل من قصب السكر) ويساوي الفدان الجديد ٣٣٣/٣ قصبة . وقد صُنفت الأرض تبعاً لخصوبتها ولسلّم موقعها وما يقابله من ضريبة(٧٨) . وعند اكتمال المسح العقاري جُرد معظم الحائزين على أراضي بصفة وسطاء من حيازتهم مقابل وعد بتعويض حكومي .

واكتمل تنظيم إدارة هرمية بالتزامن مع مسح الأراضي ومصادرتها . وكان جميع الموظفين فوق مستوى القرية ينالون أجراً . وقد كلفوا إلى جانب الأمن العام بصيانة نظام الري والإشراف على الزراعة بما في ذلك الحصة من البذور والأدوات والحيوانات حسبما تمس الحاجة ، وكذلك جمع الضرائب وشراء المحاصيل الخاضعة لاحتكار الدولة(٧٩) . وتم توحيد الضرائب ولكنها لم تنقص بالضرورة ، وحذفت البنية الوسيطة القديمة والتي كان قد بدأ احتنابها .

وكان قد سمح للملتزمين خلال عام ١٨١٤ بجمع المحصول في أراضي « العوصية » العائدة لهم مع أنهم وجدوا أن الفلاحين سمعوا بالمصادرة وهم يقاومون السخرة الآن . وطلب المكتب المكلف بإعادة النظر في الأوقاف الأهلية من واضعي اليد إحضار صكوكهم والبيانات المؤيدة لها .

وقد فرضت ضريبة تساوي نصف المعدل على الأراضي التي تم التحقق من أن سنداتها ترجع إلى ما بعد عودة الاحتلال العثماني عام ١٨٠١ أما الأوقاف المخصصة للأعمال الخيرية ، فقد أدمجت ضمن أراضي القرى وفرضت عليها الضريبة تبعاً لذلك(٨٠) . ولا شك أن عملية التحقق الدقيق كانت تهدف إلى ضم أكبر قدر من الأرض إلى سيطرة الحكومة .

ويبدو أن كثيراً من مرتزقة محمد علي وزوجاتهم حصلوا على التزامات في عام ١٨١٥ وأدت المصادرة في ذلك العام ومحاولة إدخال الأسلوب الأوروبي الآلي إلى عديد من الوحدات في القاهرة إلى التمرد والإخلال بالأمن وسُمح لكثير من أولئك الملتزمين نتيجة لذلك بأن يحتفظوا بأراضي العوصية العائدة لهم ولكن دون أيٍ من الحقوق القديمة المتعلقة بالسخرة لزراعتها(٨١) . وأعطيت وعود لهؤلاء الملتزمين ولغيرهم بإعطائهم منحة حكومية كتعويض عن أراضيهم المفقودة ولكنها كانت أصغر مما توقعوا وبطيئة في الوصول . وكانت أراضي الوصية معفاة من الضريبة ويشير تقرير أمين سامي عام ١٨١٧ / ١٨١٨ المتعلق بالموازنة إلى أن هذه الأراضي فرضت عليها الضريبة الكاملة . وأخيراً في حالة جميع الأراضي التي احتفظ بها الوسطاء القدامى وجدوا أن ممتلكاتهم قد تقلصت بسبب استخدام الفدان الجديد الأصغر

مساحة[٨٢] عند إجراء عملية المسح . وقد لاحظت هيلين ريفلين التشابه بين إعادة التنظيم التي قام بها محمد علي وبين خطط إصلاح سابقة « إن الثورة في حيازة الأرض في مصر والتي ارتآها جزئياً سليم الثالث ونابوليون ومينو « Menou » قد نفذها محمد علي[٨٣] ... » والحقيقة أن ذلك كان إحياء لنظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر . وكانت خطة هذا النظام أن يصل تدفق العائدات إلى أوجه نحو العاصمة . كما أنه يتضمن بنية إدارية من الموظفين المأجورين الذين يجمعون الضرائب ويشرفون على الري والزراعة[٨٤] . وكانت المحاولات العثمانية لعكس عملية فقدان السيطرة المركزية في الولايات المختلفة أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر تهدف إلى تقليص الضرائب الزراعية إن لم يكن إعفاءها ، والعودة إلى نوع ما من النظام الأصلي ولكن العثمانيين كانت تنقصهم القوة للمضي بالإصلاح قدماً وكانوا مكرهين بدلاً من ذلك على البحث عن مساندة العناصر نفسها التي كانت تستنزف سلطة الدولة على الأرض وذلك ضمن جهودهم الهادفة إلى إخضاع بكوات المماليك . وقد ظلت بقية من آثار نظام الأراضي العثماني الأصلي حية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ولكن المؤلفين الذين تعاونوا مع الفرنسيين استلهموا بلا ريب ذلك النظام في مساعدتهم للفرنسيين على ابتكار نظامهم « الجديد » .

كانت إدارة محمد علي المركزية ثورية في أنها غيرت تماماً بنية السلطة السياسية في مصر . ويجب نبذ المفهوم القائل أنها كانت في أساليبها جديدة أساساً إلى حد ما أو أنها مستوحاة من أوروبا . فهي ليست إلا مرحلة في سياق متكرر من صراع السلطة المركزية مع خصومها المحليين في سبيل السيطرة على عائدات أراضي البلاد .

١٨١٦ ــ ١٨٣٧ المركزية والتوسع

كانت السياسة الزراعية في ظل محمد علي جزءاً من برنامج توسع اقتصادي في جميع المجالات . وفي الوقت نفسه كانت الضائقات المالية الناجمة عن الحملات العسكرية والأزمات الدبلوماسية وتموجات الأسواق الدولية تضيف مزيداً من الضغوط على القطاع الزراعي الذي كان دائماً منبع العائدات الرئيسي .

ولا مجال لزيادة التأكيد على العلاقة بين تجارة الدولة وصناعتها وبين الزراعة فإحكام سيطرة محمد علي على الأرض تبعه وتممه سيطرته على التجارة كما سيطر على جمارك القاهرة عام ١٨٠٥ وعلى جمارك مرافىء المتوسط في عام ١٨٠٧ عندما ضم هذه المدن إلى سلطته . وكان يُرمز إلى تطور الدولة كمشروع تجاري بالمسيرة الشخصية لبوغوص يوسوفيان من إزمير وهو

عضو في عائلة أرمنية تجارية كبيرة في تلك الحقبة وقد تدرج في خدمة محمد علي من تاجر ومزارع وموظف في جمارك الاسكندرية إلى «وزير» للتجارة والخارجية في منتصف سنوات ١٨٢٠ وبالتدرج مع تطور الدولة المصرية الإداري(٨٥).

وقد جلب الباشا نفسه إلى مصر معرفة كبيرة بتجارة شرق المتوسط وسياساته. وكان نموذجاً في أيامه(٨٦) كشخص جمع بين دور الجندي ودور التاجر في كافالا ومقدونيا. وماإن سيطر على مصر حتى بدأ بتنظيم دولة وتجارة تتجاوز الدولة على قدر ماتسمح به الفرصة. وكان أسطول البحر المتوسط منذ البداية أسطولاً تجارياً ولم يكتسب الصفة الحربية إلا منذ الثورة اليونانية عام ١٨٢١ (٨٧) وأحرز محمد علي بقيادته لمجموعة من التجار الأرمن واليونانيين والسوريين والمغاربة والتجار المحليين خدمات مالية هامة وارتبط بشبكة من المخابرات التجارية والدبلوماسية(٨٨) وقبل أن تظهر البنيات الحديثة المصرفية والدبلوماسية للدولة كانت وظائفها متحققة بفضل هذه الروابط وكان تدفق المعلومات يسمح للباشا أن يتلاعب بأسعار الصادرات والواردات لمصلحته وأن يبتكر سياسات ومن ضمنها السياسات الزراعية في ضوء الظروف الدولية.

كانت مشاريع الصناعات غير العسكرية تباشر عملها بمعرفة للماضي وللاتجاهات الاقتصادية المعاصرة. وقد أدت مجهودات الدولة لتطوير الصناعات النسيجية في مصر إلى إدخال تربية دودة القز (الحرير) وإلى التوسع في إنتاج القطن والنيلة واستلزم ذلك تعميق الأقنية القديمة وحفر أقنية جديدة للري الصيفي حتى قبل أن يكتشف جوميل «Jumel» القطن طويل التيلة. ونجد تبعاً لأرقام مصطفى فهمي أن مجمل الاستطاعة الإنتاجية لتصنيع القطن (دون اعتبار مسألة الاستبدال) ٤٩٪ من الماشط و ٢٢٪ من المغازل الآلية و ٥٧٪ من الأنوال المصرية كانت مركبة في أعوام ١٨١٧ ــ ٢١. كما أن خمسة من أصل تسعة من أعمال (القصارة) تبييض القماش، ومشغلي الطباعة الوحيدين كانت قد أقيمت قبل عام ١٨٢١ وهي السنة الأولى التي أنتج فيها القطن ذو التيلة الطويلة(٨٩) ويشير هذا كله إلى نية مبكرة لتحديث وتوسيع إنتاج النسيج القطني.

وبقيت المحاصيل الغذائية والمحاصيل التقليدية الأخرى كالكتان والبذور الزيتية هامة من أجل الاستهلاك الداخلي والصناعة والتصدير يضاف إلى ذلك أن أراضي جديدة واسعة زرعت زيتوناً وكرمة كما تحددت زراعة الأفيون وتم استيراد أغنام الميرينوس لدعم الصناعة الصوفية الجديدة ووظفت المهارات الأجنبية لتأسيس وتحسين إنتاج الحرير والنيلة والأفيون(٩٠) وقد أعفيت الأرض من الضريبة (رزق بلا مال) بالنسبة لأولئك الذين أرادوا أن يزرعوا أشجار

الأكاسيا أو الحدائق التريبية على طول ترعة المحمدية وستفاد من الأكاسيا حتباً متياً يستخدم في البناء، كما أن الإعفاء الضريبي لأشجار النخيل كان يهدف إلى تشحيع زراعتها وأجريت تجارب في سبيل أقلمة شجرة البن والساح والقرمز ولكنها أخفقت[٩١].

وهناك مصادر متنوعة تحتوى على تقديرات وأرقام رسمية عن مساحة الأرض التي تررع أو تدفع عنها الضريبة في هذه الفترة. وتشير أكثر الأرقام التي يمكن الوثوق بها في فترة ١٨٠٠ ــ ٥٠ إلى أن مجمل الأرض المزروعة كانت تتراوح بين ٣ ــ ٤ مليون فدان (انظر الجدول رقم ١) وتؤكد كل الدلائل ازدياد رقعة الأرض المزروعة خلال هذه الفترة. وهناك ثلاثة مشاريع وسعت رقعة الأرض المرروعة واكتملت عام ١٨٢٠ وهي، ترعة المحمدية التي تجري من فرع روزيتا على النيل إلى الاسكندرية. وإصلاح البحر السبخي بالقرب من الاسكندرية. واستصلاح وادي توميلات من أجل تربية دودة القز. وكان وحده يضم بناء ألف ساقية (نواعير ماء)[٩٢].

جدول رقم ١ تقرير عن الأراضي المزروعة والخاضعة للضريبة في مصر عام ١٨٠٠ ــ ١٨٥٢

	خاضعة للضريبة				
	مصر السفلى	مصر العليا	المجموع	مزروعة	قابلة للزراعة
١٨٠٠			٣٫٩٧٠	٤٫٠٣٨	
١٨١٣[١]	٢٫٣٧٣				
١٨١٣[٢]					٢٫٩٠٥
١٨١٣[٣]				٣٫٠٥٥	
١٨١٥ ــ ١٨١٦	١٩٠٤				
١٨١٧ ــ ١٨١٨	١٩٧٠	١٠٣٣	٣٫٠٠٣		
١٨٢٠ ــ ١٨٢١		١٣١٥	٣٢١٩		
١٨٢٢	١٩٠٠	١٧٤٨	٣٦٤٧		
١٨٣٥					٣٥٠٠
سنوات ١٨٣٠				٣٨٥٦	
١٨٤٠				٤٤٩١	
١٨٤٣				٣٦٧٢	
١٨٤٤			٣٥٩٠		
١٨٥٢			٣٥٢٥	٤١٦٠	

كيف كانت أنظمة الزراعة وحيازة الأرض تتطور أثناء هذه الفترة؟

منذ أن اكتمل المسح العقاري عام ١٨١٣ ــ ١٤ صاحبه تشكل نمط من اضطلاع الدولة الكثيف في التجارة والصناعة كانت هناك تغيرات محورية في النظام الزراعي وكانت خطوة تكميلية وقصيرة. وفي عام ١٨١٦ امتدت احتكارات الدولة: وكان يحظر على الفلاحين بيع محصولهم من القنب والسمسم والنيلة والقطن والقمح والفول، إلى أيٍ كان فيما عدا وكلاء الحكومة، وكانت هذه المحاصيل تؤخذ إلى المستودعات الحكومية في كل قرية وتشترى بسعر محدد يسجل في حساب كل فلاح بعد اقتطاع الضريبة، وسار احتكار الأرز في نفس الخط الذي ذكرناه.

دخلت الدولة في ذلك العام مباشرة ميدان الإنتاج من تشجير وزراعة كما يتضح من أمر موجه إلى المدراء لينظروا في أمر مضاعفة الأراضي المخصصة لزراعة القنب والحمص والسمسم والقطن مع أن هذا الأمر لم يكن ينفذ بشكل متساوٍ. وكان الكتاب مكلفين بتتبع نمو المحصول، كما كان عليهم أن يتابعوه في أثناء كل مرحلة من الزراعة ليس لأن الفلاحين كانوا بحاجة إلى تعليمات بل ليمنعوهم من السرقة التي كانت تشكل جوابهم على الهيمنة الجديدة. وقد استمر هذا النظام حتى أواخر أعوام ١٨٣٠ مع أن التجارة الداخلية بالحبوب كانت قد أصبحت حرة في عام ١٨٣٠ (٩٤).

اتخذت حيازة الأرض في هذه المرحلة أشكالاً عدة ذات دوافع ونتائج مختلفة، كانت سياسة الدولة مدفوعة بالرغبة في زيادة الإنتاج للحصول بواسطته على أقصى ما يمكن من الفائض، وكذلك لضمان ولاء الأطر البيروقراطية والعسكرية. لم يكن من سياسة محمد علي أن يكافىء خدمات أتباعه بإعطائهم أرضاً. «... وحدثُ فيه وسيلة لإغداق الأموال عليهم والهدايا. ولكنني منعتهم بذلك من أن يتحولوا إلى مالكي أراضي فيخلقوا لأنفسهم نفوذاً شخصياً على الأهالي (٩٥)*».

وقد تم انتقال ملكية بعض الأراضي مع ذلك. ويلقي الجانب المتناقض من منح الأرض إلى أفراد في مرحلة ازدادت فيها السيطرة المركزية على الأرض ضوءاً على التسويات الضرورية لمعادلة المعارضة للنظام الجديد ولربط عناصر لا يستغنى عنها به. وتستطيع الدولة أن تمنح بكل ثقة أرضاً محدودة طالما أنها قادرة على فرض قواعد الحيازة. ولا يتناقض ذلك بأي شكل

* أورد المؤلف هذه العبارة باللغة الفرنسية في النص الإنكليزي. المترجم

مع الأطروحة القائلة إن كثيراً من هبات الأراضي في هذه المرحلة كان هدفها تشجيع الاستثمار الزراعي والاختبارات واستصلاح الأراضي .

قدمت منح من هذه « الرزقة بلا مال » منذ عام ١٨٢٧ وفقد قسم كبير من الأرض على طول ترعة المحمودية سكانه وتدهورت الزراعة هناك في القرن السابق . وتطلب رأس المال إقامة السواقي وكان غرس الأشجار يعني أن هذه المنح لا بد أن تكون قد أعطيت لأكثر الأفراد غنى .

وقد مسحت الأراضي غير المزروعة والتي جرى مسحها ولكنها غير مدونة في سجل الضرائب (من هنا اصطلاح الإبعادية . أو الوضع جانباً) تحت نوعين مختلفين من الظروف . كان أحدهما منحها للأفراد الذين جعلوها منتجة . وأُعطوا صكوكاً تمنحهم حيازة مدى الحياة على أن تعود الأرض إلى الدولة بعد موتهم وجرى أول منح من هذا النوع في عام ١٨٢٦ ويبدو أنه كان للمنح شكلان : إعفاء من الضريبة مدى الحياة وإعفاء منها على مدى السنوات القليلة الأولى ، واستفاد من عملية المنح الموظفون والضباط والأجانب الذين فقدوا ما كان لهم من امتيازات خاصة بالأجانب وبلغت مساحة تلك الأراضي في عام ١٨٣٧ ١٧٥ر١٠٣ فداناً وفي عام ١٨٤٨ بلغت ٩٦٠ر١٦٤ وهي محصورة في مصر الوسطى تقريباً وتقول السجلات التي فحصها علي بركات أن جميع الحاصلين على تلك المنح كانوا يشغلون مراكز إدارية أو عسكرية عالية(٩٦) ، وهناك مساحة صغيرة من أرض « المعمور » المزروعة قد مُنِحت أيضاً بلغت ٨٧٠٣ فدادين فيما بين ١٨٢٧ و ١٨٤٨(٩٧) .

كما منح البدو الرعاة أرضاً مصنفة تحت اسم « الإبعادية » كحافز لهم على الاستقرار . شريطة أن يزرعوها لكن هذه القبائل كانت تجد تأجيرها من الباطن إلى مستأجرين أكثر ملاءمة لها . وجاءت مراسيم ١٨٣٧ و ١٨٤٦ وما بعدها فمنعت هذا النوع من التعامل . ولم تكن منح الأراضي الإبعادية للبدو داخلة في أي صكوك مكتوبة ، ولكنها وعد من الباشا بألا تؤخذ ضريبة من البدو مباشرة وألا يخضعوا للسخرة أو للتجنيد(٩٨) . ويبدو أن المنح بموجب هذه التدابير كان نوعاً من الاتفاقية : ففي مقابل هذا الوضع الخاص للبدو كانوا يخدمون كمساندين في الجيش . وقد دفعتهم جهود سعيد وعباس التي كانت غايتها فرض الضريبة على أراضيهم في سنوات ١٨٥٠(٩٩) إلى التمرد والهجرة

أما المزارع الخاصة التي سيطر عليها أعضاء من الأسرة الحاكمة فصارت تسمى « جفتلك » ولم يكن حجمها معروفاً في هذه المرحلة ولكنها كانت محدودة على الأغلب بفعل

ضياع عائداتها المتشابكة . وتذكر المصادر المعاصرة مزارع سيطر عليها محمد علي في شبرا مثلاً ومزرعة لابراهيم في جزيرة الروضة وآخرين غيرهم[١٠٠] . ولا تظهر هذه المزارع المبكرة في سجلات الجفتلك والتي سجلت منذ ١٨٣٨ والتي فحصها بركات (جرت مناقشتها في القسم التالي) وكانت قاعدة الأرض المعطاة إلى عضو في الأسرة الحاكمة هي نفسها في حالة المزارع الشخصية المبكرة وأراضي الجفتلك الممنوحة منذ ١٨٣٨ . إلا أن المنح الأخيرة كانت جزءاً من استراتيجية استمرار سيطرة الدولة على الزراعة في أعقاب معاهدة بلتاليمان في السنة ذاتها . وكان بيان الظروف المختلفة وأهداف الجفالك الجديدة في سجلات منفصلة .

وفي حين نظم محمد علي بيروقراطية مأجورة في الأرياف فإن إدارة الدولة على صعيد القرية ظل يمارسها قرويون بارزون بأكثر مما كان يجري في ظل النظام القديم وظل شيوخ القرى يعيّنون من بين أكثر العائلات ثراءً كما كان عليه الأمر في الماضي . وكانت العائلات التي توجب عليها الحصول على هذا المركز في ظل البكوات[١٠١] غير قليلة . أما في ظل محمد علي فقد كان شيوخ القرى يتلقون منحاً من الأراضي المعفاة من الضريبة « المسموح » بدلاً من الأجر . وحصلت منح « المسموح » في مصر العليا في أوائل عام ١٨١٣[١٠٢] . ولم يكتمل مسح مصر السفلى عقارياً حتى عام ١٨١٤ . ولم يكن مؤكداً في ذلك الوقت أن أراضي « المسموح » كان يجري مسحها هناك . وأول ذكر للمسموح عند الجبرتي يعيده إلى المسح العقاري في عام ١٨٢٠ ــ ٢١[١٠٣] .

كان يمنح نوعان من أراضي « المسموح » ، مسموح المشايخ ومسموح المصطبة وهدف الأول التعويض عن كلفة الواجبات الرسمية الموضحة أدناه أما الآخر وكان يخصص أحياناً للفرد نفسه وهو نوع من الدعم لتكاليف الزائرين وإقامة الموظفين واللجان . وكان كثير من المشايخ يتلقون أربعة أو خمسة أفدنة من أرض « المسموح » خارجة عن نطاق كل مئة وخمسين فداناً من أرض « المعمور » التي تخص القرية . أما الشيوخ الأكثر وجاهة أو « المقدَّمين » فكانوا يتلقون عشرة أفدنة خارج كل مئة فدان من المعمور في القرية[١٠٤] . وقد حال اختلاف الشروط المحلية واختلاف نظام التكرر في الحدوث وأنماط التنظيم المالي والإداري دون الالتزام بأسلوب موحد تماماً في نظم التطبيق . وسببت جودة أراضي المسموح التي كان المشايخ يحصلون عليها ونشاطهم في تحسينها أن الضريبة عليها قُدِّرت بأعلى نسبة في القرى عندما فرض سعيد الضريبة عليها عام ١٨٧٥[١٠٥] .

واستمر المشايخ بالإضافة إلى اكتسابهم لهذه الأراضي هم وعائلاتهم ومحميوهم في وضع يكدسون فيه الثروة ويراكمون أراضي إضافية على الرغم من الرقابة المتشددة على تسجيل

الأراضي واستثمارها أكثر مما سبق. وترايدت سلطة المشايخ مع تزايد تورط الدولة في الإنتاج وأصبحوا مسؤولين عن تقدير الضرائب وجمعها (كما في الماضي) وعن إعادة تعيين أرض الأثر بعد موت الفلاح أو تجنيده، وعن تقسيم حصص واجبات السخرة. وعن تحديد زراعة المحاصيل التمية بين الفلاحين بعد أن تم تحديد حصة لزيادة تلك المحاصيل(١٠٦). ويقال أن الفساد الذي ألحقه الشيوخ بدورهم في إعادة تعيين الأراضي قد جعل سعيد ينقل هذه الوظيفة إلى حكومة الولاية في عام ١٨٥٤(١٠٧). وهذه العائلات ومعها الفلاحون الأغنياء هي التي وُظّف أبناؤها عندما فتح مجال الوظائف المحلية الدنيا أمام أبناء مصر في سنوات ١٨٣٠(١٠٨) ويشير هامونت إلى أن واحداً من هؤلاء الموظفين في الإدارة الريفية بطنطا كان يتصرف بـ ٥٠٠ إلى ٦٠٠ فدان من أراضي الإبعادية في عام ١٨٣٩ وتبين أن ٣٠٠ فدان من هذه الأرض كان مسروقاً من جفتلك لعباس باشا منذ سنوات عديدة(١٠٩). وسواء أكان ضحية لدسيسة سياسية أو كان وعداً حقيقياً فإن مسلك هذا الفلاح يدل على سلّم الثروة الذي تستطيع قلة من النخبة الريفية أن ترقاه. ويلاحظ دوهاميل في ١٨٣٧ وهو يشير إلى وجود فلاحين كثيرين لا أرض لديهم في القرى التي يشتغلون فيها كعمال مياومين ويقول «ليس من النادر أن تجد شيوخاً يملكون ألف فدان وأكثر من أرض الأثر(١١٠)» وكانت هذه مبالغة في مساحة المعدل النمطي لحيازة الأرض ولكنها تظهر إلى حدٍ بعيد وجود درجات متميزة في الفلاحين الأغنياء الذين ظلوا قادرين على الحفاظ على مراكزهم، بل وتحسينها على الرغم من تبدل نظام الأراضي.

كيف تغيرت ظروف الفلاحين في هذه المرحلة؟ إن القول بأن الفلاحين تحت نير بكوات المماليك قد ابتعدوا عن الاحتكاك المباشر بالدولة مما يتضمن أن ذلك جعل حياتهم أكثر سهولة(١١١) هو سوء فهم لطبيعة النظامين القديم والحديث فكلاهما استغل الفلاحين وفي ظل كلا النظامين كانت قدرة العائلة الفلاحية على احتمال الأعباء المفروضة عليها أو تحويلها إلى مناكب الآخرين مسألة قوة نسبية. وكان الفقير والضعيف ومن ليس له من يحميه يتحملون أسوأ الأعباء المفروضة من الدولة ومن النخبة في كلتا المرحلتين.

وهناك مؤشر تقريبي إلى مجمل الشروط في هذه المرحلة يبين ارتفاعاً في عدد السكان ويُظهر «النظام المدني» في رأي كاتب حديث عدداً منخفضاً للوفيات(١١٢) ومن جهة أخرى كانت الأرباح التي يجنيها الفلاحون الأغنياء لا تأتي إلا على حساب جيرانهم الفقراء، وقد جرد الفلاحون بالإضافة إلى ذلك من أملاكهم وذلك لخلق مزارع كبيرة في أعوام ١٨٤٠ ورُدوا إلى عمال مأجورين أو مستأجرين.

وقد أثر النظام الجديد على حياة الفلاحين بصورة أكثر مباشرة في نواحٍ عدة : بإدخال التجنيد وتنظيم عمل السخرة في مشروعات طويلة الأجل وبعيدة وإعادة إسكان الأهالي في الأراضي المستصلحة والسيطرة على الزراعة وصناعات القرى ، وازدادت الضرائب وأصبحت أكثر قسرية ولكن هذه المطالب الجديدة لم تمر دون مقاومة . وتتضمن السنوات الأخيرة من تاريخ الجبرتي إشارات إلى سوق سوداء وإلى جهود مضنية لقمعها(١١٣) واتخذت مقاومة المطالب المتزايدة التي أبهظت الجماهير شكل إهمال في العمل أو تخريب في المصانع والمزارع وبتراً أو تشويهاً للذات وسرقات مستوطنة . أو ثورة صريحة(١١٤) .

ولا تحدث الثورات بفعل ظروف جائرة إلى درجة مطلقة بقدر ما تحدث بفعل ظروف يُنظر إليها على أنها لن تكون قابلة للاحتمال . ذلك أن حالة الإنسان ورد فعله عليها هما موضوع تقييم ذاتي . والفلاحون الذين يعمون بتغذية جيدة والذين حسنوا ظروف حصتهم حديثاً أو الذين لديهم ما يربحونه هم أكثر قابلية للثورة من أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع(١١٥) . إن الثورة الفلاحية الكبرى في مصر العليا والثورة الأخرى في الشرقية حدثتا في منطقتين تمتعتا منذ جيل مضى بما يشبه الاستقلال الذاتي وحدثت هاتان الثورتان على أثر المسح العقاري الأكثر شمولاً عام ١٨٢٠ ــ ٢١ وزيادة الضرائب في الريف وانفجرتا عند بداية عملية التجنيد .

زيادة حيازة الأراضي ذات الامتياز والاعتداء على حقوق الآخرين منذ ١٨٣٨

لم يكن نظام حيازة الأراضي كما تطور بين المسح العقاري الأول وأواخر سنوات ١٨٣٠ ذا شكل موحد فيما يتعلق بمبدأ الملكية بل إنه يعكس بالأحرى أولويات الدولة في زيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد وتحسين العائدات وأن يعيل ويسترضي بعض العناصر الضرورية للحفاظ على الدولة . كان معظم أراضي القرية خاضعاً للضريبة وتحت إدارة مباشرة بيروقراطية بالتعاون مع العائلات البارزة في القرية والأراضي المعفاة من الضريبة هي أراضي « المسموح » التي تحت حيازة المشايخ ، و« الأبعادية » الممنوحة للبدو ، و« الرزقة بلا مال » والإنعادية الممنوحة للضباط والموظفين والأغنياء الآخرين من الأفراد ، والمزارع الشخصية لأعضاء الأسرة المالكة وعدد قليل من كبار الضباط والموظفين .

وطالما بقيت الدولة التي أنشأها محمد علي قوية كان بإمكانها مقاومة جميع الضغوط لنزع تلك الأراضي من قبضة سيطرتها . ولكن ما أن أنشئت الآلة البيروقراطية الجديدة حتى

كانت ــ بطبيعة تكوينها ــ في خدمة مصالح فوائد الأراضي في حال نجحت تلك المصالح في بسط سيطرتها عليها .

وتعكس تغيرات نظام الأراضي في أثناء العقد الأخير من حكم محمد علي ضعف الدولة الذي سببه الفشل في سورية (١٨٤٠) وفرض التجارة الحرة تبعاً لشروط معاهدة بلتاليمان ١٨٣٨ . كما أن الدولة أضعفتها الأزمة المالية .

وقد تسببت المطالب المتزايدة لاستثمار الرأسمال ووجود مؤسسة عسكرية يتزايد حجمها باستمرار وحروب متصلة بالإضافة إلى البيروقراطية البعيدة كل البعد عن الكمال وانتشار الأوبئة والنيل العادر في وقوع العديد من القرى ضحية ديون مستحقة لعدم تمكنها من دفع الضرائب في ذلك الحين[١١٦] . وكان للزراعة وضرائب الأراضي نصيب الأسد من العائدات فتوجبت رعايتها والحفاظ عليها ؛ وجرت محاولة في بادئ الأمر لم تدم طويلاً لدمج مسؤوليات القرى التي تخلفت عن دفع ديونها مع تلك التي استوفت ما عليها[١١٧] . وأخيراً صدر عام ١٨٤٠ قرار يبعث في جوهره الروح في نظام الالتزام القديم ثانية ويعطيه شكل هبات العهدة : وطلب إلى الضباط الكبار والموظفين وأفراد الأسرة أن يضطلعوا بمسؤولية أداء ما على القرى المفلسة فيدفعون ديونها ويقومون بجباية الضرائب سنوياً وتأديتها من الآن فصاعداً . وألقيت على كاهلهم مسؤولية تأمين رأسمال لتشغيله تبعاً لحاجات الفلاحين مع الإشراف على الزراعة والحصاد ، كما كان عليهم القيام بدور المحكمين وحلوا محل الطبقة الوسطى من بيروقراطية الدولة فيما يقومون به من أعباء . وقد أفلح ابتكار العهدة ، بفرض إسهام إجباري من الأغنياء في تسديد الديون وكانت العهدة قد صممت لضمان الحصول على عائدات مستقبلية في الوقت الذي يتم فيه توفير نفقات التكاليف الإدارية . كما تخفف فلاحو « العهدة » نتيجة هذا الإجراء من تراكم الديون المتوجبة عليهم بسبب الضرائب . ويتلقى مستلمو هذه الهبات أي « المتعهدون » قطعة من الأرض في كل عهدة لزراعتها لصالحهم الخاص[١١٨] .

وازداد عدد منح الجفتليك في أعقاب معاهدة بلتاليمان وهزيمة سورية وقيل أنها كانت تضم أخصب أراضي القطن في البلاد[١١٩] . واختص محمد علي نفسه بمعظم هذه الهبات فبلغت ٢٣٩٫٤٢٦ فداناً من مجموع ٣٣٤٫٢١٦ فداناً منحت ما بين ١٨٣٨ و ١٨٤٦ . وتقع معظم أراضي الجفتليك تقريباً في مصر السفلى[١٢٠] . واتبعت إدارة الجفتليك الجديدة نسق النظام البيروقراطي الذي عم سابقاً كافة أنحاء البلاد واقتصرت حقوق جميع الفلاحين القاطنين في هذه الأملاك على الاستئجار والعمل المأجور[١٢١] .

وقد مكنت العهدة والجفتليك الجديد محمد علي من التملص من تعرفة بالتاليمان التي ستبدأ من الآن فصاعداً بمنع استخدام الجمارك للتحكم بتجارة الاستيراد والتصدير ، أو استخدام احتكارات التجارة لاستغلال أسعار السلع . وقد اضطر الباشا عندما أغلقت أبواب هذه الاختيارات في وجهه إلى أن ينسحب إلى مجال الإنتاج لكي يحافظ على احتكار السلع بصيغة جديدة . وكدليل على ذلك نجده يضع يده على أكبر كمية من الجفالك الجديدة ما بين عامي ١٨٤١ ــ ١٨٤٥ حيث لم ينج سوى جفتليك واحد أعطي هبة لشخص آخر[١٢٢] .

وقد تعرض فلاحو أراضي العهدة إلى انتزاع ملكيتهم . إذ طلب إلى المتعهدين الاستيلاء على أراضي « الأثر » التي لا يملك الفلاحون المعدمون وسيلة لزراعتها بشرط أن يستعيد الفلاحون مسؤوليتهم المباشرة عليها شيئاً فشيئاً حين تتحسن أوضاعهم[١٢٣] . وكما يبدو في الواقع فإن أحداً لم يبذل جهداً يذكر لتحسين حالة الفلاحين . وكان ضغط المتعهدين لاستيفاء الضرائب المترتبة يقف حائلاً دون ذلك ووجد العديد من الفلاحين الموجودين في أراضي العهدة أنفسهم يتحولون إلى مستأجرين . وقد توصل بركات إلى أنه من مجموع أراضي العهدة التي تمتلكها العائلة المالكة عام ١٨٤٦ ــ ١٨٤٧ ، لم يبق سوى ٣٠١ر٩٩ فدان من مجموع ٤٦١ر٢٢٨ فداناً في حوزة الفلاحين[١٢٤] .

وقد يعكس انعدام المقاومة الظاهري لهذه التغيرات في مكانتهم البؤس المرري الذي كان يعيشه الفلاحون على أراضي العهدة والجفتليك بحيث أن انعتاقهم من دفع الضرائب المتراكمة عليهم وإمكانية استمرار ضمان معيشتهم كمستأجرين وعاملين كان يبدو لأعينهم نوعاً من « التحسن » في شروطهم . ولكن قد تعكس تلك الصورة المائلة للسكينة عدم كفاءة المصادر التي نعتمدها في إظهار ردود فعل الفلاحين على حقيقتها .

وقد يعكس نموذج هبات الأرض في الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، بالإضافة إلى الدوافع المالية الواضحة تشرذماً ضمن البلاط ازداد تشعباً ؛ ورغبة بربط النخبة السياسية ربطاً أشد إحكاماً بالباشا في ضوء ذلك التقسيم . وتم تسجيل هبتي جفتليك جديدتين باسم ابنتي الباشا وابن أخ له وابنيه سعيد وحليم وحفيده عباس ولكن ابراهيم لم يكتب باسمه أي هبة[١٢٥] . ومع أن هدف تشجيع الاستثمار لم يغب عن منظور السياسة[١٢٦] ، فإن إعطاء المزيد من الحقوق لأصحاب حيازة أراضي « الأبعادية » قد يتضمن كذلك إعطاءهم امتيازات سياسية ، إذ أصبحت هذه الأراضي وراثية عام ١٨٣٦ وفي ١٨٤٢ تم منح أصحابها الحق الكامل في ملكيتها[١٢٧] .

لم تتخذ أية إجراءات أخرى لانتزاع السيطرة على الأراضي باستثناء ما وقع في أراضي الابعادية والجفالك الجديدة. كما لم تعط أية حقوق للملكية للمتعهدين. وقد أناط قانون عام ١٨٤٦ بالفلاحين بعض حقوقهم التقليدية في أراضيهم — بما فيها تحويل ملكيتها — وقد يكون القصد من ذلك إيجاد قوة تحد من سلطة المتعهدين إلى حدٍ ما. ويبدو ذلك القانون في إعادة تنبيه لحقوق الفلاح في العودة إلى أرضه «الأثر» التي هجرها وكأنه قد صمم خصيصاً لينصب طُعماً لإغراء الهاربين بالعودة بالإضافة إلى توافقه مع مقاصد الدولة في أن يستعيد الفلاحون المعوزون الأرض من المتعهدين حالما يتمكنون من ذلك(١٢٨).

ويدل هذا المزيج من الإجراءات القديمة والحديثة على أنه بالرغم من التعديلات الطارئة على إدارة حيازة الأراضي لاستيفاء المطالب الحديثة فإن أهداف سياسة الدولة بقيت ثابتة لم تتغير: بلوغ أكبر قدر من الإنتاج والعائدات مع الاحتفاظ بزمام السيطرة المحكمة على الأراضي. وعلى الرغم من أن أصول نظام الأراضي للجيل القادم بأراضيه الواسعة، تبدو واضحة فلم يكن ذلك هو المقصود تماماً هنا، فلو أن الدولة تمكنت من الاستمرار في سياستها واستعادة سلطة كافية على مالكي الأراضي الذين أسهمت هي في إيجادهم إذاً لتطورت ملكية الأراضي في مصر بعد منتصف القرن تطوراً مختلفاً عن الشكل الذي اتخذته فعلياً فيما بعد.

تناقضات معلقة

جاءت التشريعات الإضافية لحقوق الملكية الرسمية للأراضي في مصر إبان القرن التاسع عشر نتيجة ليس لميل أصحاب الأراضي لاقتناء المزيد والمطالبة بالمزيد وحسب، بل لجهود الحكام المبذولة لحل تناقض أساسي في عملية تشكيل الدولة نفسها. وكانت هذه الورطة هي الورطة ذاتها التي واجهت فيما مضى المصلحين العثمانيين ومنافسيهم المحليين في القاهرة. فتحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات كان شرطاً أساسياً لبناء دولة قوية والحفاظ عليها سواء أكان الأمر يتعلق بالسياسة العثمانية أو بجهود المتنفذين المحليين الرامية إلى بناء دول بنظام خلافة. ويشكل هذا الشرط الدافع الكامن وراء اختلاف وتنوع المخططات الإصلاحية المالية التي شهدتها تلك الفترة، كما أسهم في دفع السياسة باتجاه المركزية الإدارية وتصفية وسطاء الضرائب الزراعية وممارسة سلطة أكثر تشدداً ومباشرة على الأراضي. وينطبق المبدأ ذاته على مجال التجارة كما يتبدى واضحاً في سياسة الدولة المتعلقة بجباية الضرائب من رسوم

الجمرك . وهكذا سارت الإصلاحات الإدارية والمالية جنباً إلى جنب مع «الإصلاحات العسكرية» إذ أنشئت قوات قادرة على السيطرة على الأرياف وسحق قوى النفوذ المستقلة بذاتها .

ومن جهة أخرى اقتضت عملية إعادة بعث دولة من جديد أو بناء واحدة أخرى تعاون العناصر الأساسية في المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل شيوخ البلد والتجار والبيروقراطيين والضباط وغيرهم ممن يمتلك العا[illegible]نهم ـــ إذ لم يكن كا[illegible] أراس أو مراكز لجباية ضرائب الأراضي . وقد بلغ الأمر حداً اضطر الدولة التي كانت تعتمد على دعمهم إلى الإحجام عن مصادرة أو تشديد القبضة على ممتلكاتهم من الأراضي أو نشاطاتهم المرتزقة أو مناصبهم ـــ وإن قامت بشيء من ذلك فقد كان يترافق مع امتيازات كبيرة وإعفاءات لا يستهان بها . أما حين كان الأمر يتعلق بحاجة الدولة إلى العائدات فكان الحاكم يدفع في ذلك الاتجاه إلى مواجهة مباشرة مع فوائد الأرض بشكل خاص .

وسعى حكام مصر لحل هذا الإشكال بطريقتين . تجلّت أولاهما بتأسيس هيمنة عسكرية على الأرياف ومن ثم السماح لمن يدعم الدولة ويتعاون معها بترسيخ أقدامهم كأصحاب أراض . إلا أن هذه الاستراتيجية لم تزد على أن أعادت خلق التناقض القديم بصيغة جديدة مرجئة حله إلى وقت آخر . وهكذا فإن هذه السياسة إبان حكم علي بك وحلفائه وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي ترافقت بضغط متزايد من فرض الضرائب على أصحاب الأراضي . وترانا نقرأ عن السلوك المتعسف الذي انتهجه الحكام الذين «يؤثرون» طائفة من التجار حيناً ثم يخضعونها لألوان من الابتزاز حيناً آخر[١٢٩] .

أما الطريقة الثانية في الحل فاتبعت التوسع العسكري . ونحن إذ نقول ذلك لا نقترح أنه العامل الوحيد الذي دفع إلى التوسع . إلا أن الانتصارات في ذلك المجال ستساهم دون ريب في ملء خزائن الدولة على المدى القصير من الغنائم ، أما على المدى الطويل فستزيدها ثراءً من خلال السيطرة على الطرق التجارية واستغلال الثروات الاستعمارية التي من شأنها تخفيف حدة الاضطرار إلى جمع عائدات أكبر في أراضي الوطن ولو بشكل مؤقت . ومن هنا يستحق الدور الذي قام به حلفاء الحكام المحتلفين من التجار في التوسع المصري أن يلقى اهتماماً خاصاً . فقد كان أولئك التجار على معرفة تامة بالمناطق التي يجدر بالحكام غزوها واستغلالها ، وكانت لديهم الخبرة في كيفية امتصاص خيرات تلك البلاد كما كانت مصلحتهم تكمن في تخفيف الضغط عن أنفسهم في أرضهم وفي أثناء قيامهم بالاتجار في تلك الأراضي المحتلة مع تمتعهم برعاية الدولة[١٣٠] . ويتطلب التوسع زيادة حجم القوة العسكرية ويقوم

بتمويلها أيضاً ، والقوة العسكرية بدورها ستعرر مقدرة الحاكم على ممارسة التعسف والإكراه داخل بلاده .

إلا أن الانتصارات العسكرية لا تخلو من كونها مجازفة خطرة ، والعائدات قد تكون عظيمة وافرة شريطة أن يتمكن الغازي من إدارة الأراضي المحتلة دون بذل تكاليف باهظة . ومن هنا يكون لتدخل « القوى » في ١٨٤٠ لحصر قوات محمد علي ضمن مصر بعدٌ آخر من الأهمية . اعتبر هذا الحدث تأكيداً لمسيرة المنطقة نحو طريق التبعية الاقتصادية والتخلف . إلا أن نصيب مثل هذا الرأي من الحقيقة التي لا مراء فيها يجب ألا يجعلنا نتعامى عن أهمية التطورات الاجتماعية السياسية داخل مصر التي أسهمت في تدعيم هذا التوجه . وتدل الجهود المبذولة للحفاظ على السيطرة على الأراضي وإعاقة التجارة الحرة بعد عام ١٨٤٠ على أن حكام مصر لم يستسلموا للأمر الواقع ؛ إذ استمرت الإصلاحات الإدارية والتنمية التربوية والتنقيب عن المعادن وأعمال الري ــ وبكلمة أخرى خلق دولة حديثة ــ جميعها تحت حكم عباس وسعيد . وكما كان الأمر فيما سبق فإن هذه النشاطات كانت تهدف إلى استيفاء متطلبات الشروط المؤقتة وقد خضعت لتبدلات قوى الحكام والفئات السياسية المختلفة . وسعى كل من عباس وسعيد إلى تدعيم موقعهما وزيادة سيطرة الدولة على الأرض وجمع العائدات . وقد قام عباس ــ كما فعل محمد علي من قبله ــ بمصادرة ثلثي إلى ثلاثة أرباع أراضي العهدة لتخلفها عن دفع الضرائب وحاول فرض الضرائب على أراضي « الإبعادية » البدوية . كما اتُهم عباس بمحاولة إعادة الاحتكارات التي كانت أيام محمد علي[١٣١] .

إلا أن الدولة في نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر فقدت القدرة على امتصاص خيرات التجارة عبر رسوم الجمرك ، وقد تقلص حجم جيشها وأُلغي كل توسع عسكري في المستقبل باستثناء ما كان باتجاه إفريقيا . وأدت هذه القيود إلى الحد من المناورة المستقلة لحكام مصر ودعمت القوة السببية للمصالح السياسية المحلية كما يبدو ذلك في الاستخدام الواضح لهبات الأراضي لممارسة وصاية سياسية[١٣٢] . وحاولت تلك الفئات بدورها تدعيم مواقعها كملّاك للأراضي ابتداءً من أفراد الأسرة الحاكمة والموظفين الكبار في القمة إلى النخبة الريفية التي برزت أكثر فأكثر ضمن الدوائر المتوسطة البيروقراطية . ازدادت قيمة الأراضي خاصة في فترة الخمسينيات من القرن التاسع عشر نتيجة لأعمال الري وأسعار التصدير المرتفعة للقطن والحبوب[١٣٣] . وكان أحد مؤشرات تعاظم نفوذ أصحاب الأراضي الأثرياء في الدولة أن بدأ حق الفلاحين في العودة إلى أرض الأثر التي هجروها ، بالاضمحلال شيئاً فشيئاً خلال ذلك

العقد. كما تم تسهيل تخلي الفلاحين عن الأرض لصالح الدولة لبيعها لمن يستثمرها(١٣٤). ويمثل هذان التدبيران نقضاً سافراً لسياسة الدولة التقليدية عجل بتمركز الأراضي في أيدي فئة أقل عدداً.

كانت هناك مصلحة مباشرة في التجارة لكل الجماعات القادرة على التأثير في سياسة الدولة، بتجارة حرة وبمزيد من التحديد الليبرالي في حقوق مالكي الأراضي... وبالفعل كان هناك حسب رأي باير «Baer»: «حاجة... لتسهيل تحويل ملكية الأراضي» ولكن ليس لمجرد «تشجيع تطوير الزراعة»(١٣٥). وقد ظهرت منذ قرن مضى حقوق شرعية للملكية نتيجة للقيمة المتزايدة المرتبطة بالأرض في وضع لم تكن الدولة فيه قادرة على الإبقاء على سيطرة فعالة على التصرف بها. وتكاثفت التطورات الزراعية في القرن التاسع عشر ولكن في وضع تعاظمت فيه سلطة الدولة وكان العديد من أصحاب الأراضي الواسعة هم أنفسهم موظفون مرموقون في الدولة. وهكذا انتقلت ساحة الصراع على الأراضي إلى الدولة وظهرت نتائجها في التشريعات.

أفضت الاحتياجات المادية الجديدة وانتقال ملكية مساحات كبيرة من الأراضي إلى أيدٍ مختلفة عن طريق الهبات السابقة والتهريب المستمر لأراضي الآثار من سجلات الضرائب إلى اضطرار سعيد للقيام بإجراءاته الشهيرة في الخمسينيات من القرن التاسع عشر تجلت آثارها في التحديد الأوضح لحقوق أصحاب الأراضي وتدعيمها. فرض سعيد ضرائب مخففة «العشور» على الحفالك والإبعاديات وعلى ما تبقى من أراضي العهدة ولكن كان ذلك لقاء منح حق الملكية الكاملة لأصحابها(١٣٦). ونجح في إخضاع أراضي البدو «الإبعادية» لضرائب «الخراج» المرتفعة والتي اقتضت إرسال سلسلة من القوات لإجبار القبائل على دفعها. أما أراضي «المسموح» فتم فرض «الخراج» عليها عام ١٨٥٧ واعتبرت مماثلة في حكمها لأراضي القرى عام ١٨٥٨. إلا أن شيوخ البلد احتفظوا لأنفسهم بمعظم الامتيازات المحلية بما فيها واجب تقييم ما يترتب على كل أرض من ضرائب(١٣٧) — أي أنهم ظلوا قادرين على حماية ما وضعوا يدهم عليه وعلى الحصول على المزيد؛ في حين تم تأكيد الحقوق التقليدية في التصرف بأراضي الفلاحين ولكن دون أن يصل ذلك إلى حق امتلاكها امتلاكاً خاصاً مطلقاً.

ويعكس قانون ١٨٥٤ — ١٨٥٨ ارتقاء طبقات أصحاب الأراضي في مصر سلم النفوذ من جديد وقدرتها على التأثير في سياسة حيازة الأراضي طبقاً لمصالحها. وستبرهن هذه الطبقات على أنها أبعد نفوذاً وأكثر استمرارية من مثيلاتها إبان القرن الثامن عشر. إذ إنها

تمكنت من الازدهار والإثراء وحصلت الطبقات الأشد نفوذاً بينها على حقوق ملكية رسمية لأراض واسعة المساحات لقاء ضريبة لاتكاد تذكر. إن نفوذ هذه الطبقات بالإضافة إلى افتقار مصر إلى السيطرة على أسعار الرسوم الجمركية كان يعني في الحقيقة أن عبء احتياجات الدولة المالية المتزايدة يقع بأكمله على كاهل الفلاحين البسطاء. وعلى الرغم من الاستغلال المطرد للفلاحين، فقد فاقت نفقات الدولة العائدات التي تجبيها. واضطر سعيد واسماعيل إلى البحث خارج مصر عن تمويل وصل بهما إلى استدانة مبالغ باهظة ومن ثم الإفلاس.

ملاحظات

Author's Note. I wish to thank Dr. Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot and Yahya Sadowski for their many helpful suggestions and criticisms during the successive drafts of this paper.

١ — See Gabriel Baer, «The Development of Private Ownership of the Land», in his Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago, 1969); and idem, A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950 (Oxford, 1962).

٢ — For a more extensive discussion of modernization theory and its inadequacies, see Samuel P. Huntington, «The Change to Change: Modernization, Development, and Politics», Comparative Politics, 3,3 (April 1971), 283-322 A statement of the theory and its application in an Egyptian context is found in Robert Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1880-1914 (Princeton, 1966). Writers of this school have differed over whether a change in values is primary, or whether technological change first produces the necessary change from traditional to modern values. See, e.g. Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, 1963); Daniel J. Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (Glencoe, Ill, 1958); James A Bill and Carl Leiden, The Middle East Politics and Power (Boston, 1974): and, on the subject of technicalization», Marshall G.S. Hodgson, The Venture of Islam (3 vols Chicago, 1974), I,52-53.

٣ — A recent challenge to the periodicity of the modernization thesis is Peter Gran's The Islamic Roots of Capitalism (Texas, 1979)

٤ — ليست الغاية هنا أن نتساءل عما إذا كانت « القوى الداخلية » كانت أكثر تأثيراً من « الخارجية » في هذه المرحلة إن ثنائية داخلي — خارجي رائجة مثل ثنائية تقليدي — حديث فالعمليات في واقع الأمر في كلا المجالين تتداخلان ولا يمكن فصلهما .

٥ — See, for example, Jerome Blum, The End of the Old Order in Rural Europe (Princeton, 1978), and James C Scott, The. Moral Economy of The Peasant. Rebellion and Subsistence in Southeast Asia (Yale, 1976).

٦ — This discussion follows the land system's detailed description in Stanford Shaw, «Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt», in P M.Holt, ed, Political and Social Change in Modern Egypt (Oxford, 1968), pp. 91-103; idem, Tbe Financial and Administrative Organization Development of Ottoman Egypt, 1517-1798 (Princeton, 1962), pp 1-50, and Abd al-Rahim Abd al-Rahman Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri fi al-Qarn al-Tbamin ,Ashar (Cairo, 1974), pp.65-124

٧ — الريف المصري في القرن الثامن عشر (القاهرة ١٩٧٤) ص٦٥ — ١٢٤ .

Scott, Moral Economy, Introduction

٨ — Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 65-124.

٩ — The evolution of the role of Egypt's intermediaries is best described in Shaw, «Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt»

١٠ — Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri. p 78

١١ — Ibid., pp 83-86

١٢ — In particular, Baer, «The Development of Private Ownership of the Land»

١٣ — Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 83-84

١٤ — Michel-Ange Lancret, «Mémoire sur le système d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces d'Egypte, dans les derniers années du gouvernement des Mamlouks», Description de l'Egypte, Etat moderne, XI, 474-475 (hereafter cited as DE)

١٥ — See Maxime Rodinson, Islam and Capitalism (Pantheon, 1973).

١٦ — Blum, The End of tbe Older Order, pp. 19-20.

١٧ — On sixteenth-century population and prices· Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World of Philip II (2 vols; Harper Torchbooks, 1975), I, 402-410, 517-519. On eighteenth-century population in Europe· Blum, The End of the Old Order, P 241. Given the evidence for a shared demographic experience in the sixteenth century, Middle Eastern population may have begun to increase along with Europe's in the eighteenth This possibility is also raised in Braudel's provocative discussion of the «Weight of numbers» in Capitalism and Material Life 1400-1800 (2 vols; Harper and Row, 1973), pp 1-20 Egypt's population in 1800 has been underestimated by as much as one-third; see Justin A Mc Carthy, «Nineteencth-Century Egyptian Population», Middle East Studies, 12,3 (Oct. 1976), 1-39

١٨ — بين سنوات ١٧٣٠ والعقد الأول من القرن التاسع عشر ارتفعت أسعار الحبوب ٢٨٣٪ في الدانمرك، ٢٥٩٪ في النمسا، ٢١٠٪ في ألمانيا، ١٦٣٪ في فرنسا. وحول أسعار الأرض والمضاربة انظر (Blum, The End of the Old Order. p.242) pp. 17-20, 170, 241-242. في القاهرة كان معدل أسعار القمح والأرز والفاصوليا ضعفين ونصف ما كانت عليه خلال أعوام ١٦٨٠ — ١٦٩٠ انظر الملاحظة 23.

١٩ — For Europe: ibid., pp. 17-20

٢٠ — Braudel, The Mediterranean, I, 584, 591-594; Robert Paris, Histoire du commerce de Marseille de 1660 à 1789, vol 5, Le Levant, ed Gaston Rambert (Paris, 1957), pp 537-539 .

٢١ — The growth of French commerce in the eastern Mediterranean during the eighteenth century can be followed in Paris (Ibid· Paul Masson, Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle [Paris, 1896]). Textile production in parts of the eastern Mediterranean was expanding during this period, only partly in response to Europe's expansion See Yahya Sadowski, «Eighteenth-Century Syrian Social Revolution: 1720-1840 » paper read at the 1978 Middle East Studies Association conference, Ann Arbor, Mich. The Egyptian Delta silk-finishing industry was organized by Syrians who penetrated the Egyptian economy carly in the century (M P S. Girard, «Mémoire sur l'agriculture l'industrie, et le commerce de l'Egypte »DE XVII,208-209, 219-223, Albert Hourani, «The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nineteenth Centuries», Colloque Internationale sur l'Histoire du Caire (1969), pp. 222-224

٢٢ — The economic history of the eastern Mediterranean in this period has yet to be approached with a region-wide perspective The study of the Balkans is most advanced, see Peter F. Sugar, Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804 (Seattle and London, 1977), Part 4. On the Lebanon: Iliya F. Harik, Politics and Change in a Traditional Society· Lebanon 1711-1845 (Princeton, 1968); William R. Polk, The Opening of South Lebanon, 1788-1845 (Harvard, 1963)- On Palestine. Amnon Cohen, Palestine in the 18th Century (Jerusalem, 1973) For Egypt the best discussions of countrywide production and distribution are still to be found in various articles of the Description de l'Egypte, especially Girard, «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et le commerce de l'Egypte». Prodution

and trade in Cairo is discussed in André Raymond, Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe Siècle (2vols, Damascus, 1973).

Raymond, Artisans et commerçants, I, 53-65 Raymond stresses local conditions and events as determining fluctuations in the prices of basic commodities. Yet the century-long rise in commodity prices is roughly in accord with that of contemporary Europe See note 18, above, and Fernand Braudel and Ernest Labrousse, eds Histoire economique et sociale de la France (2 vols, Paris, 1970), I, 383-391 — ٢٣

Paris, Histoire du commerce de Marseille, p 523 — ٢٤

Bistra Cvetkova, «Quelques problemes du feodalisme ottoman a l'époque du XVIe siecle au XVIIIe siècle», Actes du premier congrès international des études balcaniques et sud-est europeenes, Sofia 1966 (5 vols; Sofia, 1966-1970), III, 709-720 — ٢٥

Trian Stoianovich, «Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Economy», Journal of Economic History, 13 (Fall, 1953), 402-403 — ٢٦

Deena R Sadat, «Rumeli Ayanlari The Eighteenth Century» Journal of Modern History 44 (Sept 1972), 346-363. The Literature discussing this has been summarized in Sugar, Southeastern Europe under Ottoman Rule, pp 211-221. — ٢٧

Dominique Chevallier, «Aspects sociaux de la question d'Orient», Annales, 14 (1959) 35-64, Harik. Politics and Change, on waqf, pp 83-85, 93-95 — ٢٨

Cohen, Palestine in the 18th Century, passim — ٢٩

Cvetkova «Quelques problemes du féodalism», pp 717-718 — ٣٠

Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey (2 vols, Cambridge, 1976), I 232,238 — ٣١

Ibid, pp 246-247, 256-257 — ٣٢

Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 83-84 — ٣٣

Raymond, Artisans et commerçants, II, 721. — ٣٤

Ibid pp 721-722, Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 113-114. — ٣٥

Terence Walz, The Trade between Egypt and Bilad al-Sudan 1700-1820 (Cairo, 1978), pp 110-112,115 — ٣٦

Abd-al-Rahim, Al-Rif al-Misri, p 95 — ٣٧

Raymond, Artisans et commerçants, II, 722-726, and I, 292 — ٣٨

Afaf Marsot, «Political and Economic Functions of the Ulama in the 18th Century», Journal of the Economic and Social History of the Orient, 16 (Dec 1973), 130-154; idem, «The Ulama of Cairo in the Eighteenth and Nineteenth Centuries», in Nikki R. Keddie, ed , Scholars, Saints and Sufis (California, 1972), pp 149-166, idem, «The Wealth of the Ulama in Late Eighteenth Century Cairo», in Thomas Naff and Roger Owen, eds, Studies in Eigbteenth Century Islamic History (Southern Illinois, 1977), pp 205-216 — ٣٩

Raymond, Artisans et commerçants I,79-80. — ٤٠

Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 87-91. — ٤١

Ibid, pp 87-91 — ٤٢

Ibid , p 80 Cf Blum, The End of the Old Order, pp. 206-207. — ٤٣

Lancret, «Memoire sur le systeme d'imposition territoriale», pp. 474-475, 483 — ٤٤

Abd al-Rahman al-Jabarti, Merveilles biographiques et historiques ou chroniques du Cheikh Abd-el-Rahamn el-Djabarti (Cairo, 1988-1896), VIII, 320-321 unsing Jacotin's Figures (see table). — ٤٥

٤٦ — Ibid , VIII, 95-96

٤٧ — Sadat, «Rumeli Ayanları», p 348

٤٨ — MM Dubois-Aymé and Jollois, «Voyage dans l'intérieur du Delta, Contenant des recherches géographiques sur quelques villes anciennes, et des observations sur les moeurs et les usages des Egyptians modernes», DE, XII, 188-189

٤٩ — يجب [illegible] وجود إنتاج للسوق على أنه تدارك [illegible] الذي يوجه الزراعة فقد كان الفلا[illegible] بعض المحاصيل النقدية والصناعة المنزلية ضرورية لضمان بقاء العائلة ولدفع الضرائب .

٥٠ — On the village shaykh in general, see Gabriel Baer, «The Village Shaykh 1800-1950», in Studies, pp 30-61; on the shaykh, khulī and other village officials Abd al-Rahim Al-Rif al-Misri, pp 18-36

٥١ — Lancret «Mémoire sur le systeme d'imposition territoriale», pp 477-483

٥٢ — Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, p 111, Lacret, «Memoire sur la systeme d'imposition territoriale», pp. 469-470

٥٣ — F Mengin. Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed-Aly (2 vols, Paris, 1823), II, 338.

٥٤ — لجأ الفلاحون المصريون مراراً إلى العنف في دفاعهم عن مصالحهم . وأما ما كان يجعل هذه الحالات شهيرة فهو درجة نجاحها . انظر Gabriel Baer (الإذعان وثورات الفلاحين في : Studies, pp 93-108 .

٥٥ — Le Citoyen Shulkowski, «Description de la route du Kaire a Salehhyéh», La decade egyptienne, Vol 1 (Cairo, Year VII), P 25

٥٦ — Ibid pp 23-26, Le Géneral Anderossy, «Memoire sur le lac Menzaleh», La decade égyptienne, Vol 1 (Cairo, Year VII), ([1798-99]), p 193

٥٧ — Le Citoyen Malus, «Mémoire sur un voyage fait à la fin de frimaire sur la Branche Tantique du Nil», La décade égyptienne, vol. 1 (Cairo, Year VII), pp 136-137, 138-139, Shulkowski, «Description», p 24, Genéral Reynier, Memoires du general Reynier sur les operations de l'armée d'orient, ou de l'Egypte après la bataille d'Héliopolis (Paris, 1827), pp. 50-52

٥٨ — Ibid, Shulkowski, «Description», pp 26,28

٥٩ — E Jomard «Observations sur les Arabes de l'Égypte moyenne», DE, XII, 269-272, 278-280.

٦٠ — Lancret, «Mémoire sur le systeme d'imposition territoriale» p 491.

٦١ — Jomard, «Observations», p. 280.

٦٢ — See Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 80, 113, and Ali Barakat, Tatawwur al-Milkiyya al-Zira'iyya fi Misr wa Atharuh «ala al-Haraka al-Siyasiyya 1813-1914 (Cairo, 1977), p 15.

٦٣ — Girard. «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et la commerce de l'Egypte», pp. 117, 172 ff, idem, «Notice sur l'aménagement et le produit des terres de la province de Damietta», La décade égyptienne, Vol 1 (Cairo, Year VII), pp 229-245

٦٤ — Stanford Shaw trans and ed , Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution (Cambridge, Mass 1964), p 123, For a survey of the politics of the seventeenth and eighteenth centuries, see Raymond, Artisans et commerçants, I, 1-16, P M Holt, «The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798»; in Political and Social Change in Modern Egypt, pp 79-90.

٦٥ — J W Livingstone, «Ali Bey al-Kabir and the Jews», Middle East Studies, 7 (1971), 221-228.

٦٦ — Shaw, Financial and Adminsitrative Organization, p. 78.

٦٧ — Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, pp. 145-146 157-158.

٦٨ — Shaw, Financial and Administrative Organization, pp.. /-8

٦٩ — Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 117-119, Jabarti, Merveilles, VIII, 206-20/; Ibrahim el-Mouelhy, «L'Enregistrement de la propriété en Egypte durant l'occupation française (1798-1801) » Bulletin de l'Institut d'Égypte, 30 (1947-1948), 197-228

٧٠ — Girard, «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et le commerce de l'Egypte», p. 368, Le Compte Esteve, «Memoire sur les finances de l'Egypte, depuis sa conquète par le sultan Selym ler, jusqu'à celle du genéral en chef Bonaparte», DE XII, 148

٧١ — Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoléon (1807-1814) Correspondence des consuls de France on Egypte (Cairo, 1925), pp 59,73,97,132-133,227, Jabarti, Merveilles, VIII, 297, Mengin, Histoire, II, 397-398

٧٢ — Driault, Mohamed Aly et Napoléon, pp 8, 12-13, 25,32-33, 54-55, 59,69-71, 81-82

٧٣ — Jabarti, Merveilles, VIII, 313

٧٤ — Ibid ,pp 129-130, 132, 148-149, 176-178 Whether a significant number were relocated to Buhayra is unknown.

٧٥ — Ibid., pp 206-215, 277-279.

٧٦ — Ibid., pp 244-245, 320-323 347-348

٧٧ — Ibid , IX, 92.

٧٨ — Yacoub Artin, La propriéte foncière en Egypte (Cairo, 1883), pp. 311-312, 89, Jabarti,Merveilles, IX, 91

٧٩ — Artin, Propriété Fonciere, p 89; Helen Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt (Cambridge, Mass, 1961), pp 89 ff

٨٠ — Jabarti, Merveilles, IX, 87-93.

٨١ — Ibid, pp 137-138, Mengin, Histoire, II, 49-55

٨٢ — Jabarti, Merveilles, IX, 90-93, 122-123; Rivlin Agricultural Policy, pp 57,121; Amin Sami Taqwim al-Nil (4vols; Cairo, 1915-1936), II, 266-270

٨٣ — Rivlin, Agricultural Policy, p 59

٨٤ — Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 71-73; Shaw, Financial and Administrative Organization,pp 1-7; idem, «Landholding and Land-Tax Revenues», pp. 93-94

٨٥ — Levon Marashlian «The Armenian Boghos Bey Yusufian in the Viceregency of Muhammad Ali Pasha», Forthcoming in Armenian Review.

٨٦ — يصف ريمون مثلاً كيف الحرط بكوات القاهرة في الشاطات التجارية Artisants et commerçant
11,717-719 كانت كافالا نفسها مركزاً تجارياً لمطقة عنية بالقطن والأرز والتبغ والحرير وكانت زراعتها تحت
سيطرة مركز سالونيك التجاري وخلال السنوات الثلاثين من حكم محمد علي شهدت المطقة هناك
تطوراً سريعاً لزراعة القطن في الحمتلك (Stoianovich, Land Tenure and Related sectors of the Balkan
Economy pp 402-404

٨٧ — Descriptions of this fleet and its activities before the 1820s show its function to be primarily commercial-diplomatic· Georges Durand-Viel, Les Campagnes navales de Mohammad-Aly et d'Ibrahim (2vols; Paris, 1935), I, 100-102, 152, 155-157, 210, Driault, Mohammad Aly et Napoléon pp 132-133, 136, 188, idem, La formation de l'empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814-1823) (Cairo, 1927), pp 104-105.

٨٨ — Rubin Adalian, «The Armenian Colony in Egypt during the Reign of Muhammad Ali, paper read at the Middle East Studies Association conference, 1978, Ann Arbor, Mich; A G Politis, L'Héllenisme et l'Egypte moderne (2vols: Paris, 1928), I, 179-180, 189, 194. Auriant, «Muhammad-Ali et les grecs», Arcopole, I (Jan-March 1927), 24-43-all give some examples. No systematic treatment of Egyptian commerce in this period exists, and references to non-European merchants» roles are scattered This picture of commerce under state patronage has emerged from work still in progress.

٨٩ — Moustafa Fahmy, La revolution de l'industire en Egypte et ses consequences sociales (Leiden, 1954), pp 23-25.

٩٠ — John Bowring, «Report on Egypt and Candia», Parliamentary Papers 1840, XXI, pp 23,24, Georges Douin, La mission du Baron de Boislecomte. l'Egypte et la Syrie en 1833 (Cairo, 1927), P 85; Driault, Formation de l'empire, pp. 60,63,89,99

٩١ — Bowring, «Report on Egypt and Candia», p 25, Artin, Propriété foncière, pp 26-27 181-182, 195,257-259.

٩٢ — Jabarti, Merveilles, IX, 198-199, 233-234, 305-306, 310 Rivlin conjectures that the total cultivated area declined is untenable (Agricultural Policy, p 270)

٩٣ — Jabarti, Merveilles, p.185

٩٤ — Ibid , p 191; Mengin, Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamad Ali (1823-1838) (Paris, 1839), pp 119-121.

٩٥ — Douin, La mission de Baron de Boislecomte, p 111

٩٦ — Artin, Propriéte fonciere, pp 254, 256, Baer, Landownership, pp. 16-17, Rivlin, Agricultural Policy, p 62· E R.J Owen. Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914 (Oxford, 1969) p.61, Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp 33-34. بركات تطور الملكية

٩٧ — Ibid , pp 34-38

٩٨ — Artin, Propriéte fonciere, pp 261-262

٩٩ — Ibid , pp 263-264, idem, «Essai sur les causes de rencherissement de la vie materielle au Caire dans de courant de XIX siècle», Memoires presentees à l'Institus Egyptien, V,2, (Cairo, 1907), 71-72 Ra'uf Abbas Hamid, Al-Nizam al-Ijtimai fi Misr Fi Zill al-Milkiyyat al-Zira'iyya al-Kabîra 1837-1914 (Cairo, 1973), p 68

١٠٠ — Jabarti, Merveilles, VII, 352· Bowring, «Report on Egypt and Candia», P. 26.

١٠١ — See Baer, «The Village Shaykh», passim

١٠٢ — Sami, Taqwim al-Nil, II, 245

١٠٣ — الجبرتي Merveilles IX, 316 يذكر آخرون أن «المسموح» كان ممنوحاً في مصر السفلى أثناء المسح الأول ولكن لا يوجد دليل على ذلك إن سجل الديوان الخديوي الذي كتب في وقت ما بعد المنح المذكورة والذي صنعه بركات يحتوي على بيانات متناقضة فهو يذكر أولاً ١٢٧ر٠٤٤ فداناً في مصر السفلى غير خاضعة للضريبة في عام ١٨١٥ — ١٨١٦ و١١٦ر١٧٧٥ر١ فداناً في مصر العليا غير خاضعة

للعسرية في ١٨٢٠ ــ ٢١ «لأنها كانت بوراً في دلك الوقت ثم يدكر بعدئـذٍ عند التلخيص «إن محمل أراضي مصر العليا والسفلى التي لم تقـدّر عليها ضريبة كان حينئـذ ٧٣٨ر٢١٥ر٢ فدان وهي تشتمل على الإبعادية وعوصية الملتزمين ومسموح المشايخ ومسموح المصطبة . والبور (بركات، تطور الملكية ص٢٧ ــ ٣١).

١٠٤ — Jabartı, Merveılles, IX, 316· Barakat, Tatawwur al-Mılkıyya, p.31

١٠٥ — Artın, Proprıété Foncıere, p 293

١٠٦ — Baer, «The Vıllage Shaykh», pp 37-46.

١٠٧ — Artın, Proprıeté Foncıère, pp 100-102

١٠٨ — Mengin, Hıstoıre sommaıre, pp 100-102

١٠٩ — P N Hamont, L'Egypte sous Mohammad-Alı (2vols; Parıs, 1843), I, 103-104

١١٠ — René Cattauı Bey, La regne de Mohamed Aly d'après les archıves russes en Egypte (4vols, Caıro and Rome, 1931-1936), II, Part2, 373

١١١ — See Rivlın, Agricultural Polıcy, pp 117-118

١١٢ — McCarthy, «Nıneteenth-Century Egyptıan Populatıon», pp 28-29

١١٣ — Jabartı, Merveılles, IX, 115,224-227, 229,231-232

١١٤ — Bowrıng, «Report on Egypt and Candıa», pp 28 ff, Edward Lane, Manners and Customs of the Modern Egyptıans (London, 1966 ed) pp 133-134, Bayle St John, Vıllage Lıfe ın Egypt wıth Sketches of Saıd (2vol, London, 1852), I, XVıı, Rıvlın Agrıcultural Policy, p 205, Baer, «Submıssıveness and Revolt of the Fallah», passım

١١٥ — See Barrington Moore's remarks ın Socıal Orıgıns of Dıctatorshıp and Democracy (Boston, 1966), pp 453 ff esp. pp 471-475

١١٦ — Natural dısasters were not decısıve, however, as they occurred both earlıer and later wıthout producıng crıses of these proportıons

١١٧ — Artın, Propııete foncıere, p.129.

١١٨ — Ibıd, pp. 129-130, Rıvlın, Agrıcultural Polıcy, p 64; Baer, Landownership, pp. 13-14

١١٩ — Owen, Cotton, p.62.

١٢٠ — Barakat, Tatawwur al-Mılıyya, p 94

١٢١ — Rıvlin, Agrıcultural Polıcy, pp 68-69

١٢٢ — Barakat, Tatawwur al-Mılkıyya, pp 85-94 The Balta Lıman tarıffs were not actually put ınto effect ın Egypt untıl after the retreat from Syrıa ın the sprıng of 1841, and varıous delayıng tactıcs

Ibid , p 106 —١٢٣

Ibid , pp 106-107 —١٢٤

Ibid., pp 85-94. The evidence for court factionalism has been uncovered by Dr Afaf Marsot in the course of current research —١٢٥

See Baer, Landownership p 17 —١٢٦

Artin, Propriété foncière, pp333-336 —١٢٧

Ibid., p 100; Baer, Landownership, p.7 —١٢٨

See John W. Livingstone, «Ali Bey al-Kabir and the Mamluk Renaissance in Egypt, 1760-1772», unpublished Ph D diss , Princeton, 1968 chap 4 —١٢٩

Note the role of the Mouelhy family, soldiers and silk merchants established in the Hijaz and in Cairo, in Muhammad Ali's early campaigns in Arabia· Ibrahim el-Mouelhy, «Ibrahim et-Mouelhy Pacha Les Mouelhy en Egypte», Cabiers d'histoire égyptienne, 2, 2-3 (Feb. 1950), 313-328 —١٣٠

«Uhdas: Artin, Propriéte fonciéré, p 131. Bedouin ib adiyyas. idem, «Essai». pp 71-72 Monopolies Angelo Sammarco, Precis de l'histoire d'Egypte, vol.4. Les règnes de Abbas de Said et d'Ismail (1848-1879) (Rome, 1935), pp 10-11 —١٣١

Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp. 97 ff —١٣٢

Export price of wheat —١٣٣
1850 50 P T /ardebb
1852 66 P T /ardebb
1859 74 P T./ardebb
Source. Owen, Cotton, p.80
Export price of cotton.
average, 1851-1855 9 85 dollars/qantar
average, 1856-1860 13-45 dollars/qantar
Source. Mahmoud el Darwish, «Note on the Movement of Prices of Egyptian Cotton, 1820-1899», in Charles Issawi, ed The Economic History of the Middle East 1800-1914 (Chicago, 1975), p.448.

Artin, Propriété foncière, pp.280-281, 283,287. —١٣٤

Baer, «The Development of Private Ownership of Land», p 68 —١٣٥

Artin Propriete fonciere, p 161 —١٣٦

Baer, 'The Village Shaykh, pp. 40-41 —١٣٧

تدهور اقتصاد الأسرة في مصر
خلال أواسط القرن التاسع عشر

جوديت تاكر

كانت الأسرة الفلاحية تشكل وحدة الإنتاج الأساسية في مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي لما قبل الرأسمالية. وكان مجموع أفراد هذه الأسرة ينامون تحت سقف واحد ويتقاسمون فعاليات الإنتاج والاستهلاك. ولم يكن منطقها الداخلي متجهاً نحو تحقيق أكبر قدر من الأرباح، بل نحو بلوغ توازن بين احتياجات الأسرة الاستهلاكية وبين مشقة العمل الذي يتطلبه الاستهلاك الإضافي[1]. فأولئك الذين يعملون ويستهلكون ملزمون بأفراد الأسرة الآخرين ممن يقتصر دورهم على الاستهلاك فقط نتيجة لعوامل صحية أو لأسباب تتعلق بأعمارهم. ولم تكن الأسرة تعرف تقسيماً بين المنزل ومكان العمل. فالدار والأرض يشكلان ميدان عمل واحد. وكان تخصيص العمل حسب العمر والجنس هو القاعدة المتبعة، فلم يكن ثمة تفريق تراتبي للواجبات تقريباً، وإنما يتم تخصيص الواجبات تبعاً لخطوط أفقية لا عمودية حيث لم يكن هناك فصل حدي بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للحياة. فأفراد الأسرة موحدون في سعيهم لتأمين المواد التموينية والمأوى وكل ما تتطلبه وحدة الأسرة من احتياجات الاستهلاك المباشر.

لم تنجح هذه النماذج من «الاقتصاد الفلاحي» أو من «الصيغة العائلية المحلية للإنتاج» في تركيزها المطلق على جهد العائلة الفلاحية نفسها، لم تنجح في وضع المنتج الفلاح في الإطار الأوسع. وقد يفهم منها أن الوحدة الفلاحية بقيت على ما هي عليه لم تتغير إلى أن تجاوزها قيام الرأسمالية أو محقها كلية[2].

في مصر ما قبل الرأسمالية كان التنظيم الداخلي والتحكم بالأسرة متأثرين بأشكال من

الاستغلال . فالأسره الفلاحية لم تكن تقيم أودها وتسد رمق أفرادها فحسب ، بل كانت تنتج فائضاً معيناً لتلبية مطالب الدولة أو ملاكي الأراضي على شكل ضرائب كانت في حقيقتها عصب حياة نظام سياسي يرتكز إلى ثروة الأراضي . وفي الحين الذي قد تتمكن فيه الأسرة الفلاحية من الاحتفاظ برمام التحكم بتنظيم إنتاجها وباستهلاكها فإن مستوى الإنتاج ، بغض النظر عن احتياجات الأسره الخاصة . لم يعد مجرد مسألة زيادة مستوى استهلاك الأسره أو عدمه ، فالأسرة الفلاحية في محاولتها تأمين مطالب الدولة وموظفيها كانت تضطر إلى تنظيم عملها وشؤون الزراعه تحت تصميم دفع الضرائب وتسليم المحصول . كما كان جهد الفلاح يستغل على شكل أعمال السخرة في مشاريع الري الحكومية وفي أراضي مسؤولي الدولة . أما خارج نطاق هذه المتطلبات لإنتاج أكثر ولعمل إضافي فإن الدولة ومسؤوليها لم يكونوا يعيرون اهتماماً يذكر لتنظيم الأسرة الفلاحية . وبقيت الأسرة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية . وكانت أعمال السخرة تتم عادةً على نطاق محلي بحيث لا تتأثر حياة الأسرة الفلاحية وأعمالها بغياب أفرادها القادرين على العمل(٣) . وبينما كانت هذه الأسرة لا تمارس سلطة تذكر في مسألة استخدام محصولها الفائض عن حاجتها أو فيما يتعلق بالعمل الإضافي المطلوب فإنها ظلت تحتفظ بحكم ذاتي فيما يخص تنظيم إنتاج واستهلاك مورد رزقها .

إلا أنه وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر طرأت تغيرات أساسية على بنية الدولة والاقتصاد عامةً نتيجة لدخول بوادر الرأسمالية ، ومست هذه التغيرات الأسرة الفلاحية في الإطار الأوروبي حيث كان للرأسمالية جذور طبيعية ، كان التطور الرأسمالي يميل نحو إخضاع إنتاج السلع للملكية المشتركة أي لنقل تنظيم العمل والإنتاج من مكان القرى والعائلات الفردية وسيطرتها ومركزته في وحدات مشتركة ضخمة . وانقسم إنتاج المواد بين الصيغ المشتركة وإنتاج السلع وبين العمل الخاص الذي يتم ضمن المنزل . وعلى الرغم من أن النساء والأطفال كانوا يشغلون مركزاً أساسياً في البروليتاريا الأولى فقد شهد القرن التاسع عشر التجاهل المطرد لعمل الأطفال وحذفه وتحويل النساء إلى قوة عاملة هامشية(٤) . وتبوأ الرجال مركز منتجي السلع في حين كانت النساء ينتجن قيماً استخدامية من خلال العمل المنزلي . أما الأسرة التي تجردت من كونها وحدة منتجة استهلاكية متكاملة فقد استحالت إلى مملكة للنساء والأطفال ، حيث كان ما ينتجونه من مواد مغبون القيمة على الرغم من تواجده . وأدى تقسيم العمل الأفقي على أساس الجنس في الأسرة ما قبل الرأسمالية ، والذي كان دون شك منحازاً لسيطرة الرجل ، إلى إفساح المجال أمام تكريس تفوق الرجل .

فالرجل الذي هو كاسب الرزق والعامل في المجال العمومي أصبح يلعب دوراً أساسياً

في إعالة أسرته. قاومت الأسر خلال المراحل الأولى من هذا التحول الصيغ الجديدة للتنظيم وفقدان السيطرة على إنتاجها وأوقات عملها(٥).

في مصر، وفي الوقت الذي بدأ فيه تعاظم سلطة الدولة والإتجار بالزراعة يقوصان الوحدة الاقتصاديه للأسرة لصالح الدولة وطبقة ملاك الأراضي التي بدأت بالظهور، كان هناك مقاومة واضحة ودفاع فلاحي عن الأسرة كوحدة إنتاجية ـــ استهلاكية. ولم يقف الفلاحون مكتوفي الأيدي أمام عزم الدولة ونزع ملكية الفلاحين لأراضيهم فنشبت مقاومة عنيفة أعقبها الفرار بالإضافة إلى الاستخدام الأكثر تعقلاً للمؤسسات الموجودة وذلك لإحباط النظام الجديد. وكانت النساء أشد مجاهرة بمناهضة التآكل الذي بدأ يهدد الأسرة الفلاحية ويقوض أسس مكانتهن ودورهن الاقتصادي.

إن مدى المقاومة الفلاحية وتركيزها واستراتيجيتها مقترنة بشكل وثيق بطبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة بالإضافة إلى التقاليد الحضارية والمؤسسات الموجودة. وإن أي إحاطة بتحولات الأسرة الفلاحية وأساليب المقاومة يجب أن تتم ضمن سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

I

بقيت الخصائص المميزة للريف المصري وكذلك الاقتصاد والمجتمع المصريان عامةً إبان منتصف القرن التاسع عشر موضع جدل ونقاش. فالاندماج المتواصل للاقتصاد المصري في نظام اقتصادي عالمي خلال تلك الفترة أكّدته الأغلبية العظمى من الكتاب، إلا أنه لم يتم الاتفاق حول طبيعة هذا الاندماج وسرعته أو حول تأثيراته في المجتمع. فمن جهة كان ينظر إلى المجتمع المصري على أنه مجتمع جامد أساساً لا يتغير: فالمؤسسات الاجتماعية وغالبية السكان بقيت كما هي لم يمسها أي تغيير خلال مسيرة القرن التاسع عشر. ويقترن هذا الرأي بكون مصر بقيت خلال هذه الفترة على ما هي عليه فلم تتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي(٦).

ويعتبر رأي مغاير أن ظهور الاقتصاد المتوجه نحو التصدير والذي يرتكز على زراعة القطن وتصديره كان القوة الدافعة المحركة للتغير الاجتماعي. ويؤكد العيسوي أن:

الانتقال من اقتصاد إعالي إلى اقتصاد يتجه للتصدير رافقه تداعي البنى التقليدية

الإقطاعية والمجتمعية أو القبلية. فالعرى التي كانت تربط الفرد إلى قريته أو قبيلته بدأت بالانحلال التدريجي أو أنها انفصمت فجأة، وأصبح العمل سلعة متنقلة قابلة للتسويق (٧).

إن الفكرة القائلة بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تغييراً داخلياً كبيراً تبدو فكرة صائبة إلى حد بعيد، إلا أن تفسير العيساوي يبقى ناقصاً، فليس هناك أي تحليل للديناميكية الفعلية لدخول الرأسمالية ومواجهتها للواقع الداخلي. فالانتقال الاجتماعي الناجم «يرافق» التغير الاقتصادي ليس إلا. وإن عدم تقصي الصيغة المحددة لدخول الرأسمالية في مصر إنما يفترض مسبقاً نوعاً من الاستسلام وانعدام الفعالية في المجتمع المصري. والتحولات الاجتماعية تلت التطورات الاقتصادية طوعاً أو كرهاً: وكما يبدو فإن الطبقات الاجتماعية المصرية خاصة طبقة الفلاحين خضعت للنظام الجديد دون ممانعة تذكر. كما استبعدت فكرة أن البنية الداخلية للطبقات وحتى المقاومة الفلاحية قد تكون أسهمت في صياغة تاريخ دخول الرأسمالية على أنها فكرة مستحيلة.

لقد قام كتاب آخرون بتقصي تأثير تغلغل الرأسمالية في المجتمع المحلي. واتضح أن التوجه نحو زراعة القطن للتصدير، والذي بدأ عام ١٨٤٠ تقريباً، أثر في المجتمع الريفي بالتأكيد. ونتساءل هنا ما هي الخصائص المسيطرة البارزة لنظام الإنتاج الزراعي الآخذ بالظهور؟ لقد شهد القرن التاسع عشر الإتجار المتزايد بالزراعة المصرية معاظماً بذلك الفروق بين الفلاحين تبعاً لمساحة الأراضي التي يسيطرون عليها، كما شهد ظهور طبقة العمال المأجورين، وكلها مؤشرات تدل على تنظيم رأسمالي. ومن جهة أخرى أدت سمات خاصة ومتفردة من أكثرها بروزاً أن هذا الشكل من الرأسمالية كان «رأسمالية دون رأسماليين زراعيين» (٨) إلى صبغ الزراعة المصرية بأنها «رأسمالية استعماريه متخلفة» (٩). «إن دور الدولة في المراحل الأولى من عملية تراكم رأس المال، وتدخل الدولة المباشر في علاقات الإنتاج في الريف والذي استلزم بصورة أساسية ممارسة نوع من القسر السياسي أكثر مما هو اقتصادي، هو ما يميز هذا النوع من الرأسمالية المتخلفة». فالرأسمالية تحول علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية في الأرياف، إلا أن الدور الأساسي للدولة والاستمرارية العنيدة لبعض أشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية منع من الانتقال إلى نظام رأسمالي تماماً.

بدأ دور الدولة في تحويل الريف المصري مع حلول النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفقدت الأسرة الفلاحية سيطرتها على تنظيم إنتاجها واستهلاكها حين تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الفلاحية من خلال نظام قائم على الاحتكارات الزراعية وأعمال السخرة والإكراه على الخدمة العسكرية ومصادرة أراضي الفلاحين.

أصبح محمد علي والياً رسمياً على مصر عام ١٨٠٥ . وبقدوم عام ١٨١٢ كان قد قضى على مناوئيه السياسيين وشرع في تحقيق مشروع طموح لزيادة عائدات الدولة بهدف اكتساب القوة وإعادة الاستقلال إلى مصر التي كانت تحت سلطة الامبراطورية العثمانية[١٠] . وأدت المطالبات الأوروبية بشراء المحاصيل الزراعية نتيجة الفوضى والتمزق اللذين أسفرت عنهما الحروب النابليونية ، إلى تمكين محمد علي من الاستيلاء على زمام السيطرة المباشرة على منتجات مصر من الحبوب . وفي عام ١٨٢١ استولت الدولة على محصول حبوب مصر العليا برمته وشحنته إلى مصر السفلى لبيعه لحساب الدولة للتجار الأوروبيين وتم استغلال محصول الأرز في مصر السفلى بشكل مماثل ، وبقدوم عام ١٨١٦ سطت الدولة يدها على جميع محاصيل الكتان والسمسم والعصفر وبذوره والنيلة والقطن والبقوليات والشعير . كانت الدولة تسلف الفلاحين البذور والدواب ليقوموا بزراعة البذور ونقل محاصيلها إلى مستودعات محلية . وتقوم الدولة بتحديد أسعار المحاصيل وبعد أن تخصم السُلَف التي قدمتها ورواتب الموظفين بتسلم الفلاح قسيمة بقيمة الباقي . وبهذا لم يعد للفلاحين أي سلطة في مجال التسويق . إذ كانوا يرغمون على بيع محاصيلهم للدولة بسعر مخفض ثابت . ومن ثم تقوم الدولة بطلب أسعار أعلى بما لا يقاس تماماً تتقاضاه من التجار الأجانب والمحليين . وبما أنه كان من المحظر على الفلاحين الاحتفاظ بأي قسم من المحصول فإنهم كانوا يرزحون تحت عبء إضافي بشرائهم الحبوب ثانية بأسعار أعلى مما باعوها لاستهلاكهم الشخصي[١١] .

كما قامت الدولة بفرض سيطرتها على الزراعة . فكانت تملي على كل شيخ بلد في كل قرية الكمية المطلوبة من المحصول وأنواعه وهي لا تسعى إلى التحكم بتجارة التصدير وحسب بل وإلى التمكن من الاستجابة للمطالب الأجنبية لكميات متزايدة من محاصيل معينة ، وخاصة القطن . وسعى محمد علي إلى امتلاك ناصية النفوذ الاقتصادي والسياسي من خلال إعادة تنظيم مصر على أنها مزرعته الشخصية الخاصة . وقد قـدّر في حديث له مع القنصل البريطاني عام ١٨٣٠ محصول القطن لتلك السنة بـ ٢٠٠,٠٠٠ مائتي ألف قنطار ، ثم أضاف : « لم أجد من المناسب زراعة أكثر من ذلك هذه السنة ولكن إن وضعت إنكلترة يدها في يدي فبإمكانها في حال وقوع حرب أمريكية أن تستعين بي لتأمين كمية كافية لتزويد كل مصانعها ، وسأمنحها القطن وحدها . فاذكر ذلك . »[١٢] .

وانقلب التبجح غماً عندما تعثر الإنتاج الزراعي في أواسط العقد الثالث من عام ١٨٣٠ وحلت بالأرياف أزمة نقص الغذاء وقلة اليد العاملة . ورفعت بالتدريج الاحتكارات العديدة وأبطلت مركزية التحكم بالإنتاج الزراعي . إلا أنه بدا من الواضح أن الفلاحين غير

قادرين على استعادة سلطتهم على الإنتاج . وبالرغم من السماح لهم ببيع قمحهم والحنطة والبقول والتسعير في السوق المحلية عام ١٨٣١ ، استأنفت الحكومة تحديدها لأنواع المحاصيل وأسعارها . كما أصرت على أن يدفع الفلاحون ضرائبهم على شكل محاصيل أو أن يبيعوها بأسعار الحكومة[١٣] وقامت الحكومة بالتخلي فعلاً عن الإدارة المباشرة للمحاصيل على الرغم من أنه بقيت مناطق محددة على ضفاف النيل تضمنت أخصب الأراضي الزراعية مخصصة لزراعة القطن والنيلة والأفيون والكتان وظلت هذه المناطق حكراً للدولة حتى عام ١٨٤٢[١٤] .

أعادت الحكومة المصرية تنقيح نظام الاحتكار نتيجة لتدني العائدات وللضغط الذي مارسته المجموعة الأوروبية ، والمتمثل في الميثاق الإنكليزي ــ التركي عام ١٨٣٨ . بيد أنه في الوقت الذي قام فيه محمد علي بإعادة توزيع الأراضي احتفظ بصلاحية الدوله في التحكم بالإنتاج بطرق غير مباشرة . وبقدوم عام ١٨٤٤ منحت الدولة ما يقارب نصف الأراضي الزراعية وأخصبها بلا شك لأفراد العائلة المالكة . والموظفين الأتراك وشيوخ البلد في القرى[١٥] .

وكانت الزراعة وبيع المحصول يتمان تحت إدارة من وهبت لهم الأراضي بوصاية حريصه من الدولة . وقد علق القنصل الفرنسي قائلاً بأن مثل هذه الهبات للأراضي كانت تشكل خرقاً لا مراء فيه لشروط التجارة الحرة التي نص عليها ميثاق ١٨٣٨ ، ولم تحدث أية تعديلات تذكر في التنظيم الفعلي للإنتاج في الأرياف ·

« ... لو أن الباشا قام بتنفيذ معاهدة ١٨٣٨ حرفياً لكان بإمكان الفلاح الذي يعاني من قمع الاحتكارات الواضح الصريح أن ينتج ويبيع ، ولدخل التجار في اتصالات مباشرة مع جماهير الفلاحين . هذا بالطبع ليس ما يحدث فعلاً ، فالباشا نتيجة لسلطته المطلقة وفي الوقت الذي ألغى فيه الاحتكار ، أعطى الأرض لمالكين وخلق بذلك طبقة وسيطة بين الزراعة والتجار .. طبقة قليلة العدد وغريبة عن الجماهير ، ومطلقة اليد في التصرف بالمحاصيل وبهذا فهي من جهة على علاقة منفردة بالفلاح في كل ما يخص زراعة الأرض . وفي الوقت نفسه هي أيضاً على علاقة منفردة بالتجارة الأوروبية لبيع المحاصيل »[١٦] .

لم تعد البيروقراطية المركزية تملي على الأسرة الفلاحية ما عليها أن تنتجه . غير أن موظفي الدولة الذين هم في الوقت نفسه مالكو الأراضي كانوا يسيطرون على فعاليات الفلاحين فوق أراضيهم ، وبذا استمر تلاشي سلطة الفلاح على الإنتاج .

كما أثر عزو الدولة على سلطة الفلاحين على اليد العاملة . فاقتضت سياسة محمد علي انتشار استخدام أعمال السخرة في ورشات العمل العامة وفي الزراعة . كما استدعى إدخال زراعة القطن الطويل التيلة الذي تحتاجه الصناعة الأوروبية ، بناء منشآت ري واسعة ، مثل الأقنية والسدود الحديثة الضرورية للاستنباتات الصيفية . وفي حين كان عمل السخرة مستخدماً في مشاريع الري قبل ظهور القطن ذي التيلة الطويلة ، إلا أن منظور العمل القسري ومدته ازداد بشكل حاد ومفاجىء . وقد يصل عدد الفلاحين الذين يتم استدعاؤهم للعمل إلى ٤٠٠،٠٠٠ ألف كل سنة ولمدة تصل إلى أربعة أشهر كحد وسطي[١٧] . وقد بنيت القناة المحمدية بالعمل القسري لحوالي ٣١٥،٠٠٠ فلاح جاء بهم شيوخ القرى من سبع ولايات مختلفة . وكان على الفلاحين تأمين قوتهم اليومي ومآويهم بأنفسهم خلال فترة العمل القسرية التي يتغيبون خلالها عن منازلهم . إن الظروف القاهرة لرجال ونساء وأطفال يعملون دون طعام كاف ودون مسكن يأوون إليه أو أدوات ، أودت بحياة ما بين ١٢،٠٠٠ إلى ٢٣،٠٠٠ منهم في مشروع الري خلال فترة عشرة أشهر عام ١٨١٩[١٨] . وشغلت أعمال السخرة في مشاريع الري ما يقرب من ٣٠٠،٠٠٠ شخص عام ١٨٤١ ، وهو حوالي سدس مجموع السكان[١٩] . وفي أواخر عام ١٨٤٠ تحسنت الظروف تحسناً بسيطاً في محاولة لإصلاح النقص الهائل في اليد العاملة في الزراعة . وخضع الـ ٥٨،٠٠٠ شخص ممن جندوا لحفر ثلاث أقنية في مصر السفلى لشروط جديدة : « يلزم العاملون بالعمل مائة يوم فقط في الحفريات ، وتبدأ الفترة بعد الحصاد مباشرة إن أمكن ، وتنتهي في موسم الخريف للبذار وتهيئة محاصيل الشتاء »[٢٠] . وفي عام ١٨٥١ وتحت حكم عباس كان العمال يزودون بالطعام ويدفع لهم أجر يومي قيمته ٢٠ بارة[٢١] . ومن المفارقات الساخرة أن معظم مشروعات الري التي قامت بها الحكومة لم تعد بأي نفع على أراضي الفلاحين ، بل على النقيض من ذلك إذ مكنت العزب الكبيرة من الشروع في زراعة القطن .

وكانت الخدمة العسكرية عاملاً آخر في استنزاف قدرة الأسرة الفلاحية على السيطرة على اليد العاملة . فطموحات محمد علي السياسية استلزمت تجنيد جيش كبير وافر العدة . وبعد أن باءت محاولاته لتشكيل جيش من العبيد والمجندين السودانيين بالفشل . شرع محمد علي ببرنامج ضخم لتجنيد الفلاحين[٢٢] . وبقدوم عام ١٨٣٠ وبعد أن أصدرت تعليمات إلى المسؤولين في الولايات والقرى بتأمين حصص معينة من الرجال ، بلغ عدد الجيش والبحرية المصريين حوالي ٥٣،٠٠٠ ثلاثة وخمسون ألف رجل ، وألحق بهم ما بين ١٥،٠٠٠ إلى ٢٤،٠٠٠ رجل بدوي غير نظامي . إلا أن سيلُ إمداد الجيش برجال قادرين جسدياً في

ذلك العام جف تماماً، وأسفر حشد الرجال لعام ١٨٣٠ «عن أن عدد الرجال المؤهلين جسدياً من الضآلة بحيث يتبادر إلى الذهن أن هذا العدد هو آخر دفعة يمكن لهذه الجموع البشرية المنهكة أن تقدمها»(٢٤). أما مجندو العام الذي تلاه فكان بينهم صبيان في الثانية عشرة والثالثة عشرة من عمرهم، «فالرجال مطلوبون مهما كان الثمن، وما الأطفال إلا جنود مرتجلون»(٢٥). وحين لم تعد الأرياف قادرة على إشباع احتياجات التجنيد حولت الدولة اهتمامها إلى القاهرة نفسها حاشدة ما يقرب من ١٠،٠٠٠ رجل عام ١٩٣٢ معظمهم من النوبيين أو من يعملون كخدم من أصول أخرى(٢٦).

ومن جديد أخضعت جموع الفلاحين لجولة أخرى من التجنيد إبان عهد ابراهيم باشا الذي لم يدم طويلاً عام ١٨٤٨. إذ تمت إعادة الجنود ورجال البحرية الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للقوة العاملة في مشروع سد على النيل إلى الخدمة العسكرية، وطالت من جديد اليد الغاشمة لعمل السخرة الإلزامي الفلاحين، فسيقوا لأخذ الأمكنة التي أضحت شاغرة في المشروع، كما تم تجنيد ١٤،٠٠٠ جندي جديد من الولايات(٢٧). ومع أن القوة العسكرية اختصرت لاحقاً في عهد عباس إلا أن التقنين في العدد كان يتم عن طريق تسريح الجنود شبه المحترفين والذين هم أكثر خبرة والاحتفاظ بالمجندين الفلاحين(٢٨). وفي أوائل الخمسينات من ذلك القرن تجددت موجات التجنيد فاستدعي الرجال من الأرياف والمدن وجاليات الأقليات للتجنيد وكان الهدف إنشاء جيش يبلغ تعداده ١٠٠،٠٠٠ مئة ألف رجل(٢٩).

أما إذا نجا الفلاح فلم يعلق في شبكة أعمال السخرة في مشاريع الري أو الخدمة العسكرية فلا بد أن تناله موجة العمل القسري في صناعات الدولة ومناجمها. فقد خلق مشروع محمد علي للتصنيع ما يقارب ٤٠،٠٠٠ عامل مصنع، إلا أنه من غير الواضح كم يشكل الفلاحون منهم مقابل الحرفيين المنقولين إلى العمل في تلك المصانع(٣٠).

ولم يضع إغلاق العديد من المصانع عام ١٨٣٠ حداً للعمل الإجباري في الصناعة، ففي عام ١٨٤٢ مثلاً سيق ما يقرب من ألف رجل للعمل في مؤسسات صناعة الأسلحة ومواقع بناء السفن وترميمها(٣١). أما مناجم الدولة فقد حكمت على العاملين المستنكفين عن عملهم بأن «يحرموا من زوجاتهم وأطفالهم، ويكرهوا على العمل الشاق وأكل الرديء من الطعام الذي لا يؤكل إلا أيام المجاعات»(٣٢). واستمرت الدولة في حشد اليد العاملة الفلاحية للعمل في المناجم عندما دخلت في مغامرات تجارية مشتركة مع شركات أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك العقد الذي وقع بين جمعية تيرانوفا والحكومة المصرية للاستثمار المشترك

لمناجم الكبريت في مصر العليا وقد تضمن بنوداً تقضي بأن تؤمن الدولة جميع اليد العاملة[٣٣] .

وكانت الاستثناءات من العمل الإجباري والخدمة العسكرية تمنح أحياناً للفلاحين العاملين في العزب والأطيان الكبيرة التي يسيطر عليها محمد علي أو أفراد أسرته أو أحد من المسؤولين . وتجنيد الفلاحين للعمل في العزب المجاورة لم يكن ليختلف في شيء عن أشكال أعمال السخرة الأخرى . فالأجرة على قلتها كانت تبقى عادةً على شكل ديون مستحقة أو قد تدفع كمنتجات لا يمكن تسويقها . وقد قيل عن ابراهيم باشا مثلاً أنه دفع لجميع العاملين في واحدة من عزبه كميات من الدبس الذي ينتجه معمل السكر الذي يملكه في مصر العليا[٣٤] . والكثير من بقية العاملين لم يكونوا يتلقون أي أجر وهم يعتمدون على قراهم لتأمين زادهم[٣٥] .

أسفرت سياسات العمل القسري والخدمة العسكرية الإلزامية عن نقص هائل في اليد العاملة في الأرياف . وعانت المنتوجات الزراعية الكثير إذ لم يبق من سكان القرى غير النساء والأطفال والشيوخ والعاجزين[٣٦] . وقدّر بورينغ مجموع سكان مصر عام ١٨٣٩ بحوالي مليونين إلى مليونين ونصف نسمة بنسبة إناث أعلى من الحد الطبيعي وصلت رسمياً إلى ١٣٥ أنثى لكل مائة ذكر ، وإن كان بورينغ يعتقد بأن النسبة أعلى من ذلك بكثير[٣٧] . وأثبتت ملاحظات المقيمين الأجانب وتعليقاتهم ، الرسائل التي كتبها شيوخ «الخط» للجريدة الرسمية في عامي ١٨٢٩ ـــ ١٨٣٠ معلنة النقص الحاد في اليد العاملة في مناطق مصر السفلى والوسطى في الفواح وكفر الشيخ وطنطا والفيوم[٣٨] . وفي أواسط القرن تحسن الوضع على ما يبدو ولم تعد فكرة بؤس الريف سائدة كما كانت ، إلا أن نقص اليد العاملة ظل مشكلة أيام الحصاد[٣٩] .

II

كان نزع ملكية الأراضي من الفلاحين يسير بخطى حثيثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . فبدأت الحكومة المركزية أولاً ببسط سيطرة مباشرة على الأراضي ، وعندما فشلت تلك السياسية روجت الدولة لتسليم السلطة للموظفين المحليين ولظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي . وكان لذلك تأثير خطير على بنى الأسرة الفلاحية ووظيفتها مثله في ذلك مثل فقدان الفلاحين سيطرتهم على قوتهم العاملة .

ولكي يتمكن محمد على من إحرار سلطة مباشرة على الفائص الزراعي ، كان عليه أن يضعف الملتزمين ، أي أولئك الدين استلموا أراضي الالترام تم تصفيتهم . وقد طهر نظام الالترام أصلاً على شكل صريبة زراعية تم تطور في القرىين السابع عشر والتامن عشر إلى شبه ملكية للأرض . فكان الملتزمون نظرياً مسؤولين عن جمع الميري (أي صريبة الأرص) وتسليمها للحكومة المركزية التي تملك كافة أرض الالترام . وكان دخلهم يأتيهم من احتفاظهم بالفرق بين الفائض (وهو ما يأخذونه من الفلاحين) والقيمة الحقيقية للضريبة . بالإضافة إلى ذلك بيطت بهم حصة معينة من الالتزام لزراعتها لحسابهم الخاص مستخدمين أعمال السخرة أو العمل المأجور[٤٠] . ومع حلول القرن التاسع عشر ، كانوا يشكلون طبقة من ملاك الأراضي العائبين الدين يعتمدون على الشيوخ المحليين والوكلاء الآخرين لمراقبة إنتاج الفلاحين . وأصبحت أراضي الالترام التى كانت سابقاً تسلم لمدة سنة أو اثنين ملكية متوارثة وقابلة للتحويل ، وتشكل الملترمون مجموعة متميزة لها سلطة سياسية لا يستهان بها .

وعلاوةً على أراضي الالتزام كان هناك ما يربو على ٦٠٠،٠٠٠ فدان في مصر العليا ومنطقة القاهرة مستملكة على أنها أراضي وقف زراعية كانت في الأصل هبة من سلاطين سابقين أو من ملتزمين أنهوا استملاكهم . وخضعت أراضي الوقف التي كانت معفاة من الضرائب في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لضريبة الأرض بسبب متهاودة جداً في القرن التاسع عشر[٤١] .

وشرع محمد علي فيما بين عامي ١٨٠٦ و ١٨١٥ بانتزاع السلطة على الأراضي وجباية الضرائب من الملتزمين والنظار (وهم القيمون على أراضي الوقف) . فطالبت الدولة أولاً بنصف الفائض ورفعت الضرائب على أراضي « العوصية » وفي عام ١٨١١ أجري مسح تفصيلي للأملاك في مصر العليا وانتهى بمصادرة كل أراضي الالتزام التي ما تزال ضريبتها ديوناً مستحقة أو تلك التي لم تثبت ملكيتها للأشخاص بشكل قاطع . وفي ١٨١٤ تلاه مسح آخر لمصر السفلى وكانت النتيجة أن معظم الملترمين في تلك المنطقة فقدوا ملكيتهم للأراضي سواء مع التعويض المناسب أو بدونه . كما وقعت أراضي الوقف كذلك تحت سيطرة الدوله ومع قدوم ١٨١٥ امتلكت الدولة نفوذاً كاملاً على غالبية الأراضي الزراعية في مصر[٤٢] .

إن استبدال الالترام بالاحتكار غير من تنظيم الإنتاج الفلاحي ففي ظل نظام الالتزام كانت الأسرة الفلاحية مطلقة اليد في كيفية تنظيم عملها وإنتاجها كما تشاء . وفي مصر السفلى كانت الأراضي التي يملكها الفلاحون مقسمة إلى حصص ثابتة (آثار) تزرع وتتوارثها

الأسرة أباً عن حد . وفي مصر العليا حيث يعير الفيضان عير المنتظم مناطق الأراضي الزراعية من سنة لأخرى ، كانت كل عائلة تستلم قطعة معينه من الأراضي المساحة كل عام(٤٣) وفي كلتا الحالتين كان دور شيخ البلد وأهالي القرية مركزياً ، فالقرية بأجمعها كانت مسؤولة عن الضرائب المستحقه عليها وكان شيوخ البلد المحليون يورعون أعمال السخرة(٤٤) . ظلت الغالبية العظمى من الأراضي ملكاً للأسر الفلاحية تحت نظام الاحتكار ، ولكن الضرائب كانت تجبى مباشرة من قبل موظفي الدولة الذين كانوا يملون على الفلاحين أيضاً ما يجب زراعته وفي أي وقت . ومارس جهاز تراتبي معقد من الموظفين سلطة واسعة بما فيها الإشراف المباشر على التنظيم والإنتاج الزراعيين(٤٥) .

بيد أنه في الثلاثينات من القرن التاسع عشر تسبب مزيج من الأزمة الاقتصادية والضغط الأجنبي بتغييرات في السياسة فتوقفت الدولة المصرية عن معظم ممارساتها الاحتكارية وخففت من سيطرتها المباشرة . وأخذ محمد علي يمنح مساحات لا يستهان بها من الأراضي لموظفين متنوعين ولأفراد العائلة المالكة . واتخذت تلك الهبات ثلاثة أشكال : عهدة وإبعادية وجفتلك . وهبة العهدة تشابه الالتزام من حيث أن المنوطة بهم كانوا مسؤولين عن جباية الضرائب وكان يحق لهم امتلاك قطعة معينة من الأرض يزرعونها لحسابهم مستخدمين اليد العاملة المياومة أو نظام الاشتراك في المحصول أي المحاصصة(٤٦) . إلا أنهما اختلفتا في أن على القيِّم تسليم محصول الأملاك للدولة بسعر محدد والتقيد بإرشادات الدولة فيما يخص استخدام الأرض . وكان الفلاحون يحتفظون نظرياً بأرضهم (الأثر) ولكن اضمحلال سلطتهم على الأرض ظل مستمراً .

وتحول هبة الأبعادية أصحابها سلطة أعظم . إذ كانت الأراضي غير المزروعة تمنح معفاة من الضريبه بشرط أن تتم زراعتها . وشيئاً فشيئاً كان أصحابها يحصلون على حقوق أكبر تصل إلى الملكية الخاصة التامة(٤٧) . وكان على القيم تشجيع الفلاحين من مناطق أخرى على المجيء والاستقرار للعمل بأجرة أو بالمحاصصة .

الجفتلكات : إن الأطيان والعزب المترامية المساحة التي يسيطر عليها محمد علي وأسرته كانت تتمتع بمزايا غير متوفرة لأراضي الإبعادية وذلك لأن التحكم كان مركزياً والصلة بالدولة وثيقة إلى درجة تضمن أولويتها في استخدام أجهزة الري الحكومية وتمويل الدولة . وفقد الفلاحون في هذه الجفتليكات كل حقوق الانتفاع واقتصر دورهم على العمل اليومي لقاء نسبة من محصول الحبوب . وقد يمنحون بالإضافة إلى ذلك قطعة صغيرة لزراعة ما يكفي

مؤونتهم . وتسبب هروب الفلاحين في خلق مشكلة نقص اليد العاملة وكان من المعروف أن يلجأ من يدير الجفتليك إلى إكراه فلاحي العهدة على العمل في أراضيه[٤٨] .

وخلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٢٠ و ١٨٤٤ ازدادت مناطق الأراضي المزروعة المستملكة بأشكال شتى من الهبات من ١٠ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة . وبحلول منتصف القرن التاسع عشر انتقلت ملكية أخصب أراضي الدلتا إلى أيدي قيمين جدد[٤٩] . وتقلصت مناطق أراضي « الأثر » إذ ساهمت سياسات الدولة الضرائبية التي فرضت ضرائب على الفلاحين أعلى بكثير من تلك الضرائب المفروضة على أراضي العزب . في تسريع عملية تخليص الأراضي من أصحابها الفلاحين نتيجة لهروبهم أو إفلاسهم[٥٠] . وأدى فقدان الفلاحين لأراضيهم نتيجة لوضع الدولة يدها عليها مباشرة ومنحها كهبات ، أو لعجز الفلاحين عن دفع الضريبة أو عن طريق حبس الرهن لتراكم ديون شخصية تمت لقاء رهن الأرض ، أو لهروب الفلاحين لتفادي أعمال السخرة والسوق الإلزامي للجندية . كل هذا أدى إلى تبدل وجه الريف المصري بحلول عام ١٨٥٠ . فالأسرة الفلاحية المصرية التي كانت سابقاً منتجاً يتمتع بحكم شبه ذاتي وحقوق انتفاع بالأراضي وسيطرة لا بأس بها على أوقات العمل والإنتاج أخذت تخضع بتزايد مطرد للإشتراف والسيطرة الشاملة على أراضيها ويدها العاملة .

III

لا بد من موازنة الصورة التي رسمناها لتشتيت الفلاحين ونقلهم من مواطن إقامتهم وذلك بالإشادة بمقاومة الفلاحين لاعتداءات الدولة على حقوقهم وانتهاكها ولانتزاعها ملكية أراضيهم . وقد واكبت ردود فعل الفلاحين بالتمرد والفرار محاولات تأكيد مثابرة على الصيغ القديمة لوجود الأسرة .

وعلى مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر هزت حركات تمرد الفلاحين على السوق للخدمة الإلزامية وأعمال السخرة وعلى الضرائب والسيطرة المتعاظمة للدولة هزت أركان الأرياف المصرية من آن لآخر . وفي تاريخ حركات التمرد هذه دحض مقنع لنظرية « خنوع الفلاح المصري »[٥١] . وقد عجّل استيلاء محمد علي على محصول الحبوب عام ١٨١٢ في اندلاع أول تمرد كبير حيث ثار فلاحو مصر العليا فقمعت ثورتهم بوحشية[٥٢] . وفي الفترة ما بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ احتشد ما يقرب من ٤٠٠٠٠ فلاح في ولاية

قنا خلف الشيخ أحمد وأسسوا حكومة مستقلة إلى أن سحقتهم حملة عسكرية بعد شهرين من ذلك[٥٣] .

وقد اندلع أكبر تمرد في ذلك العهد في منطقة مصر العليا نفسها في عامي ١٨٢٢ ـــ ١٨٢٣ تحت قيادة شخص آخر باسم الشيخ أحمد الذي دعا للإطاحة بمحمد علي . وأعلن الشيخ أحمد بأنه قد «أرسل من قبل الله تعالى ورسوله الكريم لرفع نير الظلم الذي نزل بالشعب المصري ولمعاقبة محمد علي الذي أدخل البدع المعارضة لشريعة الإسلام» . وامتد التمرد من إسنا إلى أسوان ودام ما يربو على الستة أسابيع . وقام العديد من الفلاحين الجنود الذين أرسلوا لإخماد التمرد بالانضمام إلى صفوف المتمردين حتى أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لاستخدام قوات من الأتراك والبدو لتهدئة المنطقة[٥٤] . وفي السنوات التي تلت ظهرت حركات تمرد في المنوفية والشرقية ، كما وقعت حركات مماثلة متفرقة خلال الثلاثينيات من القرن نفسه احتجاجاً على سياسة السوق الإجباري إلى الخدمة العسكرية[٥٥] . وتواصلت الأنباء عن اضطرابات نابعة من مناهضة الخدمة الإلزامية في مصر العليا في ١٨٤٨ وتم اغتيال سليم باشا والي المنطقة مع أنه من غير الواضح تماماً ما إذا كان الدافع للاغتيال هو علاقات شخصية أم معارضة الخدمة الإلزامية و«كره عام لولايته»[٥٦] .

كما ظهرت ردة فعل تمردية فردية ، ففي عام ١٨٥٠ ـــ ١٨٥١ اتهم ورثة السيد عمرو عمرو من قرية كفر الزين رجلاً اسمه حواس بقتل عمرو رمياً بالرصاص لأنه كان مسؤول التجنيد . ولم يستطع الورثة إيجاد شهود مستعدين للإدلاء بشهادتهم لصالح الورثة ولعل ذلك كان بسبب استحسان الفلاحين لفعلة حواس الخارجة عن القانون . وهكذا كان على القرية بأجمعها أن تتحمل مسؤولية امرأة حتى الموت عندما رفضت تسليم ابنها لأداء الخدمة العسكرية[٥٨] . بيد أن المقاومة الفردية وحركات التمرد الواسعة النطاق كلتاهما كانتا تقمعان بسهولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مركزية الحكومة وقوتها العسكرية . إلا أن أشكال المقاومة الفلاحية استمرت على مدى سنوات هذه الفترة . وبعد أن ألغى عباس العديد من منح العهدة في عام ١٨٤٩ اضطر لإرسال وحدات من الجيش إلى العديد من القرى لجباية الضرائب من الفلاحين المتمردين[٥٩] .

واختارت عدة أسر فلاحية الفرار بعد أن أدركت عقم المقاومة المباشرة . وكانت سورية أحد الملاجىء التي تستقبل الهاربين . وفي عام ١٨٣٠ انتقل ما يقرب من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ فلاح من ولاية الشرقية إلى سورية حيث منحهم عبد الله باشا والي عكا أراض وأعفاهم

مؤقتاً من الضرائب . وطالب محمد علي الذي كان يدرك مشكلة نقص اليد العاملة الزراعة بعودتهم ولكن دون جدوى[٦٠] . ورحل فلاحون آخرون مدينتي الاسكندرية والقاهرة . وقطع ما يقرب من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال في أكواخ طينية لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثة إلى أربعة أقدام في المناطق المحيطة بالاسكندرية ، ويكسبون عيشهم من بيع ما تنتجه حدائقهم أو من العمل اليومي هنا وهناك[٦١] . كما شاع الهروب إلى القرى المجاورة لتفادي دفع الضريبة أو السوق للخدمة الإجبارية .

واتخذت الدولة رداً على التناقص الهائل للسكان في المناطق الريفية إجراءات وحشية . ففي عام ١٨٢٨ ـــ ١٨٢٩ قام محمد علي بعد ملاحظة أن « بعض الفلاحين المتقاعسين الكسالى قد هجروا قراهم وأوطانهم وحقولهم وانتقلوا إلى القاهـرة وضواحيها وأصبحـوا متسولين » قام بتوجيه إرشادات لمدير وزارة الداخلية لإيجاد الفلاحين المفقودين وإعادتهم في الحال إلى مسقط رأسهم في قراهم الأصلية[٦٢] . وألقي القبض على اللاجئين منهم في القاهرة وأعيدوا بالقوة إلى قراهم أو اقتيدوا مكبلين بالأغلال للعمل في الأراضي التابعة للدولة[٦٣] . وفي الاسكندرية حاصرت قوات الحكومة مدينة الأكواخ الفلاحية وعبأت ساكنيها بمراكب لسوقهم لمواطنهم الأصلية . وعملت السياط وضربات العصي على الإسراع في إجلاء الرجال والنساء والأطفال والمسنين[٦٤] . كما أصدرت الحكومة تعليماتها للمأمورين بأن « يجمعوا الفلاحين الذين هربوا ويرسلوهم ، بدراية وسرعة إلى مواطنهم الأصلية ... وإذا لم يكن بالإمكان إتمام هذه الخطوات [بدراية] فعليهم بسجن أطفال الفلاح المفقود أو من يقومون بتدبير أمور ممتلكاته ، إلى أن يعود الفلاح »[٦٥] . ولم تثبت هذه الإجراءات نجاحها تماماً ، ففي عام ١٨٤٥ كانت الدولة ما تزال ترسل قواتها إلى الولايات لتجميع الفلاحين الذين لا يقطنون في قراهم الأصلية وسوقهم إلى قراهم ثانية[٦٦] .

وبالرغم من الارتحال الذي نجم عن الهروب ومن ثم تغيير المواطن ، فإن هذا الارتحال شكل وسيلة من وسائل الحفاظ على بنية الأسرة ، إذ أن الفلاحين كانوا يهربون عادةً ضمن مجموعة الأسرة وفي سورية كان بإمكانهم مواصلة إنتاج الأسرة ، وكذلك في انتقالهم إلى قرى مصرية أخرى زودتهم بإمكانية الأسرة كوحدة اقتصادية . أما الهرب إلى المدينة ، والذي يعني فصل الأسرة عن الأرض ، فقد خرب أسسها المادية كوحدة أسرية وغالباً ما حول أفراداً منها إلى عمال غير نظاميين . وحتى في الحالة الأخيرة ليس هناك دليلٌ على وجود أعداد كبيرة من الرجال والنسوة العازبين . فمدينة الأكواخ في الاسكندرية مثلاً كانت نسخة عن مجتمع

القرية . والهروب لم يفصل الأفراد الذكور عن عوائلهم وبهذا تمكنت الأسرة من الحفاظ على الحد الأدنى من التحكم بعملها .

كانت لأعمال السخرة والسوق الإجباري إلى الخدمة العسكرية آثار أعمق وأبعد على بنية الأسرة . فالحشد لأعمال السخرة لم يكن مقتصراً على الذكور البالغين . فقد نوه العديد من المراقبين بكثير من الاشمئزاز عن أعداد النساء والأطفال الملزمين بالعمل الإجباري في مشاريع الري لحمل التراب الذي يحفره الرجال بعيداً عن الموقع[٦٧] . وقد استعاد عباس باشا في حديث له مع هيكيكيان ذكرى معارضته لسياسة محمد علي في استخدام العمل الإجباري للنسوة فقال :

« في أحد الأيام وكنا في شبرة قال لي سموه [محمد علي] عباس علينا أن نكره النساء على العمل فأخذته بشجاعة إذ لم أستطع أن أتمالك نفسي : «لقد رأيت نساء يلدن في الخنادق ثم يجبرن على معاودة العمل في اليوم التالي وحمل الأتربة وكتل الطين . نحن نجبر الرجال على العمل ـــ دون تعويض ـــ فمن سيطبخ لهم ومن سيخبز ؟ »[٦٨] .

وبعد أن استولى عباس على السلطة أصدر مرسوماً في عام ١٨٥١ بمنع حشد النساء الحوامل لأعمال السخرة أو من لها أطفال دون الثلاث سنوات ، وكذلك منع تشغيل الأطفال دون الثامنة والرجال والنساء ممن تجاوز الستين وأي من ذوي العاهات الخطرة . وفرضت عقوبات صارمة على أي شيخ بلد أو مسؤول يرسل للتشغيل أحداً من هذه الفئات الممنوعة[٦٩] وبالرغم من أن بعض التطرف في نظام أعمال السخرة قد تم حذفه ، بقيت النساء والأطفال يعملون ساعات طويلة في الورشات العامة مجاناً أو لقاء أجرة زهيدة وذلك في أوائل الخمسينات من ذلك القرن[٧٠] .

وأشار معظم المراقبين إلى أن عائلات بأكملها كانت ترسل لأعمال السخرة . ووصف هيكيكيان عملية الحشد في إحدى القرى حيث نظم الشيوخ مجموعة تقرب من ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل للعمل في خندق مستعرض مفضلين استدعاء أسر كاملة على انتقاء رجال قادرين جسدياً[٧١] . وادعى مشرف فرنسي بأن مشروعه لشق قناة استخدم الأيدي العاملة للأسرة كلها بناءً على طلب الأزواج والآباء أنفسهم الذين لم يرغبوا في ترك عائلاتهم وحيدة دون معين[٧٢] .

وساهم عمل الأسرة المشترك في السخرة والحفاظ على بنية الأسرة ، في خدمة مصالح الفلاحين والدولة على حدٍ سواء إذ استمرت الأسرة في العيش والعمل المشترك منتجة ما يكفي مؤونتها في فترات الإعفاء من العمل الإجباري . وقد أشاع عمل السخرة البؤس والفاقة

بين أفراد الأسرة ولكنه لم يقطع روابط الإنتاج والاستهلاك المشتركين. وبقي أمر تأمين ما تعتاش منه الأسرة خلال الفترات غير المنتجة ملقىً على كاهل أفرادها حتى خلال تغيبهم عن قراهم. والحق أن الدولة لم تكن لتتمكن من فرض أعمال السخرة لو لم تحافظ الأسرة على نفسها ككيان متماسك تقريباً فتواصل فعاليات الإنتاج لسد حاجاتها وتؤمن مأواها وترعى الصغير والمسن والمريض والأنظمة الاجتماعية. وقد نطقت احتجاجات الفلاحين على الاستخدام المفرط لعمل النساء وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة لتعديل نظام السخرة، وعبرت بوضوح عن الحاجة للحفاظ على بنية الأسرة بدلاً من أي افتراضات حقيقية تطرحها الدولة حول الوظائف المتعددة للأسرة. إلا أن إنقاص وقت العمل المتاح للأسرة لإنتاج ما يعيلها أرهق بالتأكيد موارد الأسرة وأثقل كاهل أفرادها لدرجة أن المسؤوليات الاجتماعية التقليدية والبنى خضعت لتعديلات.

وكان للتجنيد الإجباري للخدمة العسكرية آثار أعظم شأناً. فالنساء اللواتي بقين في القرى صار لهن دور جديد في الزراعة. وقد وصف هامونت قرية جردت من رجالها ووقع كل عبء العمل الشاق على كاهل نسائها[٧٣]. وهناك الكثير من المهمات التي كانت تقتصر على الرجال لأدائها مثل تشغيل الشدوف أو تسلق شجر النخيل لتلقيح أزهارها أصبحت تقوم بها نساء[٧٤]. كما أدى نقص دواب الجر إلى أن تشد النسوة أنفسهن إلى النير في مكان الجاموسة لإدارة رحى الطاحون[٧٥]. وأذكت هذه الأعباء الجديدة مشاعر القنوط والمقاومة. وكان موكب النساء والأطفال الباكين يلحق بركب المجندين الذي يسوق رجالهم إلى الجيش إلى أن يرد موكبهم عنوة إلى قراهم[٧٦]. وعلق القنصل البريطاني على رد الفعل الذي يستثيره التجنيد قائلاً:

> «كان الرجال يحشدون من القرى بالتجنيد العشوائي الذي كان بغيضاً للغاية على قلوب الناس ويخلق دائماً عصياناً مسلحاً بين النسوة في القرية عندما يضطرون لرؤية المنظر المؤثر لأقربائهن يساقون بالأصفاد»[٧٧].

وكانت الزوجات والأطفال يتبعون رجالهم المجندين كلما أمكنهم ذلك، من حامية إلى أخرى طالما أن الرجل لم يرسل إلى موقع خارج البلاد فيرتجلون مسكناً في مدينة أكواخ مجاورة ويعيشون ضمن إمكاناتهم مقاسمين الجنود حصصهم الإعاشية[٧٨] وقد عسكر ما يقرب من ٢٢ر٠٠٠ امرأة وطفل خارج ثكنة الخانكة[٧٩]. وأثارت الظروف التي تعيشها عوائل رجال الجيش والبحرية وعمال صناعة الأسلحة في الاسكندرية الذعر إذ اجتاحت أوبئة الطاعون

المدينة في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر وأوائل الأربعينات منه . وكان حوالي ٣٠٫٠٠٠ من النساء والأطفال يعيشون قرب التكنات في أكواخ صغيرة وفي صهاريج وفي مقابر الموتى حيث فتك الطاعون بضحاياه بشراسة(٨٠) .

وهناك بعض الأدلة تثبت بأن الدولة تعهدت بإمداد هذه العوائل بما يقيم أودها . ويقول بوريغ بأن عمال صناعة الأسلحة وعوائلهم كانوا يتلقون جرايات طعام ولكن أجر الرجال الفعلي كان زهيداً للغاية وغالباً ما يترك على شكل ديون مستحقة(٨١) . وادعى تقرير آخر بأن محمد علي إذ أدرك بأن جراية الجندي وأجره لا يمكن لهما أن يطعما عائلته حصص لكل طفل ذكر من أطفال الجندي جراية مماثلة . وبذلك عطى حاجة العائلة كلها من الطعام . وفي أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر كان حوالي ١٤٫٠٠٠ طفلاً ذكراً يتلقون كما يفترض هذه الجرايات(٨٢) . وفكرت الدولة بتأمين المأوى كذلك إلا أن خطة لإسكان عائلات البحرية وعمال صناعة الأسلحة في الاسكندرية لم تر النور وظلت كما يبدو حبراً على ورق فلم تنفذ(٨٣)

وفي عهد ابراهيم توقفت الدولة عن تأمين سكن جزئي لعائلة الجندي المتواجدة . وفي عام ١٨٤٨ منعت عوائل ١٤٫٠٠٠ من المجندين الجدد من اللحاق برجالها(٨٤) . وفي العام الذي تلاه وتحت حكم عباس أوقفت سياسة توزيع جرايات للأطفال الذكور دون سابق إنذار(٨٥) . وبالرغم من مثل هذه الإجراءات لم تتمكن الدولة من إبقاء عوائل الجنود في الأرياف . وبعد مضي أكثر من عشر سنوات كان الجيش المصري ما يزال يحتفظ بصبغته الأسروية :

> عندما كان يقيم الجنود معسكرهم ، تقيم النساء معسكراً على مسافة قريبة ، وحين ينزل الجنود في ثكنات تنهض قرية من النساء بالسرعة التي نهضت بها ثكنات الرجال ، وأخيراً ، وفي المدن ، كانت العوائل تسكن في أقرب المنازل للثكنات ... دائماً كنت أرى النساء يصلن أي موقع في نفس الوقت الذي يصل فيه الرجال تقريباً(٨٦) .

وحرمت تحركات القوات إلى خارج القطر عوائل العسكريين من أي مورد إعالة . وقد قال بعض المراقبين بوجود عوائل جنود أثناء الحملات العسكرية في الخارج ، حتى في الجزيرة العربية واليونان ، إلا أن من المرجح أن إرسال الجنود خارج البلاد وخاصة فيما وراء البحار كان يعني ترك عوائلهم في مصر(٨٧) . وقد تتلقى الزوجات شيئاً من النقود من الدولة أو

مباشرة من أزواجهن. بيد أن الجنود كانوا يستلمون رواتب هزيلة أو قد لا يدفع لهم شيء. ولطالما ازدحمت جموع أرامل الحرب أمام أبواب وزارة الحربية مطالبات برواتب أزواجهن الغائبين(٨٨). وهكذا وجدت النساء أنفسهن مهددات بالعوز والفقر فكن إما يسعين لإعالة أنفسهن أو يعتمدن على موارد تأتيهن من أفراد العائلة الأكبر، وقد وصل الأمر ببعضهن أن احترفن البغاء لإعالة أسرهن(٨٩).

ومع أن هجرة النسوة والأطفال في أعقاب الأزواج المجندين في محاولة واعية للحفاظ على وحدة الأسرة فقد خلف التجنيد الإلزامي انتهاكاً للبنى التقليدية. كانت الأسرة العسكرية أسرة نواتية، وكان الرجل وزوجته وأطفالهما يقتلعون من مجتمع قريتهم والأهم من ذلك من عائلتهم الأكبر التي كانت تشكل بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية. إذ أن شبكة من العلاقات الاقتصادية والمسؤوليات الاجتماعية تربطهم بأبويهم وبالأخوة والأخوات وبأصهارهم وأنسبائهم. وقد أضعف تشكيل وحدة أسرية نواتية على مسافة بعيدة هذه الروابط. وإذا ما بقيت المرأة دون زوجها في القرية، كان غياب الرجل يؤثر في أنماط الدعم المادي واقتسام المهمات. وأخيراً جر التجنيد الإلزامي وعمل السخرة في أذيالهما خسارة في القوة العاملة وبؤساً عاماً ترك آثاره السلبية على مقدرة أفراد الأسرة المتحة وبالتالي عزمهم على دعم أولئك العاجزين عن الإنتاج.

IV

لجأ الفلاحون المصريون إلى الشرع الإسلامي. وكانت محاكم الشريعة التي يعم قضاؤها شؤون الملكية وقوانين الأحوال العائلية، منفصلة عن مؤسسات الحكومة المركزية رغم أنه يبقى هناك بعض النفوذ الحكومي عليها. ويمكن للفلاح أن يحتكم ضد استيلاء الدولة على أملاكه وعلى الترحيل الاجتماعي، إلى أشخاص ذوي مراكز دينية ليست لهم علاقة ظاهرة بالحكومة، ويستمدون سلطتهم من مصدر أعلى. وجسّد القانون الإسلامي كما كان يطبق في مصر بعض الممارسات التقليدية وأنماط الأسرة المصرية.

وإذا ما دققنا في تفاصيل الإجراءات المحكمية من ولاية المنصورة وفي فتاوي المفتي الحنفي في القاهرة في بعض القضايا المعروضة عليه، تنكشف لنا المشاكل التي تصيب العلاقات العائلية وردود أفعال الفلاحين في منتصف القرن التاسع عشر. وقد اخترت أن أتناول ردات فعل النسوة مع العلم بأن أفراد الأسرة الإناث ولهن مكانة أدنى من حيث

الامتيازات والسلطة ، كن يتأثرن تأثراً مباشراً بالتآكل الدي يطرأ على بنى العائلة ووظائفها . وكانت النسوة الفلاحات وأقرباؤهن يأتون شحصياً لعرض قضاياهم وشكواهم على قاضي المحكمة الشرعية المحلية . وتمركزت مشاكل النسوة حول ثلاثة جوانب أساسية من الحياة الاجتماعية في منتصف دلك القرن : غياب الأزواج والأقارب الذكور الآخرين لفترات طويلة من الزمن أولاً ، وثانياً تناقص الدعم المادي الدي كان يقدمه سابقاً أفراد الأسرة الأكبر ، ثم تدحل شيخ البلد (وهو سيد القرية الذي أصبح مسؤول الحكومة المحلي تحت حكم محمد علي) في شؤونهن الشخصية .

إن عياب رب الأسرة الذكر يستدعي إيضاح دور الرجل في الأنظمة الاجتماعية . ففي مجتمع ترث الإناث فيه حصصاً معينة من الأملاك ، كانت ترتيبات الزواج أمراً اقتصادياً كما هي أمر اجتماعي يسهم غالباً في تدعيم الأملاك وتوثيق عرى الروابط بين عائلتين . لذلك فإن رب الأسرة الذكر كمشرف على أراضي الأسرة وممتلكاتها يحتفظ كما هو متوقع بالسلطة المطلقة في اتحاد القرار بشأن تزويج النساء . وفي الحين الذي يقوم به القانون الإسلامي كما هو مطبق في مصر بتعديل السلطة التي يتمتع بها الأب فيما يخص نواحي معينة ، ودلك بالسماح مثلاً للفتيات الراشدات بتزويج أنفسهن لرجال من نفس المكانة الاجتماعية بعد دفع المهر المطلوب شرعاً ، فقد خول سلطة اتخاذ معظم قرارات الزواج للبالعين الذكور من عائلة الأب . فأي رواج يتعلق بفتاة قاصر أو بعريس من مستوى اجتماعي مختلف أو بمهر لا يعد لائقاً وعادلاً شرعاً ، يعود اتخاذ القرار فيه حصراً إلى الذكور البالغين في العائلة .

وفي عام ١٨٤٨ ـــ ١٨٤٩ استعرض المفتي الحنفي قضية طرحت المشاكل الناجمة عن ترك جميع الذكور المسؤولين للقرية . إد اتفق أن كان هناك جدة من طرف الأم أرادت تزويج حفيدتها البالغة من العمر عشر سنوات لرجل من نفس المستوى الاجتماعي قدم لها مهراً « مناسباً » ، إلا أن والد الفتاة كان في عداد المفقودين منذ زمن وعمها كان يقوم بالخدمة العسكرية في الاسكندرية . وقد حكم القاضي بأن من حق الأم أو الجدة تزويج الفتاة في غياب الذكور شريطة أن يكون العريس المتقدم والمهر مناسبين . وهكذا فإن ترتيبات الزواج التي تقوم بها نساء أو أي واحد من عائلة الأم وحدها ، لن تكون قانونية تماماً تحت أي ظروف أخرى(٩٠) . لذا فمع أن الأقارب من النساء لم يحظين في غياب الرجال بسلطة مماثلة فيصبحن أولياء في تدابير الزواج إلا أن المحكمة منحتهن حق القيام بدورٍ كان فيما مضى مقتصراً على الأقارب الذكور حصراً(٩١) .

ولم يكن غياب الزوج يعني نقصاً كبيراً في إنتاج وحدة الأسرة فقط بل قد يفضي إلى الإضرار بموقع الزوجة ضمن عائلة زوجها الكبرى. والعديد من الفلاحين الذين عرضوا قضاياهم أمام المحكمة كانوا يعيشون ويعملون ضمن وحدة تتألف من عدد من الأخوة وزوجاتهم وأطفالهم يتقاسمون السلع والأرض والماشية التي ورثوها عن أبيهم. ويسهم الأخوة الذين هم في نظر القانون شركاء بحصص متساوية تقريباً من مدة العمل اللازمة مما تنتجه العائلة ولهم حصصٌ متساوية من الميراث. إلا أن غياب أحد الأخوة قد يؤدي إلى نزاع حول التقسيم المناسب لثمار إنتاج العائلة وتحديد مسؤوليات أفرادها.

وقد نشب نزاع مرير بين أفراد عائلة فلاحية عام ١٨٤٩ ـــ ١٨٥٠ حول تقسيم ملكيتهم المشتركة عندما اقتضت الحاجة (ربما بسبب بلوغ أولادهم سن الرشد) أن يقتسموا تركة أبيهم ويستقل كل منهم ببيته الخاص. فأحد الأخوة قام بالخدمة العسكرية وكان يرسل بأمانة راتبه كل شهر إلى زوجته ليعيلها ويعيل أطفالهما. ودار الخصام حول ما يجب اعتباره جزءاً من التركة المشتركة تماماً لقسمتها فيما بينهم. وما يعتبر ملكاً خاصاً لكل أخ على حدة. وقضى المفتي بأن تركة الأب وما تراكم من خيراتها يجب توزيعه بالتساوي أما ما اكتسبه كل أخ حلال غياب بقية إخوته «بكد يمينه وجهده الخاص فيبقى ملكاً خالصاً له». فالمال الذي أرسله الجندي كان لإعالة زوجته وأطفالهما وبهذا لا يمكن اعتباره جزءاً من الميراث: بل على العكس فإذا ما استخدم أي من الأخوة شيئاً من هذا المال لأغراض أخرى يتوجب عليه إعادة ما أخذه[٩٢]. ويبدو أنه بالرغم من أن زوجة الجندي وأطفالهما ظلوا جزءاً من الوحدة الاقتصادية للعائلة الأكبر أثناء غيابه فإن الغياب بحد ذاته عدل من نمط الاستهلاك والإنتاج المشتركين. فالزوجة والأطفال لا يشكلون جزءاً من العائلة الفلاحية إلا من خلال علاقتهم بالزوج والأب. ولو لم يرسل الجندي راتبه لهم، لربما كان عليهم مغادرة المسكن العائلي.

إن ضعف موقف المرأة الفلاحة التي لا زوج لها غالباً ما يدفعها لمحاولة التماس الزواج من جديد. وفي بعض الحالات كان باستطاعة المرأة أن تحصل على الطلاق من زوجها الغائب بحجة أنه لا يقوم بإعالتها[٩٣]. وغالباً ما كان عليها أن تنتظر تقرير وفاته أثناء قيامه بالخدمة العسكرية والذي كثيراً ما يتأخر سنوات قبل تبليغه، لكي تتمكن المحكمة من إعلان وفاة الزوج شرعياً لإتاحة الفرصة للمرأة كي تتزوج من جديد. ومرت حالة لا تعد استثنائية انتظرت المرأة في قريتها ما يقرب من خمس عشرة سنة حتى قدم رجلان عائدين إلى القرية وأبلغاها بوفاة زوجها، ومن ثم تقدمت للمحكمة لتسأل إن كان بوسعها الزواج ثانية[٩٤].

وكانت المشقات التي يسببها عياب الزوج تتفاقم بالانهيار العام لأنماط الدعم ضمن العائلة . فقد جاءت امرأة إلى المحكمة نيابة عن ابنتيها الصعيرتين تشكو الفقر المدقع وتلتمس من المحكمة أن تأمر حماها بإعالة حفيدته بعد وفاة الزوج[٩٥] . وامرأة أخرى عجزت عن إعالة نفسها طالبت بأن يتكفل أخوها بالإنفاق عليها[٩٦] . وكان المفتي يستجيب دائماً لصالح هاته النسوة مؤكداً على مسؤولية الأقارب الذكور في الإنفاق على أي أنثى محتاجة . إلا أن لجوء النساء إلى المحكمة في مثل هذه القضايا يؤكد على ما يبدو انهيار أنماط الدعم المادي .

وأظهرت قرارات المحكمة تعاطفاً أقل مع المحن التي تمر بها المطلقات أو الأرامل اللواتي اضطررن في عياب أي إمداد مادي من عوائلهن للعمل خارج وحدة العائلة لإعالة أنفسهن . وكان حق الأم في حضانة طفلها حتى يبلغ الصبي سبع أو تسع سنوات أو حتى تبلغ البت سن الرشد . قد أقره المذهب الحنفي .

ولكن عدد النزاعات على حضانة الطفل ارتفع في القرن التاسع عشر وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة المطلقة أو الأرملة وقد فقدت مكانتها بين عائلة زوجها لم تجد مكاناً لها في أسرة أبويها . وكانت المرأة تفقد حق الاحتفاظ بطفلها إن لم تكن لديها موارد تعتاش منها . ويمكن أن يطالب الزوج المطلق بدفع كمية من المال لإعالة الطفل . إلا إذا ادعى الفقر فله الحق أن يقوم بدلاً من الدفع بإيداع الطفل في حضانة امرأة أخرى من أقربائه . وهكذا قد لا تتمكن المرأة التي تركها زوجها المعدم دون مال أو متاع من الاحتفاظ بحقوق الحضانة فتنتقل الحقوق إلى عائلة زوجها[٩٧] .

وإذا ما اتجهت المرأة للعمل الخارجي لإعالة نفسها خاطرت بأن تعتبر حكماً أماً غير جديرة بالحضانة . وحدث أن امرأة حصلت على الطلاق بعد أن وافقت على التخلي عن حقها في مؤخر صداقها (وهو سلوك شائع تفتدي به الزوجة نفسها للخلاص من ربقة الزواج) وجدت نفسها دون مورد رزق سوى مبلغ ضئيل من المال يدفعه الزوج لإعالة طفلهما البالغ من العمر ثلاث سنوات . وعندما عجزت الزوجة عن إعالة بيتها ذهبت للعمل كخادمة في بيت أختها . وادعى والد الطفل بأنها في عملها هذا أهملت الطفل وأسقط حقها في النفقة الشهرية وفي حضانة الطفل . ووافقه المفتي وحكم بأن للمرأة الحق في الاحتفاظ بطفلها فقط إن رضيت نترك عملها في بيت أختها . كما خسرت امرأة أخرى حضانة بناتها الثلاث الصغيرات عندما استلمت عملاً كخادمة منزلية في إحدى القرى المجاورة[٩٨] .

وكذلك فإن النساء الفلاحات اللواتي يعملن في التجارة والإنتاج اللذين لا يدران ربحاً

يذكر قد يفقدن أيضاً حق الحضانة . وقد اتهم رجل زوجته المطلقة بأنها تبيع وتشتري البضاعة في السوق المحلية فربح حضانة ابنتهما ذات الست سنوات . وشبيه بذلك المرأة التي تكسب رزقها بأن تقوم بخبز المعجنات والحلوى في بيتها ومن ثم بيعها في السوق إذ كانت تعد أماً غير صالحة للحضانة . كما كان الأزواج وغيرهم من الأقارب ميالين لحرمان المرأة من حق الحضانة باتهامها بالسلوك غير المحتشم أو البغاء(٩٩) .

والعديد من النساء تزوجن ثانية بسرعة وبذلك دمجن أنفسهن بوحدة عائلة أخرى . إلاّ أن الزواج الثاني كان يعني عادةً فقدان حق الحضانة . وكان الأطفال الصغار ممنوعين قانوناً من العيش في البيت نفسه مع « أجنبي » أي شخص ليس من الأقرباء المباشرين .

وتشير الكمية الهائلة من قضايا الحضانة في تلك الفترة والتي كان معظمها ينتهي لصالح الأب ، بأن الحقوق القانونية والعرفية للمرأة الفلاحة آخذة في الضعف . ويعبر شقاؤها عن تآكل الأنماط العائلية للدعم في فترة الارتحال الاجتماعي . والمحكمة بإصدار أحكامها على ما يمكن اعتباره شرطاً للأم الصالحة استناداً لنمط مثالي ، كانت ترفض تقبل الواقع المتغير .

كان حظ النساء أوفر في قضاياهن ضد تدخل الدولة في شؤونهن العائلية . فالحكم التعسفي لشيوخ البلد المحليين كان يثير النقمة والاحتجاج خاصة عندما يحاول الشيوخ إكراه النساء على الزواج ضد إرادتهن . وفي إحدى القضايا انتهر شيخ إحدى القرى المرصة حين كانت امرأة شابة تعمل كخادمة في قريته بعيدة عن قريتها وأهلها وزوجها بالإكراه وتحت التهديد لأحد خدمه . وقضت المحكمة بعدم شرعية هذا الزواج مستندة إلى استخدام القوة وعدم التكافؤ بين الطرفين(١٠٠) . وحتى عندما كانت المرأة ضمن وحدة العائلة كان يمكن للشيخ أن يجبر أقرباءها الذكور على الموافقة على الزواج لاجئاً للضرب والزج بهم في السجون لضمان موافقتهم(١٠١) . وكانت المحكمة تعارض بحزم هذا التدخل مؤكدة سلطة الرجل كولي في أسرته وحق المرأة في الرفض .

V

وفي مجال العلاقات الخاصة بالأملاك تبين سجلات المحكمة ودورها تأثير انتزاع الأراضي وردود فعل الفلاحين عليه ، كقوة قوضت دعائم وحدة الأسرة المنتجة . إن ملكية الفلاحين للأرض في منتصف القرن التاسع عشر يجب أن ينظر إليها ضمن إطار الأنظمة

والممارسات التي كانت تحكم الأرض الميري. فكل ما كان الفلاح يملكه من الأرض كان أرض ميري. أما الملكية المطلقة للأرض فكانت من حق الدولة، وللمالكين الفلاحين حق الانتفاع من الأرض وحسب. وتبعاً لما تمليه الأعراف كان حق الانتفاع ينتقل من الأب لابنه على الرغم من أن الملتزم يحتفظ بحق تعيين من يخلف الأب المتوفي واختياره بنفسه. ومع إبادة نظام الالتزام أصبح للموظف المسؤول المحلي وهو عادةً «الحكيم» بعض السلطة في تعيين الخلف[١٠٢]. وبما أن الأرض الميري لم تكن ملكاً مطلقاً للفلاحين لم تخضع لقوانين الإرث الإسلامية التي تحدد حصص ما يرثه كل وريث. وكانت المحاكم في منتصف القرن التاسع عشر تؤكد مبدئين يتناقضان أحياناً في حال موت المنتفع بالأرض:

١ ـــ يحق لأبناء المتوفي أو لأقربائه من الذكور في حال كونهم قادرين على فلاحة الأرض وزراعتها ودفع الضرائب. أن يرثوا حق الانتفاع.
٢ ـــ يحق للمسؤولين المحليين أن يخولوا حق الانتفاع من يشاؤون[١٠٣].

عملياً كان الأبناء الذكور يرثون حق الانتفاع، ما لم يتخلوا تحديداً عن حقوقهم لصالح أفراد الأسرة الإناث. وما أكثر القضايا التي طالبت فيها البنات والزوجات والأخوات بحصة من حق الانتفاع كجزء من ميراثهن. وكان رد المحكمة على البنات بأن حق الانتفاع يأخذه الأبناء حصراً، طالما أنهم يعملون في الأرض ويدفعون الضرائب. وعندما يموت الرجل تاركاً أخواته البنات فقط وأبناء أخيه كانت المحكمة ترفض النظر في طلب أخواته البنات في الحصول على حصة من حق الانتفاع. وفي قضية أخرى مات رجل مخلفاً وراءه أختاً وحيدة وابنتان وابن أخ له، وحكم بحق الانتفاع برمته لصالح ابن الأخ وحده[١٠٤]. وعلى الرغم من أن الورثة من الإناث نادراً ما نجحن في تجاوز حق الذكر العرفي في الأرض الميري. بدا وكأنهن اكتسبن جرأة متزايدة في المناقشة حول هذه الحقوق ويعود ذلك إلى توسيع سلطات «الحكيم» في اتخاذ القرارات وإلى ضعف الحقوق العرفية. وقد نجحت النساء في المطالبة بحقهن في غلال الأرض بالإضافة إلى حصة من المال استدانها الزوج أو الأب لاستخدامها في أرضه قبل وفاته[١٠٥].

وكان بإمكان النساء تحت ظروف معينة الحصول على حق الانتفاع. فإذا ما تخلى الأب عن قسم من أرضه لابنته أثناء حياته، كان للابنة أرضية صلبة عند المطالبة بالاحتفاظ بالأرض. وفي إحدى القضايا حظر المفتي على أبناء رجل متوفى انتزاع الأرض الميري من أخواتهم على أساس أن النساء قد زرعنها على مدى سنوات قبل أن يتوفى الأب وبعد

وفاته(١٠٦) . وفي حال عدم وجود أبناء ذكور كانت البنات أحياناً يتمكن من الحصول على حقوقهن على حساب الورثة الذكور الآخرين. وفي القضية التي تناولت أمر أرملة وابنتيها الصغيرتين التي استمرت في زراعة الأرض الميري لزوجها لمدة خمس سنوات بعد وفاته. رفضت المحكمة أن تمنح أخوة زوجها الذكور أي حق في الأرض(١٠٧) .

كانت أكثر مطالبات النسوة شيوعاً تستند إلى الموافقة المبدئية للورثة الذكور. فإذا ما تخلى الأقرباء الذكور عن جزء من الأرض للورثة الإناث بعد موت المالك لم تُـجـدِ أي مطالب لاحقة لهم. وإن كونهم قد تخلوا عن حقوقهم كان يذكر في معظم قرارات المحكمة غير أن قيام الإناث فيما مضى بدفع الضرائب المترتبة عليهن في حينها كان له وزن وأهمية تعادلان المستند الأول: كما كانت المحكمة تسارع للتأكيد على أن الحق النهائي هو من نصيب من خوله الحكيم ذلك مع أن مسألة مدى نفوذ سلطة الحكيم وتعقله وما يمكنه الحكم به فعلاً في حال وجود أطفال ذكور يبقى موضع تساؤل(١٠٨) .

وهكذا فإن الحق في الميري كان يستند جزئياً إلى الأعراف ومن جهة إلى إرادة الموظف المحلي ومشيئته. وعادةً ما تبقى الأرض الميري بأكملها في يد ابن أو أكثر.

إن خروج الأرض الميري من دائرة نفوذ قوانين الإرث الإسلامية حال دون تجزئة الأرض وكانت الأسر الفلاحية بدورها تسعى لتجنب تجزئة الأرض الموروثة أيضاً. فكانت حقوق النساء في حصص معينة من الميراث تلغى دون استشارتهن من قبل أقربائهن من الذكور. وفي بعض القضايا قام الأبناء ببساطة بتقسيم ميراث أبيهم بينهم دون اعتبار لحقوق أمهم أو أخواتهم(١٠٩) . وفي مثل هذه الحالات كان المفتي يصر على تطبيق أحكام الإرث الإسلامية متمسكاً بحق الأرملة في ثمن ما يملكه زوجها وبحق الإناث من الأطفال بنصف ما يأخذه الذكور.

كان الذكور ينفرون بشدة، كما هو متوقع، من انتقال أملاك الأسرة إلى أيدي الإناث وذلك بسبب الطبيعة العائلية لوحدة الإنتاج الأسروية. وكان العديد من المنازل الفلاحية كما تنبئنا سجلات المحاكم شراكة للأخوة الذين يقتسمون مع أزواجهم وأطفالهم الأرض الميري التي ورثوها عن أبيهم بالإضافة إلى الأملاك الموروثة الأخرى. في حين أن أخواتهم اللواتي تزوجن من أسر أخرى، نقلن حصتهن من الأملاك الموروثة من مسكن آبائهن. وهناك أدلة تشير إلى أن الأخوات يتخلين أحياناً في أعقاب موت الأب عن حصصهن من الأملاك لأخوتهن لقاء تعويض مالي(١١٠) .

كان تقسيم الأملاك الموروثة القانوني يستغرق عادةً بعض الوقت بعد وفاة الأب. وكان تقرير ما إذا كان للإنات من الورثة أن يأخذوا أية حصة في الأملاك الموروثة المتزايدة متصلاً على ما يبدو بمكانة المرأة ضمن وحدة الإنتاج الأسروية. وطالما بقي الأخوة والأخوات تحت سقف واحد يعملون معاً فهم يشكلون رابطة واحدة. ويمكن للأخوات أن يرفعن قضية للمطالبة بحصتهن في أي زيادة في قيمة الأملاك الموروثة عقب وفاة الأب(١١١). وكثيراً ما حرضت النزاعات الأخوات ضد إخوتهن. فقد تزعم الأخوات من خارج المنزل الأسروي بأن أخاهن قد اشترى بضاعة كوكيل لأبيه لذلك يجب أن تحسب هده البضاعة كجزء من أملاك الأب. إلا أن النزعة السائدة كانت تميل نحو الحد من حصة الإناث إلى أدنى درجة يقتضيها الشرع الإسلامي أو حتى بالتلاعب على الوصايا القضائية بحرمان الإناث من جزء من ميراثهن. ونجحت هذه الخطوات والأساليب في تقوية وحدة الإنتاج الأسروية على حساب الإناث اللواتي تزوجن من خارج الأسرة. وأجبرت النساء على اللجوء إلى المحاكم التي كانت تنصفهن إذا كان انتهاك حقوقهن فاضحاً لا يمكن السكوت عليه ولكن قد لا تتمكن هذه المحاكم من ضمان تنفيذ قراراتها.

عندما تقوضت حقوق الإنات في منزلهن الأبوي، لم تكن أسرة الزوج تقدم مأوى يحتويهن وقت الحاجة. فالمرأة المتزوجة غالباً ما كانت تجد نفسها دون مال أو متاع إذا ما مات روجها قبل أبيه وكانت المحكمة تقضي باستمرار بأنه طالما يعيش الابن ويعمل مع أبيه فإن كل أملاك العائلة تعود للأب وحده دون شريك. وكثيراً ما طالبت الأرامل حميهم بدفع مهرهن وحصة من ميراث الزوج وإذا كانت المرأة تعيش مع أسرة زوجها لم تكن مطالبيها تحظى بالقبول أبداً(١١٢).

وكما أشرنا سابقاً فإن زوجة أحد الأخوة، في بيت يضم الأخوة، لها حظ أكبر في نجاح مطلبها. إلا أن السماء كن غالباً يتذمرن من أن حقوقهن كانت تغمط نتيجة ادعاءات كاذبة بالمشاركة من قبل إخوة أرواجهن، ومن ذلك مثلاً تقديم ادعاء كاذب باشتراكهم في ملكية تمتلكها المرأة بفسها أو يمتلكها زوجها المتوفي(١١٣). بالإضافة إلى ذلك فإن حقوق الشراكة قد ينكرها الأخوة لأسباب أحرى. ففي إحدى القضايا طالب أطفال رجل أعمى كانوا يعيشون مع عمهم بحصة من أملاك عمهم على أساس أن أباهم كان مرافقاً له(١١٤). وجاء قرار المحكمة بالرفض وأورد بأنه لا يمكن لفرد غير منتج من أفراد الأسرة ولا لمن يعيلهم أن يكون لهم حقوق ملكية على ثمار إنتاج الأسرة.

ونستخلص نتيجة لما سبق بأن الصراع القانوني بشأن الميراث يبين ميلاً لتدعيم أملاك

الأسرة على حساب أفرادها من الإناث. كانت النساء أفراداً يعترف بإسهامهن في إنتاج واستهلاك وحدة الأسرة كما يتضح من كونهن قادرات على المطالبة بحقهن في أملاك الأسرة ليس نتيجة لقرابتهن وحسب بل على أساس دورهن في وحدة الأسرة. إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر أدت الرغبة في التدعيم إلى تقليص متزايد لحقوق الإناث. وفي حين لم يصادف أن ورثت النساء أرض الميري، أصبحن الآن يواجهن عمطاً لحقوقهن بحكم الشرع الإسلامي في أخذ نصيبهن من أشكال أخرى من الأملاك. وغالباً ما كان الأقرباء الذكور يحاولون تجاهل أو تجاوز حقوق المرأة القانونية. وحين كانوا يمنحون الإناث حقهن كان ذلك يتم ضمن حرفية القانون حصراً. إن بنية العائلة الفلاحية حيث يشترك عدة أخوة في المأوى والعمل، لم تطرأ عليها تعديلات جذرية، إلا أن العديد من النزاعات القانونية حول تقسيم الأملاك تشير إلى أنه في فترات القحط والترحيل الاجتماعي كانت هذه البنية تخضع لامتحان عسير. والمحكمة التي عرّفت وحدة الأسرة الفلاحية بأنها شركة كونتها شراكة الورثة الأصليين الذين استمروا يعيشون معاً، لها دور لا ينكر في الإسهام في حرمان الإناث من ميراثهن.

وقد دافعت المحكمة بحزم عن حقوق الأسرة ضد تدخل شيوخ البلد المحليين العشوائي والذين كانت أحكامهم بتخصيص الأرض والأملاك الأخرى جائرة غالباً بحق النساء وورثتهن. وفي القضايا التي تناولت انتزاع الشيوخ للبيوت والأشجار أو البضائع من مالكاتها النساء أصدرت المحكمة نقضاً واضحاً لأحكامهم(١١٥). وكان النظام الديني الشرعي عادةً يأخذ جانب الفلاحين في صراعهم ضد موظفي الدولة إلا أنه في الوقت نفسه يؤكد شرعية السلطة السياسية. وكانت المحكمة تساند النساء طالما أن انتهاك حقوقهن في الدعم المادي والأملاك يشكل هجوماً على القانون والعرف. أما عزم المحكمة على أقلمة أحكامها مع الوقائع الاجتماعية الجديدة فغير جاد إلا أنها بقيت مع ذلك مؤسسة تلجأ إليها النساء لرفع شكاواهن بشأن انتهاكات حياة الأسرة.

VI

رزح اقتصاد الأسرة المصرية تحت رحم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية خلال منتصف القرن. وأدت سياسة الدولة إبان عهد محمد علي ــ وقد صيغت تماشياً مع متطلبات التغلغل الرأسمالي ــ إلى ترحيل اجتماعي في الأرياف باستنزافها لليد العاملة

الفلاحية وانتزاع الأرض من الأسرة الفلاحية. وقد أضعفت التنقلات السكانية الواسعة وخسارة الأراضي والفقر المدقع مقدرة الأسرة الفلاحية على الاستمرار في الإنتاج كوحدة والتكفل بإعالة أفرادها غير المنتجين. وعلى الرغم من أن جميع أفراد الأسرة كانوا يدينون بمكانتهم وأمنهم لمركزهم في وحدة المنزل الأسروي، بقيت النساء في مجتمع أبوي، أشد ضعفاً وعرضة للحد من حقوقهن وامتيازاتهن عندما بدأ تعثر الأسرة كوحدة.

ويمكن أن نعزو قدرة الأسرة الفلاحية على البقاء خلال هذه الفترة من الترحيل المستمر إلى عاملين اثنين. أولهما أن الدولة أعادت النظر في سياستها. إذ حذفت أشد أشكال أعمال السخرة والتجنيد الإلزامي تخريباً وبهذا قللت من استنزاف اليد العاملة الفلاحية، فقد كانت هذه السياسة غير منتجة ولا مجدية من حيث أنها كانت تدمر أسس التنظيم الاجتماعي والاقتصادي دون أن تؤمن بنى بديلة. وطالما أن الدولة عاجزة عن القيام بوظائف الأسرة التقليدية من مثل إعالة الأفراد غير المنتجين، ظل أمر بقاء اقتصاد الأسرة واستمراريته أمراً أساسياً. كما أن السمة المميزة للعلاقات الزراعية للإنتاج في هذه الفترة أي التعسف السياسي لا الاقتصادي وحسب الذي ينال الفلاح في عملية التحول الرأسمالي، سمحت بالحفاظ على بنية الأسرة ما قبل الرأسمالية. ولا يمكن إلا لظهور قطاع زراعي رأسمالي بحت أن يحيل الأسرة كوحدة إنتاجية/استهلاكية متناسقة إلى شيء غابر لم تعد له جدوى.

وتلقي سجلات المحكمة الضوء على العامل الآخر. فعندما وجدت الأسرة الفلاحية نفسها في مواجهة التآكل الذي أخذ ينخر اقتصادها تعلقت بالأنماط السابقة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وغالباً ما كانت تلجأ إلى المحاكم لتؤكد من جديد العلاقات العرفية للأسرة. وفي حين كانت هذه العلاقات تخضع لتعديلات تدريجية نتيجة للمطالب الجديدة المترتبة على إنتاج الفلاح وعمله، واجه الفلاحون المشكلة بأن قاموا بتمكين أنماط الدعم العائلي. إلا أن الميل لتدعيم أملاك العائلة كان غالباً ما يتم على حساب أفراد العائلة الإناث اللواتي كانت حقوقهن الشرعية والعرفية هي الأضعف. وضمن هذا الإطار إنما عانت النساء من تقلص مكانتهن في الوحدة العائلية. ويبدو أن انحطاط الأسرة كوحدة تمارس شبه حكم ذاتي قد ساهم فعلاً في فقدان المكانة والأمان بين صفوف النساء. إن الافتراض الشائع بأن النساء انفتحت أمامهن فرص الاستفادة مع دخول تأثير الغرب وظهور المجتمع «الحديث» يجب أن يعاد النظر فيه تحت هذا الضوء.

ملاحظات

١ — انظر

Basil Kerblay, «Chayanov and the Theory of Peasantry as a Specific of Type of Economy». in Teodor Shanin, 'Peasants and peasants societies (Baltimore, 1971) p.159.

وكما يعتبر كيربلاي فإن نظرية شايانوف حول «الاقتصاد الفلاحي» يمكن أن تنطبق أكثر على المناطق القليلة السكان حيث يمكن للفلاحين شراء مساحة أكبر من الأراضي أو تولي أمر أرض أكبر وبهذا يكون قرار توسيع رقعة اليد العاملة أكثر فعالية . وفي الإطار المصري قد تمنح فترات نقص اليد العاملة الزراعية، مثلما حدث في أوائل القرن التاسع عشر، فرصة اتخاذ قرار مشابه طالما أنه لا يوجد منافسة على الأرض من جهات أخرى .

٢ — مفهوم «الاقتصاد الفلاحي» كما طرحه Daniel Thorner إن «الاقتصاد الفلاحي كتصنيف في التاريخ الاقتصادي» كما ورد في كتاب Shanin «الفلاحون» يفسح المجال أمام وجود وحدات اقتصادية أكبر — أراضي ملاك الأرض المزارع الكبرى التي تشغل الفلاحين وحتى مزارع الرأسماليين «إلى جانب المنتجين الفلاحين» . والنموذج المقترح يشبه اقتصاداً مزدوجاً حيث تتواجد قطاعات متعددة في المجتمع جنباً إلى جنب مع بعضها دون روابط حقيقية من التحويلات المشتركة . ويناقش Claude Meillassoux في كتابه «Femmes, Greniers et Capitaux» (الصادر في باريس ١٩٧٥) بأنه وعلى النقيض مما سبق فإن «الطريقة المنزلية للإنتاج» التي تقاسم نموذج «الاقتصاد الفلاحي» اهتمامه بالوحدة الإنتاجية/الاستهلاكية الفلاحية سوف تخرج من حيز الوجود بشكلها الذي هي عليه الآن مع ظهور استغلال الطبقة المسيطرة

٣ — انظر

Helen Rivlin, «The Agricultural Policy of Muhammad Ali» in Egypt (Cambridge, MA , 1971) P 29.

عندما كان للملتزمين الحق باستخدام العمل القسري كان الفلاحون العاملون في الأرض يساقون من القرية المحلية .

٤ — انظر

Eli Zaretsky «Capitalism, the Family, and personal Life», (Winnipeg, 1974), P.29 and Evelyne Sullerot «Histoire et Sociologie due Travail Feminin (Paris, 1968)

ويطرح الكتاب الثاني في فصله الثاني فكرة أن عودة المرأة إلى المنزل كان لها دورها إذ أسهمت في تغيير احتياجات العمل كماً وكيفاً، وضمنت الاستقرار الاجتماعي. انظر أيضاً إلى مقال كتبته Jane Humphries بعنوان

«The Working Class Family, Women's Liberation and Class Struggle· The Case of Nineteenth

Century British History» in the «Review of Radical Political Economies 9 no.3 (Fall. 1977) 34.
وتطرح المقالة تفسيراً آخراً حيث قامت الطبقة العاملة نفسها بالدفاع عن بنية الأسرة إذ انتصبت عائقاً في وجه السحب من قيمة قوة العمل

٥ ـــ انظر
F P Thompson, «The Making of the English Working Class» (New York, 1966) Chap 6.

٦ ـــ انظر
Gabriel Baer, «Studies in the Social History of Modern Egypt»
(Chicago, 1969). P 212. مع أن باير أقر دون أي تحفظـــات وقـــوع تغـــييرات في بنيـــة مصر الاقتصادية ـــ الاجتماعية وبأن «تطوراً اقتصادياً لا يستهان به» قد تحقق حيث حل «اقتصاد موجه للتصدير» محل «اقتصاد الإعالة». إلا أن باير بقي على قناعة لا تتزحزح بأن المؤسسات الاجتماعية الأساسية. بما فيها الأسرة. لم تتأثر إن هذه الأطروحة من الصعب أن تتوافق مع مناقشة باير نفسه للتغيرات الطارئة على المجتمع الريفي: مصادرة ملكية الأراضي الفلاحية، ظهور طبقة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وظهور اقتصاد السوق، وكذلك تزايد التفرقة الاجتماعية بين صفوف أهالي الريف. لذا فإن من الصعب أن نفهم كيف يمكن للعلاقات الاجتماعية والإنتاجية الفلاحية وخاصة العلاقات ضمن الأسرة أن تبقى على ما هي عليه فلا تتبدل نتيجة مثل هذه التطورات المتلاحقة.

٧ ـــ انظر
Charles Issawi «Egypt Since 1800: A Study in Lopsided Development», in The Economic History of The Middle East 1800-1914 (Chicago, 1966). P 36.

٨ ـــ انظر
Roger Owen, «The Management of Large Estates in Nineteenth Centuny Egypt» n p , n d., p.15

٩ ـــ انظر
Anouar Abdel-Malek, Egypt. Military Society (Newyork, 1988) P 401
كان عبد الملك أول من طبق على التطور الذي طرأ على الزراعة المصرية مفهوم «الرأسمالية الاستعمارية المتخلفة» وقد ناقشه أوين Owen بتفصيل أكبر في كتابه المذكور آنفاً، وأيضاً ناقشه ريتشاردز Richards في كتابه «Primitive Accumulation in Egypt» Review 1,No 1 (Summer, 1977)

١٠ ـــ خضعت سياسة محمد علي وأهدافه لشروح وتفاسير عديدة. راجع كتاب مصطفى فهمي
Moustafa Fahmy, «La Revolution de L'industrie en Egypte et ses consequences sociales au 19 'Siecle (Leiden 1954), 'Abd al-Rahman al-Rafii, 'Asr Muhammad Ali' (Cairo, 1951), and Rivlin, Agricultural Policy
فالكتب الثلاثة السابقة تطرح آراء مختلفة.

١١ ـــ انظر
Rivlin 'Agricultural Policy, pp. 112-113
يصف ريفلين مصاعب أخرى نجمت عن نظام الاحتكارات الزراعية: فالفلاحون كانوا يتلقون تسليفاً على الضرائب بدلاً من ثمن محاصيلهم (وكان التسليف يحسب بعملة ورقية متدنية القيمة) وكان عليهم دفع أجر المواصلات إلى المستودع المحلي، وغالباً ما كانوا ضحية غش واستغلال الموظفين الحكوميين المحليين الذين كانوا يسلبونهم حتى القليل المتبقي مما هو حق لهم.

١٢ — انظر .FO 142/3. Barker to Earl of Aberdeen, 8 March 1930, p 119

١٣ — انظر Rvilin, Agricultural Policy, pp. 114-15

١٤ — انظر Fo 78/381 Bowring Report, March 1839

١٥ — انظر Richards, «Primitive Accumulation», p 25

١٦ — انظر MAE, Turqie Alex, et Caire 17 Barrot à Ministre, 10 January 1845

١٧ — انظر كتاب ابراهيم «أمر الأرض والفلاح» (القاهرة ١٩٥٨) صفحة ٨١ .

١٨ — انظر James Augustus st John, Egypt and Mohammed Ali (London, 1834) II, p.349
وأيضاً عبد الرحمن الرافعي «تاريخ الحركة القومية في مصر من فجر التاريخ إلى الفتح العربي» (القاهرة ١٩٦٣) الجزء الثالث صفحة ٥٧٣ .

١٩ — انظر
MAE, Correspond, Politique de Consuls, Turquie Alex et Caire Labot a Ministre, 29 Dec. 1847

٢٠ — انظر .FO 142/15, Murray to Wellesley, 13 May 1847

٢١ — انظر .FO 142/16, Murray to Palmerston, 5May 1849

٢٢ — انظر .Rivilin «Agricultural Policy», p.201
ويقترح ريفلين أيضاً أن التوجه لتجنيد الفلاحين كان نتيجة لسياسة تجنيد جديدة أدخلت إلى فرنسا في زمن الثورة

٢٣ — انظر :
MAE Correspond Pol. des Consuls Truquie Alex et Caire. I, «Notes sur les Barbareques, September 1829
ويقدم هذا المرجع الإحصائيات التالية حسب تقديرات دروفيتي Drovetti الجيش النظامي ٥٣٫٠٠٠ القوات غير النظامية ١٥٫٠٠٠ المجموع ٦٨٫٠٠٠ . أما في
MAE, Correspond. Polit des Consuls, Turquie' Alex et Caire I. Huder Report, March 1830
فالأرقام تبدلت صعوداً : الجيش النظامي ٥٤٫٠٠٠ ، القوات غير النظامية ٢٤٫٠٠٠ البحرية ٩٫٤٠٠ المجموع ٨٧٫٥٠٠ .

٢٤ — انظر
MAE, Correspond Polit des Consuls Turquie Alex et Caire. I.Mimaut à Ministre, 3 April 1830

٢٥ — راجع المصدر السابق ، الجزء الثاني Mimaut à Ministre 20 Feb 1831

٢٦ — راجع المصدر السابق ، الجزء الثاني Mimaut à Ministre, 18 June 1832

٢٧ — انظر
MAE. Correspond.Con et Com. Alex: 32 Barrot à Ministre, 28 April 1848.

وأيضاً ·

Correspond. Polit des Consuls, Turquie Alex et Caire. XX, Barrot à Ministre, 16 May 1848.

٢٨ — انظر FO 142/16 Murray to Palmerston, 5 May 1849

٢٩ — انظر

MAE, Correspond. Polit. des Consuls. Turq. Alex et Caire: XXV Sabatier à Ministre, 16 March 1845.

٣٠ — انظر Rivlin, Agricultural Policy. p. 199

٣١ — انظر FO 142/13. Barmett to For. Sec 17 August 1842.

٣٢ — المتحف البريطاني ، لندن .

Mss Division. The Hekekeyan Papers vol. 2, 37449. P.391, 1844

٣٣ — انظر

MAE. Correspond Con. et com., Caire, XXIX, Delaporte à Ministre, 16 June 1851

٣٤ — انظر

MAE, Correspond Polit des Consuls: Turq: Alex et Caire, XVI. Lavalette à Ministre, 6 May 1844.

٣٥ — انظر Hekekeyan Papers, vol 7 37454, p.347.1855

٣٦ — انظر FO 78/257, Campbell to Duke of Wellington 15 April 1835.

شكك كاميل في ادعاء مسؤول حكومي بأنه لا يوجد نقص سكاني في مصر العليا ، ويشير إلى أن « هذا يناقض التقارير المقدمة عامة من جميع الرحالين الذين تحدثت إليهم حول هذا الموضوع » . ويمكن مراجعة

FO 78/282, Campbell to Palmerston, 24 January 1836,

الذي يقدم معلومات مماثلة حول مصر السفلى .

٣٧ — انظر FO 78/381, Bowring Report March 1838 P 6

٣٨ — راجع « الوقائع المصرية » ٥ ١٢٤٥ .

٣٩ — انظر FO 142/16, Murray to Palmerston, 1 June 1848.

٤٠ — انظر

Rivlin «Agricultural Policy», Chap 2

للاطلاع على مناقشة نظام الالتزام وكذلك راجع

Gabriel Baer. «A History of Landownership in Modern Egypt (London, 1962) pp 1-2

٤١ — انظر المرجع السابق Baer, «A History», p.3

٤٢ — انظر Rivlin Agricultural Policy, pp. 47-55,58

٤٣ ــ انظر المرجع السابق صفحة ٢٣ .

٤٤ ــ انظر .Richards «Primitive Accumulation».

٤٥ ــ انظر .Rivlin, «Agricultural Policy», chap 5

٤٦ ــ انظر .Richards «Primitive Accumulation» pp.23

٤٧ ــ انظر Baer, «A History», p.17

٤٨ ــ انظر Owen «The Management of Large Estates», p.10
قدم اقتراح بأن يقوم الفلاحون العاملون بزراعة بضعة فدادين لحسابهم الخاص مستخدمين بهائم من أملاك الدولة وذلك لدعم دخلهم ، إلا أننا لسنا متأكدين إن كان تنفيذ هذا الاقتراح قد تم في أي وقت .

٤٩ ــ انظر Richards «Primitive Accumulation». p.25

وأيضاً Rivlin Agricultural Policy, p.236

٥٠ ــ انظر Baer, «A History», p 29

٥١ ــ انظر
Gabriel Baer, «Studies in the Social History of Modern Egypt» (Chicago, 1969). p.95
راجع الفصل السادس من هذا الكتاب للاطلاع على تاريخ الثورات الفلاحية من ١٧٧٨ إلى ١٩٥١ .

٥٢ ــ انظر .Richards «Primitive Accumulation» p 22

٥٣ ــ انظر Baer, «Studies » p.96.

٥٤ ــ انظر Rivlin, Agricultural Policy pp.201-2

٥٥ ــ انظر Richards «Primitive Accumulation», p.22

٥٦ ــ انظر

MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie Alex et Caire. XX Barrot a Ministre 16 May 1848

٥٧ ــ انظر العباسي المهدي «الفتاوى» الجزء ٥ ، ١٦ رجب ١٢٦٧ صفحة ٤٢٦ .
٥٨ ــ راجع المصدر السابق الجزء ٥ ، ٣٠ ذو الحجة ١٢٦٧ صفحة ٤٢٩ .

٥٩ ــ انظر

MAE, Correspond Polit des Consuls. Turquie. Alex et Caire: XXI Benedetti à Ministre. 8 January 1850.

٦٠ — انظر
MAE, Correspond Polit des Consuls: Turquie Alex et Caire: I. Mimaut à Ministre 26 April 1830

٦١ — انظر
MAE, Correspond Con et Com Alex et Caire XXIV Mimaut a Ministre. 1 August 1831

٦٢ — انظر « الوقائع المصرية » عدد ٣٤ ، ٦ دو الحجة ١٢٤٤ .

٦٣ — انظر
Hekekyan Papers vol. 2, 37449, p.130

٦٤ — انظر
MAE, Correspond. Con et Com. Alex et Caire. XXIV. Mimaut a Ministre. 1 August 1831

٦٥ — انظر « الوقائع المصرية » ١٢٤٥ .

٦٦ — انظر
FO 142/13, Barnett to Secretary, 16 March 1845

٦٧ — انظر
Gérard de Nerval, «Scènes de la vie Oriental» (Paris, 1848); also, Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, and vol 5, 37452

٦٨ — انظر Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, p.85.

٦٩ — انظر
MAE, Correspond Polit. des Consuls Turquie: Alex et Caire: XXIII Le Moyne à Ministre. 28 April 1851

٧٠ — انظر
Hekekyan Papers, vol. 5, 37452, p.413. and vol. 7. 37454, p.365

٧١ — انظر Hekekyan Papers, vol. 7, 37454, p.365.

٧٢ — انظر Nerval, Scènes, p 87.

٧٣ — انظر
P N. Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali» (Paris, 1843), I, pp.109-10, also C. Rochfort Scott «Rambles in Egypt and Candia» (London, 1837), II, p 221.

٧٤ — انظر
St John, «Egypte» I p 158; R.R. Madden, «Egypt and Mohamed Ali (London 1841), p.32

٧٥ — انظر
Hamont, L'Egypt, I,pp. 109-10, and Hekekyan Papers, vol 3, 37450

٧٦ — انظر St John, «Egypte», I, p.276

٧٧ — انظر FO 78/184, Barker to Malcolm, 8 July 1829.

٧٨ — انظر .Hamont, «L'Egypte», II, pp 19-20

وأيضاً

EMAT, MR 1678, «situation de L'armée régulière Egyptienne», Par Mathieu de Faviers, 30 May 1831.

٧٩ — انظر .Scott, «Rambles», II, p.216

٨٠ — انظر

MAE, Correspond Con. et Com: Alex: XXVII , de Lessups à Ministre. 5 March 1837, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Caire· XV Gallice à see 6 June 1843.

٨١ — انظر FO 78/381, Bowring Report, March 1838 p.100

٨٢ — انظر

MAE, Correspond Polit des Consuls Turquie· Alex et Caire· XXI. Benedetti à Ministre. 5 December 1849

٨٣ — انظر

MAE, Correspond Con et Com Alex· XXVII, de Lessups à Ministre. 5 March 1837; FO 78/381 Bowring Report, March 1839, p 100

٨٤ — انظر

MAE, Correspond. Polit des Consuls Turquie Alex et Caire: XX Barrot à Ministre 19 June 1848

٨٥ — راجع المصدر السابق.

XXI, Benedetti à Ministre, 5 December 1849

٨٦ — انظر EMAT, MR 1678, «L'armée Egyptienne» par Motel, 27 June 1861

٨٧ — انظر

MAE, Correspond. Con et Com · Alex XXIX. Benedetti à Ministre 29 May 1841 Correspond. Polit des Consuls Turquie. Alex et Caire: XX. Barrot à Ministre 19 June 1848

٨٨ — انظر .Hamont L'Egypte II, p.57

٨٩ — انظر

MAE, Correspond. Con et Com.: Alex XXXIII , Benedetti à Ministre 18 April 1849· Hamont. L'Egypte. II. pp 19-20; St John Egypt II. P.176.

٩٠ — انظر العباسي المهدي، «الفتاوى»، الجزء الأول ٥ شعبان ١٢٦٥ ص٢١.

٩١ — انظر

Joseph Schacht, «An Introduction to Islamic Law» (Oxford, 1964). p.120.

حول الحق المطلق للرجل بالقيام بدور «الولي» في السنة الحنفية.

٩٢ — انظر العباسي المهدي «الفتاوى»، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٦، ص٣٠٦.

٩٣ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٨ ذو القعدة، ص٢٢.

٩٤ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ١١ ربيع الثاني ١٢٦٥، ص٢٤٣.

٩٥ ــ راجع المصدر السابق ،الجزء الأول شعبان ١٢٦٦ ، ص٣٨٩ .
٩٦ ــ راجع المصدر السابق ،الجزء الأول ٤ دو الحجة ١٢٦٤ ، ص٣٧٨ .
٩٧ ــ راجع المصدر السابق ١٦ شعبان ١٢٦٩ ، ص٣٠٢ و ٢٥ جمادى الثاني ١٢٦٧ ، ص٢٨٣
٩٨ ــ راجع المصدر السابق ،الجزء الأول ٢ صفر ١٢٦٧ ، ص٢٨٣ و ١٣ ربيع الثاني ١٢٦٥ ، ص٢٦٤ .
٩٩ ــ راجع المصدر السابق ٥ جمادى الثاني ١٢٦٥ ، ص٢٦٦ ، و٧ جمادى الثاني ١٢٦٨ ص٢٩٣ ، و٩ جمادى الثاني ١٢٦٥ ، ص٢٦٦ ، و ٣٠ شوال ١٢٦٦ ، ص٢٧٩ .
١٠٠ ــ راجع المصدر السابق ٨ ربيع الأول ١٢٦٨ ، ص٣٨ .
١٠١ ــ راجع المصدر السابق ٤ جمادى الأولى ١٢٦٥ ، ص١٨ وأيضاً ١٩ ربيع الثاني ١٢٦٥ ، ص١٨ .
١٠٢ ــ انظر Baer «A History», pp 6-7»
١٠٣ ــ انظر العباسي المهدي « الفتاوى » جزء ٢ ، ٢٣ جمادى الثاني ١٢٦٧ ، ص٩١ ، الجزء الثاني ٢٧ شعبان ١٢٦٥ ، ص٤٩ ، الجزء الثاني ٩ دو الحجة ١٢٦٩ ، ص١٦٨ ، الجزء الثاني ١٤ صفر ١٢٦٨ ، ص١٠٩ .
١٠٤ ــ راجع المصدر السابق ١٨ دو القعدة ١٢٦٤ ، ص٣٣ ، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٥ ، ص٤٨ والجزء الثاني ١٧ رمضان ١٢٦٥ ، ص٥٠ .
١٠٥ ــ راجع المصدر السابق الجزء الخامس ، ١٢ رجب ١٢٦٨ ، ص٢٣٦ ، الجزء الخامس ٨ شوال ١٢٦٨ ، ص٣٤٣ .
١٠٦ ــ راجع المصدر السابق الجزء الثاني ، ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤ ، ص٣٣ .
١٠٧ ــ راجع المصدر السابق الجزء الثاني ، ٩ ذو الحجة ١٢٦٩ ، ص١٦٨
١٠٨ ــ راجع المصدر السابق ١ دو القعدة ١٢٦٧ ، ص٩٨
١٠٩ ــ راجع المصدر السابق الجزء الخامس ٢٨ رجب ١٢٦٦ ، ص٢٣٠ ، الجزء الخامس ١٢ شوال ١٢٦٨ ، ص٢٣٨ .
١١٠ ــ راجع المصدر السابق ، الجزء الخامس ، ١ جمادى الأولى ١٢٦٦ ، ص٢٢٩ ، الجزء الثاني ٢ دو الحجة ١٢٦٤ ، ص٣٥ .
١١١ ــ راجع المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ٢ رجب ١٢٦٥ ، ص٢٩٣ .
١١٢ ــ راجع المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٦٨ ، ص٣٢٩ ، الجزء الأول ، ١٨ دو الحجة ١٢٦٩ ، ص١٠٩ ، الجزء الثاني ٢٧ ربيع الثاني ١٢٦٦ ، ص٣٠٣ .
١١٣ ــ راجع المصدر السابق الجزء الثاني ، ٢١ صفر ١٢٦٧ ، ص٣١٣ .
١١٤ ــ راجع المصدر السابق ، ٢٥ ربيع الثاني ١٢٦٦ ، ص٣٠٣ .
١١٥ ــ راجع المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ١٧ دو القعدة ١٢٦٩ ، ص١٧٠ .

النساء العثمانيات والمنازل
وصناعة النسيج من ١٨٠٠ ــ ١٩١٤

دونالد كاتيرت

نحن لا نعرف الكثير عن النساء العثمانيات العاملات مع أنهن احتللن مركزاً أساسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العثمانية ، كما أننا لا نعرف سوى القليل عن المنازل التي عشن فيها ومارسن أعمالهن ، ولا عن نشاطاتهن الاقتصادية أو التغيرات التي طرأت على ذلك كله مع الزمن . فالنساء ومنازلهن لعبن دوراً وسيطاً في عملية الإسهام العثماني المتزايد في الاقتصاد العالمي ، وجميع التغيرات في العمليات الإنتاجية المنزلية وتقسيم العمل المنزلي يجب أن تفهم كمساعٍ للتأقلم مع الفرص الدائمة التغير التي تتيحها السوق على الصعيدين المحلي والدولي . لذا فأنا أعتقد بأن هناك صلات بين التغيرات في اقتصاديات المنزل العثماني واقتصاديات العالم والأقاليم خلال القرن التاسع عشر . وان اعتبار تطور اقتصاديات المنزل العثماني في القرن التاسع عشر مجرد مسألة انتقال من الإعالة إلى إنتاج السوق هو رأي يبسط الأمور تبسيطاً مبالغاً فيه . فكثير من المنازل العثمانية التزمت بالتصنيع للأسواق على مستويات عدة قبل حلول عام ١٨٠٠ بكثير . وكمثال له شهرته كان تصنيع الخيوط الحمر في مدينة آمبلاكيا في تسّاليا العثمانية صناعة عائلية بحتة خلال القرن الثامن عشر «وكل يد ، حتى أيدي الأطفال ، كانت تستخدم في المصانع ، ففي حين يصبغ الرجال القطن تقوم النسوة بإعداده وغزله »[١] .

وتخللت نظم منتجة للبيع نابضة بالحياة والنشاط الامبراطورية العثمانية متبادلة المواد الخام والسلع نصف المصنعة ما بين الولايات العربية والأوروبية والأناضولية . فالنساء والرجال في المدن الأناضولية الشمالية مثل زيلة وميرزيفان كانوا يستلمون القطن الخام من الجنوب

المتوسطي ويغزلونه خيوطاً. وكانت بعض الخيوط المصنعة حديثاً تصدر إلى القرم العثماني. ويستخدم الحائكون المحليون بعضاً منه لصنع الخام الكاليكو الخشن للاستخدام المحلي وللتصدير[٢]. أما المنازل العثمانية الأخرى فكانت إنتاجية إعالية منذ عام ١٨٠٠ وبقيت كذلك، بأعداد متناقصة، خلال الفترة كلها. سأبين أيضاً فيما يلي أن طبيعة اقتصاد المنزل العثماني كانت تختلف باختلاف الإقليم وكذلك التغيرات التي طرأت على هذا الاقتصاد.

إن التركيز على المنازل وعمل المرأة هو المفتاح الرئيسي للفهم الواعي لتاريخ التصنيع العثماني في القرن التاسع عشر. لقد شاع الاعتقاد بأن الصناعة العثمانية «انحطت»؟ ربما لم يطرأ أي تناقص على الإنتاج الصناعي العثماني الإجمالي بين ١٨٠٠ و ١٩٠٠، بل إن السوق العثماني المحلي وسوق تصدير مصنوعات عثمانية مختارة كانا أكبر بكثير في بداية القرن العشرين مهما قبل ذلك (راجع ماسيلي)[٣]. في الحقيقة قد يعكس هذا الانحطاط الصناعي العثماني الذي يتردد ذكره تناقصاً في الإنتاج ناتجاً عن عمل نقابي منظم للذكور. لذلك فمن الهام جداً أن ندرس تقسيم العمل المنزلي حسب الجنس. فالإنتاج التصنيعي للنقابات المدينية والتي كان يسيطر عليها الذكور تدهور بشكل حاد في مناطق عديدة. في حين أن الإنتاج التصنيعي للنسوة العاملات في منازلهن لم يستمر وحسب بل توسع بسرعة، كما سأبين، في بعض المناطق وقطاعات الصناعات اليدوية النسيجية. بالإضافة إلى ذلك تزايد العمل في المعامل ولا سيما بعد ١٨٨٠ وكانت غالبية العاملين في النسيج من الفتيات والنساء.

كانت المنازل الريفية تشكل ثمانين بالمائة على الأقل من مجموع السكان العثمانيين، وتتكون عادةً من النواة الأسرية أي زوج وزوجة (عادة واحدة) وأطفالهما. ويبلغ عدد الأشخاص في المنزل الريفي في المناطق الساحلية للبحر الأسود في الأناضول حوالي ٦٫٥ وسطياً و٥٫٣ في المناطق الأخرى وبهذه الأرقام تحتل الأناضول مرتبة أعلى من المعدل العام لأوربا ما قبل الصناعية. ولم تكن المنازل التي تضم أكثر من أسرة في الأناضول الريفية تشكل أكثر من ٣٠٪ من المجموع العام في حين أن الأسر البسيطة أو النووية تشكل ٥٠ إلى ٦٠٪[٤]. وفي مدينة استنبول العاصمة تبين لنا إحصائيات معتمدة بأن العائلة التي تشمل أكثر من أسرة كانت تشكل حوالي ١٦٪ فقط من مجموع المنازل الموجودة. ويضم المنزل الاستنبولي المنتمي إلى الطبقة العليا حوالي ٥٫٧ شخصاً، أما المنازل التي تنتمي لطبقات أدنى على السلم الاجتماعي فتعداد أفرادها حوالي ٤٫٥ شخصاً. وكان تعدد الزوجات في العاصمة أمراً نادراً ولا تتعدى نسبته اثنين بالمائة من بين جميع الرجال المسلمين المتزوجين. أما في مدينة نابلس العربية فالنسبة كانت أعلى، إذ تصل إلى ١٦٪ من مجموع الرجال الذين

خصعوا للإحصاء(٥) . وهنا يجب أن نؤكد على أن المنازل المدينية والريفية معاً كانت تفتقد وجود الرجال الذين كانوا غالباً غائبين نتيجة لارتباطهم بعمل مأجور في مواقع بعيدة عن دورهم . وكان العمل الذي يتطلب الهجرة ، بما فيه العمل في مناطق ريفية أخرى وكذلك في مراكز مدينية نائية ومجاورة ، كان ظاهرة شائعة وشرطاً طبيعياً من شروط الحياة بالنسبة للأسر العثمانية . وأخيراً فإن قدراً لا يستهان به من الوقت كان يخصصه المنزل العثماني الريفي العادي للفعاليات التصنيعية للاستخدام التشخصي أحياناً وللبيع أحياناً . لقد أغفلت الكتابات حول التصنيع العثماني والزراعة العثمانية حقيقة أن التصنيع كان جزءاً يومياً من حياة الريف والمدينة العثمانيين إغفالاً شبه تام . ويركز علماء التصنيع على نقابات الصناع الذكور المدينية في حين اهتم باحثو الريف عادةً بأمور زراعة المحصول والعناية بالحيوانات الداجنة . ولم تكن المنازل الريفية مجرد منتج زراعي وحسب ، بل كانت معنية بمزيج من الفعاليات الاقتصادية ، مثل زراعة المحصول وأعمال المناجم والتصنيع وصيد الأسماك ، وتختلف تركيبة هذا المزيج تبعاً للإقليم والفصل والفرص المتاحة . وإن لم تكن غلة المحصول تبشر بحصيلة وافرة كانت جهود الأسرة تنصب على التصنيع بغية البيع وكسب المال نقداً لشراء احتياجات الطعام .

وتقدم لنا المعلومات الخاصة بصناعة الحرير في بورصة في القرن التاسع عشر إلماعات قوية ، إلا أننا نفتقر بشدة إلى حقائق ملموسة ، بخصوص تأثير عمل المرأة الفعال على التغيرات الطارئة على التقسيم الجنسي للعمل المنزلي . إذ داع صيت مدينة بورصة وضواحيها لقرون عديدة كمصنعة للأقمشة المقصبة والمطرزة الفاخرة . وتنوع التقسيم الجنسي للعمل في الصناعة تبعاً لموقعها الريفي أو المديني . إذ تقوم الأسر الريفية رجالاً ونساءً بتحضير الحرير الخام محلولاً بطول واحد من شرنقته . غير أنه في المدينة قد يقتصر غزل الحرير على اليد العاملة النسائية مع حلول القرن كما كان الحال عليه في دمشق الواقعة في الولاية السورية من الامبراطورية العثمانية . وفي بورصة كما في دمشق كان النساجون الذكور المنظمون في نقابات يحيكون كل الأنسجة الحريرية المنتجة ، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من بضع عاملات يقمن بالعمل نفسه . وتراجع عدد النساجين من أعضاء النقابة العاملين في صناعة حرير بورصة تراجعاً واضحاً عندما هبط إنتاج الأنسجة الحريرية بحدة بعد عام ١٨٣٠ . ومن المحتمل أن النساجين الذكور الذين أضحوا فائضين عن الحاجة ودون عمل قد وفقوا بإيجاد عمل خلال عشرات السنوات التي تلت ، في صناعة الحرير الخام المتوسعة والتي كانت تغزل في ذلك الوقت يدوياً في معظم الأحيان . وفي عام ١٨١٢ بلغ مجموع إنتاج بورصة من الحرير الخام

حوالي ١٥٠٠٠٠ر١٥٠[٦] . رطلاً إنكليزياً ، وكان يلف بأكمله يدوياً على بكرات من قبل النساء والرجال . ومن تم ارتفع الإنتاج محلقاً بفضل التقنية الحديثة والطلبات الأجنبية المتزايدة . وجاءت التقنية الحديثة على هيئة آلات تعمل بقوة البخار وتضمها معامل وتقوم بغزل الحرير الخام من الشرانق . وفي ١٨٥٠ أنتجت آلات الغزل هذه عشرة بالمائة من مجموع الحرير الخام . وبحلول عام ١٨٦٠ وعدما أصبح منتوج بورصة من الحرير الخام ما يعادل مليون وبصف رطل ، كان ٩٨٪ من ذلك المتوج يلف على بكرات في مصنع يضم خمسين آلة غزل ويشغل على الأقل ٢٠٠ر٤ شخص .

كانت القوة العاملة في مصانع بورصة بأكملها مس الإناث : فتيات ونساء ، باستثناء المشرفين الذكور وعمال صيانة الآلات الذين يعتنون بالمحركات . وانتشر التوزيع الجنسي نفسه بشكل متواقت في آلات عزل الحرير المقامة في إقليم لبنان والتي أنشئت كذلك لتلبية الطلبات الأوروبية المتزايدة بكثرة . وفي الأيام الأولى لهذه الآلات ، جهد السماسرة والمقاولون في بورصة ولبنان لاجتذاب اليد العاملة الممانعة للدخول إلى المصانع وفي كلا الإقليمين اتبع السماسرة عدة طرق . تشابهت في أحايين كثيرة ، للتغلب على العوائق القائمة في وجه حشد اليد العاملة . فقد جلب فريقا السماسرة في الإقليمين نساءً من فرنسا وسويسرا ممن لهن خبرة في غزل الحرير لتلقين التقنية الحديثة وليبيّن بالقياس أن بإمكان النساء العمل في هذه المصانع دون التعرض لأية مخاطر[٧] . كما وجد هؤلاء السماسرة في الدين حليفاً لهم سواء في المسيحية أو الإسلام . وفي الستينات من القرن التاسع عشر أصدر بابا الروم الكاثوليك حكماً بالسماح للفتيات الأرميات من منطقة بورصة بالعمل في المصانع ، كما لعب العلماء المحليون في لنان ورجال الدين المسيحيون دوراً بارزاً في تشحيع الفتيات المحليات على العمل تحت إمرة مشرفات أجنبيات في مصانع عزل الحرير التي يملكها أجانب[٨] . كما قام مالكو مصانع بورصة باستمالة العاملات بتقديم المغريات الأكثر دنيوية لهن فعرضوا عليهن أجوراً عالية . وكانت عاملة العزل في منتصف الخمسيات من ذلك القرن تتقاضى حمسة أضعاف ما تحتاجه لشراء قوتها اليومي . إلا أن الأجور سرعان ما تناقصت ، إذ تزايدت إمدادات اليد العاملة مع توفر الأتراك المدينيين من بورصة وفتيات القرية من المناطق المجاورة . وسرعان ما أصبحت عاملات الغزل من بين أقل عمال المصانع أجوراً في التصنيع العثماني . إن « أقل الأجور اليومية كانت تدفع في مصانع الحرير (والتبغ) حيث تعمل النسوة بشكل أساسي »[٩] . وأسهمت النساء التركيات المتزوجات في المدينة ببعض اليد العاملة على الأقل . واستناداً إلى أحد المراقبين الأوروبيين في أواخر الستينات من ذلك القرن رفع العمل المأجور

من مكانة النساء في أعين أزواجهن ، إذ كان يسهم في زيادة دخل الأسرة . كما أشار المراقب مستحسناً إلى أنه طالما واظب النساء على العودة إلى جناح النساء بطاعة كاملة بعد عودتهن من العمل فإن العمل المأجور لم يجلب معه سوى المزايا للأسرة التركية العثمانية في بورصة(١٠) وسعى سماسرة بورصة للبحث عن إمدادات للأيدي العاملة من خارج المدينة ، فحشدوا فتيات صغيرات « للغاية » من المناطق الريفية المحيطة وأسكنوهن في مهاجع مبنية قرب المصانع . وصلت فتيات القرية اللواتي بدأن العمل كمتمرنات من عمر العشر سنوات ، في قوافل للعمل في موسم العزل المكثف . وعندما ينتهي الموسم فإن هذه الفتيات والشابات اللواتي اكتسبن سمعة محلية بسبب ما اقتينه من ملابس عصرية ، كما فعلت الغزّالات اللبنانيات ، يقفلن عائدات إلى بيوتهن مع أجورهن « تقريباً » كاملة . وعندما يتزوجن فإنهن غالباً ما يتركن المصنع ولا يرجعن إليه إلا إذا ترملن(١١) . غير أننا لا نعرف إلا القليل عن الوجهة التي يصرفن فيها أجورهن باستثناء مشترياتهن من الملابس ـــ فنحن لا نعلم إن كانت الفتيات يحتفظن بالمال أم منحنه لأزواجهن أو أسلمنه لأهاليهن . ويشير بأ سار من أيام الخمسينات في القرن التاسع عشر إلى أن هؤلاء النسوة الشابات ساهمن في إعالة أسرهن غير أنه لا يمكننا تعميم ذلك . وهناك بعض الشكوك الأخرى ، إذ ليس من الواضح تماماً إن كان هناك تزايدٌ صرفٌ في استخدام اليد العاملة من الإناث في صناعة النسيج أم مجرد استمرارية ، بطريقة آلية ، لأنماط ومستويات ثابتة . كما أنه من غير المعروف إن كان هذا العمل يمثل دخول معظم الأسر مجال العمل المأجور أم أنه مجرد انتقال من أحد أشكال اكتساب الأجر إلى شكل آخر . ويتزامن ظهور غزل الحرير الآلي بدقة مع الانحطاط السريع لغزل القطن في منطقة بورصة خلال فترة ١٨٥٠ ، وقد يكون لتوفر أماكن عمل (مؤقتة) بأجور عالية في غزل الحرير يد طولى في تسريع انحطاط غزل القطن المحلي .

ويمكن تفسير الهيمنة الكبيرة لليد العاملة من الإناث في صناعة غزل الحرير العثمانية بالرجوع إلى عوامل عدة . فالاقتصاد العثماني عموماً كان يفتقر إلى اليد العاملة وقد هيأ استخدام النساء للعمل حلاً لمشكلة مستعصية لأصحاب المصانع بإيجاد يد عاملة رخيصة . كما أن هذه المصانع لم تكن تؤمن مصدراً معتمداً لدخل كامل بالنسبة للعاملين فيها . فبعد الازدهار الكبير في بناء المصانع أخذت الصناعة تعاني من فرط طاقة الإنتاج القصوى ولم تعد مصانع الغزل تستخدم إلا جزئياً . وفي الخمسينات والسبعينات والتسعينات من القرن التاسع عشر وكذلك في أوائل القرن العشرين لم تكن هذه المصانع تشتغل أكثر من ٢٠٠ يوم في السنة . وبهذا فإن مصانع الغزل هذه كانت تشغل عامليها بدوام جزئي يتناسب مع نظرة

المجتمع العثماني إلى عمل المرأة على أنه إضافي تكميلي. كما تناسبت هذه الفعالية بشكل مريح مع الوقت المطلوب لتربية دودة القز الملقاة على عاتق الأسر العثمانية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ندرة اليد العاملة في المناطق المحيطة ببورصة مثلاً فإنه ليس من قبيل الصدفة المحضة أن توصل مربو شرانق الدودة إلى ابتداع طريقة لتغذية دودة الحرير تختصر الجهد المبذول بحوالي ٧٠٪ إذا ما قورنت بالطريقة المتبعة في فرنسا وإيطاليا. كما كان الدوام الجزئي في المصانع متساوقاً مع متطلبات الزراعة ومهمات العمل المنزلي المترتبة على العاملات. ولم يتوصل غزل الحرير الآلي حين تطور في الأراضي العثمانية، إلى التدخل في تقسيم العمل المتعارف عليه من قبل ضمن المنازل إلا في حدود دنيا سواء في الريف أو في المدينة. أما بالنسبة لصاحب المصنع فإن ترتيبات العمل هذه لم يكن لها سوى سيئة واحدة على المدى البعيد. فخلال الفترة الزمنية كلها كانت معظم المصانع تشتغل دون الحد الأدنى لطاقتها الإنتاجية بكثير مع أنه كان بإمكانها أن تغزل وتحقق الأرباح على مدى السنة كلها[١٢].

لعبت الفتيات والنساء دوراً هاماً في ثلاثة مجالات من إنتاج الأقمشة. إذ كن يغزلن الخيوط وينسجن القماش في المنزل للاستخدام الشخصي لأفراد الأسرة، وكن ينتجن أيضاً في منازلهن ما يباع للسوق، كما كن يكدحن في المشاغل بعيداً عن مواقع بيوتهن[١٣]. وحتى حلول الربع الثاني من القرن التاسع عشر كانت نسبة عالية من اليد العاملة من الإناث في مجال إنتاج الأنسجة يشتغلن بالغزل إما بدولاب المغزل أو بفلكة المغزل. بيد أن استيراد الخيوط القطنية المغزولة في المصانع الأوروبية ارتفع بحدة لا تصدق مؤثراً في مكانة المرأة العثمانية الاقتصادية والاجتماعية. إذ ارتفع الاستيراد العثماني السنوي للخيوط القطنية، والذي لم يبلغ سوى ١٥٠ طناً في أوائل العشرينات من ذلك القرن، إلى ما يقرب الـ ٧٫٧٥٠ طناً في السبعينات. ولا شك أن الأثر الذي خلفته هذه الزيادة اختلف إلى حد كبير تبعاً لكون النساء يغزلن أساساً للبيع في السوق أم للاستخدام المنزلي. فاستيراد الخيط الأجنبي كان يعني بالنسبة للغزالات اللواتي يتاجرن بما ينتجن خسارة عملهن في مجال الغزل على المدى البعيد، أما على المدى القصير فكانت هذه الزيادة تعني تناقصاً في الأجور إذ اضطرت العاملات لقبول أجور أقل ليتمكن من منافسة المنتوج الرخيص المتين المستورد. وكان غزل القطن التجاري محظوراً على النساء وقد أسهم استخدام الخيط المستورد في سحب العاملات من أماكنهن في المشاغل. ولو لم تحظ هاته النسوة العاطلات عن العمل بإيجاد عمل مأجور في نسج الأقمشة من الخيوط المستوردة، لربما أصبحت القوة العاملة أكثر تجانساً من حيث جنس العاملين على مدى الزمن أي لأصبحت محصورة في الذكور فقط. إلا أن هذا

الافتراض الأخير لا يخلو من احتمالات الشك. فقد كانت إحدى النزعات السائدة في التصنيع العثماني في القرن التاسع عشر التحول من العمل النقابي إلى العمل خارج النقابات مصحوباً دون شك بزيادة أهمية اليد العاملة من الإنات في الإنتاج الإجمالي للأقمشة القطنية وغيرها من الأنسجة. وإذا ما كان لازدياد استيراد الخيوط تأثير سلبي أو مزدوج على غزالات الخيوط التجارية فإن تأثيره على النساء اللواتي يغزلنه للاستخدام المنزلي كان مؤكداً وأكثر إيجابية. فالغزل اليدوي للخيوط التي تحتاجها ملابس الأسرة العثمانية العادية كان يستهلك الكثير من الوقت ويقدر بحوالي واحد على اثني عشر من مجموع متوج عمل المرأة بأكمله[١٤]. وبدأ هذا التقسيم للعمل المنزلي بالتبدل في الربع الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذت واردات الخيوط الأوروبية المصنعة آلياً بالتدفق على الامبراطورية العثمانية. ولا بد أن شراء الخيوط المستوردة قد اجتذب الغزالات اليدويات اللواتي انعتقن بهدا من مهمة بطيئة تستهلك وقتاً ولا تدر ربحاً. وفيما بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ أعتقت واردات الخيوط حوالي ١٦٠,٠٠٠ امرأة عثمانية (أحصين على أساس ما يعادلهن من دوي الأعمال بدوام كامل) من عبء غزل القطن الذي لم يكن يعود عليهن بربح يذكر[١٥]. إن تحرر هؤلاء النساء انعكس بوضوح وحدة على تقسيم العمل المنزلي عبر خليط من توفر وقت أكبر للترويح عن النفس وإنتاج أكثر من الأقمشة لاستهلاك الأسرة وإنتاج متزايد من السلع الزراعية والأقمشة المعدة للبيع لشراء ما يلزم من الخيوط بثمنها.

وعلى الرغم من كل تلك المزايا، بقي العديد من النساء العثمانيات ملزمات نتيجة الفقر بغزل خيوط القطن في المنزل للاستهلاك المحلي وللبيع معاً. وبما أن العديد من الأسر لم تقم بتقدير قيمة الوقت المستهلك في الغزل بما يعادله من المال، تمكنت الخيوط المغزولة في المنزل من المضاربة على الخيوط الأوروبية بأسعارها الأكثر تهاوداً. وعلى الرغم من أنها لم تكن بالضرورة تضاهي نظيرتها الأوروبية جودة، كان من الممكن استخدامها لصناعة ملابس أقل نوعية. وفي الحين الذي استمر فيه سعر الخيوط المستوردة بالتدهور على مدى القرن كله كانت أرباح الغزالات اللواتي ينتجن للبيع في السوق آخذة في الانحدار. وفي شتاء عام ١٨٥٧ كانت «جميع» النساء الكرديات في ضواحي ديار بكر منهمكات في غزل الخيوط لإمداد الرجال في المدينة الدين يقومون بنسج قماش «البيز». وكانت هؤلاء النسوة من الفقر، بحيث لم يتمكن من شراء القطن الخام لغزله ناهيك عن شراء الخيط المستورد. لذا كانت النسوة يجمعن القطن ويقطفنه لقاء الاحتفاظ بنسبة صغيرة منه. كانت المرأة تغزل ستة أرطال من القطن خيوطاً وتستبدلها في المدينة بتسعة أرطال من القطن الخام. وكانت تعيد

الكرة مراراً وتكراراً إلى أن يصبح لديها فتلة من الخيوط كافية «فيقوم زوجها بنسجها قماشاً فيستخدم ما يلزم أسرته ويبيع الباقي»[١٦] . واستمر الغزل اليدوي على الأقل خلال الستينات من القرن التاسع عشر في المناطق المحيطة بأرضروم وإقليم سيوّاس، حيث كان شائعاً حتى أواخر الثمانينات من ذلك القرن. «كل السلع التي كانت تصنع مثل السجاد والأقمشة الصوفية الخشنة والجلود كان الأهالي يصنعونها (وأغلبهم من النساء) في منازلهم.. وكانت تستخدم كميات كبيرة من الخيوط. إن جميع السلع الآن مصنعة بأيدي الناس (وأغلبهم من النساء) في المنازل على أكثر دواليب الغزل بدائية»[١٧] .

وفي أوائل القرن التاسع عشر وفي مركز تصنيع الأقمشة الضخم في حلب كانت النساء اللواتي يعملن في المنازل يغزلن سنوياً ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ كيلو غرام من الخيوط القطنية المستخدمة في نسج الأقمشة الأكثر خشونة[١٨] . وفي ماراس القريبة لم يكن غزل الخيوط «يعد مهنة بالمعنى الصحيح للكلمة». ومع ذلك كانت النساء «في كل البيوت الفقيرة ـــ أي في كل الأسر تقريباً... يقمن خلال ساعات فراغهن بغزل ٩٠ ـــ ١٠٠,٠٠٠ كيلو غرام سنوياً من خيوط القطن»[١٩] .

سيطرت الفتيات والنساء على القوة العاملة في غزل خيوط القطن والصوف في المصانع التي تعمل بقوة البخار والتي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر. وقد تركزت هذه المصانع في سالونيكا ومقدونيا الداخلية وكذلك في إزمير وأدنة واستنبول. وكانت الفتيات الصغيرات يشكلن أغلبية اليد العاملة وكن مثلهن مثل إخواتهن الأوروبيات والأمريكيات (وفي بورصة) لا يمكثن طويلاً حتى يكتسبن الخبرة والمهارة مما كان يثير حنق أصحاب المصانع[٢٠] . فالفتيات اليهوديات مثلاً في مصانع سالونيكا كن يعملن إلى أن يتزوجن، وكن يتزوجن أحياناً قبل أن يتجاوزن سن الخامسة عشرة، أو حتى يجمعن من المال ما يكفي بائنتهن[٢١] . وقد استخدم أحد المصانع في ضاحية يديكول قرب استنبول حوالي ٣٠٠ من النساء والأطفال لصنع ٥٠٠,٠٠٠ كبة من خيوط الغزل سنوياً. وفي إقليم أدنة جنوبي شرق الأناضول استخدم مصنع واحد فيه ٢,٧٠٠ مغزل ٣٠٠ من النساء والأطفال كانوا ينتجون سنوياً مليون كيلو غرام من الخيوط. واستخدم مصنع مجاور ٥٥٠ شخصاً كانوا عادةً من النساء والأطفال، يعملون اثني عشرة ساعة يومياً[٢٢] . وفي ١٨٨٠ استخدم أحد مصانع الغزل في ولاية سالونيكا الأوروبية حوالي ٢٥٠ امرأة شابة و٥٠ رجلاً. وفي مدينة سالونيكا في التسعينات من ذلك القرن استخدمت المصانع حوالي ٤٨٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة إلى الثامنة عشرة، و١٦٠ رجلاً وصبياً. وكان الرجال يتقاضون ضعفي أو ثلاثة

أضعاف الأجر الذي يتقاضاه الصبية في حين أن الأجر الذي تبدأ فيه الفتيات عملهن كان نصف ما يتقاضاه الصبية. وكان ٧٥٪ تقريباً من مجموع ١٫٥٠٠ عامل في مصانع الغزل في مقدونيا من الإناث. وهن عادةً فتيات صغيرات بعضهن لم يتجاوزن السادسة من عمرهن. وفي التسعينات من القرن التاسع عشر كانت هذه العاملات يعملن خمس عشرة ساعة يومياً في الصيف وعشر ساعات في الشتاء مع استراحة خمس وثلاثين دقيقة لتناول الغداء ودون أي استراحة مخصصة للإفطار. وكانت النساء العاملات في مصانع الغزل الداخلية مثل كارافيريا وبيوستا يعانين من ظروف أقسى وأشد من مثيلاتهن في سالونيكا. وفي سالونيكا في أوائل القرن العشرين أسهم مزيج من ازدهار صناعة التبغ التي كانت تنافس صناعة الغزل على اليد العاملة النادرة ومن الحركات العمالية النشطة في رفع الأجور في مصانع غزل القطن. (وكانت النساء كذلك يسيطرن على القوة العاملة في مصانع التبغ). إلا أن عمال مصانع الغزل في الداخل لم يكن أمامهم خيارات عديدة في كسب أجورهم[٢٣].

وبقي عمل النساء في نسج الأقمشة شائعاً خلال تلك الفترة، واستمر طويلاً بعد أن اختفت صناعة الأقمشة المنزلية، كما افترض الكثيرون، من الأراضي العثمانية. وفي بورصة في الستينات من القرن التاسع عشر «وجد الفلاحون اقتصاداً فيما تنسجه النسوة في المنازل من ألبسة متينة تصلح للاستعمال اليومي»[٢٤]. وكذلك عملت النساء «الريفيات» في طرابزون في الزراعة وفي غزل الصوف لملابس أفراد الأسرة الخارجية[٢٥]. وفي ذلك الحين تقريباً. استخدم ما يقارب ١٢٫٠٠٠ نول يدوي في الولايات الأناضولية الشرقية في ديار بكر وأرضروم عدداً مماثلاً من الرجال بالإضافة إلى ٦٫٠٠٠ من الفتيان دون سن السادسة عشرة. وكان ثلثا عدد هذه الأنوال يستخدم لنسج الأقمشة القطنية وكانوا يتواجدون في الريف لا في المدينة. ويحصل النساجون الريفيون على فتلات الخيوط من القرويات اللواتي يستلمن بدورهن وزناً مماثلاً من النسيج[٢٦]. ونحن لا نعلم الآن شيئاً يذكر عن إسهام النساجين الريفيين في دخل الأسرة العام، وما نعرفه فقط هو أن أفراداً آخرين من الأسرة كانوا يقومون بشؤون الزراعة. وفي مدن الإقليم — مثل بتليس وديار بكر وماردين وهاربوت — كان النساجون الذكور يؤمنون معظم الدخل النقدي للأسرة في حين تكسب الزوجة حوالي (١/٧) سبع المجموع[٢٧].

وفي نهاية القرن، كانت «كل أسرة تقريباً» في آسيا الصغرى ما تزال تملك نولاً يدوياً. «كان بإمكانهم صناعة ملابسهم الخاصة في حين يعجز الكثيرون عن كسب ما يكفي من النقود لشراء الملابس الأجنبية»[٢٨]. هذا التشبث المتشدد بالأنوال حتى بعد حلول عصر

الاستيرادات العثمانية الهائلة من الملابس الأوروبية إنما يوحي لنا بالاستحابة المرنة للمنزل العثماني للتغيرات المحتملة في فرص السوق . وفي السنوات التي يكثر فيها الطلب على المنتجات الزراعية قد تجد الأنوال نفسها مهملة مسية ، أما في أزمنة المجاعات أو لشحّ الطلب على السلع الزراعية تعود صناعة الألبسة لأفراد الأسرة أو للبيع في الأسواق إلى الحياة من حديد . وقد استخدمت النساء في ولاية سيواس في التسعينات من ذلك القرن الخيوط البريطانية وكذلك المغزولة محلياً لنسج قماش حشن لسراويل الرحال وللألبسة الأخرى . وكانت هده العاملات يشتغلن على ما يقرب من ۱۰٫۰۰۰ نول في الإقليم . وفي منطقة (كازا) في داواس في إقليم آيدين استخدم حوالي ١٨٥ نولاً لسج أنواع محتلفة من الأقمشة القطنية والكتانية بفرض بيعها . وكانت الفتيات والنساء يشتغلن ما يربو على ثلاثة أرباع هذا العدد[٢٩] . وفي الولاية ككل سج حوالي ۱۰٫۰۰۰ نول يدوي قماشاً مقلماً للاستهلاك المنزلي وللبيع معاً[٣٠] . وقد انهمكت هذه المنازل في الآن نفسه في الزراعة وفي التصنيع بغية بيعه في الأسواق . وتأرجح إنتاج النسيج تبعاً للمحصول الرراعي ، وهذا مثل آخر من أمثلة انحسار وزيادة العمل المنزلي تبعاً لفرص الدخل ومتطلباته ، فمنْ الزراعة إلى التصنيع والعودة تانية وهكذا دواليك . وخلال السبعينات من القرن التاسع عشر كان الحرفيون الريفيون الذين يصنعون السلع لبيعها لجيرانهم يكسبون ثلثي دخلهم من الزراعة وثلثه من أعمالهم الحرفية[٣١] .

وكما تبين لنا تلك الأمثلة فإن مساهمة السناء في القوة العاملة المصنعة التي تتقاضى أجراً كانت ضحية لأحور زهيدة للغاية . وفي أواخر القرن التاسع عشر خلق استيراد الخيوط أماكن عمل جديدة للنساء في منطقة استنبول . واستخدمت هؤلاء النسوة اللواتي يعملن في منازلهن في مهنتهن الجديدة الخيوط الأحنبية لحياكة الدانتيلات الكروشيه (المخرمات المحوكة على منارة) من أجل تصديرها متقاضيات أجراً عن القطعة الواحدة ، وكانت الأحور متدنية للعاية بالمقاييس العثمانية آنداك ، حوالي ١٫٥ قرشاً يومياً . وعلى المنوال نفسه أتاح عمل الإناث المتدني الأجور والذي لا يتجاوز ١٫٥ قرشاً يومياً للأنسجة العثمانية المرسوم عليها يدوياً بأن تبقى منافسة ناجحة للأقمشة المطبوعة آلياً في المصانع الأوروبية[٣٢] . إن دلالة متل هذه الأجور يمكن شرحها إدا ما افترضنا أن أسرة مؤلفة من ستة أشخاص كان بإمكانها شراء كل ما تحتاحه من خبز يومها . إد تحتاج عائلة من دلك العدد من الأفراد في حوالي عام ۱۹۰۰ إلى ما يقرب من ٣٥ إلى ٤٠ قرشاً في الأسبوع لشراء الحد الأدنى وحسب مما تحتاجه من الخبز ، دون أن ندخل في الحساب المال اللازم لشراء المواد الغذائية الأخرى

ومتطلبات السكن والملابس . وتكسب حائكة الدانتيل أو من يرسم يدوياً على القماش بمعدل ٢٠٪ مما تحتاجه الأسرة من قوتها من الخبز وحده . وبكلمة أخرى فإن أجور كل امرأة كانت تزودها بالخبز الذي تحتاجه لتبقى على قيد الحياة ، بالإضافة إلى جزء بسيط للغاية من الخبز الذي يحتاجه فرد واحد آخر من أفراد الأسرة .

تبين لنا صناعة الأحذية في استنبول ، بالإضافة إلى غزل الحرير في بورصة ، أن الأجور المتدنية لم تكن مقتصرة على الصناعات المنزلية ، كما تزودنا بلمحة غير مباشرة عن تقسيم العمل المنزلي . ففي نهاية القرن كان عدد الرجال والنساء العاملين معاً في ورشات صناعة الأحذية يقارب الخمسين شخصاً . وكان الرجال العاملون على آلات الخياطة يصنعون نصف أحذية ويتقاضون ١,٢٥ قرشاً يومياً . وإذا ما أخذنا عائلة مدينية وسطية من خمسة أفراد نجد أنه إذا ما عمل الرجل سبعة أيام أسبوعياً يمكنه أن يكسب ٢٥٪ مما تحتاجه أسرته أسبوعياً من الخبز . أما زوجة عامل الخياطة إذا عملت في الدكان فستقوم غالباً بإنهاء العرى للأزرار أو تخيط الأزرار ، إلا أنها ستكسب إن عملت هي أيضاً سبعة أيام في الأسبوع حوالي ١٠ إلى ١٥٪ من المال اللازم لشراء ما تحتاجه الأسرة من الخبز . أما عمل الأطفال الذي كان شائعاً جداً في الصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر ، فقد كان دون شك ضرورياً للحصول على حاجات الأسرة الإعاشية في حدودها الدنيا[٣٣] .

كما ساهمت النساء مساهمة فعالة في صناعة الموهير الشهيرة في أنقرة ، وهي مساهمة يعود تاريخها إلى أواسط القرن الثامن عشر حينما كانت النساء يغزلن الأصناف الأقل جودة . وربما عاد تاريخها إلى أبكر من ذلك . وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر والأربعينات منه قامت نقابة نسج الموهير التي كانت تناضل ضد المنافسة الأوروبية بتنفيذ ما روجت له على أنه ابتكار جديد في عالم هذه الصناعة . ففي السابق كان شيخ النقابة يشتري الموهير الخام بأسعار محددة ويعطيها للغزالين (من النساء والرجال معاً) . أما الآن فقد أبرمت النقابة عقوداً مع « النساء الفقيرات » اللواتي اشترين الموهير في الأسواق المحلية وغزلنه ثم قمن ببيعه للنقابة لقاء السعر الذي يطلبنه . وبما أن النقابة كانت تسعى جاهدة لمنافسة الأسعار الرخيصة للمنتجين الأوروبيين أخذت النساء تكمل بدلاً من أن تحل محل الطريقة السابقة للحصول على الخيوط[٣٤] . وهكذا برزت للوجود قوة عمل من الإناث لها حريتها إلى جانب نقابة الغزل من الذكور ، وهو نمط موجود أيضاً في صناعة حرير بورصة وكذلك في صناعة المفروشات والأحذية في استنبول وإنتاج الأنسجة في حلب . وكذلك الأمر في منطقة جبال البلقان

الجنوبية ، حيث ينتمي الرجال صانعو حبال الأشرعة إلى نقابة في حين أن النساء اللواتي يغزلن الخيوط الصوفية لهم لا ينتمين إلى أية نقابة[٣٥] .

وتقدم صناعة السجاد مثالاً حسناً لكيفية توزيع العمل حسب الجنس في صناعة محددة إذ يختلف ويتنوع حسب المنطقة . ويدل هذا الاختلاف على غياب نظام قيمة موحد في الشرق الأوسط أو الإسلام فيما يتعلق بإسهام المرأة في القوة العاملة . وقد ازدهرت صناعة السجاد عموماً في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر . ففي غرب الأناضول ووسطها مثلاً قام الإنتاج المتصاعد باطراد بعد ١٨٥٠ باستخدام حوالي ٦٠٠,٠٠٠ شخص إلى حين حلول الحرب العالمية الأولى ، معظمهم من الفتيات والنساء . وفي مناطق معينة من الأناضول اشتركت النساء عبر التاريخ في جميع مراحل صناعة السجاد ، أي في غزل خيوط الصوف وصبغها وحياكة البسط . ولدينا هذا السرد من سيواس عام ١٨٨٨ . « إن الصباغة والغزل والنسيج جميعها تتم سوية ، وتنهمك النساء في كل أسرة بالعمل فينجزن كل ما يتعلق بغزل الخيوط يدوياً وصبغها بأصباغ نباتية ثم نسجها وإتمام حياكة السجادة »[٣٦] . وفي مثل هذه الحالات كانت المرأة تقوم بمفردها بأعباء كل تلك الخطوات التي تستلزمها صناعة السجادة . أما في المناطق الأخرى فيشيع تقسيم العمل ويتناسب ذلك على ما يبدو مع اشتراك المنطقة في إنتاج السجاد للتجارة . ففي أواخر القرن التاسع عشر مثلاً ، كان الرجال في مركز أوساك الإنتاجي الضخم يغسلون الصوف ويبيضونه ثم تغزله النساء خيوطاً . وتغير هذا التقسيم في العمل في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر حين تضاعف إنتاج البسط ثلاث مرات في حين تضاعف عدد الأنوال الناسجة للسجاد مرتين فقط . ولتتمكن الأسر من إنجاز المهمة الموكلة إليها أعادت ترتيب حياتها بحيث يمكن للنساء قضاء وقت أطول على الأنوال : ولحقبة قصيرة من الزمن في أواخر التسعينات من ذلك القرن استلم الرجال مهمة غزل خيوط الصوف . ثم بنيت مصانع الغزل التي تعمل بقوة البخار في المدن . وشبيه بذلك ما حدث في إحدى مناطق إيران الحديثة عندما ارتفعت قيمة البسط المشغولة يدوياً والتي تحوكها النساء ، أخذ الرجال يقومون بالمهمات التي كانت تعهد إلى النساء عادةً مثل جلب الماء وحمل الجرار . (في هذه الحالة لم تحدث نقلة عقائدية في أدوار الجنسين)[٣٧] . وفي أوساك تغير تقسيم العمل بطرق أخرى أيضاً : قيام النساء في أوائل القرن التاسع عشر بمهمة صبغ الخيوط أعقبه تولي الرجال هذا العمل في الثمانينات من هذا القرن . غير أن تقسيمات مختلفة للعمل سادت في مركز التصدير المهم في « قوله » المجاورة إذ استمرت المرأة هناك بصباغة الخيوط حتى نهاية القرن ، وكان الرجال والنساء معاً يحيكون

السجاد التجاري في كل من كورديس وقوله . أما في إيران أيام القاجاريين خلال الفترة نفسها فلم يكن رحال القبائل يحيكون السجاد ، بل كان دلك عمل النساء وحدهن . إلا أنه في بعض المناطق الأخرى في إيران في الحقبة نفسها لعب الرحال دوراً فعالاً في الصناعة . ففي مشهد والمراكز المدينية الرئيسية الأخرى عمل الذكور بانتظام كحاكةٍ للبسط ، وفي المدن الأخرى كتبريز كانوا يعملون جنباً إلى حنب مع النساء على الأنوال ذاتها . ولكن في المدن الإيرانية الأحرى مثل كرمان كانت نساء يقمن بالعمل منفردات(٣٨) .

وتوضح هذه الأمثلة غياب أي نموذج قطعي لتقسيم العمل تبعاً للجنس في التصنيع في الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر ، وذلك على الأقل في صناعة السجاد . فالرجال والنساء العثمانيون (وكذلك القاجاريون) كانوا يتبادلون الأدوار الإنتاجية بيسر ومرونة للحفاظ على موارد رزقهم كأسرة . ويعكس وجود الحائكين الذكور والإناث في قوله وكورديس وعدة مدن أخرى في إيران القاجارية اشتراك الجنسين في أعمال الشرق الأوسط التي أشيع عنها بأنها حكر على النساء فقط . كما تبين هذه الأمثلة الأناضولية والإيرانية بأن التقسيم لم يكن يتسم بالسيطرة الذكورية على هده النشاطات التي ارتبطت بشكل وثيق بالإنتاج التسويقي . ففي مراكز الإنتاج التجارية النشطة كان الرجال والنساء يحيكون البسط سواء بسواء . إن تواجد الرجال والنساء من العاملين في حوانيت صناعة الأحذية في استنبول يشي بنمط متساهل وأكثر بساطة في العلاقات بين الحنسين مما تسمح به القوالب التقليدية لمثل هذه العلاقات . ففي مثل هذه المواقف تختفي الحواجز الصارمة المتشددة المفترض وجودها بين الجنسين وفي تقسيم العمل تبعاً للجنس . أي أن افتراضاتنا حول مثل هده التقسيمات ليس لها نصيب من الصحة ، على الأقل في بعض الأحيان .

بيد أن أنماط اشتراك الجنسين في مهمات صناعة السجاد في أوساك وغيرها من مراكز الإنتاج التي تنحو منحى تجارياً منذ زمن طويل لم تكن أنماطاً عالميةً في الصناعة . إذ في الوقت الذي تزايد فيه الطلب الغربي على السجاد قام تجار إزمير واستنبول بإنشاء ورشات جديدة في أقاليم عديدة . وكذلك قام تاجر أوروبي بتأسيس مركز حياكة جديد عام ١٩١٢ في مدينة همدان الإيرانية . وكانت الحياكة بأيدي الفتيات والنساء فقط في هده الورشات حيث كن يعملن بعيداً عن منازلهن ، الأمر الذي لم يكن وارداً في المراكز التقليدية السابقة(٣٩) . وهكذا وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت عشرات الآلاف من الفتيات والنساء يعملن خارج منازلهن للمرة الأولى . ونحن لا نملك هنا أية معلومات عن التغيرات

المترتبة على ذلك في مكانة العاملات ضمن الأسرة أو في تقسيم مهمات العمل المنزلي والزراعي ضمن المنزل .

ولا نعلم شيئاً عن أسباب إقصاء الحائكين الذكور عن الورشات المقامة في أواخر القرن التاسع عشر في الأناضول (وهمدان) . وليس هناك ما يقطع الشك باليقين فيما إذا كان ذلك ناجماً عن قرارات اتخذتها الأسرة نفسها أم ارتآها التجار الأوروبيون الذين نظموا هذه الورشات . وتمدنا صناعة السجاد المعاصرة في أواخر القرن العشرين بمؤشرات لها دلالتها في ذلك السياق . فإحدى المؤسسات الضخمة التي تقوم الآن بتنظيم الحياكة اليدوية للسجاد في الشرق الأوسط والأقصى تستخدم الحائكات في موقع والحائكين في موقع آخر ، ومن ثم الحائكات في موقع ثالث . والجنس بالنسبة لهذه المؤسسة هو أمر لا تأخذه بعين الاعتبار ، ومن الواضح أن المؤسسة أقلمت احتياجاتها مع الممارسات المحلية السائدة التي جعلت العاملين من كلا الجنسين متوفرين لحياكة البسط .

إن النمو الذي طرأ في القرن التاسع عشر على ثلاث من أهم الصناعات التصديرية وهي غزل الحرير وحياكة المخرمات (الدانتيل) وصناعة السجاد ، ازدهر وانتعش نتيجة للطلب الأوروبي ، وكانت دعائمه وأسباب استمراريته ـــ كما ينبغي أن نكرر هنا ـــ مستندة إلى اليد العاملة التي كان أغلبها من الإناث والتي كانت تتلقى أجوراً زهيدة .

وفي صناعة النسيج عموماً ، كان الرجال فيما سبق يشكلون الأغلبية العظمى من الحاكة النقابيين المدينيين . ومع تعاظم المنافسة الأوروبية استمر هؤلاء الرجال بالحياكة ولكن بأجور أقل فأقل ، مسهمين بذلك بدخل أدنى نسبياً في دخل الأسرة ككل من خلال مهماتهم التصنيعية . وكانت اليد العاملة من الإناث هي المسيطرة في العديد من الصناعات التي كانت إما حديثة العهد أو آخذة بالتوسع أو تلك المتأقلمة بنجاح مع الشروط المتغيرة . وهذا ينطبق على الخيوط المغزولة يدوياً والمنتجة في المنزل وكذلك على الخيوط المغزولة آلياً المصنعة في المعامل وعلى إنتاج السجاد والمخرمات والحرير الخام وأيضاً حياكة الكتان والحرير في بعض المناطق . وأدى استيراد الخيوط الأجنبية بدوره إلى انعتاق العديد من النساء من مهمات الغزل وأتاح لهن حرية استخدام هذا الوقت المكتسب في أشكال من الفعاليات التصنيعية تدر ربحاً أكبر . غير أن الرجال والنساء معاً استمروا في الحياكة سواء للتسويق أو لاحتياجاتهم الخاصة .

وتساند الأوضاع التي تقصيناها هنا على ما يبدو عدداً من النتائج المتعلقة بالنساء العثمانيات والمنازل والصناعات . فقد لعبت النساء والفتيات العثمانيات أولاً وكما ظهر واضحاً

من عرضنا السابق. دوراً متمماً تكاملياً في مجال تصنيع النسيج في الامبراطورية العثمانية سواء في المنزل أو في الورشات. وعمل العديد منهن خارج المنزل سواء أكن مسلمات أو مسيحيات أو يهوديات. ويعير هذا دون شك من نظرتنا إلى الحياة اليومية في ظل الامبراطورية العثمانية. ولكن ألا يعبر ذلك أيضاً عن مسألة التصنيع بحد ذاتها؟ فأغلب الفعاليات التي دار الحديث عنها هنا جرت في ورشات صغيرة وفي المنازل لا في مصانع آلية. ولكننا باقتفاء خطا عمل المرأة إلى منزلها، اكتشفنا عالماً من النشاط التصنيعي الذي تضيع آثاره عندما ينصب التركيز على المصانع. وفي الوقت ذاته نحن إذ نتتبع التزايد (الظاهري) لعمل المرأة خارج المنزل إنما ندرك بوضوح أكبر الحجم الهائل للتغيرات التي شهدها القرن التاسع عشر. وقد احتل عمل المرأة أسفل درجة في سلم الأجور، إذ كانت تتقاضى شذرات مما يتقاضاه نظيرها الرجل، ولم يكن ذلك وليد الصدفة المحضة فالأجور الزهيدة التي كانت تتقاضاها المرأة تدفعنا إلى الاستنتاج بأن عملها لم يكن يعتبر سوى عمل تكميلي لا علاقة له بالحرفية. إلا أن هذا العمل كان أساسياً دون شك لاستمرارية صناعات النسيج العثمانية في القرن التاسع عشر حين كانت الأسعار والنفقات تتدهور دون توقف. وقد تكون طلبات الأسواق الغربية قد أسهمت في تعزيز الأهمية الاقتصادية للأفراد الإناث في المنازل العثمانية العاملات في التصنيع. وأخيراً فقد أظهر العديد من المنازل العثمانية إبان القرن التاسع عشر مرونة كبيرة في مسألة تقسيم العمل تبعاً للجنس.

إن النتائج التي حلصنا إليها في هذا الفصل قد عززت في نواح عديدة بالبحث الأتنوغرافي في الشرق الأوسط المعاصر. وقد أظهر عدد من الدراسات الحديثة بشكل لا مراء فيه الأهمية الحيوية لعمل المرأة في الاستمرارية الاقتصادية للمنزل القروي التركي المعاصر وبهذا نجده يقيم أواصر عاية في الأهمية مع الماضي العثماني. إلا أن العديد من هذه الدراسات لم يعثر على أثر لتقسيم العمل تبعاً للجنس والذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر. إذ يبين أحد البحوث الذي تركز على قرى في منطقة قونية في الأناضول المركزية مثلاً، أنه لم يعد لتقاسم العمل وجود في يومنا هذا. ويعتقد هؤلاء الباحثون عموماً بأن المهمات محددة بشكل قاطع بمهمات خاصة بالرجال وأخرى بالنساء. وقد لاحظوا أيضاً أن النساء اضطلعن بمسؤوليات تصنيعية جديدة، فالرجال لم يسمحوا لهن بالعمل بجهد أكبر ولساعات أطول من قبل فحسب، بل لقد رفضوا أيضاً القيام بأية مهمات إضافية في المنزل. كما لم يجد هؤلاء الباحثون تعاظماً في سلطة أو مكانة المرأة ضمن المنزل نتيجة لارتفاع أجور عمل المرأة التركية المعاصرة(٤٠). إلا أن هذه النتائج تتعارض تعارضاً مطلقاً مع ما توصل إليه باحث آخر

يدرس شؤون صانعي السجاد في موقع قرب آيفاليك في الأناضول الغربية . إذ انخرط هؤلاء العمال في إنتاج السجاد منذ عهد قريب جداً كجزء من الجهود التي قامت بها جامعة تركية للحفاظ على استخدام الأصباغ الطبيعية في الصناعة . فالرجال والنساء أخذوا يتبادل مهمات تصنيع السجاد وشؤون تدبير المنزل بمرونة وسهولة . وبهذا يمكن الاستنتاج بأن الأماكن التي تقترب مواقعها بعضها من بعض قد تختلف اختلافاً جذرياً في تقسيم العمل تبعاً للجنس . وقد ينحصر الاختلاف بكل بساطة في مسألة التنوع حسب الموقع وهي ظاهرة تتكرر كثيراً في البحث المعروض هنا . أو لربما كانت الايديولوجية هي المسؤولة عن قولبة ما يلاحظه الباحثون في مواقع العمل والمنازل المعاصرة . أي أن الباحثين يجدون ما يبحثون عنه سواء أكان تقاسم العمل أو تقسيم مهمات العمل تبعاً للجنس .

ويبقى دور الماضي التاريخي في تحويل مكانة المرأة المعاصرة العاملة في الصناعة ، غائماً يفتقر إلى التحديد . هل هناك تقاسم أكبر أم أقل بين الجنسين لمهمات الصناعة في الشرق الأوسط في الثمانينات من هذا القرن مما كانت عليه في القرن التاسع عشر ؟ والسؤال المطروح تصعب الإجابة عليه إذا استخدمنا المصادر التاريخية . فماذا كان تأثير ازدهار الصناعة في القرن التاسع عشر بغية التسويق ، على مكانة النساء في الشرق الأوسط ممن يعملن لقاء أجر وعلى علاقاتهن الأسرية ؟ هل أدى إلى إشعال فتيلة رد فعل اجتماعي فكان أن قام الرجال بخطوة شرسة وضيقوا الخناق الاجتماعي على النساء اللواتي كانت أهميتهن الاقتصادية في ازدياد مطرد ؟ إن علينا أن نتوقع حدوث تغيرات أساسية في دور ومكانة أولئك النسوة العاملات في الصناعة ، مع مرور الزمن . وعلى أي حال فإن الطبقات الشعبية خلال الثمانينات من القرن العشرين قامت بفرض الحجاب على المرأة وعزلها أكثر بكثير مما فعلت في السابق ، ولكن يبقى التساؤل مطروحاً عما إذا كانت مثل هذه النزعات ستفضي إلى تقسيمات للعمل تبعاً للجنس أشد صرامة وتشدداً أم لا .

ملاحظات

١ — انظر David Urquhart «Turkey and its Resources» (London· Sausders and Otley, 1833). 47-51.24.

٢ — انظر

Halil Inalcik, «Osmanlı Pamuklu Pazarı, Hındistan ve Inglıtere Pazar rekabetınde emek maliyetının rolu», Middle East Technical Unversity Studies in Development 1979-80, Special ıssue, 1-65, Public Record Office (London), Foreign Office (hereafter FO) 78, Various reports by Braut at Trabzon ın the 1830s.

٣ — خلال تلك الفترة ازداد التعداد السكاني بمعدل سنوي يبلغ ٨ر٠٪، إلا أن أراضي الدولة تقلصت باستمرار انظر كتاب تشارلز عيساوي:

Charles Issawı (ed), «The Economic History of Turkey» 1800-1914 (Chicago: University of Chicago Press, 1980), 11.

٤ — انظر

Justin McCarthy, «Age, Family and Migration in the Black Sea Provinces of the Ottoman Empire», International Journal of Middle East Studies 10 (1979) 309-23,

McCarthy, «Muslims and Minorities. The Population of Anatolia and the End of the Empire (New York. New York University Press, 1983), 110-11; Fo, Further Reports from her Majesty's Diplomatic and Consular Agents Abroad Respecting the Condition of the Industrial Classes and Purchasing Power of Money in Foreign Countries (London Harrison and Sons, 1871)

٥ — انظر

Alan Duben, «Turkish Families and Households in Historical Perspective», Journal of Family History 10, (Spring 1985)· 75-97, Duben «Muslim Households in Late Ottoman Istanbul» (Unpublished paper, 1986),

وانظر

Judith Tucker, «Marriage and Family in Nablus, 1720-1856 Toward a History of Arab Marriage, Journal of Family History 13, no.2 (1988): 165-79; Tucker in Nikki R Keddie and Beth Baron (eds) Women in Middle Eastern History (New Haven Yale University Press, 1991).

٦ — انظر

Halil Inalcık, «Bursa», Encyclopaedia of Islam, 2ed.(Leiden. E. J, Brill (1960) 1: 1333-36; Hatt-ı humayun no 16757. 1225/1810, Basbakanlık Arsivı (hereafter BBA)

٧ — انظر

Consular Reports of the United States. Department of State, National Archives, Washington D C

(hereafter CRUS), Reel T19 4R no 2, Schwaabe at Brousse 1 Oct 1847, Régis Delbeuf, «Une Excursion a Brousse et a Nicée (Istanbul, 1906) 140 note 1,142, 166-69; author's interview with Rana Akdis Akay at Bursa, June 1986:

انطر أيضاً الأحور والأسعار المذكورة في كتاب العيساوي
«Economic History» 44-45 and FO 78/905, Sandison at Bursa, 6 Aug 1852.

ولمناقشة أطول انطر :

Donald Quartaert «The Silk Industry of Bursa, 1880-1914» Collection Turcica III Contribution à L'histoire economique et sociale de L'Empire Ottoman (Paris Peeters 1983), 481-503

٨ — انطر مقابلة Akay عام ١٩٨٦ . وكذلك انطر :

Edward C Clark, «The Emergence of Textile Manufacturing Entrepreneurs in Turkey, 1804-1968» (Ph D diss , Princeton University, 1969), 34

وانطر
Roger Owen «The Silk-Reeling Industry of Mount Lebanon, (1840-1914)», in «The Ottoman Empire and the World Economy», ed. Huri Islamoglu-Iran (Cambridge: Cambridg University Press, 1987), 276-77.

٩ — الكلام مقتطف من ترجمة لكتاب :

A Gunduz Okçun, «Osmanlı Sanayii 1913, 1915 Yillari Sanayı istatıstıkı (Ankara: Ankara Universities Sosyal Bılımlez Fakulultèsı Yayınlari, 1970), 22,

انظر أيضاً

CRUS, Reel T194R No 2 Schwaabe at Bursa 1 Oct. 1847.

١٠ — انطر Alexander Treshon Von Warberg, «Ein Sommer im Orient (Wien: C Gerold's Sohn, 1869), 146
١١ — انظر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه .
١٢ — انطر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه . وأيضاً انظر

Hudavendigâr Vilayeti Salnamesi (hereafter VS) 1324/1906, 278; CRUS, reel T194, FO 195/299. Sandison at Bursa, 24 May 1851, 195 /393, Sandison at Bursa, 13 Aug. 1855
انتقل قسم كبير من الصناعة خارج المدينة لتخفيض نفقات اليد العاملة ، ومع بداية القرن كان ٧٥٪ من استطاعة إنتاج المعامل متمركز في المدن والقرى خارج بورصة .
انظر
La revue commeciale de Levante: Bulletin de la Chambre de Commerce Française de Constantinople, 30 Nov 1909

١٣ — إن الوثائق التي عدنا إليها من أجل هذه الدراسة لم تكن في الغالب ذات فائدة تذكر وفي بعض الأحيان كانت مضللة فيما يخص الهوية الجنسية للقوة العاملة . وتشير المصادر المكتوبة باللغتين الإنكليزية والتركية

عادة إلى Worker أو isci (عامل/عاملة) دون أي تفاصيل فيما خلا الإشارة إلى جنس الشخص. أما المصادر المكتوبة باللغتين الفرنسية أو الألمانية فكانت تطلق على العمال عادةً Ouvrier أو Arbeitr وتستخدم هذه الصيغ المذكرة للإشارة أحياناً إلى العاملات كما أعلم من اطلاعي على مصادر أخرى

١٤ ــ انظر .Urquhart, Turkey, 149-50

١٥ ــ انظر
Sevket Pamuk «The Decline and Resistance of ottoman Cotton Textiles, 1820-1913», Explorations in Economic History 23 (1986) 205-25

١٦ ــ انظر FO 195/459, Holmes at Diyarbakir, 14 April 1857

١٧ ــ انظر CRUS, 26 May 1887

١٨ ــ انظر
Germany, Reichsamt des Innern, «Berichte über Handel und Industrie (Berlin· Carl Hermanns), I, Heft 9, 10 Aug, 1907

١٩ ــ انظر .La revue, 31 Mar, 1904, Lettre de marache, 30 Mar 1904

٢٠ ــ انظر
Great Britain, Parliamentary Papers, Accounts and Papers (hereafter A & P) 1899, 103, 6241, Sarell on Constantinople, 1893-97

٢١ ــ انظر
A & P, 1893-94, 5581, Salonita for 1891-92 (Blunt, 30 Sept 1893).

٢٢ ــ انظر
Austria-Hungary, Berichte der K.U.K. osterr - Ung Konsularâmtre uber das Jahr 1901 (Vienna Handelsmuseum) (hereafter KK), 1901, vol 19,p 1, and for 1902 and 1903; Ministère du Commerce, Rapports commerciaux des agents diplomatiques et Consulaires de France (Paris 1883-1914) (hereafter RCC), No. 109 (Mersin for 1892); Berichte, 1, Heft 9, 20 Aug, 1907.

٢٣ ــ انظر
RCC, no. 76, reel 33, Salonique for 1900, reel 35, Salonique for 1902; Bulletin du Comité de l'Asie Française, Salonique, 25 Juillet 1883

انظر أيضاً

AAP, 1893-94, 97 5581, Salonica for 1891-92 (Blunt, 30 sept. 1893), 1908, 7253, 17, Salonica for 1907, 7472, 103, Salonica for 1910; Berichte XIX, Heft 6, 18 April 1913, and kk, 1905, vol. 2,p 6, Salonich

٢٤ ــ انظر
FO 195/774 Sandison at Bursa, 25 May 1864.

٢٥ ــ انظر A & P, 1878-79, Bıliotti at Trabzon for 1877-78.

٢٦ ــ انظر FO, Further Reports, 797.

٢٧ ــ راجع المصدر السابق صفحة ٧٩٥ .

٢٨ ــ انظر CRUS, reel T681, Jewett at Sıvas, 30 June 1893.

٢٩ ــ انظر VS (Aydın) 1307/1891

٣٠ ــ انظر

Berichte, Bd VII, Heft4, 19 Juli 1904, 300, CRUS, reel T681, Jewett at Sivas, 26 May 1893

٣١ ــ انظر FO, Further Reports, 743

٣٢ ــ انظر

Berichte, Bd. VII, Heft4, 19 Juli, 1904, 274,301,306-8

انظر أيضاً

A & P, 1878-79, Bıliotti at Trabzon for 1877-78.

٣٣ ــ يفترض هذا استهلاك ٨ر١ باوند/٨٣ر٠ كغ في اليوم بسعر وسطي يبلغ ٠ر١ كوروس/أوقية من الخبز . انظر

Donald Quataert. «Lımited Revolutıon. The Impact of the Anatolıan Raılway on Turkısh Transport and the Provısionıng of Istanbul, 1890-1908», «Busıness Hıstory Revıew 51, no.2 (1977): 139-60, Berıchte, Bd VII, Heft4, 19 Julı 1904, 306-8. See, for example, VS (Adana) 1318/1402, S.188.

٣٤ ــ انظر

Cavdet Dktısat no 52, 6Za 1241/July 1862, No 31, 3B 1244 (January 1829, No. 694, 6Za 1244) June 1829, BBA; Mesaıl-i muhimme Ankara eyaletıne daır No 2073, 1261/1845, BBA

٣٥ ــ انظر

Nikolai Todorov. «The Balkan Cıty, 1500-1900 (Seattle. Unıversıty of Washıngton Press, 1983), 228;

وأيضاً

Salaheddın Bey La Turquie à L'expositıon Unıverselle 1867 (Parıs: Hachette et Cie, 1867), 129; Mıchael R. Palaıret. «The Declıne of the Old Balkan Woolen Industries, c. 1870-1914, Vierteljahrschrıft fur Sozıal und Wırtschaftsgeschıchte 70 (1983)· 331-62

٣٦ ــ انظر CRUS, reel T681. Jewett at Sıvas, 22 July 1888

٣٧ ــ انظر Nıkkı Keddie to author, 4 Octorber 1988

٣٨ ــ انظر

Usak ıl Yillıgi (Istanbul, 1968), 269; A. Cecıl Edwards, «The Persıan Carpet· A Survey of the Carpet-Makıng Industry of Persıa (London G. Duckworth, 1953), 28, 59-60, 201.

إدا ما اتجهنا شرقاً أيضاً نجد أنه في منتصف القرن العشرين كان الرحال الهنود يعملون عالباً كحائكين للسجاد التجاري

٣٩ ــ للاطلاع على دراسة أشمل لصناعة السجاد انظر .

Donald Quataert «Machine Breaking and the Changing Carpet Industry of Western Anatolia 1860-1905» Journal of Social History 11 (Spring 1968): 473-89

وكذلك

Edwards, «Persian Carpet» 90-91.

٤٠ ــ انظر

Gunseli Berik, «From Enemy of the spoon» to Factory Women's Labor in the Carpet Weaving Industry in Rural Turkey (paper presented at the annual meeting of the Middle East Studies Association, New Orleans, La , 22-26 Nov (1985); Berik «Invisible Carpet Weavers Women's Income Contribution in Rural Turkey», Nilufer Isvan hayat, «Rural Household Production and the Sexual Division of Labor A research Framework».

وأيضاً

E. Miné çinar «Disguised Employment-The case of Female Family labor in Agriculture and Small Scale-Manufacturing in developing countries; the case of Turkey»y (papers presented at the annual meeting of the Middle East Association, Boston, 20-23 Nov. 1986)

٤١ ــ انظر

Josephine Powell «The Role of Women» (Paper Presented at the Symposium on Village life and Village rugs in modern Turkey, Georgetown Uni Washington D C. 1987

كما أن هناك اختلافاً كبيراً في الآراء بين المؤرخين الأوروبيين فيما يتصل بدور الجنسين في التصنيع الريفي راجع أيضاً أعمال كل من .

Gay Gullikson, Hans Medick and Jean Quataert.

سعيد بيه ــ الحياة اليومية لأحد أبناء مدينة استنبول في بداية القرن العشرين

ب دومونت

ليس لدينا سوى معلومات متفرقة عن بيان سيرة سعيد بيه . ونحن لا نعرف متى ولد . ما نعرفه هو أن أباه حقي باشا كان وزير مخصصات نفقات السلطان[١] . ونعرف أيضاً أنه أكمل دراسته الثانوية في المعهد الملكي في سراي غالاطة وإنه كان يلم بالفرنسية إلماماً تاماً وفي بداية القرن العشرين كان عضواً في المجلس الأعلى للصحة في استنبول وكان يشغل منصب مترجم في القصر وكانت إحدى وظائفه نقل القصص البوليسية إلى التركية من أجل عبد الحميد الثاني . ونحن نعلم بأنه علم الفرنسية التجارية في مدرسة التجارة وأنه قام بتدريس فن الترجمة في سراي غالاطة كآخر سهم له في جعبته . هذه هي المؤشرات الوحيدة التي لدينا فيما يتعلق بحياته المهنية وكلها مؤكدة بحقائق زودتنا بها الكتب السنوية الرسمية للامبراطورية العثمانية[٢] . وعندما سُئِل أبناؤه وأحفاده لم يتمكنوا من إعطائنا أية تفاصيل إضافية .

ومع أننا لا نعرف عملياً أية معلومات عن الخطوط الأساسية لحياة هذا الرجل ، إلا أنه من غرائب الصدف أن نعرف الكثير جداً عن الأحداث الكبيرة والصغيرة التي صاغت النسيج اليومي لحياته في السنوات الأولى من قرننا الحاضر . وفي الحقيقة . احتفظت سلالة سعد بيه بستة تقاويم زرقاء نشرتها هاشيت موافقة للسنوات ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٨ و ١٩٠٩ وقد دون صاحبها فيها يوماً بيوم على صفحات مخصصة لذلك الغرض كل ما يعتبره ذا دلالة : وجبات تناولها في مطعم . نزهات على الأقدام ، لقاءات مع الأصدقاء وساعات أمضاها في مكتبه ... إلخ . كما كتبت على عجل نفقاته اليومية المختلفة .

وهكذا فإن سعيد بيه يعطي السرد التالي للكيفية التي أمضى بها يوم الأربعاء من كانون

الثاني/يناير ١٩٠٢ مثلاً : (في مدرسة التجارة. عندي زكام. العداء سيكون في كالبكشيلار باشي. إلى مديرية التربية. مع سرّي بيه وسلال بيه. محادثة مع شاننا حول مدرسة العلوم. ذهبت سيراً على الأقدام مع نيغارزاد فريدون بيه إلى مديرية الصحة. في الساعة ٣٠ر١١ في عالاطة مع عارف بيه والمستر زيتريز. سيراً على الأقدام عبر جسر أونكابان. في الساعة الواحدة العودة إلى المنزل على حصان أجرة. الزوجة تعاني من أعصابها. خلال اليوم الزوجة دهبت مع سميراميس بالترام إلى بيوعلو).

تم تلا ذلك قائمة بالنفقات اليومية.

٤ / قروش /	مواصلات
٥	عداء
٢٠	للمرشد حليل آغا
١٢	مشروبات
٤٠	قاموس فرنسي / تركي
١٠	حلوى للأطفال
١٢	نفقات مواصلات للروحة
٤	دمية للأطفال
٥	خبز

يبين هذا المثال المأخوذ بشكل عشوائي تماماً أن هذه الوثيقة التي بين أيدينا ليست مذكرات شخصية أو نصاً يزهو بأية محاسن أدبية. إن كل ما أراد سعيد بيه فعله هو تسجيل يومي في مفكرته وبأسلوب أشبه بالبرقيات الأشياء المختلفة التي تمر به. وهدفه ببساطة لا يتعدى أن يذكر نفسه بالمشاغل التي استغرقت وقته. ولا تضم هذه المذكرة أي أطروحات فلسفية أو وصف زاه للأشخاص أو المجموعات الاجتماعية التي كان رجلنا هذا في احتكاك دائم معها، كما لم يرد أي تعليق على الأحداث السياسية التي ملأت أصداؤها الصفحات الأولى للجرائد. فتقاويم سعيد بيه لم تضم بين دفتيها سوى تعداد لا تكلف فيه للحقائق اليومية وكشف بالنفقات اليومية. ومع ذلك وعلى الرغم من اقتضاب هذه المذكرات، فإنها ذات أهمية استثنائية. قبل كل شيء كان سعيد بيه إذ يتتبع بدقة متناهية جميع نفقات الأسرة، بدءاً من الشراء اليومي للخبز بما قيمته ٣ أو أربع قروش إلى ما أنفقه على إصلاحات في المنزل منوهاً في جملة ما ذكره بما دفعه لتصليح طربوشه وابتياع الحلوى لأطفاله وشراء حذاء منزلي

لزوجته وما دفعه ثمناً لكسارة بندق وزجاجة كونياك ومكتبة لها محور دوّار ، دون أن ينسى تدوين نفقات الطعام والمواصلات — فإنه في كل ذلك يزودنا بمعرفة دقيقة للغاية عن ميزانية منزل في استنبول ويمكننا من تحليل بنيته وتتبع تقلقله خلال فترة تمتد على طول سبع سنوات . كما أن لهذه التقاويم ميزة أخرى إذ تخبرنا بدقة مماثلة عن أسلوب حياة موظف عثماني في بداية هذا القرن . لقد أراد سعيد بيه الاحتفاظ ليس بذكرياته عن رحلاته عبر المدينة وحسب (والتي تتيح لنا أخذ فكرة عن الجغرافية اليومية لرجل في مثل مركزه) بل بمشاغله المهنية أيضاً وباللحظات التي أمضاها مع أسرته وخاصة بنشاطاته في أوقات فراغه ، إذ إنه كان يمتلك دون شك — مثل الكثير من ساكني استنبول فيما مضى من الأيام وفي زمننا الحاضر — روحاً مرحة ميالة للهو والقصف . ونتيجة لذلك فإننا نجد في تقاويمه معلومات لا يمكن العثور عليها إلا في بعض الروايات الواقعية التي تتناول أواخر القرن التاسع عشر .

لن نذكر في هذا المقال أية معلومات تتعلق بميزانية أسرة سعيد بيه ، إذ إن هذا الجانب قد قدمه فرانسوا جيورجيون وقام بتحليله (وهو المؤلف الذي اشتركت معه فيما يخص الدراسة الحالية) في ندوة الـ CIEPO Symposium التي أقيمت في تونس في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢[٣] . وسنحصر اهتمامنا هنا في المواضيع « اليومية » فقط . وليس هدفنا أن نصف بالتفصيل حياة موظف عثماني يوماً بيوم بل أن نلتمس من خلال ملاحظات سعيد بيه (وقد أخذنا بعين الاعتبار تلك المدونة في عام ١٩٠٢ فقط والتي كتبها بانتظام خاص) بعضاً من السمات العامة التي تميز أسلوب حياة هذا الرجل الذي يبدو أنه يمثل بشكل لا بأس به شريحة معينة من المجتمع .

١ . الجدول

يعجب المرء إذ يتصفح ملاحظات سعيد بيه للدقة الشديدة التي سرد بها استخدامه لوقته . وقد ينتهي بنا الأمر إلى أن نظن بأننا نتعامل مع أحد المهووسين فعلاً بعقارب الساعة . فسعيد بيه يدون عملياً كل يوم ساعة بساعة حذافير الوقت الذي يغادر فيه منزله ومتى يصل إلى المكتب أو المدرسة ومتى يخرج لتناول الغداء . ولا ينسى أن يسجل الوقت الذي عاد فيه إلى منزله ومتى خرج لتناول قدح عرق مع أصدقائه أو متى يذهب للمسرح .

ومن المؤكد أنه هوس في محله — إذ جاء لصالحنا — وهو هوس شائع بين أولئك الذين يجدون أنفسهم عرضة لإغراء لا يقاوم لتثبيت الزمن الذي يمر كلمح البصر ، على الورق . وقد مكننا من تخمين الكيفية التي يمضي بها سعيد بيه أيامه وساعاته تخميناً دقيقاً .

دعنا نتفحص الوقت الذي يكرسه لحياته المهنية .

	مدرسة التجارة	قاعة محاضرات غالاطة ساراي	مجلس الصحة
الاثنين	ساعتان		ساعتان
الثلاثاء		ساعتان	ساعتان
الأربعاء	٣ ساعات		ساعتان
الخميس		٣ ساعات	ساعتان
الجمعة			
السبت			٣ ١/٢ ساعة
الأحد			

كان سعيد بيه كما ذكرنا آنفاً ، مشغولاً بنشاطات من ثلاثة أنواع . ففي المقام الأول كان عضواً في المجلس الأعلى للصحة ـــ وهو مؤسسة أوجدت عام ١٨٣٨ بأمر من محمود الثاني . ومهمتها أن تنظم في سائر البلاد المساعي للوقاية من الأمراض المعدية[٤] . ويتقاضى سعيد بيه معظم راتبه من مديرية الشؤون الصحية . وهو أيضاً مترجم في القصر ويعلم الفرنسية وفن الترجمة في المعهد الملكي في غالاطه ساراي وفي مدرسة التجارة .

ولا يبدو أن وظيفة سعيد بيه كمترجم للسلطان كانت تأخذ الكثير من وقته . إذ لا ذكر لها في ملاحظاته عن عام ١٩٠٢ . ونحن نلحظ فقط أنه يقوم من حين لآخر بزيارة قصر يلدز لقبض راتبه . أما بالنسبة لبقية الوقت الذي يخصصه لواجباته المهنية فنحن نعلم بفضل مذكراته كيف كان ينظمه . ويلخص الجدول أعلاه المعلومات المتوفرة لدينا عن الخريف والشتاء .

كان سعيد بيه ، كما نرى ، يخصص عشر ساعات في الأسبوع للتدريس . وجميعها ساعات صباحية متجمعة في يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس . وهو يذهب في فترات بعد الظهر إلى المجلس الأعلى للصحة ، حيث يمضي حوالي إحدى عشرة ساعة ونصف أسبوعياً .

وبناءً على ما تقدم فإن سعيد بيه قد خصص حوالي ٢١ إلى ٢٢ ساعة لحياته المهنية . ويجب هنا إضافة الساعات التي تستغرقها الترجمة للقصر وأيضاً تحضير الدروس وتصحيح أوراق الطلاب . غير أنه لا ذكر لأي من هذه المهام في تقويمه .

أما بالنسبة للوقت الذي يمضيه في المجلس الأعلى للصحة فمن الصعب التحقق مما إذا كان يتضمن عملاً فعالاً أم أنها مجرد ساعات يمضيها في الحضور . واللجنة التي كان سعيد بيه أحد أعضائها كانت تجتمع من آن لآن فقط . وذلك حين يجتاح أحد الأوبئة إقليماً ما من الامبراطورية أو عندما تكون هناك مشكلة ملحة ماثلة(٥) . ومن المحتمل أنه كان كافياً بالنسبة لسعيد بيه أن يثبت وجوده في مديرية الشؤون الصحية . والواقع أن ملاحظاته كثيراً ما تذكر حواراً أو نقاشاً دار بينه وبين أحد أصدقائه خلال ساعات المكتب . وهذا من شأنه أن يبرهن على أنه لم يمض وقته على الأغلب في إنجاز عمل فعلي .

بعد استعراض وجرد للنشاطات اليومية التي يقوم بها سعيد بيه يخرج المرء بالانطباع بأن وظيفته في مديرية الصحة لم تكن سوى وظيفة اسمية . وهناك ما يدفعنا أيضاً إلى الاعتقاد بأن مهامه كمعلم لم تكن مرهقة مزعجة . والحق أننا نشعر بأننا أمام واحد من أولئك الموظفين الكسالى الذين نجدهم كثيراً في الأدب التركي حول النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . هؤلاء الموظفون الذين إن صدق الأدب كانوا يمضون أياماً بأكملها يشربون الشاي ويبرون أقلامهم ويتحادثون مع زملائهم وأصدقائهم في المكتب . عندما نقرأ ملاحظات سعيد بيه لا يسعنا إلا أن نستعيد في أذهاننا منصور بطل رواية ؟ Turfandami, Yoksa Turfa mi? (الجديد أم الغريب ؟) الذي كان مثل سعيد بيه يجمع بين التعليم ووظيفة في إحدى وزارات استنبول والذي كان يعاني أشد المعاناة من إحساسه بالتبطل والكسل في حياته المهنية(٦) . كما يذكرنا سعيد بيه كثيراً بـ « بيرور بيه » وهو بيرقراطي شاب صوره ريكايزاد محمود أكرم في Arba Sevdast (غرام العربة) والذي يبدو أنه يمضي من الوقت متنقلاً في عربة أطول بكثير مما يمضيه منجزاً أعمال المكتب أو غيرها .

هل لنا أن نصدق إذاً من خلال ما نعرفه عن سعيد بيه أن البيرقراطية العثمانية كانت مكرسة لشرب الشاي فقط خلال ساعات المكتب كلها والخوض في أحاديث فكهة ؟ لا ريب أن الوصول إلى استنتاج معمم إلى هذا الحد يستند في مرجعه الوحيد إلى ملاحظات دونها رجل واحد هو أمر بعيد عن الصواب والدقة . ومع ذلك فإنه أمر ذو دلالة أن يشابه

سعيد بيه الشخصية التي رسمها المؤلفون الأدباء هذا التبه الكبير . ولا بد أن مثل هذا النمط من البيرقراطية كان يتكرر غالباً بحيث أعطى مصداقية لما ألفه أدباء الرواية .

لننظر الآن في كيفية استخدام ساعات الفراغ . من الواضح جداً أن مثل هذه الساعات تحتل قسماً لا يستهان به في حياة سعيد بيه . وبما أن مشاغله بين التعليم والمكتب لا تستغرق الكثير من وقته كان بإمكان سعيد بيه أن يخصص جزءاً لا بأس به من النهار للترويح عن النفس ولقاء الأصدقاء والسمر واللهو .

ونقدم فيما يلي مثالاً عن النشاطات الأساسية التي تملأ ساعات الفراغ حسب ما ورد في الملاحظات من ١١ إلى ١٧ شباط / فبراير . ويجب الانتباه هنا إلى أن الفترة التي سنتناولها خالية من أي مناسبات احتفالية أو اجتماعية . وتحظى أجزاء أخرى من السنة ـــ وخاصة شهر رمضان وشهور الصيف ـــ باهتمام خاص في مجال الترفيه والنشاطات الاجتماعية .

الاثنين ١١ شباط / فبراير	ـــ وجبة غداء في البازار
	ـــ مهلبية
	ـــ نرجيلة في دير كلير آراسي
	ـــ زيارة الجيران في المساء
	ـــ عرض المدّاحين
الثلاثاء ١٢ شباط / فبراير	ـــ وجبة غداء في ياني
	ـــ قدح عرق في سيركيشي
الأربعاء ١٣ شباط / فبراير	ـــ وجمة غذاء في طوكاتليان
	ـــ زيارة الجيران في المساء
الخميس ١٤ شباط / فبراير	ـــ وحبة غداء في ياني
	ـــ في المساء عرض أراجوز
الحمعة ١٥ شباط / فبراير	ـــ حفلة موسيقية في المقهى
السست ١٦ شباط / فبراير	ـــ حلويات في بيرا
	ـــ قدح عرق في طوكاتليان
	ـــ قدح عرق آخر
	ـــ ريارة لسيف الدين بيه
	ـــ كارنيفال يوناني في بيوغلو

الأحد ١٧ شباط / فبراير ـــ ؟

ـــ موسيقى عربية

ـــ عرض أراجوز في المساء

إن بنود الجدول أعلاه ما هي إلا نموذج بسيط، غير أننا نجد فيه تعداداً لمعظم التسليات التي كان سعيد بيه يملأ بها أوقات فراغه.

أهم ما يحويه الجدول وأكثره تردداً هو وجبات الطعام في منتصف النهار وفي العشية يتناولها غالباً في ياني وهو مطعم عصري في بيوغلو أو في فدق طوكاتليان الذي يعد هو وفندق بيرا بالاس، أحد أفخم الفنادق في ذلك الزمن(٧).

ويجب أن نؤكد هنا أن هذه الوجبات لم تكن لإشباع الشهية للطعام، فنحن نلاحظ أن سعيد بيه كان يذهب بصحبة واحد أو أكثر من أصدقائه وبهذا فإن أوقات الطعام كانت أيضاً أوقات استراحة وتسلية.

والعنصر الآخر الدائم الظهور في جدول سعيد بيه هو قدح عرق إما في غالاطه وهي ضاحية أثيرة لنشاطات الترويح عن النفس في بدايات القرن العشرين. أو في الأماكن القريبة بمحطة سيركيشي أو في فندق طوكاتليان وأحياناً في أماكن أخرى من المدينة. إن احتساء هذا القدح اليومي قبل العودة إلى المنزل كان فرصة أخرى يتمكن بها سعيد بيه من لقاء أصدقائه وجميعهم من الرجال. ومن الواضح أن فصل الجنسين ما يزال أمراً راسخاً في تقاليد تركيا القرن العشرين. والحق أن سعيد بيه كان يخرج من وقت لآحر بصحبة زوجته وأطفالهما إلا أن ساعات حريته كانت مكرسة بشكل رئيسي للاجتماع بأصحابه من الرجال وساعات القصف واللهو الصاخب كانت تمضي عملياً في صحبة تقتصر على الرجال فقط.

ومن نشاطات سعيد بيه المتكررة الأخرى زيارة دكان الحلويات، الغربية عادةً، (وهو يذهب إليه مع أصدقائه أو مع أفراد أسرته)، كما أن هناك جلسات ـــ تتم في جو مختلف تماماً ـــ من تدخين النرجيلة وتكون عادةً في ضاحية ديركلير آراشي وهي واحة لهو وترفيه أخرى في استنبول، تقع بجوار شهزادباشي حيث تكثر قاعات الشاي وغرف المطالعة بشكل كبير ويقصدها الرجال للاستراحة وتدخين النرجيلة.

بالإضافة إلى مظاهر اللهو اليومية هذه من تناول وجبات الطعام مع الأصدقاء وشرب العرق وتدخين النرجيلة ـــ تضم ملاحظات سعيد بيه طرقاً أخرى لتزجية أوقات الفراغ: زيارة الجيران غالباً بعد طعام العشاء ودعوات لطعام الغذاء وجلسات دورية عند الحلاق

(وهو مكان مفضل للأحاديث المتشعبة)، تجول في الأسواق غالباً بهدف شراء ملابس. والأهم من ذلك جولات بالعربة. إن التقاويم الأولى التي بحوزتنا تشير باستمرار إلى العربة ومن الواضح أن وسيلة النقل هذه التي تتيح للمرء أن يستعرض نفسه على الملأ وهي مؤشر على مكانة اجتماعية معينة. كانت تغمر سعيد بيه بمتعة مماثلة لتلك التي يحسها بيروز بيه بطل (غرام العربة). وعندما ستضطر الضائقة المالية سعيد بيه لبيع عربته فسيكون هذا دليلاً أكيداً على انحداره الاجتماعي.

وأخيراً هناك الكم الهائل من العروض بجميع أنواعها. ففي معرض أسبوع واحد ـــ كما يبين النموذج أعلاه من ١١ ـــ ١٧ شباط / فبراير ـــ دون سعيد بيه خمس أمسيات مخصصة لحضور عروض مختلفة: ففي يوم الاثنين شاهد أحد المداحين (وهو راوٍ يقدم ما نعرفه الآن بعرض الرجل المفرد) ويوم الخميس حضر الأراجوز (خيال الظل)، وذهب يوم الجمعة إلى حفل موسيقي في مقهى. وشاهد يوم السبت كارنفالاً يونانياً في شوارع بيوغلو، وأخيراً ذهب يوم الأحد إلى قاعة مختصة على مايبدو بتقديم الموسيقى العربية. ولا يعد الأسبوع الآنف الذكر من ١١ ـــ ١٧ شباط / فبراير، بحال من الأحوال أسبوعاً استثنائياً. ويبدو أن إيقاع مشاوير سعيد بيه متشابه عملياً أسبوعاً بعد أسبوع. فبالإضافة إلى المداحين وعروض الأراجوز وحفلات الموسيقى التركية في المقهى كان يحضر بمثابرة ما يدعى بـ Orta Oyunu وهو نوع من المسرح الارتجالي يقارب في أسلوبه الكوميديا الفنية ولكن بطابع وروح تركيين تماماً. كما يذهب سعيد بيه إلى المسرح لمشاهدة مسرحيات من النمط الغربي. ومن حين لآخر تذكر ملاحظاته حفلة أوبرا أو حفلات راقصة.

إن سعيد بيه نتيجة لكل ما سبق ـــ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه النشاطات الترفيهية في حياته ـــ يذكرنا مراراً بالمتبطلين والمتمرسين بالمناسبات الاجتماعية الذين يلقاهم المرء على صفحات الأدب التركي في أواخر القرن الماضي وبوسعنا القول أن سعيد بيه الذي يرتدي الملابس العصرية والزائر الدؤوب لصالون الحلاق الذي يمضي جل وقته متجولاً بعربته في شوارع المدينة ويواظب على مشاهدة العروض وحفلات الموسيقى في المقاهي، ويتمتع بالطعام والشراب، يشبه غندوراً متكلفاً على الطراز العثماني. ولا ينقص جعبته سوى سهم واحد وهو لعب القمار. ففي عام ١٩٠٢ لم يأت على ذكر أوراق اللعب ولو مرة في ملاحظاته. ولكنه في تاريخ لاحق يتحدث عن خسائره في الورق مرات عديدة. وهذا يضفي اللمسة الأخيرة اللازمة لاستكمال صورة مثالية للثري المتبطل.

ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن الروايات تصف عادةً الرجال العندوريس المتكلفين العثمانيين بأنهم يتبعون السلوك العربي : فهم لا يتحدثون إلا بالفرنسية ويحضرون بدأب العروض المسرحية الفرنسية والإيطالية في بيوغلو وكذلك الحفلات الراقصة في السفارات . وسعيد بيه لديه كل هذه الصفات فهو يقرأ ويتحدث الفرنسية بطلاقة ويغشى جميع قاعات الاستماع في بيوغلو ولديه العديد من أعضاء السفارات بين معارفه . ولكن الأمر المدهش فعلاً هو أن كل أدواقه وميوله بقيت بالرغم من كل ذلك عثمانية محضة . فعروض الأراحوز والمداحين والمسرح المرتجل جميعها ترددت في ملاحظاته أكثر بكثير من المسرحيات ذات الطراز الغربي . ومن الواضح أيضاً أنه يفضل قاعة الشاي والأماكن التي يمكنه فيها تدخين الرجيلة والطواف على حوانيت الحلويات ، حيث يحبذ الظهور من آنٍ لآخر . والموسيقى التركية أيضاً تجتذبه أكثر من حفلات الموسيقى الغربية . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أنه كان من بين أصدقاء سعيد بيه بعض المؤلفين الموسيقيين العظماء من الأتراك في بداية القرن العشرين ــ وكان أحدهم المؤلف الشهير لمعي بيه .

وبتيجة لما سبق فإن سعيد بيه فيما يتعلق باستخدامه لوقت فراغه يبدو رجلاً يجمع بين صفات واهتمامات شتى . فهو غربي الميل إذا ما تعلق الأمر بالأزياء السائدة وبعض العادات المتبعة ، إلا أنه يبقى مع ذلك متعلقاً بمظاهر عديدة محددة من حضارة بلاده . وبكلمة أخرى يبدو سعيد بيه مواطناً مثالياً من مواطني استنبول . مواطن جسر مديني يمتد بين الشرق والغرب . ترعرع في ظل حضارتين ينتقل من واحدة إلى الأخرى حسب أهواء اللحظة وحسب ما تأخذه تنقلاته عبر هده المدينة المترامية الممتدة في غير اتساق .

٢ . التنوع الفصلي

يوافق الأسبوع الممتد من ١١ ــ ١٧ شباط / فبراير في حياة سعيد بيه فترة راكدة الأحداث نسبياً ، كما أوردنا سابقاً . وتتيح لنا مذكراته أن نلمس تنوعاً محدداً واضحاً في استعماله لوقته تبعاً لفصول السنة المختلفة .

ويمضي سعيد بيه وأفراد أسرته وقتاً طويلاً في شراء ملابس جديدة في أوقات معينة بشكل خاص . وهذه المشتريات الدورية تكون عادةً إما قبل العطل الدينية الأساسية بأيام قلائل ــ مثل عيد الأضحى وعيد الفطر ــ أو عند اقتراب حلول فصل جديد . فحلول الربيع والصيف والشتاء جميعاً فترات تنتهزها أسرة سعيد بيه لشراء كميات هائلة مهما كانت الكلفة .

وكمثل على ذلك نورد فيما يلي لائحة مشتريات الملابس التي سبقت عيد الأضحى عام ١٩٠٢ وفيها إشارات إلى النشاطات المتعددة المتصلة بهذه المقتنيات :

الجمعة ١ آذار / مارس	ـ شراء قطعة قماش لمعطف
	ـ زيارة الخياط
السبت ٢ آدار / مارس	ـ شراء ربطات عنق
	ـ فرشاة ملابس
	ـ إبر خياطة
الأحد ٣ آدار / مارس	ـ قياس المعطف
الاثنين ٤ آذار / مارس	ـ قياس المعطف
	ـ قماش شراشف
	ـ بطانة
	ـ شرائط
	ـ ملابس للأطفال
	ـ حبال زينة
	ـ بطانة حرير
الثلاثاء ٥ آذار / مارس	ـ نقاب لابنة سعيد بيه
	ـ شرائط للأطفال
الخميس ٧ آذار / مارس	ـ قفازات رجالية
الجمعة ٨ آذار / مارس	ـ مظلة
	ـ مراييل للأطفال
	ـ شرائط زينة للشعر
	ـ قماش لمعاطف الأطفال
	ـ قطعة قماش (هدية)
	ـ ربطات عنق

بعد هذا التاريخ تتوقف مشتريات الملابس لتبدأ من جديد وبهمة مضاعفة في نهاية شهر آذار / مارس وبداية نيسان / ابريل : مراييل ومناديل وأحذية وأقمشة وبزات وأغطية رأس وأثواب نسائية وشرائط وقمصان وجوارب ... إلخ .

غير أن ما يؤثر فعلاً في إيقاع حياة سعيد بيه ليس المشتريات والنشاطات الفعلية من ذلك النمط ، بل هو الانتقال إلى منتجع صيفي .

فسعيد بيه هو واحد من أولئك الناس المحظوظين الذين يستطيعون مغادرة المدينة كل سنة والسفر إلى مصيف قريب . إنه ليس من الغنى بحيث يستطيع امتلاك منزله الصيفي الخاص به ، لذا فهو يستأجر داراً إما في جزر الأمراء (Büyükadi) أو على الشاطىء الآسيوي للبوسفور أو في مناطق مودا والغينرباشة .

وفي عام ١٩٠٢ ينتقل سعيد بيه إلى منتجعه الصيفي بتاريخ ١٢ نيسان / ابريل ويعود إلى مدينته بتاريخ ١٤ تشرين الأول / أكتوبر أي أن إقامته المؤقتة دامت ستة شهور بأكملها . وهذه الإجازة ليست كالإجازات البسيطة التي نعرفها الآن بل هي ارتحال فعلي إلى مكان الإقامة الصيفي ينتقل معها قسم من الأثاث من المنزل الشتوي ويلحق الخدم العاملون في المنزل بسيدهم إلى البيت الصيفي .

وتتميز هذه الهجرة الصيفية بشكل أساسي بزيادة الوقت المخصص للترفيه عن النفس وللمرح الصاخب . فمنذ بدايات حزيران / يونيو يغلق معهد غالاطة ساراي ومدرسة التجارة أبوابهما خلال الفصل الصيفي كله وهكذا يتحرر سعيد بيه من مهام التدريس التي كان يقوم بها . ولا يتبقى أمامه سوى الحضور إلى مكتبه — أقل مما يفعل شتاءً — في مديرية الصحة .

وفي هذا الظرف الجديد يمكن له أن يخصص وقتاً أطول لشرب العرق ولقاء أصدقائه والذهاب لرؤية الأراجوز والمسرح المرتجل والمسرح وحفلات الموسيقى . وعلاوة على ذلك نجده ينشغل بنشاطات موسمية بحتة : فهو يستحم في البحر مراراً ويبحر على متن قارب ويذهب من حين إلى آخر في رحلات استكشافية تستغرق اليوم بطوله ، ويصادف أحياناً أن تذكر مذكراته نشاطاً « غريباً » مثل ركوب الدراجة الهوائية . ولكننا نجد في ملاحظاته الصيفية قبل كل شيء وصفاً لكيفية تزجية الوقت واللهو في استنبول ولشاطىء المتوسط . لذا فهو يذكر أنه كثيراً ما كان يستمتع هو وعائلته عند حلول الظلام ببرودة المساء وهم جالسون أمام عتبة دارهم ، وهو يضيف الإحساس اللطيف بعذوبة نسائم الليل المنعشة إلى جميع المتع الحسية لما يراه ويشمه ويسمعه المرء في ظلام المصايف . وفي الليالي التي يكتمل فيها القمر بدراً تصبح هذه المشاوير المسائية البسيطة أكثر تعقيداً : فيأخذ سعيد بيه أسرته في نزهة سيراً على الأقدام على طول الشاطىء أو قد يقومون برحلة بحرية في قارب ليرقبون بمتعة أكبر انعكاس السماء على مياه البحر الهادئة .

إن العطلة الصيفية/الشتوية، وكما ذكرنا سابقاً كانت أهم مظاهر الدائرة السنوية في حياة سعيد بيه. غير أنه لا يفوتنا أن نلاحظ كم كان تأثير التقويم الديني عميقاً على إيقاع حياة هذا الرجل. ولا ريب أن سعيد بيه لم يكن رجلاً تقياً مغرقاً في التدين. ففي عام ١٩٠٢ وفي الوقت الذي كان يدون فيه بدقة متناهية كل جلسات شرب العرق. لم يذكر مرة واحدة أنه قام بزيارة للجامع. ومع ذلك فهو وأسرته يحتفلون بكل دقة بجميع العطل الدينية وكذلك بعض العطل العامة مثل الذكرى السنوية لجلوس السلطان على العرش وبعد ١٩٠٨ الذكرى السنوية لمجيء نظام الأتراك الشبان.

فعلى سبيل المثال لم تكن أسرته لتتوانى يوماً عن تحضير العاشوراء — كما يليق بمن ينتمون لشريحة غنية نسبياً من المجتمع — في اليوم العاشر من شهر محرم إحياءً لذكرى خلق الله للإنسان ولمقتل الحسين أحد أحفاد الرسول.

وكذلك كان سعيد بيه وأسرته يشتركون على الدوام باحتفالات العيد الذي يطلقون عليه Hidirellez وهو عيد نصف إسلامي نصف وثني في بداية شهر أيار/مايو احتفالاً بقدوم الربيع وانتصار كل ما هو أخضر وحي على الموت.

كما رأينا الدور الهام الذي يلعبه عيد الأضحى في حياة الأسرة. فمهمة سعيد بيه لا تقتصر على الإعداد لهذا العيد بشراء كميات كبيرة من الملابس بل عليه أيضاً أن يضطلع بمهمة الساعة: شراء حيوانات الأضاحي والتفاوض مع الجزار بشأن من سيقوم بذبحها ومن ثم توزيع لحومها على الفقراء.

ومن الطبيعي أن يكون أعظم حدث في التقويم الديني الذي له فعل السحر في حياة سعيد بيه هو شهر رمضان بولائم الطعام الليلية المترفة فيه، وعروضه الخاصة وكل ضروب الاحتفالات التي ترافقه. وعلى مدى أيام شهر رمضان نجد في حسابات سعيد بيه ذكر «مصاريف ليلية» بمبالغ تصل إلى ٤٠ قرشاً. وغالباً ما نجد في مذكراته ملحوظة عن وجبة إفطار يختتم بها الصيام ويشاركه بها ما يقرب من عشرة أشخاص من أصدقائه. وهناك أيضاً عروض مسرح الأراجوز ورجال الاستعراض والمداحين وجلسات طرب وغناء ورقص في المقاهي... إلخ. إن أجواء شهر رمضان كما يتبين من الخطوط العريضة لمذكرات سعيد بيه، في بداية القرن العشرين تبدو على الأقل بالنسبة لسعيد بيه وأصدقائه وأقربائه — شبيهة بتلك الأجواء التي وصفها الرحالة من مثل جيرار دو نيرفال بمزيج من الاستغراب والسرور قبل ستين سنة خلت.

ويمكننا في النهاية القول بأنه كما أن سعيد بيه في أسلوب حياته يمثل أحد ساكني

استنبول المتاليين فهو أيضاً يطابق في عاداته العادات المحلية في تنظيم الدورات السنوية. صحيح أنه ليس بإمكان كل إنسان في استنبول تحمل نفقات ستة أشهر في منتجع صيفي ورحلات بحرية في القارب تحت ضوء القمر. وفي عيد الأضحى كذلك هناك القادرون على التضحية بالحيوانات وأولئك القادرون على أكل لحومها المقدمة لهم ليس إلا. أما فيما يخص الاحتفالات في رمضان. ففي الوقت الذي ينتظر الجميع بفارغ الصبر حلول موعد وجبة الإفطار، فإن قلة منهم فقط هي القادرة على دعوة عشرة من الأصدقاء كل ليلة تقريباً إلى موائدها. إن جدول سعيد بيه كما يظهر في تقاويمه هو جدول نموذجي ـــ إلا أنه ينطبق على شريحة معينة من المجتمع، وهي شريحة الأسر الثرية ثراءً معقولاً.

٣. النموذج الأنثوي لتمضية الوقت

إن الملاحظات التي سجلها سعيد بيه هي في الأساس وكما هو متوقع متعلقة بنشاطاته هو شخصياً. وبما أنه يمضي معظم وقته خارج المنزل، فليس بإمكانه التحقق مما تفعله زوجته وأطفاله أثناء غيابه. غير أن سعيد بيه كان زوجاً يقظاً إن لم نقل غيوراً. فكثيراً ما يشير في تقويمه ـــ ربما بعد استشارة زوجته ـــ إلى الوقائع الأكثر أهمية خلال اليوم وذلك فيما يتعلق بأفراد الأسرة الآخرين. وبفضل فضوله هذا تمكنا من الاطلاع على نشاطات زوجته اطلاعاً كافياً.

ويجب الإشارة قبل كل شيء إلى أن زوجته لم تكن تكرس الكثير من الوقت للقيام بشؤون تدبير المنزل، إذ يقوم بمساعدتها عدد من الخدم. ويبدو أنها كانت تسهم في الأعمال المنزلية التي تتطلب خبرة خاصة وحسب مثل كيفية طبخ العاشورا. وكانت مشاغلها تنحصر في الإشراف على عمل الطاهي وخادمة التنظيف وغيرهما من الخدم. وهذا يعني أنها كانت تملك الكثير من وقت الفراغ، بل أكثر مما يملكه سعيد بيه. وإذا ما كان سعيد بيه يطابق في أوصافه أبطال الروايات الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر، فإن زوجته تحاكي البطلات اللواتي ينفقن الوقت بالتراخي والكسل واللواتي وصفهن معظم أدباء العصور (وخاصة محمد رؤوف وحسين رحمي غوربينار).

ومن النادر أن يمر يوم دون أن تقوم الزوجة بزيارة أو تخرج لنشاط من نشاطات التسلية، اللهم إلا أن تكون هي التي تستقبل الزوار ذلك اليوم. وفيما يلي جدول مواعيدها للأسبوع من ١٤ ـــ ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٠٢:

الاثنين ١٤ كانون التاني / يناير — زيارة لأسرة أحمد حكمت بيه
الثلاثاء ١٥ كانون الثاني / يناير — زيارة لمنزل مظهر بيه
الأربعاء ١٦ كانون الثاني / يناير — زيارة صاحب حانوت الحلويات، محي الدين أفندي
الخميس ١٧ كانون الثاني / يناير — عرس في ضاحية فاتح
الجمعة ١٨ كانون الثاني / يناير — نزهة على الاقدام في بيوغلو مع الأسرة
— شراء حاجيات من « بون مارشيه »
— وبعد الظهر نزهة أخرى على الأقدام في بيوعلو، زيارات
السبت ١٩ كانون الثاني / يناير — مشوار إلى شامليكا. وزيارة كشك إحدى الصديقات
— مسرح في شهزادباشي
الأحد ٢٠ كانون الثاني / يناير — زيارة منزل حقي بيه في ضاحية بانغالتي

نرى أن زوجة سعيد بيه تتمتع بحياة اجتماعية حافلة. وإذا ما كان سعيد بيه يلتقي بأصحابه كل يوم فهي من جهتها تستغل كل فرصة سانحة لمغادرة المنزل بحثاً عن المتعة والتسلية.

ومعظم ما تزجي به وقت فراغها (كما يتبين من التعداد الوارد لنشاطاتها في الأسبوع من ١٤ — ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٠٢) هو عبارة عن زيارات لنساء أخريات، أغلبهن من الجوار مع أن زياراتها قد تأخذها بعيداً عن منزلها إلى نواح مختلفة من المدينة.

أما نشاطاتها المفضلة الأخرى — بعد الزيارات — فهي شراء حاجيات من الحوانيت أو التسكع أمام واجهات المحلات التجارية. وعموماً نراها تشبع رغبتها الملحة في اقتناء الملابس والحلي المبهرجة من بيوغلو أكثر المناطق التجارية أناقة في استنبول، وكذلك لشراء الطريف من الحلي مقتفية بذلك ما تنتهجه صديقاتها من طرق في الأزياء وحواشيها. وقد رأينا ما يغدقه سعيد بيه على نفسه في استهلاكه للملابس أما ما ينفقه على زوجته وأطفاله فهو — أمر يفوق التصور: شرائط ومناديل وحرائر ونقابات وأقمشة التّفْتا الثمينة والحلي والملابس من كل لون وصنف دون أن نذكر الأحذية المختلفة باختلاف الفصول. ولا ريب أن الإنسان بحاجة إلى الكثير من وقت الفراغ ليتمكن من شراء كل تلك المشتريات.

وكانت الزوجة إذ تفرغ من زياراتها وارتياد الأسواق تحضر مناسبات احتفالية تقتصر كقاعدة عامة على النساء وحسب. كما كانت تحتذي مثال زوجها فتركب العربة وفي بعض أوقات السنة كانت تشترك في حفلات تقام في الحدائق في أمكنة من «المحبذ اجتماعياً» أن يظهر فيها الإنسان: مثل هضبة الشامليكا أو مروج كاجيتهان. وفي ذلك المنتجع الأخير إنما احتفلت عام ١٩٠٢ مع صديقاتها بعيد الربيع، كما تقتضيه إحدى أكثر العادات المستحبة في استنبول.

وكانت تحضر في بعض الأحيان المسرح أو عروض الأراجوز. ولكنها كانت تخصص من الوقت للمسرح أقل بكثير مما يخصصه سعيد بيه إما لأن المسرحيات اللائقة لحضور السيدات كانت قليلة أو لأنها لم تكن تهوى هذا النوع من التسلية.

وبالطبع فإن جدول مواعيدها كزوجها تماماً كان يتأثر بتنوعات الفصول: ففي الصيف هناك الاستحمام في البحر (في حمامات مخصصة للنساء) ونزهات ليلية ومشاوير تضفي على مسار أيامهم حياة جديدة. وخلال هذا الفصل نشهد تزايداً في نشاطاتها الترفيهية. وكذلك فإن الاحتفالات الدينية تسبقها دائماً مرحلة نشطة من الترتيبات بما فيها شراء الملابس وطهي أصناف معينة من الأطعمة ـــ وتتميز أيضاً بصلات متزايدة مع الجيران وبالمناسبات الاحتفالية.

ومن الجدير بالذكر أن سعيد بيه كان يشترك أحياناً في نشاطات زوجته. إذ يصطحبها أحياناً في جولات التسوق ذات الأهمية الخاصة. وقد صادف أيضاً أنه رافقها عندما كانت تقوم بإحدى زياراتها. ولكن الأمر الغالب الذي يخرج به المرء هو أنه يشهد حياتين تجريان على مسارين متوازيين لا يتقاطعان إلا نادراً. وفي بعض ساعات اليوم. والحقيقة أن ملاحظات سعيد بيه ترسم صورة لنمط تقليدي من العلاقة بين الجنسين في المجتمع العثماني. فسعيد بيه يعيش في مجتمع من الرجال أساساً وإذا ما صدف أن التقى بنساء كان ذلك بحضور زوجته ـــ إذا ما حملنا كلامه في ملاحظاته على محمل الصدق. أما بالنسبة لزوجته فقد كانت حياتها محصورة في عالم خالص من النساء فقط لا تغادره إلا بصحبة زوجها.

كان ذلك هو الوضع الطبيعي في ذلك الوقت في معظم أسر استنبول. ويكفي أن نقرأ بعض الروايات لقياس مدى الفصل بين الحرملك والسلملك ـــ أي مجتمعات الإناث والذكور ـــ الذي كان أمراً مفروغاً منه في نهاية القرن التاسع عشر. ولا ريب أن سعيد بيه كان يرى زوجته ويتحدث إليها كل يوم، ولكن يندر أن يبقى بصحبتها لوقت طويل أو

بصحبة صديقاتها. وعندما حدث ذلك فعلاً تحدث عنه حديثه واقعة استثنائية، إذ قال: «جلست مع السيدات في جناح الحريم».

ومن الطبيعي أن يتمرد بعض الناس على هذا الحال. وأشهر مثال على ذلك هي خالدة أديب التي ناضلت بكل اندفاع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة في نفس الوقت الذي كان سعيد بيه يكتب ملاحظاته. إلا أن خالدة أديب وداعيات تحرير المرأة الأخريات لم يكن يمثلن سوى حركة أقلية ضئيلة لا يكترث لها أحد سوى المثقفين الذين اعتبروها أمراً جدياً.

ولعل ما أسهم بشكل أكثر فعالية في ذلك الوقت في قمع الحاجز القائم بين عالمي النساء والرجال هو الإدخال التدريجي إلى المجتمع للأذواق الغربية في الملابس والسلوك المستورد من الغرب: ومن هنا الاختفاء التدريجي للنقاب السميك (والذي استبدل بآخر أكثر شفافية في بعض الحالات)، وزيارات المسرح والأصدقاء والزوجة ترافق زوجها، وكذلك الحفلات الراقصة (بالرغم من أن الزوجة كانت ترقص مع زوجها فقط)، والنزهات في العربة حيث يجلس الزوج والزوجة جنباً إلى جنب. وابتياع الحاجيات معاً في المخازن الكبرى، كل ذلك كان من البدع التي تسللت شيئاً فشيئاً ومهدت لظهور مجتمع مختلط.

٤. الدار ــ المنزل

إن المزيج الاستثنائي لتقبل نمط الحياة الغربية والتعلق في الآن ذاته بعادات الماضي وتقاليده ظهر واضحاً في انتقاء الأثاث والتجهيزات في بيت سعيد بيه الذي يمثل دون شك رمزاً لكل العناصر التي امتزجت وخرجت إلى الوجود.

ومن العسير تحديد موقع دار سعيد بيه. وتشير دراسة متمعنة لتنقلاته عبر المدينة إلى أن الدار تقع في منطقة اكساراي حيث ما تزال عينات جميلة للغاية من الهندسة المعمارية المحلية العثمانية مبنية من الخشب أو الأحجار ماثلة حتى يومنا هذا.

ليس لدينا أية معلومات عن مقاسات الدار أو عدد غرفها. بيد أننا نعلم بأن فيها حديقة وباحة داخلية واصطبل في إحدى الزوايا. ونستنتج من ذلك كله أن الدار نفسها كانت واسعة نوعاً ما. ولدينا ما يسوغ اعتقادنا بأن الغرف كانت موزعة حسب النموذج التقليدي للدار العثمانية: الحرملك في جانب والسلملك في الجانب الآخر. ويذكر سعيد بيه في مناسبات عدة الجناح الحريمي حيث ذهب لملاقاة زوجته وأخيراً صديقاتها.

وعلى أية حال لا شك أبداً في أن الدار كانت مجهزة بكل التجهيزات المعدة لتوفير الراحة العصرية. وكان سعيد بيه يقوم بدفع فواتير توزيع الماء وعار المدينة الذي يؤتى به للطهي وكذلك لإيقاد الثريات والمصابيح الكبيرة التي تضيء الغرف. وذلك على دفعات منتظمة. وبعد عام ١٩٠٨ كان لسعيد بيه معاملات مع شركة الكهرباء وربما كانت داره إحدى أولى الدور التي استخدمت الإضاءة الكهربائية في استنبول.

وبفضل أدلة كلفة المفروشات أصبح لدينا فكرة دقيقة إلى حـدٍ ما عن محتويات الدار. حسب ما تشير إليه معلومات وحقائق مختلفة بحوزتنا يمكننا الاستنتاج بأن الأثاث العصري والأثاث الغربي كانا يمتزجان بألفة مع الأثاث التقليدي للدار التركية. فمثلاً في عام ١٩٠٢ كان سعيد بيه ما زال يدفع ثمن موقد حجري فخاري أزرق لعله كان مستورداً من فرنسا. ولكننا نلاحظ في الوقت نفسه أنه يشتري منقلاً ونوعاً من الموقد الصغير الذي يعمل على الفحم. ونحن نعلم أيضاً أن داره تحتوي على الكثير من الأرائك (الصوفا) ذات الطراز التركي ولكن وفي نفس الوقت نعثر ضمن المشتريات على عدد من الكنبات والكراسي المنجدة الذراعين والكراسي العادية وطاولات وسرير أوروبي وأيضاً على آلة خياطة وفونغراف وتلسكوب وعدد آخر من الحاجيات مثل الحقائب ومصابيح السقف... إلخ. وكلها بغرض إضفاء الطابع الأوروبي على الدار.

وإن أفخم ما اقتنته الأسرة من قطع الأثاث في ١٩٠٢ وأكثرها رقياً هو بيانو (بيان). وهو رمز كامل للتمسك بالقيم الغربية. وكان البيانو قد ابتيع خصيصاً لتقديمه لابنة سعيد بيه الكبرى سميراميس. وفي نفس السنة التي اشترى والدا الفتاة هذا البيانو لها، قدما لها أيضاً «الشرشف» الأول (أي الملاءة) ومجموعة كاملة من النقابات. ولا نعرف إن كانت سميراميس قد أصبحت في النهاية عازفة ماهرة، إلا أننا نرى من ملاحظات سعيد بيه أنه كان عظيم الاهتمام بهذه الآلة الموسيقية التي عزت داره. وكل ما يتصل بهذا البيانو تم تسجيله بدقة: الإصلاحات وزيارات المدوزن والدروس الأسبوعية التي تعطيها سيدة تدعى مدام سولبيير.

وأخيراً يجدر بنا أن نذكر أن دار سعيد بيه تشبه إلى حـدٍ بعيد البيت التركي كما وصف في ١٩٠٢ في مجلد (Guides-Joanne) المكرس لتركيا والذي يسرد كما يلي:

> «جميع البيوت التركية مقسمة إلى قسمين رئيسيين: قسم الرجال ـــ السلملك وقسم النساء ـــ الحرملك ـــ ويستقبل المسلمون زوارهم في

القسم الأول فقط، وصاحب البيت هو الرجل الوحيد الذي يقدر أن يدخل القسم الثاني ... ويفصل القسم المخصص للرجال عن قسم النساء بممر طويل. والقسم الأول مفروش ببضعة أرائك منخفضة فقط توضع على طول الجدران. أما في القسم الثاني فتتكدس جميع مظاهر الرفاهية في البيت. ولبضع سنوات خلت لاقى الأثاث الأوروبي هوى في قلب أغنى أجنحة الحريم في العاصمة. ويظهر البيانو الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من ضرورات الأثاث في منزل أي شخص يريد أن يحظى بالاحترام؛ وما هو إلا طليعي ماكر في خلق ثورة اجتماعية، إذ أنه بظهوره مهد الطريق أمام مدرسي الموسيقى القدامى حتى للدخول إلى أجنحة السيدات»[٨].

ونجد في هذا الوصف كل ما نعرفه عن دار سعيد بيه: تقسيم المساحة الداخلية إلى جناحين. إن لم يكن كل منهما مقتصراً على جنس دون الآخر فإنه على الأقل يبقى مفتوحاً أمام أفراد الجنس الآخر تحت شروط معينة، وتبقى الشخصية الازدواجية للأثاث وهي دليل على ازدواجية حضارية معينة. وأخيراً البيانو وهو أكثر الرموز تعبيراً عن الطموح للوصول إلى نمط بورجوازي من الحياة مأخوذ بحذافيره عن النموذج العربي. وقد قام سعيد بيه لتأكيد التزامه بالحضارة الأوروبية بالمضي إلى حد تغطية بعض الغرف في داره بورق الجدران. متخلياً بذلك عن العادات التركية المتعلقة بتزيين الجدران. ومع ذلك فهو لم يمارس القمع على حريمه. وفي حين كان متحفزاً وولعاً بأن يعيش حياة على النسق الأوروبي فإنه فيما يخص هذا الأمر الأساسي الهام بقي متعلقاً بالتقاليد الإسلامية القديمة.

عاش في تلك الدار ستة أشخاص ـــ إن لم نُحصِ الخدم ـــ وقد تعرفنا على الخصائص الأساسية لها. كان هناك سعيد بيه وزوجته وأطفالهما: وهبي، وسميراميس، وسنية وفردان. وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٠٢ ذكر سعيد بيه في ملاحظاته بأن سنية قد ماتت. نتيجة التهاب لوزتين على ما يبدو (إلا إذا كانت الدفتيريا هي السبب). وبعد مدة وجيزة ولد طفل جديد: حقي. هذا يعني أن الأسرة التي تعيش في هذه الدار قليلة الأفراد نسبياً. ونحن هنا بعيدون كل البعد عن النموذج التقليدي الذي كثر وصفه للأسرة العثمانية، حيث تضم العائلة عدة أجيال تحت سقف واحد ويشيع تعدد الزوجات. وتذكر ملاحظات سعيد بيه من آن لآخر حماته، إلا أنها تعيش في مكان آخر. ويقوم سعيد بيه شهرياً بدفع إيجار المسكن الذي تقطن فيه. إن هذا الوضع غير المألوف قد يجد له تفسيراً في أسباب

شخصية ليس بوسعنا معرفتها . إلا أنه في هذه الحال من حقنا أن نعتقد بأنه إلى جانب الأسباب الشخصية ، هناك ببساطة تأثير النموذج الأسروي الغربي الذي سبق أن نوقشت مزاياه المادية والمعنوية لأجيال عديدة في الروايات التركية والمسرحيات والمجلات الأدبية .

على الرغم من أن أسرة سعيد بيه كانت متواضعة العدد . كان يقوم على خدمتها عدد لا يستهان به من الخدم العاملين في المنزل . إذ يظهر في ملاحظات سعيد بيه على الدوام الحوذي (العربجي) ، الطاهي ، خادم متمرن ـــ لا تعرف وظيفته ـــ بالإضافة إلى البستاني ، كما يأتي ذكر سيدة من حين لآخر يرجح أنها مسؤولة عن تعليم الأطفال خوجه حريم (Hoca Harim) وآنسة (Matmazel) تعنى بشؤونهم وخادم (Hizmetçi) ومرافق (Usak) . وفي ميزانية ١٩٠٤ هناك أيضاً مرضعة (Stnine) وفتاتان (Kiz) . ومن الصعب أن نجزم فيما إذا كان كل هؤلاء الخدم يعملون بشكل دائم في خدمة الأسرة ، ولكننا ندرك من مجريات الأمور أن بإمكان الأسرة الاعتماد على وجود ثلاثة أو أربعة من الخدم . إن كثرة هذا العدد مردها إلى أن هؤلاء الناس كانوا عملياً يشتغلون لقاء إطعامهم وشيء يسير من المال . فالفتاتان اللتان سبق ذكرهما (Kiz) في تقويم ١٩٠٤ مثلاً كانتا تتقاضيان عشرين قرشاً في الشهر أي ما يعادل تقريباً أربعة أقداح عرق . لا شك أن هذا راتب زهيد بشكل استثنائي . أما الآنسة (Matmazael) وهي تتقاضى أعلى أجر بين الخدم فيصل راتبها إلى ٢١٦ قرشاً . أي أن دخلها أقل بـ ٥٤ مرة من دخل سعيد بيه .

والأرجح أن هؤلاء الخدم ذوي الأجور الزهيدة لم يكونوا ذوي كفاءة تذكر وليس لديهم شيء من المؤهلات . وقد يكون ذلك هو السبب في أن سعيد بيه كان يستبدلهم باستمرار . فالآنسة أنطوانيت التي استلمت عملها في ٢١ آذار/مارس ١٩٠٢ طردت من العمل بتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه ؛ أي بعد ثلاثة أيام . والحوذيون الذين انتقوا من الجالية اليونانية و(خاصة) الطهاة لم يحظوا برضى أكبر من سيدهم ، إذ في عام ١٩٠٢ وخلال شهور قليلة استبدل سعيد بيه الطهاة عشر مرات ولا ندري لذلك سبباً ، ولكن من المحتمل أن السبب بكل بساطة هو أنهم لا يجيدون الطهي .

لقد أتاح هذا العدد الكبير من الخدم . رغم تدني كفاءاتهم ـــ الفرصة لسعيد بيه أن يحافظ على مركزه بكل كبرياء ضمن المجتمع الراقي في استنبول . فعدد الأشخاص المحيطين به يعد مؤشراً على مكانته الاجتماعية . ويلعب البيانو دوراً مماثلاً في هذا المضمار وكذلك العربة والعديد من الرموز الأخرى التي توشي حياته وليس لها من عرض سوى أن ترفعه في أعين من ينتمون إلى الطبقة نفسها كابن جدير بتلك الطبقة .

أيعتبر سعيد بيه شخصية نموذجية أم أن ملاحظاته لا تعدو أن تكون انعكاساً لتجربة فردية محضة ؟ كانت هذه المشكلة هي الموجه لنا في دراستنا هذه ، ونحن نعتقد بأننا قد وجدنا لها حلاً . فسعيد بيه كما يتبدى في ضوء ملاحظاته هو دون ريب ممثل لشريحة معينة من مجتمع استنبول . وأذواقه وخلفية حياته وآراؤه حول العلاقات الأسرية وطريقته في استخدام ساعات فراغه جميعها عناصر مكونة لصورة أقرب إلى الكاريكاتير . فهو ليس أحد الموظفين الرسميين كغيره بل هو صورة متكررة ملتصقة في أذهاننا بصورة « الموظف » تماماً كما لو أنه قد خرج لتوه من صفحات إحدى روايات القرن التاسع عشر .

وليس هناك ما يدعونا للشك في أن سعيد بيه يتمتع ، كغيره من الرجال ، بشخصية متفردة تميزه عن بقية أبناء جنسه . ولكي نتمكن من التماس العناصر الشخصية فيما نعرفه عن سعيد بيه كان علينا أن نجد فرصة لمقارنة ملاحظاته مع ملاحظات آخرين ينتمون للطبقة نفسها . فهل قام جميع الموظفين من مرتبته بطرد طهاتهم عندما أحرقوا الطبيخ ؟ وهل كانوا جميعاً يمتلكون التلسكوب في منازلهم ؟ وهل كانوا جميعهم يشترون لأطفالهم هذا العدد الكبير من الدمى والألعاب ؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها كثير ستمكن من الإجابة عليها حين نجد الفرصة لدراسة تقاويم وجداول أعمال ومذكرات ووثائق أخرى لا بد أنها محفوظة في السقائف في استنبول ، في قعر أحد الصناديق بين أكداس صور اصفرت حوافها بتقادم الزمن عليها فلا يعرف أحد من هؤلاء الأشخاص الذين يبدون في هذه اللقطات الغائمة .

مـلاحظـات

١ — ورد هذا استناداً إلى

Semıth Mumtaz S Soysal, «Ramazan Hatıraları», Aksam, 31 July 1947, 4.

٢ — انظر

Salname-ı Devlet-ı Aliye-ı Osmanıye 1318 (1902), 74, Salname-ı Maarıf, 1319 (1903) 101

٣ — انظر

«Le journal d'un bourgeoıs d'Istanbul au début du XXe Sıècle. II. Le budget»

محاضرة قدمت في الندوة الخامسة للـ CIEPO في تونس من ١٣ — ١٨ أيلول / ستمبر ١٩٨٢

٤ — لمعلومات أوسع حول المؤسسة انظر

Carter V Fındley, «Bureaucratic Reform ın the Ottoman Empıre». The Sublıme Porte 1789-1922, Prınceton, 1980, 261-262.

٥ — انظر

Danıel Panzac, «La Peste dans l'Empıre Ottoman Thesıs, Aıx-en-Provence 1983, 641-660»

هذه الأطروحة تعطي وصفاً مفصلاً لوظائف هذه المؤسسة .

٦ — رواية Mızancı Murad Bey بعنوان Yoksa Turafanda mi, Turfa mi تم نشرها عام ١٨٩٠ .

٧ — انظر سعيد نعوم — دهني

Saıd Naum Duhanı, Eskı Insanlar, Eskı Evler. XIX Yuzyılda Beyglu, nun sosyal topgrafyası, Istanbul 1982.

٨ — انظر

Collection des Guıdes-Joanne, De Parıs à Constantınople, Parıs 1902, 163-164

الجماهير في الثورة الإيرانية[١]

إرفاند ابراهاميان

مقدمة

كانت الثورة الدستورية التي دامت من ١٩٠٥ ــ ١٩٠٩ حداً فاصلاً أساسياً في التاريخ الإيراني. إذ أنهت النظام التقليدي للحكومة وكان الشاه بموجبه كظل الله على الأرض يحكم شعبه دون أية قيود قانونية أو دستورية. وأدخلت الثورة النظام الدستوري للحكومة حيث يسود «الشعب»، وكان ممثلوه المنتخبون يعينون الوزراء ويقيلونهم ويسنون القوانين ويضعون الميزانية ويبتون في أمر التنازلات والمعاهدات الأجنبية. لعبت الجماهير السياسية في هذه الثورة دوراً بارزاً[٢]. فأثارت إحدى المظاهرات المنظمة في نيسان / ابريل ١٩٠٥ مسألة ما إذا كان يحق للشاه أن يختار بحرية رجال الإدارة لديه. وطرح تجمع أكبر بعد تسعة أشهر الحد من سلطات الشاه الاستبدادية بإقامة «دار العدل». وعملت أحداث الشغب المندلعة تلقائياً في حزيران / يونيو ١٩٠٦ وقتل المتظاهرين، على صب نهر من الدماء في الهوة الواسعة القائمة بين الدولة والأمة (الملّة). كما أدى إضراب عام في تموز / يوليو، وخروج ١٥،٠٠٠ شخص جماعياً من طهران إلى المفوضية البريطانية إلى إجبار البلاط على منح البلد دستوراً مكتوباً ومجلس شعب (برلمان) منتخب. وأسهمت اجتماعات حاشدة على مدى السنوات الثلاث التالية مصحوبة بمظاهرات عنف في الشوارع في الحفاظ على الدستور وانتشاله من أيدي المحافظين الذين أزمعوا إعادة أركان الحكم المطلق الملكي. وكما أكد أحد المعاصرين الفرنسيين في مناقشة حول مزايا النظرية الفوضوية للثورة فإن «الأحداث في إيران تبرهن على أن الإضراب الشامل والعمل الجماهيري في الشوارع يمكنهما أن يفضيا إلى ثورة ناجحة»[٣].

على الرغم من أن للجماهير في إيران أهمية عبر العصور ، فإنها لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام سواء من المؤرخين أو علماء الاجتماع أو علماء السياسة . وقد أجمع المراقبون المتعاطفون على تمجيد الجماهير وأطلقوا عليها « الشعب » يهب دفاعاً عن البلاد ، والحرية والعدالة[٤] . أما المراقبون غير المتعاطفين فقد أحالوا الجماهير إلى « غوغاء مجنونة » مأجورة للأجانب أو هي فئات المخربين وليس فيها سوى « المتشردين » و « قطاع الطرق » و « الدهماء » و « المتسولين المحترفين » و « حثالة البشر »[٥] . وكثيراً ما صورها الصحفيون الأوروبيون على أنها « وحوش مصابة برهاب الأجانب » تهيل الشتائم والأحجار على السفارات الغربية . وكان يطيب للروائيين اللّماحين أن يصفوا الجماهير بأنها سرب من النحل الهزلي المتقلب الأهواء يصنع السياسيين ويطيح بهم[٦] . فكانت الجماهير بالنسبة للجميع شيئاً تجريدياً سواء استحق المديح أم الخوف أم الاشمئزاز أم الفطنة ولكنه ليس موضع دراسة قطعاً .

إن الهدف من هذه المقالة هو دراسة الجماهير السياسية في الثورة الإيرانية ، تحديد دورها وتقصي ما إذا كانت قد أبدت عقلية « دونية متفردة » أو « إجرامية » أو « لا عقلانية » أو « مدمرة » أو « متعصبة » كما حملنا غوستاف لوبون في كتابه « الجماهير » على الاعتقاد ؛ أو إن كانت تلك الجماهير « موطدة العزم بشكل يدعو للإعجاب » وليست « متقلبة ولا غير عقلانية أو ميالة لشن هجوم دموي على الأشخاص عموماً » كما تحقق جورج روديه في كتابه « الجماهير في التاريخ » من صحته في كل من إنكلترة وفرنسا[٨] . كما نهدف إلى دراسة التكوين الاجتماعي معرفين قدر الإمكان الطبقات والمجموعات المختلفة التي ساهمت في المظاهرات والاجتماعات وأعمال الشغب والاضطرابات العامة العديدة . ونأمل أن تلقي هذه الدراسة بعض الضوء على الأسس الاجتماعية للحركة الدستورية .

المدن عشية الثورة

في إيران التقليدية كانت الحياة المدينية تتمركز حول البازار . فهناك يبيع مالكو الأراضي غلالهم ويصنع الحرفيون سلعهم ويسوق التجار بضائعهم ويجد الراغبون في الديْن قرضاً يستلفونه ، ويتبرع رجال الأعمال المحسنون للجوامع والكتاتيب (المدارس التقليدية) . والحق أن البازار كان مخزن القمح وورشات العمل والسوق والمصرف والمركز الديني والمركز التعليمي للمجتمع بأكمله . وكذلك فإن كل حرفة وتجارة ومهنة كانت مبنية بإحكام على شكل أصناف (نقابات) لكل منها تنظيمه المستقل وتراتبه التدريجي وتقاليده وطقوسه

وأحياناً لهجته السرية الخاصة . ويضم مسح قام به جابي ضرائب أصفهان عام ١٨٧٧ مائتي نقابة مستقلة[٩] . ويشكل الحرفيون المهرة مثل صاعة الفضة ومجلدي الكتب والخياطين نصف هذا العدد . أما التجار مثل بائعي الخضار والمرابين وأصحاب الحوانيت فيمثلون خمسين من هذا العدد ، وهناك خمسون آخرون من العمال الذين لا مهارة لهم مثل الفعلة والحمالين والعاملين في الحمامات .

وتتألف البنية السياسية للمدن من توازن معقد دقيق بين سلطة الشاه وسلطة البازار . وكلما كان الشاه قوياً رشح رؤساء النقابات (Kadhudas) وكان من يعينهم مثل شيخ الإسلام (وهو أعلى سلطة دينية في المدن) وإمام الجمعة (وزير مساجد الجمعة) والمشرف على النقابة (Kalantar) والمحتسب (Mushtasıbs) (وهو الموظف المسؤول عن الأوزان والمقاييس والأسعار وشؤون البازار العامة) يسيطرون على الحياة المدينية . وكلما كان ضعيفاً انتحب أسياد النقابات كبارهم ومارس المجتهدون (Mujtahids) ـــ وهم سلطات دينية لا صلة لها بالدولة ولكن لها روابط بمجتمع رجال الأعمال ـــ استقلالهم وعملوا كمنافسين للمؤسسات السياسية .

في ميزان السلطة هذا كان لكل طرف سلاح رئيسي واحد : القبائل والشوارع . فالشاه الذي لم يكن تحت إمرته رجال شرطة أو بيرقراطية أو جيش دائم . لم يكن بوسعه إرهاب مجتمع البازار إلا بتهديده بأن يقوم رجال قبائل مستأجرون بغزو المدينة ونهبها . ومجتمع البازار الذي لا يملك أقبية قانونية لا يمكنه أن يحمي مصالحه سوى بكتابة العرائض والخروج في مظاهرات الالتجاء (bast) إلى الأماكن المقدسة أو أراضي العائلة المالكة أو الأرض الأجنبية التي تتمتع بالحصانة من السلطات المحلية . وهكذا فإن المفاوضات بين الحكومة والبازار كانت غالباً ما تأخذ شكل المساومة في مجموعها .

وفي أواخر القرن التاسع عشر رجحت كفة الميزان بشدة لصالح البازار . وكانت النقابات تختار رؤساءها بنفسها ، وفقد المشرف عليها الكثير من أهميته واختفى المحتسب في عدة مدن ، بالإضافة إلى أن تأثير الغرب قد عمق أكثر فأكثر الهوة القائمة بين الشاه والبازار . ومملكة القاجار التي انسحقت مراراً في الحروب الأجنبية أضاعت شرعيتها كحامية لكل الشيعة . وإذا حرمت من أراضي التاج على يد الروس لم يعد باستطاعتها استئجار رجال القبائل كما تحب وترغب ، وفي حاجتها الماسة للقروض اتجهت المملكة إلى الدائنين الأوربيين وبالمقابل منحتهم امتيازات ، واحتكارات وتنازلات لم تلق شعبية . وقد وجد البلاط أنه ـــ إذا أجبر على قبول بعض برامج التغريب ليتمكن من البقاء في زمن الامبريالية ـــ قد باعد البون

بيه وبين السلطات الدينية من جهة، ومن جهة أخرى، سمح دون أن يدرك دلك، لنظام « حقوق الإنسان الإلهية » المدمر بتقويض « حق الملك الإلهي » المسلم به. وإذ عجز البلاط عن الدفاع عن الصناعات الوطنية ضد الاجتياح الضاري للمصنوعات المستوردة فَقَدَ هالته كحام للشعب وبدا كعائلة فاسدة تشارك في نهب البلاد وتدميرها.

ومع بدايات القرن العشرين أضحت العائلة القاجارية حاكمة طاغية محلقة بادعاءات لا تنتهي ولكن قدميها في الفراغ، إذ كان يكفي أن يلم بالبلاد موسم حصاد شحيح أو أزمة تجارية صغيرة تسببت بها الحرب البعيدة بين الروس واليابان ليتعرى الأساس الواهي للنظام وتطيح به الأحداث العارضة فيتهاوى محطماً.

الجماهير الدستورية
نيسان / ابريل ١٩٠٥ ــ حزيران / يونيو ١٩٠٧

انقض التضخم المالي على البلاد في أوائل ١٩٠٥. وادعت صحيفة « الحبل المتين Habl Al-Matin) الصادرة في كالكوتا والتي لها شعبية في أوساط التجار والليبراليين في طهران، بأن سعر القمح ارتفع بنسبة ٩٠٪ وسعر السكر بنسبة ٣٣٪[١٠] وقد أنحت الصحيفة باللائمة على المسيو نوس البلجيكي الذي عين مديراً للتعرفة (الخازن العام للمالية).

ظهرت بوادر أولى جماهير الثورة الدستورية في نيسان / ابريل ١٩٠٥. وقد اتخذت شكل مسيرة منظمة من المرابين وتجار الأقمشة قامت بتسليم رسالة احتجاج للدولة. سعى المرابون لاسترداد بعض من القروض التي قدموها لخزينة الدولة منذ سنتين. واحتج التجار على أن سياسة التبادل التجاري الجديدة تؤثر التجار الروس على الإيرانيين وطالبوا بإعفاء نوس من منصبه فوراً. وأدلى أحد المتظاهرين بآراء مجموعته لمراسل الحبل المتين فقال: « ينبغي على الدولة أن تشجع الصناعة الوطنية حتى وإن كانت منتجاتها لا تعادل المنتجات الأجنبية جودة، وإلا فإن السياسة الحالية التي تساعد التجار الروس سوف تؤدي قطعاً إلى التدمير الكامل لصناعتنا وتجارتنا »[١١]. وحين لم تستجب الدولة لمطالبهم أغلق موقعو العريضة حوانيتهم في البازار وقاموا بتوزيع نسخ عن صورة لنوس يظهر فيها متنكراً في زي « ملّا » في حفلة أزياء تنكرية، ثم لجأوا بقيادة أحد أصحاب الحوانيت المرموقين وأحد تجار المناديل الأثرياء إلى مسجد « عبد العظيم » خارج طهران ولاذوا به. وبقي الجميع هناك لمدة خمسة

أيام إلى أن قطع ولي العهد محمد علي ميرزا عهداً بأن نوس سيطرد حالما يعود مظفر الدين شاه من جولته في أوروبا .

وعندما عاد الشاه . وجد من الملائم أن « ينسى » هذا الوعد . وعين كتسوية لجنة من خمسة عشر تاجراً يحملون المسؤولية الغامضة في أن « يشيروا على » وزارة التجارة في القرارات الرئيسية المتصلة بسياستها(١٢) .

وظلت الشوارع هادئة إلى أن حل شهر رمضان الديني ؛ إذ انتهز الفرصة أحد الواعظين الدينيين العاضبين وله باع في الفصاحة والبلاغة الفرصة ، أثناء حديثه أمام جمهور محتشد في بازار طهران وهاجم بالاسم « المصرف الروسي للحسم والقروض » والذي ابتاع مؤخراً مدرسة دينية ومقبرة مجاورة وكان يهم بتوسيع رقعة أبنيته . وشدد الواعظ على أن الروس يخططون ليس لتدمير التجارة والأموال الإسلامية وحسب بل أيضاً لتدمير المدارس والمقابر المسلمة . وادعى أحد شهود العيان بأن جمهوراً غاضباً من بضعة آلاف شحص دك أركان المصرف وقوض دعائمه قبل أن يفرغ . الواعظ من موعظته(١٣) . ووجد التحار المنافسون لنظرائهم الأجانب والعلماء (القادة الدينيون) الذين يلقون الخطب منددين بالكفر عدواً مشتركاً : الروس وعملاؤهم الملكيون .

وعادت هاتان المجموعتان إلى التظاهر الساخط في الشوارع من حديد في كانون الأول / ديسمبر عندما حاول حاكم طهران أن يخفض سعر السكر وأن يجلد بالعصا قدمي اثنين من التجار المرموقين أحدهما كان قد بنى ثلاثة مساجد في طهران . وحاول الرجلان الضحية عبثاً أن يردا التهمة عن نفسيهما بإفهامه أن الحرب الروسية ـــ اليابانية قد تسببت في نقص في السكر(١٤) . وقد كتب أحد المراقبين أن نبأ « الفلقة » انتشر « انتشار النار في الهشيم في الأسواق والبازارات »(١٥) . وأغلقت مجموعة من التجار أبواب حوانيتها ولاذت بمسجد الشاه (Masjid Shah) في أحد أطراف البازار . وهناك انضم إليهم السيد جمال الدين الأصفهاني وهو واعظ تحرري بليغ وثلاثة من القادة الدييين المحترمين : سيد عبد الله البهبهاني وسيد محمد طباطبائي والشيح فضل الله . وفي اليوم التالي طلب جمال الدين هو يخطب من مبر المسجد من الشاه أن يبرهن على ولائه الديني بالتعاون مع العلماء . وهنا قاطعه إمام الجمعة واتهمه بأنه بابيّ وأمر خدمه بإحلاء المنبر . وانفض الاجتماع في هرج وفوضى . وانسحب بعض القادة الدينيين إلى منزل البهبهاني الدي حذرهم إن هم استمروا في احتجاجهم ضمن المدينة فإن « العامة » ستعتبرهم هم وتجار السكر شيئاً واحداً(١٦) . ونصح بأن يلوذوا بمسجد « عبد العظيم » وانصاع لنصحه سبعة من العلماء القادة مع عائلاتهم وتلامذتهم وخدمهم وبلغ

عددهم ألفي شخص. وبالرغم من أنهم سمحوا لفئة قليلة من التجار بالانضمام إليهم، قام البازار بتنظيم إضراب عام وتظاهر أمام عربة العاهل مطالباً بعودة القادة الدينيين. وأرسل الجمع في «عبد العظيم» إلى الدولة اقتراحاً من ثمانية بنود. كانت المطالب الرئيسية فيه: تشكيل «دار العدل»، فرض القوانين الدينية؛ إزاحة نوس من منصبه وطرد الحاكم. وبقوا في ملاذهم المقدس شهراً بأكمله إلى أن وافق الشاه على مطالبهم. وعندما عادوا إلى طهران استقبلتهم حشود من الجماهير مرحبة على طول الشوارع هاتفة «تعيش أمة إيران». وعلق أحد المشاركين بأنها المرة الأولى التي تذكر فيها «الأمة علناً»[١٧].

ومن جديد عاد بذل الوعود ثم الإخلال بها. ومن جديد عاد الهدوء إلى شوارع طهران. ومن جديد قطعت الهدوء عاصفة مفاجئة وكانت هذه المرة أشد عنفاً وأبعد أثراً من سابقتها. ففي تموز / يوليو أمرت الحكومة التي استعادت ثقتها بنفسها بأن يلقى القبض فوراً ولكن بدون ضجة على واعظ بارز معاد للبلاط. ولحظ أحد المارة مشهد القبض الهادئ وبلغ عنه لإحدى المدارس في البازار واندفع الطلبة لإنقاذ السجين[١٨]. وأمر الضابط في غرفة الحجز في السجن رجاله أن يطلقوا النار. وعندما رفضوا أطلق الضابط النار بنفسه على أحد الطلبة فأرداه قتيلاً. وأحال ذلك المظاهرة إلى شغب فهجم الطلبة على المبنى واشتبكوا مع الجنود وهزموهم هزيمة منكرة ثم حرروا السجين. وحمل الشغب عندئذٍ وأصبح مسيرة منظمة وحمل الجثمان إلى مسجد مجاور. وأغلق البازار أبوابه. ولاذ العلماء القادة مع أتباعهم الكثر بالمسجد نفسه وطالبوا بطرد رئيس الوزراء. وامتلأت شوارع البازار برجال يلبسون الأكفان ليعلنوا أنهم مستعدون للقتال حتى الموت[١٩]. واجتمعت الحكومة ورفضت المطالب المقدمة من المجتهدين وقررت استخدام القوة. وهكذا وفي اليوم التالي عندما حاولت مسيرة من «الملالي» والطلبة والتجار يحملون عموداً علق عليه قميص المتظاهر القتيل ملطخاً بدمائه، أن تشق طريقها في شوارع البازار أطلق الجنود النار عليها[٢٠]. ومع أن عدد الضحايا بقي مجهولاً والبعض يدعي أن ما يقرب من مائة شخص سقطوا جرحى لم ينقذ المتظاهرون سوى جثمانين أحدهما لواعظ ديني والآخر لتاجر. وأخلى استخدام القوة الشوارع من المتظاهرين ولكنه في الوقت نفسه زاد من حدة مقاومة المتظاهرين في المسجد. فبقوا هناك أربعة أيام لا يذوقون طعاماً محاصرين بالقوات إلى أن سمح لهم أن ينسحبوا إلى مدينة قم المقدسة خارج طهران بشرط ألا يرافقهم «الشعب». وحين غادروا العاصمة صرحوا بأن البلاد ستترك دون إرشاد ديني أو معاملات قانونية إلى أن يطرد الشاه رئيس وزرائه ويجري إصلاحات سياسية. لقد أضرب العلماء.

ووصفت المفوضية البريطانية في مذكرة تفصيلية قدمتها لوزارة الخارجية في لندن الأحداث كما يلي :

« بدا وكأن الحكومة قد انتصرت فالمدينة واقعة في أيدي القوات والقادة الشعبيون قد فروا هاربين واحتل الجنود البازارات وليس ثمة مكان يلوذ به المرء كما يبدو . تحت هذه الظروف لجأ الحزب الشعبي إلى وسيلة تقر قداستها عادة قديمة منذ غابر الأزمنة ألا وهي نظام الباست *(Bast)* (أو اللواذ بالأماكن المقدسة) . وقد اتخذ القرار باللجوء إلى هذه الوسيلة إن نضبت كل الموارد الأخرى... وفي ١٨ تموز / يوليو زار شخصان المفوضية في غولاهك على بعد سبعة أميال من المدينة وسألا إن كان القائم بالأعمال في حال لاذ الناس بالمفوضية البريطانية سيستدعي معونة من الجيش لإجلائهم . وعبر السيد غرانت دوف عن أمله في ألا يلجؤوا لمثل هذه الوسيلة ولكنه قال بأنه ليس بإمكانه نظراً للعادة المتعارف عليها في إيران وللحق المقدس في اللواذ أن يستخدم القوة لطردهم إن هم جاؤوا... وفي مساء التاسع عشر قدم خمسون من الملالي والتجار إلى المفوضية واتخذوا أماكنهم لقضاء الليل هناك . وبدأ عددهم بالتزايد تدريجياً وسرعان ما كان في حديقة المفوضية ١٤٫٠٠٠ شخص »[٢١] .

كان الحشد يتألف في أغلبيته من التجار وأصحاب الحوانيت والحرفيين والمتمرنين والعمال المياومين . ويصف أحد المشاركين المشهد الماثل : « رأيت أكثر من ٥٠٠ خيمة لكل النقابات حتى صانعي الأحذية وبائعي الجوز وحتى السمكرية لهم خيمة واحدة على الأقل »[٢٢] . وقام الاحتجاج بقيادة (Anjuman ıAsnaf) وهي رابطة شكلت حديثاً من النقابات المهنية في بازار طهران . وكان كبارها يمنعون دخول الأشخاص غير المفوضين إلى الحديقة ولكنهم كانوا يسمحون لبعض المتثقفين الغربيين وبعض طلبة المعهد التقني والأكاديمية العسكرية والمدرسة الزراعية بالانضمام إلى صفوفهم . وقد فرضوا نظاماً صارماً لحماية المبنى وممتلكاته من الأيدي العابثة بالرغم من أنه ورد في وصف المفوضية البريطانية أن « كل تجمع من أصص الزهور قد داسته الأرجل حتى لم يعد له وجود وجميع الأشجار ما تزال تحمل آثار كتابات دينية محفورة في جذوعها »[٢٣] . وقد عينوا أيضاً لجنة مؤلفة في مجملها من المتثقفين التحرريين لمفاوضة البلاط . ولم تقتنع اللجنة بالوعود الملكية ولا « بدار العدل » الغامضة .

وطالبت بدستور مكتوب ومجلس شعوب « برلمان » . وأصرت على أن المتظاهرين عازمون على البقاء بعيداً عن أعمالهم طالما كان ذلك ضرورياً . وخارج أسوار الحديقة وفي شوارع طهران أقامت زوجات المحتجين احتجاجات احتجاج دورية ؛ وفي مدينة « قم » أقام القادة الدينيون الذين زاد عددهم حتى بلغ ١٠٠٠ ملّا وطالب فقه ، « باست » خاصاً بهم في الوقت نفسه .

وشجب البلاط المعارضة ووصفها بأنها شرذمة من الخونة « المأجورين » لصالح البريطانيين[٢٤] . ولكن البلاط إذ وجد نفسه وجهاً لوجه أمام مظاهرتين ضخمتين في قم والمفوضية البريطانية وإضراب عام في بازار طهران واحتمال ارتداد الجنود في الصفوف العسكرية إلى جانب المعارضة اضطر للإذعان وإعلان استسلامه . ونقلت المفوضية البريطانية نبأ قيام قائد الألوية في طهران « بالإعلان الحاسم المصيري » بأن رجاله ليسوا مستعدين للقتال وأنهم على وشك الانضمام هم أنفسهم إلى صفوف المحتجين »[٢٥] . وفي الخامس من آب / أغسطس وبعد ٢٥ يوماً من الهرب و ٥٠ يوماً في الحدائق وافق الشاه على منح الدستور .

لقد هز التجار والمرابون الذين قدموا عريضتهم في نيسان / ابريل ١٩٠٥ أركان النظام القديم . وساهم القادة الدينيون اللائذون في كانون الأول / ديسمبر بإضعاف النظام القديم . وقد أفلحت المجموعتان بمساندة المساهمة الفعالة للجماهير في البازار في آب / أغسطس ١٩٠٦ بتقويض النظام التقليدي ودمرته تماماً . ويذكر الشعب كلمات الرسول : « يد الله مع الجماعة »[٢٦] .

حصل الدستوريون على دستورهم ولكنهم لم يضمنوا له بعد أسساً متينة . فالأوتوقراطية أرغمت على التخلي عن سلطاتها إلا أنها لم تستسلم تماماً للنظام الجديد . واستمر العراك بين الطرفين سجالاً للسنوات الثلاث التالية . فالبلاط يجهد لاستعادة ما أضاعه والثوريون يناضلون للحفاظ على ما اكتسبوه . وكانت الشوارع ساحة قتال لكلا الجانبين .

أشعل تسويف العاهل في توقيع الأحكام الخاصة بالانتخابات البرلمانية فتيل مظاهرات جماهيرية في العديد من المدن وهددت المعارضة بالعودة إلى المفوضية البريطانية . ودفعت محاولات ولي العهد لتهدئة الدستوريين في تبريز بتخفيض سعر الخبز . بالمتطرفين إلى النزول إلى الشوارع هاتفين « نطالب بأكثر من الخبز الرخيص ، نطالب بالدستور »[٢٧] . وأدى رفض الملكيين قبول مبدأ أن يكون الوزراء مسؤولين أمام النواب إلى مظاهرات عارمة . وعلق أحد

المراقبين الأوروبيين قائلاً : « مادا بوسع الشاه بجنوده العزل الذين لم يقبضوا رواتبهم والمرتدين أسمالاً مهترئة والمتضورين جوعاً أن يفعل حيال تهديد بإضراب عام وأعمال شغب ؟ »[٢٨] وتسبب تأجيل الشاه للمسودة الأخيرة للدستور بإثارة المزيد من المظاهرات والاحتجاجات في جميع أرجاء البلاد . واستعد المتطوعون المسلحون في تبريز للقتال في حين أقسمت حشود ضمت ٢٠٫٠٠٠ شخص على أن « تمتنع عن العمل إلى أن يتم التوقيع على القوانين الأساسية »[٢٩] . ودام الإضراب شهراً بأكمله إلى أن قام مظفر الدين وهو على فراش الموت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٦ بالمصادقة على الدستور . وعندما أرجأ العاهل الجديد محمد علي شاه إرسال مبعوث إلى كرمنشاه لإقرار الانتخابات البرلمانية أعلنت المدينة بأسرها إضراباً عاماً . وكتب الممثل البريطاني في تقريره « لاذ جميع التجار والعاملون في البازار حتى الحمالون منهم بمكتب البريد »[٣٠] . وحين اتهم بعض النواب المتطرفين رئيس الوزراء بالتآمر ضد البرلمان توقف البازار في طهران عن العمل وطالب باستقالته . وعندما اغتيل رئيس الوزراء احتشد جمهور غفير حداداً على القاتل وقطعوا على أنفسهم عهداً بمساندة الثورة . وقدر أحد المراسلين البريطانيين عدد المشتركين في المظاهرة بحوالي ١٥٫٠٠٠ شخص[٣١] . وأحصى مراسل آخر المشتركين وقدرهم بحوالي (١٠٠٫٠٠٠)[٣٢] . وقد نجحت هذه المظاهرة بغض النظر عن العدد الحقيقي للمشتركين فيها في شل المعادين للثورة في الوقت الراهن على الأقل .

كانت الجماهير في ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وأوائل ١٩٠٧ جميعها تحتج ضد البلاط . غير أن ظاهرة جديدة في أواسط ١٩٠٧ برزت إلى الوجود في شوارع البلاد : الجماهير المحافظة تتظاهر مؤيدة للبلاط ضد الدستور . ظهرت هذه الجماهير أولاً في تبريز ثم في طهران وأخيراً في مدن أخرى من الولايات . ومع نهاية عام ١٩٠٧ وجد الدستوريون أنفسهم أمام تحد حقيقي من الملكيين في عقر دارهم ، وخسروا احتكار الشوارع التي كانت لهم وحدهم فيما مضى .

الجماهير المحافظة
حزيران / يونيو ١٩٠٧ ــ تموز / يوليو ١٩٠٩

كانت ثورة آب / أغسطس ١٩٠٦ انتفاضة الحشود المدينية . وانضم الحرفي وعامل المياومة والتاجر الثري والفقير وتاجر الجملة والبائع الجوال وصاحب الحانوت ومساعده والعلماء وطلاب اللاهوت والمسلمون وغير المسلمين جميعهم ووقفوا صفاً واحداً للإطاحة

بالبلاط . وإن كان ثمة فئة ما من السكان عارضت الانتفاضة أو امتنعت عن الاشتراك فيها فلم تعبر عن موقفها بكلمات أو بأي نشاطات في الشوارع . وأضحى الشاه ومستشاروه معزولين في مواجهة بلد يناصبهم العداء .

اختلف الميزان السياسي خلال عام ١٩٠٧ . ففي تبريز قام المتظاهرون خلال الصيف بمحاصرة مجلس البلدية الذي يسيطر عليه المتطرفون ومع نهاية العام انقسمت المدينة إلى شطرين بين المواطنين الثوريين في المناطق الجنوبية وبين سكان المناطق الشمالية المناوئين للثورة . واستعرض الملكيون في طهران قوتهم في كانون الأول / ديسمبر حين احتشدوا في ميدان المدفعية الواسع (Maydan-i-Tupkhanah) وطالبوا بإلغاء الدستور . وفي مناطق عديدة أخرى مثل يزد وأردبيل وكرمنشاه وقارفين ومشهد وشيراز وهمدان قام المتظاهرون بمهاجمة الليبراليين وأحياناً بطردهم من المدينة .

وكثيراً ما دونت أحداث الثورة بأقلام المتعاطفين معها : إدوارد براون الإنكليزي المعجب بالليبراليين الإيرانيين وأحمد خسروي منظّر القومية الإيرانية الذي شهد في فتوته الصراع الذي قام في مسقط رأسه تبريز ، وأيضاً مهدي مالك زاده أحد المشتركين في ثورة طهران قتل أبوه وهو ليبرالي قيادي على يد الملكيين ، واسماعيل خزّي وطاهر زاده بيهزاد وهما متطوعان مسلحان في الحرب الأهلية في تبريز ومحمد هراوي أحد المفكرين اللاجئين بالمفوضية البريطانية وكذلك الصحف الإصلاحية مثل « الحبل المتين » و « المساواة » و « صور إسرافيل » . وعمدت هذه المصادر المتلهفة لتأكيد الشرعية الشعبية للثورة إلى تجاهل مظاهرات الملكيين أو إلى تجاهلهم بألفاظ متجنية عدائية . فقد وصف كل من براون وخسروي ومالك زاده و« صور إسرافيل » مثلاً في معرض حديثهم عن مسيرة الملكيين في ميدان المدفع ، المتظاهرين على أنهم حفنة من « المشاغبين المأجورين » أو « المقامرين » أو « السكارى المتعطشين للدماء » أو « الغوغاء » أو « المتوحشين المأجورين » ، ولم يقر أحد من المؤرخين الكثر باستثناء مالك الشعرا باهار الذي أشار عرضاً إلى أن الرجعيين هم أتباعهم في الجماهير : « خلال الثورة كانت الطبقة العليا والطبقات الدنيا في المجتمع تدعم الاستبدادية وكانت الطبقة الوسطى وحدها هي التي تنادي بالدستورية »(٣٣) . غير أنه لم يستفض في الحديث عن هذه النقطة ، كما أنه أخفق في شرح أي العناصر من « الطبقات الدنيا » هي التي ساهمت في الحشود المحافظة وماذا كانت دوافعها وما إذا كان مسلكها هذا منطقياً ومتوقعاً .

يمكن تحديد ثلاثة عناصر منفصلة في المظاهرات الملكية: الأرستقراطيون والتجار والحرفيون والعمال غير المختصين الذين يرتبطون بالقصر واقتصادياته التي تقابل اقتصاديات البازار. وهناك «العلماء» المحافظون وطلابهم في اللاهوت وأحياناً «الطبقات الدنيا».

لم يكن للقاجاريين سبل مباشرة للاستبداد المطلق مثل بيرقراطية تضرب جذورها في كل ما يمت إلى الدولة بصلة أو جيش نظامي، إلا أنهم كانوا يسيطرون على شبكة واسعة من رعايا المصالح والتوظيف. إذ كانوا يمنحون الهبات ومعاشات التقاعد لحاشيتهم ورجالاتهم الأثيرين ومناصب تدر كسباً لمن يشغلها والإداريين المخلصين لهم كما كانوا يوظفون آلافاً من الخدم المنزليين والموظفين والحرفيين وعمال المياومة والعمال والحمّالين والنعالين يستأجرهم القصر بأجنحة الحريم الواسعة فيه وبخزانته ومطابخه ومخازنه ومستودعات الأسلحة فيه وورشات الحرف واصطبلاته[٣٤]. بالإضافة إلى أن ولي العهد في تبريز والأقطاب البارزة في عواصم الولايات كانوا جميعاً يحذون حذو طراز الحياة الملكية في طهران على نطاق أضيق. إن هذا العامل في الاقتصاد جعل ماركس يستنتج بشيء من المغالاة عندما يتعلق الأمر بإيران بأنه «في النمط الآسيوي الإنتاجي يجب اعتبار المدينة الكبيرة مجرد معسكر أميري مفروض على البنية الاقتصادية الفعلية»[٣٥].

حرص الليبراليون الذين خطوا مسودة المطالبات الدستورية في المفوضية البريطانية على أن يحملوا استبداد البلاط مسؤولية كل ما لحق بهم من أحزان ومصائب. وضحى المتطرفون القلائل المنتخبون في المجلس الأول بالمكاسب النفعية في سبيل المبادئ. وتحدثوا في خطبهم عن العدالة الإنسانية والمساواة الاجتماعية وعن التأثيرات التدميرية لكل من السلطة السياسية والاقتصادية للبلاط. وعلق الممثل البريطاني بأن الأثرياء كانوا يعيشون في «رهبة وخوف» من أن تصادر الحكومة الجديدة الثروة التي كدسوها في ظل النظام القديم[٣٦].

كان رد الفعل متوقعاً. إذ حين حاول المجلس أن يحاكي مثال مجلس العموم البريطاني بعد الثورة المجيدة فأقدم على تأسيس المصرف الوطني الإيراني، إلا أن العديد من ملاك الأراضي الكبار أفسدوا هذه المحاولات برفضهم المساهمة فيها. وعندما اقترح النواب ميزانية تحذف المعاشات التقاعدية العديدة في البلاط وتخفض الدخل المخصص للعاهل الملكي بشكل كبير قامت الخزانة الملكية التي كانت شديدة الحرص على الالتزام بما يترتب عليها حتى في الأوقات التي كانت خزانة الدولة تمر بضائقات عصيبة، قامت بإبلاغ مستخدميها بأن رواتبهم وأجورهم لا يمكن أن تصرف لهم بسبب ميزانية البرلمان[٣٧]. وأخذ رئيس اللجنة المالية يجادل عبثاً بأن ما يحاول أن يفعله هو تخفيض «الرفاهيات التي لا ضرورة لها» في البلاط

وليس أجور مستخدمي القصر ورواتبهم[٣٨] . وقام بعض المتقاعدين ونساء الحريم بالاحتجاج داخل مبنى المجلس ولم تلق احتجاجاتهم أذناً صاغية . إذ أشير على المتقاعدين أن يحاولوا حض الشاه على بيع مجوهرات التاج[٣٩] . وأعلن حسن تقي زاده وهو القائد الليبرالي من تبريز أنه غير معني بما تؤول إليه حال زوجات الشاه[٤٠] . وعندما دفع النواب عجلة الميزانية باتجاه تنفيذها قدم مستخدمو القصر أولاً عريضة إلى المجلس[٤١] ، ثم عمدوا إلى التظاهر في الشوارع . وشكلوا مع متقاعدي البلاط وحواشيهم فئة ملحوظة شاركت في المسيرة الملكية في ميدان المدفع . ولم يبد مالك زاده في معرض إقراره بأن الميزانية أساءت إلى أولئك المستخدمين في القصر أي تعاطف مع معاناتهم : « في تلك الأيام كانت الطريقة الشائعة للشتائم أن يوصم شخص بأن له « شخصية سائس » أو « عقلية حودي » ، إذ أن هؤلاء قد تقلبوا طويلاً في أحضان النعمة في البلاط حتى أصبحوا أشد الداعين تطرفاً إلى الإستبدادية في شعب طهران كله »[٤٢] .

وظهرت العناصر ذاتها في الاضطرابات الملكية في الولايات . إذ اكتسب البغالون والجمالون الذين يستخدمهم البلاط في تبريز شهرة بأنهم أشد الفئات رجعية في المدينة . وفي شيراز قام رجال حاشية أحد الرجال البارزين وهو قوام الملك بتشكيل جمعية مناوئة للثورة وحاربوا الثوريين في الشوارع . وأبلغ الممثل البريطاني في كرمنشاه بأن المدينة انقسمت إلى « حزب الشعب » و« الحزب الأرستقراطي »[٤٣] . الذي يضم ملاك الأراضي المحليين ورجالاتهم وخدمهم .

وقد زودت أموال القصر المتظاهرين الملكيين بدعم مضمون . وحول وجود الشخصيات الدينية هذه المظاهرات من تجمعات مؤيدة للشاه وحسب إلى تظاهرات وأعمال شغب تنادي بالشاه والإسلام . وانقسمت المجموعة الدينية خلال الإضراب العام في آب / أغسطس ١٩٠٦ انقساماً حاداً ولكن غير متساو إلى معسكرين متعاديين : معسكر « إمام الجمعة » و « شيخ الإسلام » القليل العدد والمرتبط بالبلاط والمتعاطف مع الشاه . ومعسكر « المجاهدين » الشعبي الذي يضم العديد من « الملالي » ومعلمي « الكتّاب » في البازار المتحالفين مع الليبراليين في الحركة الدستورية . إلا أن هذا الاختلال في التوازن انقلب إلى توازن حين كشفت الثورة عن مسارها وأزاح الليبراليون النقاب عن نواياهم العلمانية : مناهضة رجال الدين ، ودعم حركة تحرر المرأة . والمساواة بين الشيعة وغير الشيعة وبين المسلمين وغير المسلمين .

كانت سنة ١٩٠٧ علامة بارزة في التاريخ الديني لإيران المسلمة . فللمرة الأولى

شهدت البلاد ظهور مقالات ومنشورات صادرة من الداخل تنتقد رجال الدين علانية . ونشرت جريدة « صور إسرافيل » مقالاً تهكمياً يتناول رجال الدين وعلقت تعليقات لادعة السحرية عن « العلماء » الذين يحذرون دون انقطاع من أن الديـن يوشك أن يموت ، ووصفت الملالي بأنهم جهلة فاسدون وطفيليون(٤٤) . وعلقت صحيفة « الحبل المتين » في حديثها عن مطالب العلماء بإقامة محكمة عليا يصدرون من خلالها أحكاماً شرعية على كل ما يسنه المجلس من قوانين ، فكتبت متهكمة : « بمنطق هذا النقاش على التجار أيضاً أن يكون لهم « محكمة عليا » حيث يمكنهم هم أيضاً أن يصدروا أحكامهم على ممثلي الشعب »(٤٥) . وتسبب مستور معاد لرجال الدين وزّعه المتطرفون في البازار بردة فعل عنيفة بين صفوف النواب المحافظين في المجلس(٤٦) .

وتسببت مسألة حقوق الأقليات الدينية ودور المرأة في المجتمع بردود فعل عنيفة مماثلة . وحين تقدم أهل الطائفة الزردشتية بعريضة إلى المجلس يطالبون فيها بمعاملة متساوية لكل المواطنين بغض النظر عن عقائدهم ، لاذ المحافظون بأذيال الدين(٤٧) ، وكان جدلهم قائماً على أن الشريعة تفرق بين المسلم وغير المسلم وبما أن الدولة عليها واجب مقدس بتطبيق الشريعة فالتفرقة يجب أن تظل قائمة في الحياة العامة . وادعى أحد « أئمة الجمعة » بأنه عاجز عن فهم مقصد الزردشتيين فطائفتهم عوملت معاملة طيبة في إيران لما يربو عن ١٣٠٠ سنة . وخلص الإمام إلى أن متيري الشعب هم وراء تحريض الزردشتيين على التقدم بمطلب جاحد كهذا . ونهض المتطرفون لمقارعة المجادلين فشهدوا بأن سنين طويلة من القمع وليس مثيرو الشغب هي التي دفعت بالزردشتيين لإرسال مطالبهم . ودعموا العريضة بحجة أن القانون الإسلامي ينادي بالحرية والمساواة وليس بالاضطهاد والتفرقة . وثارت زوبعة مماثلة حين شكلت مجموعة من النسوة جمعية خاصة بهن(٤٨) . وشجب المحافظون الرابطة على أنها خارجة عن الإسلام ودافع المتطرفون عنها مستندين إلى أن النساء على مر العصور وفي جميع البلدان الإسلامية كان مباحاً لهن تشكيل منظمات خاصة بهن .

ودفعت هذه القضايا المثيرة للجدل والنزاع ببعض « العلماء » إلى التخلي عن الدرب الشائكة للدستورية واللجوء إلى الواحة الأمينة للاستبدادية التقليدية : « لا استبدادية يعني لا إسلام » وقاد هذه الموجة من الانكفاء إلى الأساليب القديمة الحاج ميرزا حسن في تبريز والشيخ فضل الله في طهران . وقام الحاج ميرزا حسن وهو « المجتهد » القائد في الحركة الدستورية في أذربيجان بالانفصال مع حلفائه المتطرفين في أوائل عام ١٩٠٨ وتشكيل « مجلس الإسلام » الملكية الخاصة به في المناطق الشمالية من تبريز ، وتحدى سلطة الليبراليين

في مجلس البلدية. أما الشيخ فضل الله وهو أحد أركان الثالوث الذي قاد المظاهرات الدينية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٥ فانفصل عن المتطرفين في صيف ١٩٠٧ ولاذ بمسجد عبد العظيم مع ٥٠٠ شخص من أتباعه. وأصدروا بياناً رسمياً من مقرهم الجديد معارضين إدخال القوانين التي لا صلة لها بالإسلام والمشترعة في أوروبا ومطالبين بتطبيق القوانين الإسلامية الموجودة في الشريعة(٤٩). كما حذروا من أن النواب الدين يحاولون تقليد الثوار الفرنسيين في برلمان باريس أيام ١٧٨٩ إنما يشجعون «الفوضوية» و «العدمية» و «الاشتراكية» و «المساواتية» و «المذهب الطبيعي» والأفدح من ذلك كله «البابية».

وكان للقادة الدينيين مثل شيخ فضل الله وحاج ميرزا حسن أثر في مسلك ثلاث فصائل من المجتمع. إذ حملوا معهم أولاً إلى الجانب الملكي طلاباً وملالي ومعلمين وخطباء دينيين وأتباعاً من مدارسهم وجوامعهم ومؤسسات الوقف، وتشكلت هذه الفصيلة غالبية الخمسمائة شخص الذين اتبعوا الشيخ فضل الله إلى مسجد عبد العظيم. وقد قام أفرادها بعد خروجهم من ملاذهم بجمع أنصار جدد من المجموعة الدينية وقد نجحوا في ذلك إلى حدٍ ما. وأبلغ أحد مراقبي وزارة الخارجية في تقرير له إلى لندن بأنه فيما يتعلق بمسألة الأقليات كان «قسم كبير من رجال الدين» متعاطفين مع المحافظين(٥٠). ثانياً حلب أتباع الشيخ فضل الله معهم إلى معسكر مناهضة الثورة زبائنهم من «اللوتيين» وهم رياضيون ذوو عقليات دينية في البازار يشبهون إلى حدٍ ما طبقة «قطاع الطرق» الهدوسية ويتمتعون بروابط وثيقة بضواحٍ وبنقابات ونوادي كمال الأجسام وبأعضاء من «العلماء»(٥١). وقد لعبوا دوراً مميزاً في الاضطرابات التي شهدتها تبريز وفي المسيرة الملكية في ميدان المدفع.

ومن جهة ثالثة كان للقادة الدينيين أثر على المنمين المتطرفين من الشيعة خاصة في الشرائح الأكثر فقراً في المدن مثل الصباغين وحاكة البسط والبنائين والجمالين والبغالين والباعة المتجولين والمكيسين في الحمامات العامة والحمالين والعمال. وقد علق خسروي المناوئ لرجال الدين تعليقاً مختصراً مفاده أن ارتداد فضل الله كان له أثر محبط على المتطرفين لأنه كان يتمتع هو وحاشيته «باحترام الجماهير وتوقيرها»(٥٢). واعترف مالك زاده المؤرخ المؤيد للدستورية بأن اهتياج فضل الله كان له بعض الأثر في نفوس «العوام»(٥٣). وأقر أحد شهود العيان بأن «عوام البازار» لحقوا بفضل الله إلى اجتماع ميدان المدفع(٥٤). وأشار أمير حزي في تعليقه على ارتداد بعض رجال الدين في تبريز إلى أن «العوام كانوا يؤمنون حقيقة بما

يقوله العلماء عندما كانوا يسمعونهم يصمون المتطرفين بأنهم كفرة وهراطقة ومعادون للإسلام »(٥٥) . على الرغم من أن هؤلاء المؤرخين كانوا يعترفون بشكل عارض بأن رجال الدين المحافظين شقوا سبلاً إلى نفوس « العوام » فقد استمروا في الكتابة وكأن الدستوريين ما زالوا يمثلون « الشعب » . وكما هي الحال عند الليبراليين في إنكلترا أيام القرن السابع عشر تجاهل هؤلاء المؤرخون دون أن يتعمدوا ذلك ، الطبقات الدنيا التي لا تملك شروى نقير واعتبروا الطبقة الوسطى المالكة هي « الشعب » .

وقد ساعدت عوامل أخرى إلى جانب الدين في جذب الطبقات الدنيا إلى صفوف الملكيين : وهي عوامل شديدة الالتصاق بالواقع مثل كلفة الخبز المتزايدة وإدراك أنهم لم يكسبوا شيئاً يذكر من ثورة البورجوازيين .

وفي المراحل الأولى من الثورة نجح المتمردون في جذب الفقراء إلى جانبهم بالمطالبة بخبز أرخص وبالجدل المقنع بأن الحكومة هي المسؤولة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية . وبهذا تمكن أفراد البورجوازية الصغيرة في البازار وفقراء بيوت الصفيح ونقابات التجار وأصحاب الحوانيت المزدهرة والنقابات الكاسبة للعمال غير المختصين ، تمكنت جميعاً من التظاهر معاً ضد القاجاريين . إلا أنهم انشقوا وتداعت صفوفهم عندما تغير النظام واستمرت أسعار المواد بالارتفاع . زاد تأييد مبدأ سياسة عدم التدخل في السوق الزراعية وقد أملته المصالح التجارية لأفراد من الطرف الليبرالي في توسيع شقة الخلاف(٥٦) . وفي صيف عام ١٩٠٧ كتب ممثل وزارة الخارجية في تقرير له يقول : « يتعرض المجلس للهجوم من جهات عدة فالبلاط بأجمعه يناصبه العداء وأهالي المدينة ساخطون لأن الخبز مازال باهظ الثمن كما كان عليه من قبل »(٥٧) . وكتب أحد المراقبين إلى لندن يقول بأن البلاط يحشد أناساً من « الطبقات الدنيا في المدينة »(٥٨) . أما في تبريز فكان الخلاف أشد استعاراً . وكتب القنصل البريطاني في تقريره في حزيران / يونيو ١٩٠٧ بأن « جمهرة من الغوغاء » المطالبة بالخبز قد حاصرت مجلس المدينة وأعدمت أحد أعضائه البارزين دون محاكمة ، وهو أحد تجار الحبوب الأثرياء اشتبه بأنه يحتكر السوق لصالحه(٥٩) . وكانت تلك أولى بوادر الشغب ضد الدستوريين . وقد علق خسروي قائلاً :

« حدث في تبريز أيام الثورة الدستورية ما حدث في باريس أيام الثورة الفرنسية ، إذ أبرز الرعاع والفقراء المعدمون رؤوسهم . وكانت القوة الدافعة لأولئك الناس تسوقهم نحو الفوضوية . فكانوا يسعون للإطاحة بسلطة

البلاط الاستبدادية، ثم ينقلبون على الأثرياء والطبقات المالكة. وما كان لرجال مثل دانتون وروبسبيير أن يرقوا إلى السلطة لولا مساندة قوم كأولئك. ولم يظهر في تبريز أمثال دانتون أو روبسبيير ولو وقع ذلك فعلاً لشهدنا أيضاً «عصر إرهاب وترويع» مماثل»(٦٠).

وبقي هذا الخطر جاثماً فوق تبريز يشتد تهديده بين الفينة والأخرى خلال عامين كاملين. وفي أوائل عام ١٩٠٩ كتب القنصل البريطاني من جديد مبلّغاً بأن الدستوريين المحليين يخشون «انتفاضة شعبية» بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية الذي تسبب فيه حصار الملكيين للمدينة(٦١). وحذر أحد أعضاء المجلس من احتمال حدوث أعمال شغب ما لم يتخذ إجراء ما لتخفيض سعر القمح. وذكّر عضو آخر الحضور بأن «الرعاع» لا يقيمون وزناً للشخصيات. وأعدم المجلس خبازاً لبيعه الطحين بسعر أعلى من السعر المحدد، ولكن ذلك لم يفلح في جذب الفقراء المتضورين جوعاً إلى صف المجلس واحتشدت جموع من النسوة مهددة الليبراليين وتم تفريقهن بالقوة. وعلق القنصل البريطاني قائلاً: «كانت تلك دلالة شؤم فالنساء دائماً يُدفع بهن إلى المقدمة للبدء بأعمال الشغب المطالبة بالخبز».

وساور النقابات المتواضعة مادياً الشك بأنها لن تجني نفعاً يذكر من الثورة وذلك منذ أن غامرت الجموع بالدخول إلى المفوضية البريطانية. وقد كتب الهراوي في مذكراته:

> «أذكر بجلاء اليوم الذي حذرنا فيه قسم الدعاية والإعلام من أن الرجعيين يبذرون بذور التذمر والاستياء بين صفوف النجارين والنشارين الفتيان. فالنجارون كانوا ساخطين لأنهم أبعدوا عن أعمالهم وطالبوا بتوضيح عما يمكن أن يجنوه من تلك المغامرة. أما النشارون فكانوا أكثر صلافة وجدلاً عقيماً فهم أميون ولم يكن للمنطق صدى في نفوسهم. ولو أن هاتين الفئتين المتهورتين غادرتا المفوضية لانهارت حركتنا بأكملها إذ كان من المحتم أن يندلع خلاف صريح بين النقابات المختلفة. ولحسن الحظ نجحنا في حثهم على أن يقطعوا عهداً بالبقاء في الملاذ مع الآخرين»(٦٢).

وقد أثبتت هذه الشكوك أنها تستند إلى أسس حقيقية حين تمت صياغة قانون الانتخابات في أيلول / سبتمبر ١٩٠٦(٦٣).

انقسم جمهور الناخبين إلى ست « طبقات » : الأمراء وقبيلة قاجار ، والأرستقراطية والنبلاء ، والعلماء وطلاب اللاهوت (الفقه الديني) لديهم ، وملاك الأراضي والمزارعين ، وطبقة التجار وأخيراً النقابات . أما الفئات التالية فحرمت من حق التصويت : ملاك الأراضي الذين يملكون أرضاً قيمتها أقل من ١٠٠٠ تومان ، والتجار الذين ليس لهم مكان عمل محدد ، أصحاب الحوانيت الذين يدفعون آجاراً أقل من الحد المتوسط المتعارف عليه ، والعاملين في التجارة والحرفيين والعمال الذين لا ينتمون إلى نقابة « معترف بها » . وبعد مضي شهرين عندما ألفت قائمة من ١٠٥ نقابات أدرجت معظم الرابطات التجارية والصناعية في حين استبعدت عدة مهن : الزهيدة الأجر أو التي لا تتطلب مهارة أو خبرة(٦٤) . وفي « المجلس الأول » احتل « العلماء » وأعضاء البازار المرموقون الأغنياء ستين بالمائة من المقاعد واحتل مالكو الأراضي والموظفون وبضعة حرفيين الأربعين مقعداً المتبقية(٦٥) . ومثل الـ ١٠٥ « نقابات المعترف بها » اثنان وثلاثون مندوباً معظمهم من البرجوازية التجارية : ثلاثة تجار وثلاثة تجار جملة وتاجر أشياء مستعملة وسمساران وخياط وخباز وبائعو قمح وصابون وكتب وسقط المتاع وخيطان وقبعات وبرادات وتبغ وحرير . وهكذا استحوذت الطبقة الوسطى المالكة وحلفاؤها من رجال الدين على زمام أمور المجلس وقطعت السبيل فعلياً على من هم من الطبقات المعدمة الدنيا ومنعتهم من دخول ردهات الحكم والسلطة .

ولم يبذل الظافرون أي جهد لكسب ثقة المحرومين من الاقتراع . وعندما اقترح نائب راديكالي أنه من المستحسن إدخال عدد أكبر من المواطنين إلى العملية الانتخابية كان رد الأغلبية أن البلدان التي تتمتع بجموع كبيرة من الشعب المتقف هي وحدها القادرة على الاستغناء عن نظام الطبقات الانتخابي وإلغائه(٦٦) . وحين كان الممثلون يجدون أنفسهم في مواجهة مسائل حساسة دقيقة كانوا يعمدون إلى إخلاء الردهات المخصصة للعامة والشعب ويناقشون الأمر في جلسات مغلقة . وقد أبلغ الوزير البريطاني لندن بأنه نتيجةً لهذه السرية أخذ المجلس يفقد « احترام الناس » ويصبح « مطعوناً بمصداقيته ومبوذاً من الشعب حتى أنه قد ينتهي إلى الموت المحتوم من تلقاء نفسه دون تدخل أي قوى خارجية »(٦٧) . ولكي يزداد الطين بلة لم يبذل الدستوريون أي محاولة لمساعدة الفقراء بتخفيض بعض الضرائب المعينة . وحين قدم ٢٠٠٠ فلاح في يزد عريضة احتجاج على الضرائب المرتفعة ولجأ اثنان منهما إلى الانتحار احتجاجاً . زعم بعض الممثلين أن المتظاهرين إنما كانوا « ممولين » من قبل أوساط رجعية . وأعاد أحد الأعضاء المتعاطفين إلى أذهان زملائه بأنهم منذ عهد جد قريب أثناء المظاهرة الضخمة في المفوضية البريطانية اتهموهم أيضاً بقبول أموال من مصادر مشبوهة .

خسر الدستوريون مساندة الفقراء لهم ونفّروا منهم بعض القادة الدينيين الحذرين وأثاروا عداء المستخدمين في مالية القصر. ولكنهم احتفظوا بولاء البرجوازيين والبرجوازيين الصغار في البازار: التجار الذين فازوا بأكبر قسط من غنائم النظام الجديد والدين نسبوا لأنفسهم مأثرة تدمير النظام القديم(٦٩)، وكذلك التحار والحرفيون الذين حصلوا على صوت فعال لهم في المجلس، بالإضافة إلى المتمرنين عندهم والباعة الجوالون الدين يعملون ويعيشون معهم كأعضاء في نقابات متراصة الصفوف، وأيضاً آلاف في البازار ممن هم متمتعون باستقلال عن مخاوف سوق الأغذية اليومي الدي لا يقدم أية ضمانات. إد إنهم قادرون على شراء المؤن السنوية لكل احتياجاتهم الضرورية. لذلك بقيت مناطق الطبقة الوسطى مرتعاً خصباً للتورة في حين تحولت الأحياء الفقيرة والطبقات الدنيا إلى متاريس للحركات المعادية للثورة.

كان هدا الانقسام شديد الوضوح في تبريز وهي المدينة الأولى التي سارت في شوارعها مظاهرات المحافظين. وكان الدستوريون يجتذبون مشايعيهم من المناطق الثرية المترفة في أمير ــ خزّي وخيابان اللتين يقطنهما التجار ومالكو الورشات والحرفيون وأصحاب المتاجر. وكانت مسيراتهم تستقطب البرجوازية الصغيرة وترافقها على الدوام إضرابات البازار وتسير تحت حماية متطوعين مسلحين استقدموا من «الطبقات المثقفة»(٧٠). وأقام الملكيون قواعدهم في المناطق المعدمة في دواشي وسرخب المزدحمتين بالصباغين والساجين والحمالين والعمال والبغالين والعاطلين عن العمل. وكثيراً ماكانت مظاهراتهم تتحول إلى شغب للمطالبة بالخبز ومهاجمة الممتلكات الحاصة بالليبراليين البارزين. وفي ذروة قتال الشوارع أرسل الراديكاليون برقية إلى مجموعة من التجار الإيرانيين القاطنين في استنبول معلمين إياهم أن الغوغاء الملكيين «على وشك الإطاحة بالقواعد الأساسية للتجارة»(٧١). ويقسم المؤرخ أمير خزي في مذكراته عن الحرب الأهلية سكان تبريز إلى فئتين: فئة الذين هم على قدر من الثراء كاف للقيام بتخرين ما يلزمهم بحيث يكفيهم لسنة كاملة مؤونة الاعتماد على السوق وفئة أولئك الذين يعتمدون على الأسعار اليومية ويتضررون من أسعار الغذاء التي تتزايد دون انقطاع(٧٢).

كانت العوامل الدينية تزيد من أدوار الصراع بين الفقراء والأغنياء في تبريز. وبما أن العديد من البرجوازيين والبرجوازيين الصغار ينتمون إلى طائفة «الشيخي» غير الأصولية في حين تلتزم الطبقة الدنيا بمذهب «المتشارعي» الأصولي فقد فتح الصراع جروحاً طائفية قديمة

وأحال الصراع إلى حرب دينية . وكتب أمير خـزّي أن بعض الفقراء خاضوا الحرب الأهلية وكأنهم في حملة دينية لاجتثاث الكفرة(٧٣) . وكانت مظاهراتهم تنظم على أيدي اللوتيين من المتشارعين في دواشي وسرخب في مقاطعاتهم نفسها وكانت تستوحي إلهامها الروحي من ثلاثة زعماء متشارعيين : إمام الجمعة والحاج ميرزا حسن « المجتهد » ومن مير هاشم وهو واعظ محلي مكنته شعبيته في دواشي وسرخب من إحراز مقعد برلماني . أما المسيرات الدستورية فكان يدعمها رئيس الطائفة « الشيخية » شيخ الإسلام وكانت محمية من « مرافق الشيخ » ستارخان الذي كان تاجر خيول واللوتي الرئيسي في منطقة أمير خـزّي .

ويمكن لنا أن نرى القاعدة الاجتماعية للحركة الدستورية في تبريز ، في خلفيات الليبراليين الذين أعدمهم الروس حين احتلوا المدينة لإنهاء الحرب الأهلية كما زعموا(٧٤) . فمن بين الثلاثين شهيداً ممن نعرف حرفتهم كان هناك خمسة تجار وثلاثة زعماء دينيين بما فيهم « شيخ الإسلام » وثلاثة موظفين حكوميين واثنان من أصحاب الحوانيت وتاجرا سلاح وصيدلانيان ونجار واحد وخياط وخباز وصاحب مقهى وصائغ ودلّال وموسيقي وصحفي وحلاق مع معاونه ورسام وواعظ ديني ومدير مدرسة ثانوية . كما شنق اثنان لقرابتهما لثوريين بارزين : اثنان كانا أولاد أخ ستارخان واثنان آخران أبناء تاجر قام بتنظيم الخلية للحزب الديمقراطي الاشتراكي .

وكان الصراع في طهران التي خلت من ذلك التقسيم الشيخي المتشارعي أقل حدة ودموية بين الدستوريين والمحافظين . إلا أن المواقف المتباينة للطبقات المختلفة في المجتمع كانت على نفس القدر من الوضوح . ويبدو ذلك على أشده إبان مسيرة ميدان المدفع وهي أولى مظاهرات الملكيين في شوارع العاصمة . فقد كتب أحد شهود العيان بأن ما يقرب من ١٠٫٠٠٠ ملكي قد تظاهروا في الميدان(٧٥) . وزعم آخر بأن الساحة كانت من الازدحام ، بحيث لم يستطع أن يجد لنفسه موطىء قدم(٧٦) . وكان في ذلك الحشد المزدحم فقراء من الأحياء الفقيرة الجنوبية وزعماء دينيون محافظون مثل الشيخ فضل الله مع طلاب الفقه لديهم وأتباعهم اللوتيين مدعين أن المجلس يهدد الإسلام ، ورجال من البلاط مع حاشيتهم يطالبون بإعادة صياغة الميزانية وعمال في المزارع من مزارع الخيول الملكية خارج طهران ؛ وحوديون وسائسون وحرفيون ومتدربون مهنيون وبائعون جوالون ومستخدمـون آخـرون في الـقصر واصطبلاته ومخازنه وورشاته . وجاء رد فعل الراديكاليين عنيفاً على هذا الاستعراض المفاجىء للعضلات . فقد أغلقوا حوانيتهم وأسواقهم واتخذ ٧٫٠٠٠ شخص منهم جميعهم مسلحون ببنادق أماكنهم حول مبنى المجلس متأهبين للدفاع عنه إن تعرض للهجوم . وإن مجرد كونهم

يملكون بنادق هو دليل كاف على أنهم ينتمون للطبقة الوسطى . وكان يساندهم في كل ذلك كبار المسؤولين في النقابات المعترف بها الذين نددوا بالبلاط ونظموا إضراباً عاماً في البازار . واضطر الشاه للتنازل فطلب من مؤيديه أن يتفرق جمعهم ووافق على طرد أولئك المسؤولين عن قيادة المسيرة من خدمته . وسلم أمر بعض مستحدمي القصر إلى الوزارات للتصرف بشؤونهم .

ولكن ذلك لم يكن إلا انسحاباً مدروساً ، إذ إن الشاه بعد سبعة شهور وفي حزيران / يونيو ١٩٠٨ ما إن حصل على قرض ضخم من أحد الأرستقراطيين الأثرياء حتى اشترى ولاء اللواء القوزاقي وهو القوة العسكرية الفعالة الوحيدة ، وقام بحشد متطوعين من « الطبقات الدنيا في المدينة »[٧٧] . ثم ضرب ضربته . ورد الراديكاليون ردهم المعهود فأغلقوا البازار وتجمعوا للقيام بمسيرات وتنكبوا بنادقهم . إلا أنهم في هذه المرة لم يواجهوا متظاهرين منافسين لهم بل جيشاً من الجنود العازمين على القتال . قصف اللواء القوزاقي مبنى المجلس ودكت فئة من الملكيين « القاعة » . لاذ بعض الزعماء الليبراليين بالمفوضية البريطانية واختبأ البعض الآخر وأودع البعض منهم السجن ، ثم اغتيلوا . وأعلنت الأحكام العرفية ومنعت جميع الاجتماعات الشعبية وحتى المسرحيات العاطفية . ووعد الشاه محاولاً تهدئة البازار أن يعيد افتتاح البرلمان خلال ثلاثة أشهر بعد تطهيره ليس من الدستوريين الوطنيين ، بل من الثوريين الملحدين . وفتح البازار أبوابه على مضض بعد يوم واحد من الانقلاب .

فاز المحافظون في العاصمة ، ولكن العاصمة ليست البلاد كلها . استمر الصراع في مدن الولايات وتم تنظيم مظاهرات احتجاج وإضرابات واستعرضت الأسلحة في الشوارع . وما ان بلغت أنباء الانقلاب تبريز حتى احتدمت حدة الصراع وأضرب البازار ثلاثة أيام . وحاولت القوات الملكية في « رشت » أن تعيد فتح المخازن والأسواق وقتلت أثناء دلك ثلاثة متظاهرين . وواصل الدستوريون في البازارات في شيرار وكيرمنشاه وأتباع الشخصيات المرموقة المحلية القتال في الشوارع . وفي أصفهان حاول ٢٠٠ من أصحاب الحوانيت الصغيرة اللواذ بالقنصلية البريطانية[٧٨] .

ولم تفلح علامات الاحتجاج هذه في الولايات في الإطاحة بالبلاط المحصن في العاصمة تحرسه القوات الملكية . القوة العسكرية المسلحة وحدها هي القادرة على إنجاز مهمة كهذه . وتحقق وجود قوة كهذه في أوائل عام ١٩٠٩ . انضم الخانات البحتياريون إلى الدستوريين في بازار أصفهان وحركوا رجالات قبيلتهم وساروا شمالاً باتجاه طهران . وقامت

مجموعة من الثوار القوقازيين بمساعدة من الديمقراطيين الاشتراكيين في باكو بشق طريقها من الشمال فاستولت على رشت واستعدت للتقدم جنوباً إلى طهران. ونقلت هذه الأحداث أرض المعركة من شوارع المدن إلى الطرق في الأرياف المحيطة، إلا أنها لم تمح تماماً ما للبازار من أهمية؛ بل على النقيض من ذلك، إذ شجعت البرجوازية في طهران على بعث قضيتهم من جديد. وذكر وفد من البازار الشاه بالوعد الذي قطعه بفتح المجلس من جديد خلال ثلاثة أشهر. ولاذ ثلاثمائة تاجر وزعيم ديني بالسفارة العثمانية وطالبوا بإعادة تأسيس الدستور. وأعلنت مجموعة من أصحاب المحازن الإضراب مساندة للثوريين في رشت. وعندما حاول العاهل إرهابهم بجلد أربعة من المضربين على أخمص أقدامهم (فلقة) أغلقت محازن عديدة أخرى أبوابها. وبقيت الحوانيت مغلقة لمدة شهر بأكمله. وأبلغ الوزير البريطاني في تقاريره أن الاحتفالات الدينية المعهودة في محرم قد ألغيت «خوفاً من وقوع اضطرابات»[٧٩]. وحين سعى البلاط إلى استدانة قروض ليتمكن من دفع أجور القوات رفض الدائنون دفع أية مبالغ. وحذر وزير الحربية من أن الحكومة لن تكون مسؤولة عن مسلك جنودها ما لم تدفع لهم مستحقاتهم[٨٠]. وإذ وجد الملكيون أنفسهم ثانية وجهاً لوجه أمام جيش لا يمكن الاعتماد عليه وبازار يناصبه العداء انهارت قضيتهم حالما وصل رحال قبيلة البختياريين والمقاتلون القوقازيون إلى طهران في تموز / يوليو ١٩٠٩، وخلع محمد علي شاه وأعطي العرش لابنه البالغ من العمر اثني عشر عاماً. وتم إعدام الرجعيين البارزين أمثال الشيخ فضل الله ومير هاشم «لاستئجارهم قطاع طرق من أجل خلق اضطرابات عامة»[٨١] وعقد «المجلس الثاني». وانتهت الحرب الأهلية.

الخاتمة

من هذا الاستعراض الموجز يتبين لنا أن الجماهير السياسية لعبت دوراً رئيسياً في الثورة الإيرانية ولكن ملامحها وسلوكها لا يشبهان في شيء «الدهماء المتوحشة»، التي صورها غوستاف لوبون. فالأغلبية العظمى من المشتركين في المسيرات والمظاهرات وحتى في أعمال الشغب لم تكن من المجرمين أو قطاع الطرق المأجورين أو من حثالة المجتمع، بل أفراد رصينون و«محترمون» في المجتمع. كانوا تجاراً ورجال دين وأصحاب متاجر ومالكي ورشات وحرفيين متمرنين وباعة جوالين وطلاباً. وكان مركز الجماهير الثورية هو البازار ومناطق الطبقة الوسطى لا الأحياء الفقيرة.

ولم يقدم هؤلاء المتظاهرون لمجرد اجتماعهم في مكان واحد على الانحطاط بعقليتهم الجماعية إلى أسفل درك من «التدمير» و«التهور» و«الغباء» و«تقلب الأهواء»، بل على العكس فهم قد أبدوا ميلاً للمسالمة وعدم الجنوح للعنف إلا في حال إطلاق النار عليهم أو معاناتهم للجوع. وفي المناسبات النادرة حين انخرطوا في أعمال العنف كانوا يهاجمون الممتلكات لا الناس. وطبيعي أن معارضيهم بالغوا في تصوير جميع حوادث السلوك التخريبي وجعلوا منها هجمات واسعة النطاق على المجتمع والإنسانية. وفي حزيران/يونيو ١٩٠٦ حين اندفع الراديكاليون إلى الشوارع أطلق الملكيون صيحات الهلع وزعموا أن المجتمع بأكمله آيل للانهيار. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٧ حين قام الملكيون بالتظاهر في ميدان المدفع وقتلوا اثنين كانا يحاولان اغتيال أحد واعظيهم الدينيين ادعى الليبراليون بأن جموعاً من «الدهماء السكارى» يعيثون فساداً في العاصمة ويقتلون كل من يعتمر قبعة أوروبية الطراز[٨٢].

لقد كان المتظاهرون إجمالاً مسالمين وعلى قدر ملحوظ من العقلانية وكانوا يرمون إلى غايات تخدم مصالح طبقتهم وجماعتهم. وحين لم تعد الشعارات تمثل مصالحهم لم يكن يساورهم وخز الضمير من انسحابهم وانضمامهم إلى المظاهرات المنافسة. ولم يكن ارتداد الفقراء عن صفوف الثورة وانخراطهم في معسكر الرجعية علامة على «تقلب أهوائهم»

الموروث بل كان نتيحة لاستيائهم من الطبقة الوسطى المالكة وثورتها البورجوازية. وإن إقدامهم على التعبير عن استيائهم هذا بالانضمام إلى الرجعيين لم يكن دليل «غباوتهم»، بل مؤشراً على الحضارة السياسية الإسلامية والتقليدية في إيران إبان أوائل القرن العشرين.

ملاحظات

١ — Parts of this article appeared in «The Crowd in Iranian Politics 1905-53» Past and Present, 41 (December 1968), pp 184-210. I would like to thank the editors of the journal for permitting me to reprint those parts.

٢ — استعملت كلمة جمهور في هذا المقال لوصف أي تجمع كبير لا يتقيد سلوكه بقواعد التصرف الرسمية بل يهدف إلى أن يؤثر بمقدرته، إما بفعل عمل جماعي أو بإظهار تضامن الجماعة ويتضمن هذا المظاهرات الاحتجاجية في داخل الأماكن كما يتضمن انفجار العصب في الشوارع ولكن المصطلح يستبعد التجمعات المؤسساتية كالمجالس البرلمانية، حيث يحكم القانون سية أعمال وسلوك الأفراد أما صفة «سياسي» فقد أضيفت من أجل استبعاد الاضطرابات الدينية التي ليس لها مضمون سياسي أو قمع سياسي.

وفي سبيل مزيد من التعريف التفصيلي لكلمة «جمهور» انظر:

في L Bernard و G Rude, The Growd in History, 1730-1848 (New York 1964, p3-4
Growd Encyclopedia of Social Sciences (New York, 1931), Vol 4 p 612-13

وقد استقينا أوصاف «الجمهور» بدرجة كبيرة من المصادر التالية أمير حيزي قيام أدربيحان وستارحان (تبرير ١٩٦٠) و

E.G.Browne في The Persian Revoltution of 1905-1909 (London 1910)

ودولة عادي (حياة يحيى) طهران ١٩٤٣، بريطانيا العظمى.

Correspondence Respecting the affairs of Persia (London 1909) vol1 Nos 1-2

والحبل المتين M-H حرفي حراساني تاريخ مولد الدستور الإيراني (مشهد ١٩٥٣ و ا. خسروي تاريخ مشروطي إيران (تاريخ الدستور الإيراني) (طهران ١٩٦١) ومالك زاده تاريخ الثورة الدستورية في إيران (طهران ١٩٥١) حرء ٢ و ٣ و ٤، قدسي (تاريخ حياتي طهران ١٩٦٣، ثم روح القدس، صور إسرافيل وطاهر راده رهزاد انتفاضة أدربيحان في الثورة الدستورية الإيرانية طهران ١٩٥٣

٣ — Quoted by H Arsanjani, «Anarshizm dar Iran», (Anarchism in Iran), Darya, 17 July 1944.

٤ — Most of the histories of the Persian Revolution fit into this category

٥ — كتب E Monroe في مقالة بعنوان «Key force in the Middle East-the Mob»، نشرتها النيويورك تايمز في عددها في ٣٠ آب، ١٩٥٣ صفحة ١٣ — ١٥: «قم بتحريك طهران سياسياً ثم صب الدهماء من أكواخها الفقيرة وأحيائها في مدن الصفيح في مظاهرات مهما كانت الحجة والسبب ثم حد مجموعة من الشوارع البائسة واملأها بالمتطلين وأشباه العاطلين، رش الخليط بعض الأفكار الخام من التحسيسات الاحتجاجية وأضف إليها الجوع أو اليأس ثم أضف الأسعار المرتفعة باستمرار؛ حرك المجموع واتركه إلى أن يغلي. إن أهم المكونات هي البطالة والأحياء المزدحمة المتخمة فهي خير ضمان لوصول الإشاعات التي تدفع الناس للتحرك، إلى أكبر عدد من الآذان في أقصر وقت. وهذا ينطبق على أي قارة سواء أكانت في

أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو إفريقيا إن السنوات التي تحكمت فيها الدهماء في باريس التاريخية في السياسة هي السنوات التي سقت ساء (هاوسمان) للبوليمارات . إن دهماء الشرق الأوسط اليوم تعج بمشاعر الاستياء الأحرس إلى حد أنها يمكنها أن تتحول خلال ثوان من مجموعة من الكائنات المنفصلة إلى كتلة مجنونة لا ترمي إلى غايات بسيطة كالنهب أو عرض نفسها للأجرة بل لتندفع إلى البارارات فتهشم محارمها وتمزق عمائمها إرباً إرباً »

٦ — For a humorous story of the crowd see M Jamalzadah's «Rajal-i Siasi» (Politician) in his collection of essays entitled Yiki Bud Yiki Nabud (Once Upon A Time) (Tehran, 1941)

٧ — G. Le Bon, The Crowd (New York, 1966), pp 35-59

٨ — Rude op. cit , pp 237-257

٩ — M H Tavildar-i Isfahan Joghrafiya-yi Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963)

١٠ — Habl al-Matin, 9 and 23 March, 1905

١١ — Habl al-Matin 19 June, 1905

١٢ — Habl al-Matin, 17 August, 1905

١٣ — Qudsi, op. cit, vol,I, pp. 99-100

١٤ — Ibid , p. 106

١٥ — Malikzadah, op cit , Vol II, p 41

١٦ — Ibid., p. 47

١٧ — Qudsi, op cit ,Vol. I, p 112

١٨ — Kasravi, op cit , p 95

١٩ — G B., op cit , Number 1, pp 3

٢٠ — Malikzadah, op cit., Vol II, p 150

٢١ — G B op cit, Number 1, p. 3-4

٢٢ — Quoted by Kasravi, op cit., p. 110

٢٣ — G.B , op cit , Number 1, p 4

٢٤ — Recounted by Shaykh Yusif in the Majlis Iranian Government, Muzakirat-i Majlis (Parliamentary Debates), First Majlis, p. 351

٢٥ — G.B op. cit. Number 1, p. 4

٢٦ — Quoted in Brone, op cit., p.167.

Kasravi, op cit p.159, and Malikzadah, op cit , Vol. II, p. 193. — ٢٧

Quoted by Browne, op cit , p 137. — ٢٨

Quoted in Kasravi, op cit , p 336. — ٢٩

G.B., op cit , Number 1, p 27 — ٣٠

Ibid., p 60 — ٣١

Cited by Browne, op cit., p 153 — ٣٢

Malik al-Shu'ara Bahar, Tarikh-i Ahzab-i Siasi-yi Iran (History of Political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p 2. — ٣٣

For a detailed description of the palace economy see, A Mustaufi, Sharh-i Zindigani-yi Man (My Life) (Tehran, 1945), Vol. I, pp. 524-64. — ٣٤

K Marx, Pre-Capitalist Economic Formations (London, 1964), p 178. — ٣٥

G.B., op. cit. Number 1, p. 58 — ٣٦

Malikzadah, op cit. Vol. III, p 93, and Vol. IV, p 59 — ٣٧

Parliamentary Debates, op cit , First Majlis, p 385 — ٣٨

Ibid , p 400. — ٣٩

Ibid , p 400 — ٤٠

Ibid , p 383-85 — ٤١

Malikzadah, op cit ,Vol IV, p 59 — ٤٢

G.B., op. cit., Number 1, p 27 — ٤٣

Sur-i Israfil, 13 February 1907 — ٤٤

Habl al-Matin, 18 June 1907 — ٤٥

Parliamentary Debates, op, cit, First Majlis, p.229. — ٤٦

Ibid , p 188-90 — ٤٧

Ibid , p 484. — ٤٨

The text of the pamphlet published by the conservative «ulama» is reprinted in Kasravi, op cit., pp. 415-23. — ٤٩

G.B op cit., Number 1, p. 27 — ٥٠

For a description of the lutis see R. Arastah, «The Character, Organization, and Social — ٥١

Role of Lutis in the Traditional Iranian Society of the Nineteenth Century», Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol IV (February 1961), pp 47-52.

Kasravi, op cit , p 376 — ٥٢

Malikzadah, op cit , vol III, p 55 — ٥٣

Quoted by Hiravi, op cit., p 126 — ٥٤

Amir-Khizi, op cit , p 169 — ٥٥

Habl al-Matin, 23 September 1907 — ٥٦

G B , op cit , Number 1, p 27 — ٥٧

Ibid , p 141. — ٥٨

Ibid., p. 35 — ٥٩

Kasravi, op cit , p. 355 — ٦٠

G.B , op. cit , Number 2, pp.97-9. — ٦١

Hiravi, op cit , p.50 — ٦٢

Electoral Law, Parliamentary Debates, op. cit , First Majlis, pp 6-7. — ٦٣

For the electoral results of the guilds see Habl al-Matin, 12 November 1906 — ٦٤

Z. Shaji'i, Namavandigan-i Majlis-i Shura-yi Milli dar Bist va Yik Dawrah-i Qanunguzari (Members of Parliament in Twenty-one Sessions of the Lower House of Parliament) (Tehran, 1961), p 176 — ٦٥

Parliamentary Debates, op. cit , First Majlis, p. 348. — ٦٦

G.B op. cit., Number 1, p. 114 — ٦٧

Parliamentary Debates, op cit , First Majlis, p 351. — ٦٨

Habl al-Matin, 2 October 1906. «The merchant class played the leading role in the Constitutional Revolution Without the merchants there would have been no revolution». — ٦٩

Amir-Khizi, op cit., p. 410 I Would like to thank Mr J. Habibune for giving me a description of the various parts of old Tabriz — ٧٠

Quoted in ibid., p. 163 — ٧١

Ibid, p.320. — ٧٢

Ibid., p 177 — ٧٣

Bibliographical information obtained from, Malikzadah, op, cit, Vol. V, pp 184-222; Tahirzadah-Bihzad, op cit, and A Kasravi, Tarikh-i Hijdah Salah-i Azarbayjan (An Eighteen Year History of Azarbayjan) (Tehran 1961), pp 297-422 — ٧٤

Quoted in Malikzadah, op cit, Vol III, p 142 — ٧٥

Qudsi, op cit, p 158 — ٧٦

G B, op cit, Number 1, p 141. — ٧٧

Ibid. Number 2. p 46 — ٧٨

Ibid, p.60 — ٧٩

Ibid., p. 107 — ٨٠

Quoted by Qudsi, op cit., p. 245 — ٨١

Sur-i Israfil, 11 Zulhijja, 1325 — ٨٢

الـقـاهـرة

أندريه ريمون ANDRÉ RAYMOND

تحولت عاصمة مصر في أقل من قرن (١٨٦٣ : وصول اسماعيل باشا ـــ ١٩٥٦ الخطة الرئيسية للقاهرة) من مدينة قروسطية لم تزد في حجمها ولا في تعداد سكانها عما كانت عليه منذ خمسة قرون خلت إلى مدينة ضخمة يقطنها قرابة عشرة ملايين نسمة.

وإذ دخلت القاهرة العالم الحديث قبل ١٨٨٠ بقليل مرت خلال بضعة عقود فقط بتحول كبير كان قد بدأ منذ ثلاثة قرون في المدن الأوروبية الغربية التي اتخذتها القاهرة نموذجاً ومثالاً. ولم يكد حكام مصر يشرعون في إيجاد حلول للمشاكل التي ترافق «التحديث» البسيط لمدينتهم حتى واجهوا التعقيدات الشائكة التي تكاد تستعصي على الحل والتي تواجه جميع المدن الكبيرة في الأزمنة الحديثة.

كان التغيير شديداً وفظاً بحيث نجد من المفيد الرجوع إلى الماضي القريب للقاهرة حتى نتمكن من تتبع معالم المدينة التي إذا ما اصطفت بعضها قرب بعض شكلت المدينة كما نعرفها اليوم.

المدينة الشرقية (١٧٩٨ ـــ ١٨٨٢)

«من أعالي القلعة يرى المرء... إلى يمينه وإلى يساره امتداد المدينة تقطعها الشوارع وتنتشر فيها الساحات وتنوء بما فيها من مساجد وأبنية ضخمة ومئات الأمكنة المبرقشة بالأزهار والجنائن: إنها ليست مدينة مبهجة ولا هي عجيبة ولا مهيبة ذات جلال بالمعنى الشائع للكلمة؛ وبعبارة أخرى ليس هناك أي تناظر. ولكنها مدينة كبيرة مترامية الأطراف تعج

بالهواء والحياة والدفء والحرية، لذا فهي تزخر بالجمال.. ما من شيء هنا مستقيم تماماً ولكن مع غياب كل انتظام ينبسط المظهر العام بجدية ونبل بالرغم من شدة تنوعه، وهنا تتنفس القوة والسلطان»[1].

إن المدينة التي كانت في عام ١٧٩٨ كما نعرفها من أعمال الكتّاب في الحملة الاستكشافية الفرنسية، وحتى في ١٨٨٢، لم تختلف بشكل أساسي عما كانت عليه في العهد المملوكي كما يصفها لنا وصفاً غاية في الدقة المؤرخ العظيم المقريزي (١٣٤٦ ــ ١٤٤١). وليس هناك ما هو أسهل من تتبع خطوط تحوال المقريزي على خرائط «وصف مصر» فالملامح الأساسية لبنية المدينة لم تتغير سوى تغير طفيف ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. كما لم تتغير الكتلة المدينية (المنطقة والسكان) أي تغير أساسي: فالتطور الملحوظ خلال هذه القرون الأربعة (من ٢٠٠٫٠٠٠ إلى ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة) هو تطور معتدل وإن استمرارية وثبات هذا التزايد في العدد من ١٧٩٨ إلى ١٨٦٥ مدهش، إذ كان هناك تبعاً للكتاب الفرنسيين ٢٦٠٫٠٠٠ نسمة ثم ٢٨٢٫٠٠٠ عام ١٨٦٥.

إن هذا الثبات دليل على استقرار مدهش (بل ويحسن بنا أن ندعوه ركوداً) في كل أنماط الإنتاج وأنواع التنظيم الاجتماعي منذ العصور الوسطى وحتى فجر العصر الحديث. كل ذلك ما يزال ملموساً اليوم لأي مسافر يتبع العصب المركزي للمدينة الفاطمية (القصبة) ما بين بوابة باب الفتوح والمنطقة المحيطة بمسجد ابن طولون. وعلى الرغم من الصدوع والإحلالات التي مرقت في أوقات مختلفة النسيج المديني (مثل «الشارع الجديد»، و«شارع الأزهر» والطريق إلى القلعة) ومن غزو التحديث الذي ترك بصماته في التخريب الأعمى وتكديس الأبنية الرخيصة الطراز استمرت القاهرة ــ وهو أمر يدعو للعجب ــ في الحفاظ على معالمها ونصبها ونمط حياتها.

١ ــ القاهرة في ١٧٩٨

إن القاهرة المصورة في «وصف مصر» قد تأثرت أشد التأثر بثلاثة قرون من الوجود العثماني فيها. ويجدر بنا حين نتتبع امتداد المدينة باتجاه الجنوب (نحو القلعة والضواحي التي كانت ما تزال بعيدة عن القاهرة القديمة) والأهم من ذلك باتجاه الغرب إلى ما وراء «قناة الخليج» التي تؤطر المدينة من الخارج وكذلك التزايد المحتمل للسكان ما بين عامي ١٥١٧ و ١٧٩٨ (من حوالي ٢٠٠٫٠٠٠ إلى ما يقرب من ٣٠٠٫٠٠٠) أن ننظر إلى ذلك كله

في إطار علاقته بالازدهار الاقتصادي للمدينة في القرنين السادس عشر والسابع عشر : هذا الازدهار الذي يتضح لنا من خلال عدد أسواق المدينة وحاناتها ونشاطاتها (ذكر منها ٢٢٠ سوقاً وحاناً في « وصف مصر » مقابل ٥٨ أيام المقريزي) . ويمكن بسهولة شرح أسباب هذا التطور الذي بقي غائماً لمدة طويلة بسبب الأحقاد المتأصلة ضد العثمانيين ، فمما لا شك فيه أن القاهرة في عام ١٥١٧ لم تعد عاصمة دولة تضم فلسطين وسورية والحجاز ، إلا أنها في الوقت نفسه أصبحت عاصمة الولاية الرئيسية لدولة امتدت رقعتها من حدود الدانوب إلى السودان ومن حدود إيران إلى تخوم المغرب .. دولة كانت أهم البنى السياسية وأطولها بقاءً في الغرب منذ الامبراطورية الرومانية . وكان باستطاعة مصر ضمن هذه الامبراطورية أن تجبي أعظم المكاسب نتيجة لموقعها الممتاز على الطريق من المشرق فتتاجر بالقهوة لتستبدلها بالبهار منذ نهاية القرن السادس عشر . لم تترجم القاهرة هذا النشاط وهذا التطور إلى تجسيدات معمارية تكافىء مثيلاتها في الماضي . وتكفينا جولة في بقايا القاهرة القديمة لنرى أن البصمات العثمانية في هذا المجال أيضاً لم تكن أمراً يسهل تجاهله حتى وإن كانت هذه التجسيدات لا ترقى إلى المستوى الرائع المدهش للفن المعماري أيام العهد المملوكي .

كانت المدينة في ١٧٩٨ تغطي مساحة ٧٣٠ هكتاراً (بني منها ٦٦٠ هكتاراً) وهي مساحة بالنسبة لسكان يبلغون ٢٦٣,٠٠٠ تمثل كثافة حقيقية لحوالي أربعمائة شخص في الهكتار الواحد . ويبين لنا التقصي الدقيق وجود بنية متجانسة إلى حدٍ ما . فقلب المدينة في ١٧٩٨ ، كما في القرن الرابع عشر ، يقع في القسم الذي أسسه الفاطميون والذي ما زال يطلق عليه اسم القاهرة وخاصة في شارعها الرئيسي « القصبة » . وجاء تغير هذا المركز المبدئي نتيجة للتزايد المديني الذي كان نشطاً باتجاه الجنوب والغرب ومتقاعساً باتجاه الشمال وخاصة في الشرق حيث وضعت تلال الأنقاض والنفايات حداً لكل محاولة توسع . وهناك تتواجد الأسواق الرئيسية في المدينة والمراكز الدولية للتجارة (التي تعتمد أساساً على الأنسجة والقهوة) ما بين سوق « الصاغة » وخان الخليلي وجامع الأزهر العظيم ، في ذلك المكان حيث يتمركز السوق الشرقي للسواح اليوم . وتمتد المدينة حول هذا المركز متبعة أشكالاً شعاعية مبقية أهم الفعاليات قرب المركز والنشاطات الثانوية أو الفعاليات التي قد تسبب إزعاجاً للسكان نتيجة الضجيج أو الروائح التي قد تصدر عنها (كالحدادة ودباغة الجلود وتصنيع الفحم) تبقيها في أماكن بعيدة عن المركز . وشكلت المراكز الثانوية للفعاليات مناطق غائمة في الموقع المتوسط على طول المناطق السكنية للبرجوازيين والشيوخ (فهي تقع على مقربة من أسواقهم أو جوامعهم) ومنازل الأرستقراطية المملوكية المهيمنة . أما في المناطق المحيطة بالمدينة فتتناوب

مناطق مختلفة : أماكن نشاطات « صناعية » ومناطق الطبقة العاملة (وهي مناطق كابية كئيبة : باب اللوق ، ويقع اليوم في قلب المدينة « الجديدة » وقد كان أحد مراكز التسلية والبغاء) وأخيراً هناك مناطق سكن الأثرياء باتجاه الغرب في أمكنة أقل كثافة ، والنموذج التقليدي لمثل هذه المناطق هي الأزبكية التي كان نابليون ينوي إقامة مقره على أحد أطرافها عام ١٧٩٨ في قصر جديد لأحد أمراء المماليك المتنفذين .

لم تكن القاهرة مدينة فوضوية على الرغم من الأحكام القاسية التي كان يصفها بها الرحالة (فقد كتب الضابط الفرنسي دوبوي « Dupuis » في ١٧٩٨ : « هذه المدينة مقيتة ، والشوارع تنفث أنفاس الطاعون .. والناس مخيمون ») . لا ريب أن المدينة كانت مهملة من قبل السلطات وليس فيها إدارة بالمعنى العصري للكلمة (فلم يكن فيها « موظفون » مدينيون) كما كانت محرومة تماماً من المؤسسات الداخلية . إلا أن الوظائف المدينية كانت تنفذها أساساً منظمات جماعية متنوعة جداً تضم أشخاصاً في شبكة مركبة من البنى ، لا يُغفلون أي مظهر من مظاهر نشاطاتهم : نقابات تجارية في المجال الاقتصادي ومنظمات وطنية ودينية وتجمعات في المناطق في المجال الجغرافي . وكان بمقدور الحكام السيطرة على سكان القاهرة باستخدام الشيوخ المتزعمين لهذه الطوائف كوسطاء . كما كان هناك شركات مختصة تضمن استمرارية تشغيل « الخدمات العامة » على حساب المواطنين : ثمانية نقابات من السقائين الذين كانوا ينقلون مياه الشرب من النيل إلى المدينة ويوزعونها على السكان ، ونقابة واحدة « لناقلي الأتربة على الحمير » الذين يرّحلون النفايات إلى تلال القمامة التي تحيط بالقاهرة في الجهة الشرقية ، وثلاث نقابات من سائقي الحمير والجمال الذين يؤمنون المواصلات ضمن المدينة ... إلخ .

وعلى الرغم من انحطاط مديني واضح لعله لم يبدأ قبل العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وكان مرتبطاً بوضع سياسي واقتصادي واجتماعي غير مرض ، بقيت القاهرة على ما هي عليه في نهاية الحقبة العثمانية مدينة مثيرة للإعجاب . ودوبوي نفسه الذي حكم على المدينة وساكنيها حكماً سلبياً ليس في صالحها في ١٧٩٨ نراه يضيف « ليس بمقدوري حتى الآن أن أجد طريقي في هذه المدينة المترامية الأطراف ، إنها أكبر من باريس » .

٢ ـــ القاهرة من بونابرت إلى اسماعيل (١٧٩٨ ـــ ١٨٦٣)

لم يخلف الاحتلال الفرنسي سوى تغيرات ملموسة طفيفة نجمت عن عمليات عسكرية وقمع ثورات ١٧٩٨ و ١٨٠٠ حول منطقة الأزهر وقرب الأزبكية وفي بولاق وضواحي وميناء القاهرة . وقد حسّن الفرنسيون بعض الطرق الاستراتيجية فوسعوها

وجعلوها منتظمة ، فمثلاً هناك الشارع الذي يربط الأزبكية (المقر العام للجيش) بجسر الموسكي ، أو الطريق إلى بولاق . إلا أن العديد من التحسينات التي تم تصورها خلال الاحتلال لم تتعد مرحلة التخطيط لها . ومن ذلك منع البوابات التي كانت تسمح بإغلاق المناطق المجاورة ، واقتلاع المقاعد المنتصبة أمام الحوانيت والتي كانت تشكل شبه حواجز معيقة في الطرقات ، وكذلك نقل المقابر التي امتدت داخل المدينة . ولا يمكننا القول أيضاً بأن مساعي الفرنسيين لتحسين الإضاءة وتنظيف المدينة قد أسفرت عن أية ثمار تذكر . ولكن هناك محاولات كان النجاح حليفها مثل محاولة تحسين إدارة المدينة (تأسيس « الديوان » وتقسيم القاهرة إلى ثمانية أحياء ، وتدعيم السلطة الإدارية للشيوخ في مناطقهم) . إن هذه المساعي وإن كانت لم تعمر طويلاً فقد أسهمت في إلهام الإصلاحات التي أجريت في القرن التالي ولو جزئياً . وبهذا تركت الحملة الفرنسية في القاهرة بطريقة ما ـــ وكذلك في مصر ـــ بدايات لعهد جديد .

لم يطرأ تغيير يذكر على القاهرة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٦٠ . فمحمد علي الذي كان رجل دولة مبدعاً ومقداماً في مجالات أخرى لم يبد أي اهتمام بعاصمته ولم يقدم لها شيئاً يذكر . ويمكن أن نطرح تفسيرات عديدة للتهرب من المسؤولية الذي يبدو غريباً للوهلة الأولى : انعدام الثقة هو أحد الاحتمالات عندما يتعلق الأمر بمدينة شهدت ولادة حركات شعبية رائعة مرات عديدة . وهو أمر يفسر ولع محمد علي ببناء مناطق سكنية خارج المدينة (الروضة ، شبرا) ، وقد يكون مرد ذلك إلى إيثار الاسكندرية ، حيث كان التطور سريعاً جداً على عكس ما كانت عليه الحال في القاهرة ، وقد حلت الاسكندرية محل القاهرة كمركز للتجارة الدولية . ومهما كانت الأسباب فنحن لا نلحظ سوى تحسينات ثانوية نسبياً لمدة ثلاثين عاماً : تحسين البنى الإدارية (مؤسسة المحافظة) وتنظيم المناطق والأحياء (الأثمان ربما محاكاة للـ Arrondissements الفرنسية) ، ومساع لتحسين مستوى النظافة . ولم تظفر حتى المحاولات لتطوير الصناعة ولا المشاريع الأولى في بولاق (مصانع الأقمشة وطباعتها) وفي شبرا (ورشات الأنسجة) بأي نجاح في تبديل البنية المدينية الموروثة عن العثمانيين تبديلاً حقيقياً ، وربما كانت أكثر الجهود المبذولة وضوحاً بعد ١٨٣٠ ، نتيجة لتأثير ابراهيم باشا . وإذا ما أخذنا مجمل الأمور بعين الاعتبار يمكننا أن نلخص منجزات محمد علي في القاهرة ببضع كلمات : تسوية ركام أكداس القمامة في شمال القاهرة وغربها ؛ تجفيف بعض البرك ، شبكة مصارف المياه في الأزبكية التي كانت ستتحول إلى حديقة ؛ وتحسين نظام الطرقات (إلغاء المقاعد) . وقد رسمت خطة رئيسية للمدينة (تنظيم اعتمد عام ١٨٤٥) ، إلا أن الإنجاز الوحيد في هذا

المجال لم يتعد مرحلة التخطيط له ، وفي عام ١٨٤٥ تم الشروع في شق الطريق الحديدة (السكة الجديدة التي أصبحت فيما بعد شارع الموسكي) والتي كانت تهدف إلى فتح المنطقة التجارية على الغرب . إلا أن العمل فيها لم ينته إلا بعد ذلك التاريخ بكثير ، كما لم تكن في الأساس مصممة لتسمح بمرور أكثر من جملين محملين ، وهذا يعطينا فكرة عن مدى بساطة مفهوم التنظيم المديني في مدينة بقيت لزمن طويل — وهذا صحيح كل الصحة — لا تعرف سوى العربة التي يجرها حصان واحد وهي تلك التي يمتلكها الباشا . وفي عام ١٨٥٠ كانت المدينة تشبه تلك التي وصفها الفرنسيون في ١٧٩٨ ، ويشير الإحصاء الرسمي (الذي لا يمكن اعتماده تماماً) إلى أن تعداد السكان عام ١٨٤٦ بلغ ٢٥٦٫٠٠٠ نسمة وهو أقل بقليل مما كان عليه منذ خمسين عاماً مضت .

لم تأت الخمسة عشر عاماً التالية بأية ثمار جديدة بالنسبة للقاهرة : فليس هناك ما يستحق أن نشير إليه باستثناء تأسيس عباس الأول في ١٨٤٩ للتكنات على الطريق إلى المطرية التي كانت نقطة المغادرة البعيدة من حي العباسية . شهدت هذه السنوات على الأقل التنفيذ الفعلي للتجديدات التي ستفسح المجال فيما بعد لتطوير المدينة : إتمام السكة الحديدية من القاهرة إلى الاسكندرية في ١٨٥٤ التي جعلت من القاهرة مدينة مفتوحة منذ ذلك الحين ثم أحالتها إلى شبكة التقاء السكك الحديدية ، ثم الاتفاق على بناء قناة السويس (عام ١٨٥٤) التي لم يكن لها عواقب تذكر في حينه ولكنها مهدت الطريق لدخول مصر إلى السوق العالمية ، فأصبحت القاهرة من جديد مكاناً هاماً تتوقف فيه الحركة التجارية في طريقها الأساسية نحو المشرق وعقدة وصل رئيسية في الاتصالات العالمية .

٣ — إغراء الغرب

يعود الفضل كله في تحويل القاهرة إلى مدينة حديثة إلى المصلح الخديوي اسماعيل ، إذ كان هو الذي فكر في إنشاء خطة مدروسة لتحقيق ذلك وشرع في تنفيذها . وكان من الطبيعي أن يحتل توسيع القاهرة وزخرفتها الأولوية في اختيار المكان الأنسب لكونها العاصمة التي تصلح لأن تكون واجهة استعراضية لجهود سوف تشمل البلاد بأكملها ، لذلك أولى الخديوي اسماعيل القاهرة المرتبة الأولى في مشاريعه لتحديث مصر تلك المشاريع التي لم تكن تخلو من بعض جنون العظمة ولا من شيء من السذاجة عرف السماسرة والمغامرون الأوروبيون كيف يستغلونها على حساب مصر .

أبدى الخديوي منذ بداية عهده ميله للتطور التقني فنفذ ما تصوره أسلافه ووضعوا

خططه : ففي عام ١٨٦٥ كلفت إحدى الشركات برأسمال أوروبي وموظفين أوروبيين بمد شبكات تأمين المياه إلى مدينة القاهرة ليبدأ توزيع المياه في ١٨٧٥ . وفي نفس الوقت حصلت شركة ليبون « Lebon » على امتياز تأمين الغاز : بدأت الإضاءة في ١٨٦٧ ومنذ عام ١٨٨٢ كان ٧٠ كيلومتراً من الشوارع والساحات مضاءً بـ ٢٫٤٥٩ فانوساً . وفي الآن داته بدأ تنفيذ بناء قناة السويس وتعميق قناة الاسماعيلية (١٨٦٤ — ١٨٦٦) فأمكن بذلك أن نرى التطورات التي لحقت بالمدينة في مناطق جديدة في الشمال والشمال الشرقي للقاهرة .

وسرعان ما ستأخذ مخططات اسماعيل فيما يخص القاهرة مجرى أعظم مما سبق . وإن صح أن الخديوي قد حلم بتحديث عاصمته قبل أن يزور فرنسا في ١٨٦٧ (بمناسبة المعرض العالمي) فلا مراء أن إقامته في باريس واحتكاكه بالهاوسمانية « Hausmannism »* التي كانت في أوجها حينئذٍ قد أعطى لمشاريعه صبغتها المحددة . ولدى عودة الخديوي إلى القاهرة وقد عقد العزم على تحويل افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ إلى حدث يثير اهتمام العالم أجمع ، قرر اسماعيل أن يرقى بعاصمته إلى دروة صورة مصر التي يريد تقديمها إلى العالم أي البلد العصري . إن الوقت القصير الذي أتاحه الخديوي لنفسه لم يكن كافياً بطبيعة الحال لإعادة تقييم المدينة القديمة . ولكن ما أمكنه أن يحاول إنجازه هو تغطية الطرف الغربي للمدينة بواجهة زخرفية قادرة على أن تترك انطباعاً حسناً في نفوس زائريها الأوروبيين . وبهذا تحدد طابع مشاريع الخديوي وحدوده .

ازدحمت السنتان اللتان وجدهما الخديوي تحت تصرفه بنشاط محموم . وكان الشخص الذي وقع عليه الاختيار ليكون الدماغ المفكر لهذا المشروع هو واحد من أروع رجالات مصر في القرن التاسع عشر « علي باشا مبارك » الذي كان أيضاً وزير تربية ممتازاً ومؤرخاً عظيماً . وكانت الخطة المعدة للمدينة بأكملها مستوحاة مباشرة من مبادئ هاوسمان : شبكة من الشوارع المفتوحة التي تصل اثني عشر ميداناً بالإضافة إلى « الطريق الجديدة » التي تمتد إلى أن تصل الصحراء مباشرة شرقي القاهرة . إلا أن الجهود كانت محدودة بالضرورة في منطقة

* نسبة إلى جورج هاوسمان ١٨٠٩ — ١٨٩١ وهو من أبرع مخططي المدن الفرنسيين وكان مسؤولاً عن إعادة بناء كثير من أحياء مدينة باريس في أيام نابليون الثالث وكان محافظاً لباريس . وإليه يرجع الفضل في توسيع شوارعها وبناء دار الأوبرا ومحطات السكك الحديدية خارج قلب المدينة وكثير من معالم باريس الشهيرة « ا . ص »

حرة إلى شمالي غرب المدينة القديمة ما بين شارع بولاق وشارع القاهرة القديمة (الذي هو الآن شارع القصر العيني) وباب اللوق وضفة النيل وهي منطقة تقع في ٢٥٠ هكتاراً. هنا تم تخطيط الشوارع والأرصفة حيث كانت الأرض تقدمة من الخديوي لمن يمكنه بناؤها. وما إن خُططت الشبكة حتى بدأ البناء الفعلي ولكن بإيقاع بطيء: ومع انتهاء عهد الخديوي لم تر النور سوى بضع مئات من الأبنية وفي الوقت ذاته كانت تجري الترتيبات لتحويل الأزبكية (حيث أقيمت دار للأوبرا على عجل) إلى «بارك إنكليزي» على طراز حديقة مونسو «Parc Monceau» ببحيرات صغيرة وكهوف صناعية وجسور. ولإتمام ذلك المشروع استقدم باريليه ديشامب «Barillet-Deschamps» مبتكر غابة بولونيا «Bois de Bologne» من فرنسا. وقام ديشامب أيضاً برسم مخططات حديقة كبيرة على جزيرة «الجزيرة» وهيأ أمكنة ظليلة على جانبي الطريق باتجاه الأهرامات الذي تم تحسينه. ولتسهيل الدخول إلى الجزيرة والضفة اليسرى من النيل أقيم جسر معدني على النهر ينتهي جنوبي الجزيرة (١٨٦٩). وقد تم إنجاز القسم الرئيسي من هذه الأعمال في الوقت المناسب مع افتتاح القناة.

أخذ تسارع الإنجازات بعد عام ١٨٦٩. الذي كان أوج عهد الخديوي، بالتباطؤ أكثر فأكثر في الحين الذي بدأت مصر فيه تعاني من ضائقات مالية شديدة سببتها إلى حدٍ ما مغالاة الخديوي في الإسراف. إلا أن العمل ابتدأ من عام ١٨٧٢ لإنجاز شارع كلوت بيه (من محطة الأزبكية) والأهم من ذلك لإتمام جادة محمد علي التي ستصل الأزبكية بالقلعة على امتداد كيلومترين. ولم يخل التقدم الفعلي من سلبيات: فمن بين السبعمائة مبنى التي أزيلت كان هناك العديد من النصب والآثار الهامة، كما أن الواجهة الجميلة والأروقة المقنطرة التي تحف بالجادة الجديدة والتي تنظف ثلاث مرات يومياً كانت تخفي وراءها أزقة قذرة.

لم تكتمل الأعمال الأساسية التي بدأها اسماعيل في القاهرة: فدمار مصر وخضوعها للتحكم الأجنبي عقب ذلك حال دون تنفيذ تلك الأعمال. ولكن لم يكن كل ما جرى إنشاؤه على عجل سراباً مضللاً، فعجلة الحركة بدأت بالدوران وأوشكت مدينة جديدة أن تطل على الوجود. ويبدو ذلك جلياً في الإحصائيات فقد ازداد عدد السكان من ٢٨٢٫٠٠٠ عام ١٨٦٦ إلى ٣٧٥٫٠٠٠ عام ١٨٨٢ كان من بينهم ١٩٫٠٠٠ أجنبي أما المساحة فقد بلغت ١٢٦٠ هكتاراً أي زادت ما يربو على ٥٠٪؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأطوال الطرقات التي تضاعفت أربع مرات (من ٥٨ إلى ٢٠٨ كيلومترات). وعلى الرغم من أن تطور المناطق المحيطة في الشمال سيكون له أعظم الأثر في المستقبل إلا أن مظاهر تبدل

القاهرة كانت تتبدى في اندفاعها بلا هوادة باتجاه الغرب : حي الإسماعيلية ــ الذي سيصبح فيما بعد مركز القاهرة ويبقى كذلك إلى يومنا هذا بشوارعه الحديثة التي تزخر بالنشاط اليوم (قصر النيل ، سليمان باشا ، عماد الدين) وهو التراث الذي حلفه الخديوي المصلح للقرن العشرين .

إلا أن القاهرة التي أسهم الخديوي اسماعيل في خلقها كانت تتميز عن المدينة القديمة بسمات جديدة لها من الأهمية ما للتطور الكمي الذي جرى . ومند ذلك الحين ستقوم مدينتان للقاهرة متلاصقتان جنباً إلى جنب . وقد أخضع المركز القديم لتعديلات كبيرة إلا أن الجراح التي حلفها ذلك فيه لم تغير من بنية المدينة القديمة . ومن جهة ثانية ولدت مدينة أخرى في الغرب أوروبية التنظيم في بنيتها ووظائفها ومختلفة منذ الآن في نوعية قاطنيها ، وتتميز تميزاً واضحاً بوجود كمٍّ هائل من الأجانب فيها . إن هذه الخصال المتباينة كانت تطبع المدن « المستعمرة » في القرنين التاسع عشر والعشرين بطابعها : وحتى قبل أن تستسلم مصر للنازلة الاستعمارية التي ألمت بها كان الاستعمار يوطد نفسه في قلب بنى البلاد نفسها . فمند ١٨٨٢ يمكن القول بأن الصيغة التي ألهمت مشروع افتتاح شارع محمد علي يمكن تطبيقها على القاهرة المنقسمة : « القاهرة أشبه بأصيص مشروخ . نصفاه لن يلتحما ثانية أبداً »[٢] .

المدينة المستعمرة (١٨٨٢ ــ ١٩٣٦)

« [لقد حول] الأجانب القاهرة إلى مركز عاصمة استثني منها المصريون . لم يكن هناك حدود مرئية بين الأحياء المصرية وغيرها من الأحياء . لقد اجترنا روائح الطعام المقلي كما يجتاز المرء الأسلاك الشائكة ووصلنا إلى روائح المخابز اليونانية وحوانيت الحلوى السويسرية[٣] » .

إن إدخال قوات بريطانيا العظمى إلى مصر في ١٨٨٢ الذي أعلن في البدء أنه إدخال مؤقت ، تغير تدريجياً فأصبح وجوداً دائماً انتهى رسمياً في ١٩٣٦ (وهو تاريخ المعاهدة التي نظمت استقلال مصر) وانتهى فعلياً عام ١٩٥٤ (اتفاقية إجلاء القوات البريطانية) . ولمدة ثلاثين عاماً كان للهيمنة البريطانية التي درسنا جوانبها السياسية في موقع آخر من البحث . نتائج مرضية في المضمار الاقتصادي إذ كان هناك وثبة فعلية في الزراعة المصرية ؛ والتطور الديمغرافي لبلد كان حتى ذلك الوقت قليل التعداد بدا للوهلة الأولى أمراً إيجابياً ، حيث كانت الموارد المتاحة تزداد بأسرع مما يزداد عدد الأفواه المطالبة بالطعام .

لقد رافق التطور الذي طرأ على القاهرة تطورات شملت عامة البلاد . أما القاهرة التي أصبحت عاصمة لدولة مستقلة عملياً عن تركيا ومركزاً للإدارة الاستعمارية ومحطاً للمشاريع الأجنبية الضخمة التي تستغل البلاد ، أضافت طائفة كاملة من الوظائف الجديدة إلى مكانتها المرموقة التي تتمتع بها تقليدياً لدورها الثقافي والديني ؛ ولم تمض سوى عقود قلائل حتى شهدت القاهرة تحديثاً ونمواً متسارعاً لن تتضح جوانبهما الضارة إلا فيما بعد .

١ ــ تزايد في سكان القاهرة

إن أكثر الظواهر دلالة خلال تلك الفترة هي بالطبع التزايد الحاد لسكان القاهرة الذي ارتفع من ٣٧٥٫٠٠٠ عام ١٨٨٢ إلى ١٫٣١٢٫٠٠٠ عام ١٩٣٧ وهو ارتفاع يبلغ ٢٥٠٪ خلال ٥٥ عاماً (كان التزايد يبلغ ٥١٪ في الـ ٨٤ عاماً الماضية) .

هناك مرحلتان يمكن تمييرهما في حركة التزايد العام هذه . ففي الأعوام ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٧ ترايد تعداد سكان القاهرة بنفس تسارع التطور الديمغرافي لمصر بأكملها . وخلال ذلك الوقت كله بقي سكان القاهرة يشكلون حوالي ٦٪ من مجموع السكان العام في البلاد : ٥٫٥٪ عام ١٨٨٢ ، و ٥٫٩٪ عام ١٨٩٧ ، و٥٫٨٪ عام ١٩٠٧ و ٦٫٢٪ عام ١٩١٧ (٧٩١٫٠٠٠ من أصل ١٢٫٧٠٠٫٠٠٠ مصري) . وقد بينت التطورات الواسعة النطاق في وادي النيل (إصلاح سد الدلتا في ١٨٩١ ، وبناءُ سد أسوان في ١٩٠٢) وتعميم الري الدائم وازدياد زراعة القطن ، كلها تبين أن الإنتاج الزراعي ارتفع حينذاك بمعدل ١٫٦٪ في العام أسرع من تزايد السكان . وارتفع الدخل الريفي الوسطي في ١٩١٤ إلى ٣٠ جنيهاً مصرياً . لقد تطور توسع القاهرة على هذه الأسس من الازدهار النسبي وحدها . وكما سنرى لاحقاً فإن هذه الفترة أيضاً كانت فترة الشروع في زخرفة وتجميل البيئة المدينية . استكمل التزايد الديمغرافي المصري الحق بدفقات هائلة من الأجانب (بلغ تعدادهم في بضع سنوات ٧٥٫٠٠٠) وهم إما من موظفي النظام الاستعماري أو سماسرة اجتذبهم الازدهار المصري .

وشهدت سنوات الحرب (١٩١٤ ــ ١٩١٨) تغيراً في إيقاع تسارع هذا التزايد : بدأ سكان القاهرة بالازدياد بسرعة أكبر من تسارع ازدياد سكان مصر أجمعين . إذ أن القاهرة التي بلغ تعداد سكانها ١٫٠٦٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٧ وقفز إلى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ عام ١٩٣٧ كانت تمثل ٧٫٥٪ و ٨٫٢٪ من سكان مصر على التوالي . إن هذه الحركة المتسارعة نحو المدينية والتي تركت بصماتها على كل مصر (في ١٨٩٧ ، عاش ١٥٪ من

السكان في مدن تعدادها أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسمة بلغت ١٧ مدينة؛ وفي عام ١٩٤٧ كانت النسبة ٣٠٪ في ٥٧ مدينة) هذه الحركة كانت متصلة بوضوح بتباطؤ سرعة تنمية الإنتاج الزراعي، وتزايدت بمعدل ٠,٤٪ سنوياً ما بين ١٩١٤ و ١٩٤٧ ومنذ ذلك الحين أضحت أشد تباطؤاً من سرعة ازدياد السكان؛ وقد ترتب على ذلك انخفاض المدخول الوسطي الزراعي الذي لم يتعد ٢٦ جنيهاً مصرياً في ١٩٤٧. واشتد الضغط الاقتصادي في الريف بعد أن خفت حدته قبل عام ١٩١٤، وقد أثرت هذه الحركة باتجاه المدن بشكل رئيسي في القاهرة، حيث كانت الهجرة سبباً في أكثر من نصف الازدياد في عدد السكان ففي عام ١٩٢٧ كان عدد المولودين في القاهرة ٦٤٤,٠٠٠ من أصل ما يربو عن ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة من سكان القاهرة. ولم تكن جاذبية القاهرة هي السبب في التضخم الهائل للسكان فالتصنيع الذي لم يعن بتشجيعه المحتلون البريطانيون عناية تذكر كان يتطور بخطىً وئيدة للغاية، بل كان الفيض الرائد في عدد السكان في الأرياف هو السبب الحقيقي، وبهذا أسهمت القاهرة في امتصاص فائض سكان الريف أكثر مما فعلت المدن الأخرى في مصر.

يجب الإشارة هنا إلى عامل واحد سبق لنا ذكره من عوامل التزايد الإجمالي: إنه عامل أهمية السكان الأجانب وخاصة الأوروبيين منهم. كانت المستعمرات الأجنبية الأربعة الرئيسية تتألف من ٥٩,٤٦٠ شخصاً عام ١٩٢٧ (١٨,٢٨٩ في ١٨٨٢). وقد ازداد عدد البريطانيين خلال تلك الفترة عشرة أضعاف (١١,٢٢١ في ١٩٢٧) وأصبح الآن أكثر من عدد الفرنسيين. إلا أن عدد اليونانيين فاق أعداد كل من سواهم من الأجانب (٢٠,١١٥) والإيطاليين (١٨,٥٧٥). ويبين الدور الذي لعبه الأجانب في تأمين الموظفين الرسميين في مجالي الإدارة والاقتصاد سبب هذا التدفق. كما تفسر أسباب شبيهة بما سبق ذكره الأعداد الكبيرة نسبياً للأقليات في القاهرة: ٩٤,٠٠٠ من الأقباط وهم حوالي ١٠٪ من سكان المدينة عام ١٩٢٧، وكذلك ٣٤,١٠٣ يهود والعديد من السوريين الذين كانوا يتميزون بمكانة متوسطة لأنهم أجانب ولكنهم عرب وقد لعبوا دوراً اقتصادياً وثقافياً هاماً.

٢ ـــ توسع المدينة باتجاه الغرب والشمال

يطوي مثل هذا التزايد التعدادي السريع على جهود بناء كبيرة وقد عرفت صناعة البناء في القاهرة ازدهاراً فعلياً في الفترة ما بين ١٨٩٧ و ١٩٠٧. وسمحت مشاريع التمدين

المنجزة في داخل القاهرة وحولها (ردم البرك المتبقية الأخيرة وتمهيد الهضاب وردم الخليج) بتزايد استطاعة استيعاب المدينة القديمة التي تمكنت أحياؤها من امتصاص حصة كبيرة من الوافدين الجدد: إذ ازدادت حصيلة «الجمالية» من السكان بمقدار ٤٤٫٧٨٨ ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧ . واستوعب حي الدرب الأحمر ٥٢٫٥٤٤ وافداً جديداً . إلا أن الأحياء القديمة بلغت حد التخمة فاتجه التوسع نحو الغرب والشمال خاصة بحثاً عن أماكن شاغرة سيحتلها بعد مضي ثلاثين عاماً أكثر من ٥٠٠٫٠٠٠ قاهري جديد .

كانت الصعوبات بشتى أنواعها تكتنف البحث عن أرض جديدة ، فإلى الغرب وقف النهر عائقاً لا بد من إزالته بصعوبة كما أن فيضانه جعل ضفتيه غير صالحتين أما في الشمال والشمال الشرقي فكانت المشكلتان هما البعد عن مركز المدينة والجفاف. وقد حلت هذه المشاكل في غضون عشرين سنة لا أكثر وبهذا برزت ما بين ١٨٩٧ و ١٩١٧ «مدينة ثانية»[٤] للقاهرة في العقود الأولى من القرن العشرين. وأقيمت شبكة حديثة من المواصلات الضخمة ما بين ١٨٩٤ (وقد أعطي امتياز للخبير المالي البلجيكي آمبين Empain) لإقامة نظام تراموای، وما بين ١٩١٧ ، وهو تاريخ كانت القاهرة قد حصلت فيه على ثلاثين خطاً للترام ضمنت الاتصالات الداخلية (وقد بني أحد الخطوط على موقع الخليج السابق) وخطوط اتصال بالضواحي (بولاق والعباسية والأهرامات وشبرا والقاهرة القديمة وأمبابة) وقد جعلت هذه الخطوط البالغة ٦٥ كيلومتراً والتي شكلت التبسكة النهائية للقاهرة من مركز المدينة نقطةً لا تبعد أكثر من ساعة واحدة عن أكثر المناطق النائية المحيطة بها . وقد حل ردم قناة الإسماعيلية (عام ١٩١٢) مشكلة التوسع باتجاه الشمال وكان بمثابة طريق مباشرة سريعة في اتجاه الهيليوبولس التي كانت في طريقها إلى التطور آنداك . ولبى بناء سد أسوان قبل كل شيء احتياحات تطوير الزراعة المصرية ، إلا أن التحكم بفيضانات النيل أتاح المجال لتثبيت التربة على ضفتي النهر في القاهرة وعلى الجزيرتين (الجزيرة والروضة) واستخدامهما لبناء أحياء جديدة غربي المدينة . كما سهل بناء السد إمكانية بناء الجسور التي تفتقر إليها المدينة كي تتسع غرباً . بدأ تتسييد ثلاثة جسور في ١٩٠٢ واستكمل في ١٩٠٧ وأضيفت إلى جسر اسماعيل (جسر عباس الذي يصل بين الروضة والجيزة ، وجسري الروضة والقاهرة القديمة ، وجسر محمد علي بين القصر العيني والروضة) فامتد بذلك طريق من جنوبي المدينة إلى غربها . وما أن استكمل بناء الجسر من بولاق إلى شمالي الجزيرة (١٩٠٨ ــ ١٩١٢) حتى كانت هناك ثلاث طرق تؤدي إلى الضفة اليسرى . ولم تطرأ حاجة لإجراء أية تعديلات على نظام الجسور حتى حلول عام ١٩٥٢ .

فتحت هذه الإنجازات التقنية ووسائط النقل الحديثة أمام توسع المدينة في مصامير أخرى. كانت المدينة حتى عام ١٩٠٠ تتغير ببطء شديد تبعاً للخطوط التي رسمت أيام الخديوي اسماعيل: التمدين التدريجي لحي الإسماعيلية، وتأسيس الوظائف الإدارية في منطقة شرقي القصر العيني، فإعمار منطقتي الفجالة والتوفيقية بالسكان ما بين المدينة القديمة وقناة الإسماعيلية. إن الإنجازات العظيمة في التمدين لم تبدأ فعلاً إلا في أوائل القرن العشرين. وفتحت المناطق الواقعة على طول شاطىء النيل التي كانت حتى ذلك الحين مقتصرة على مساكن الأمراء، أبوابها أمام التطوير المديني. وفي منطقة قصر الدبارة أعقب تأسيس القنصلية العامة البريطانية تقسيم المنطقة إلى قطع: بدأت الجاردن سيتي في ١٩٠٦ بنثر منازلها الجميلة على طول الشوارع على شكل منحنيات على الطريقة البريطانية. وفي الجزيرة ما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ اشترت شركة باهلر « Baehler Co. » المنطقة التي ستصبح أرقى حي في القاهرة « الزمالك » وقسمتها إلى قطع مثل رقعة القضبان المتشابكة؛ أما في أسفل منطقة الجنوب فبدأ تدفق السكان على « الروضة » في حين رسمت خطط إسكان « أمبابة » و « الجيزة » غربي النيل.

وفي شمالي شرق القاهرة كانت المنطقة شبه الصحراوية التي توسعت العباسية باتجاهها موضع دراسة لمحاولة تطويرها بدأت عام ١٩٠٦ حين قررت شركة يديرها بارون أمبين « Empain » التي شهدنا نشاطاتها في حقل المواصلات. أن تنشىء فيها مدينة تابعة للمدينة الرئيسية. حصلت الشركة على ٢٥٠٠ هكتار ثم على ٥٠٠٠ هكتار من الأراضي الصحراوية بسعر زهيد للغاية وقامت بتقسيم المنطقة إلى قطع بعد أن بنت سكة للترام طولها ٢٤ كيلومتراً تصل هيليوبوليس بالقاهرة. وأتاح كم هائل من الرأسمال الأوروبي المجال لتنظيم إمدادات الماء والكهرباء وتأسيس شبكة الصرف الصحي. وتزايد عدد السكان بسرعة شديدة؛ ففي عام ١٩١٠ لم يكن هناك سوى ما يقرب من ألف نسمة في هيليوبوليس، إلا أن العدد ارتفع إلى ٢٨٫٥٤٤ عام ١٩٣٠ و ٥٠٫٠٠٠ عام ١٩٤٧. وتحولت هيليوبوليس التي ظلت لأمد طويل فرعاً منفصلاً عن مركز المدينة إلى مركز تطوير ضواحي المدينة باتجاه الشمال الشرقي إلى أن ملأ نمو النسيج المدني في أواسط هذا القرن الفضاء الفسيح الخالي الذي كان يفصل المنطقتين.

لا يمكن لتحديث المدينة وتطويرها أن يتما إلا على حساب صرف نفقات حسيمة على المعدات التي سيجعل منها النمو الحضري المتسارع معدات لا فائدة منها بعد اليوم. فظهور نمط جديد من المركبات عام ١٩٠٣ (السيارة) عجّل في تحويل شبكة الطرقات في القاهرة

وقد بدأ رصف الطرق بالحصباء منذ ماقبل ١٨٨٢ . وازدادت ماطق الشوارع المعبدة من ٣٠٠٠٠ متر مربع في ١٨٨٢ إلى ١٬٣٥٤٬٠٠٠م٢ في ١٩٠٠ وإلى ٣٬٤٠٨٬٠٠٠ في ١٩٢٧ . إلا أن هذا التحديث كان له أعظم الأثر على المدينة الجديدة بوجه خاص ، حيث تكاثفت حركة السير الحديثة . بقي نظام الطرق في المدينة القديمة فوضوياً في معظم الأحيان ، وتم تأمين نضع طرق رئيسية لتحسين شبكة اشتد عجزها بشكل واضح (الشوارع الرئيسية مثل « شارع الخليج » و « شارع الأزهر ») . ومند عام ١٩٠٩ بدأ في القاهرة إنشاء شبكة التصريف الصحي . وتم تخطيطه لخدمة مليون نسمة ، إلا أنه بلغ استطاعته القصوى مع بدايات ١٩٣٠ .

إن إحدى الصعوبات الجمة التي كانت تواحه القاهرة في تطورها هي عياب أي مؤسسة داخلية . وفي الحين الذي كانت المدن المصرية تنعم باطراد بالبلديات والإدارات المحلية كانت العاصمة تدار مباشرة من الحكومة أو صمن إطار محافظة الولاية . ولم تكن إدارة التنظيمات التي أنشأها محمد علي تتمتع بسلطة واسعة وكان التحكم بمحالات معينة خارجاً عن دائرة نفوذها تماماً . ويبين هذا الوضع إلى حد ما العجز الواضح في تنظيم الحياة الحضرية . كما ساهمت المكانة السياسية المتردية لمصر واستيلاء الأحانب على الإدارة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها (فإخضاعهم للضرائب المحلية خلق صعوبات عديدة) ومنح امتيازات الخدمات العامة جميعها لشركات أحنبية ، كل ذلك ساهم في إعاقة تنسيق أعمال البلدية وتبديد جهودها لخدمة القسم الأكبر من السكان .

٣ ــ المدينتان

عززت الفترة الاستعمارية الميل إلى خلق مدينتين متصلتين حباً إلى جنب ، وقد بدا ذلك واضحاً منذ أيام اسماعيل باشا ، إلا أنه ازداد سوءاً فيما بعد : فإذا كان الخط الفاصل قبل ١٨٨٢ يفصل القطاع « التقليدي » عن القطاع « الحديث » فإن الشرخ بعد استعمار مصر اتخذ سمة قومية واجتماعية واقتصادية زاد من حدته وعمقه . ومد دلك الحين يستطيع المرء أن يتحدث بحق عن مدينة « بلدية » ومدينة « أوروبية » تماماً كما هو الحال في المدن الاستعمارية الكبرى في شمال إفريقيا . وقام عالمان مختلفان في كل شيء (حتى في مظاهر نظام الشوارع الفوضوي في الشرق والمنظم في الغرب) يواجهان بعضهما البعض على جانبي « جبهة » تمتد من الشمال إلى الجنوب ــ من باب الحديد إلى الأزبكية إلى عابدين والسيدة زينب . وبدلاً من أن يقوم التحام تدريجي مطرد كما كان مأمولاً أيام اسماعيل أضحت الفروق

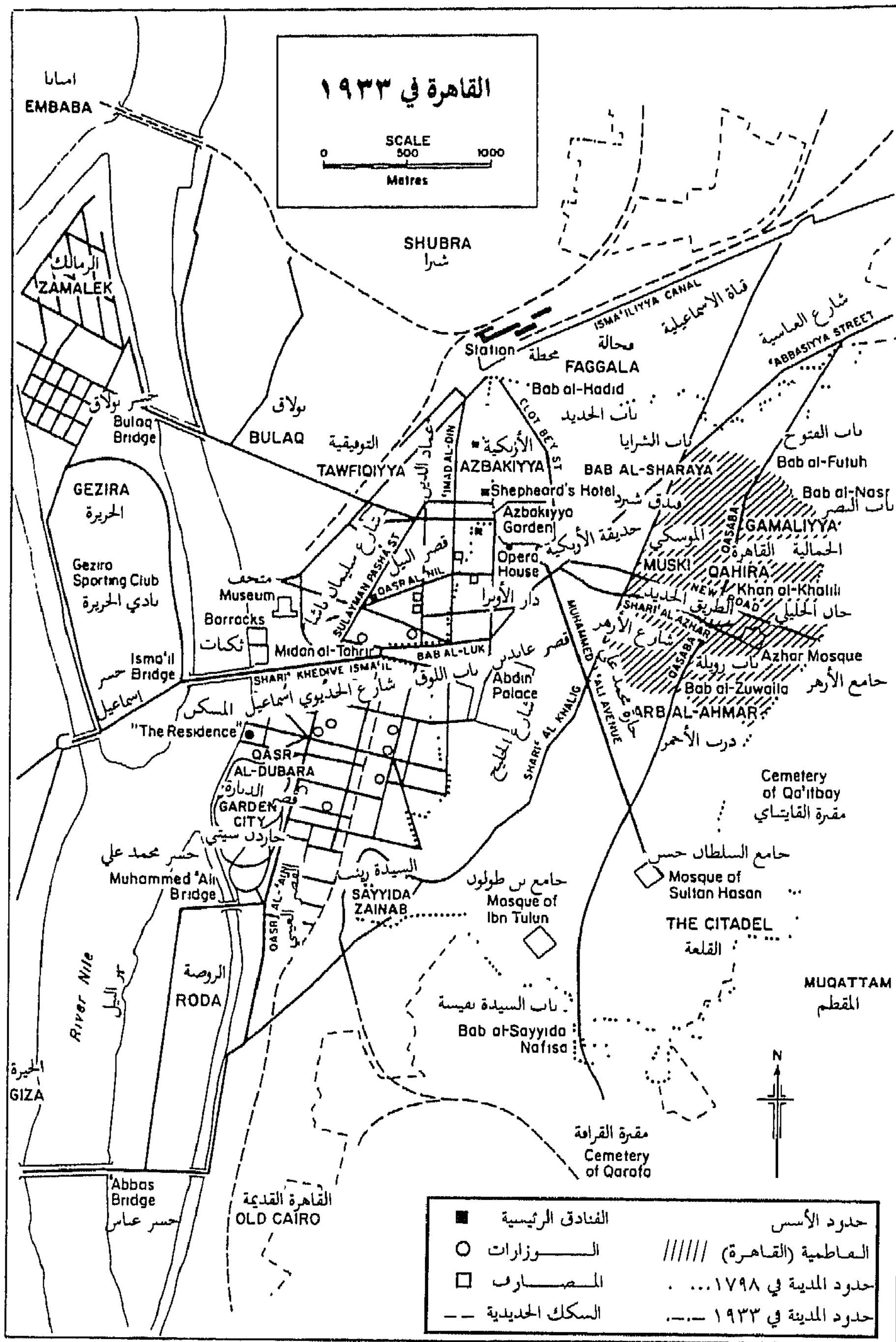
أعظم وأشد حين تحرك مركز جاذبية المدينة دون هوادة باتجاه الغرب ، حيث تتراكم السلطة والأنشطة والأثرياء .

عطت القاهرة القديمة جزءاً واحداً لا غير من المدينة العثمانية حيث اقتطع من مثلث الأخيرة جزء صغير غربي شارع «الخليج المصري» مع تقدم التحديث . وتنتمي بولاق إلى ذلك القطاع ، وقد أدخلت بعضُ الطرقات وإقامة المباني الحديثة في أماكن معينة مظهر التطور ، إلا أن النسيج العتيق بقي موجوداً خلف مخططات الواجهة الزخرفية «الأوروبية» وازداد خراباً وتهدماً يوماً بعد يوم . لقد قُدمت هذه المدينة القديمة قرباناً على مذبح المدينة الأوروبية منذ أيام اسماعيل ولم يزدد هذا التخلي والإهمال إلا سوءاً فيما بعد : فالطرق أهملت ولم يكن هناك تنظيم كاف لجمع القمامة ، ومواسير الصرف الصحي كانت إما في حالة يرثى لها أو غير موجودة أصلاً وكذلك بقيت تمديدات المياه غير مستكملة . ومع ذلك استمر سكان تلك الأحياء بالازدياد بسرعة مذهلة : ففي الفترة ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧ ارتفع عدد سكان أربع من التقسيمات التي كانت تشكل المدينة القديمة (الجمالية وباب السرايا والموسكي والدرب الأحمر) من (١٢٢٫٤١١) إلى (٢٥٩٫٥٣٥) أي زيادة ١١٢٪ ، ولكن لو أخذنا بعين الاعتبار التزايد الأكثر تسارعاً في المناطق الأخرى من القاهرة لتبين لنا أن المدينة الشرقية عانت من انحطاط واضح نسبياً . فنسبة السكان الذين كانوا يعيشون هناك كانت تتناقص باستمرار : في ١٨٩٧ (٥٤٫٣٪) من المجموع الكلي ، وفي ١٩٠٧ (٥١٪) ، وفي ١٩١٧ (٤٧٪) وفي ١٩٢٧ (٤٠٪) وأخيراً في ١٩٣٧ (٣٤٪) . علاوةً على ذلك كله كان هؤلاء السكان غاية في الفقر ، فالمدينة القديمة أصبحت بمثابة ملجأ ومالت لأن تصبح بروليتارية . ولا يمكن لكل ذلك إلا أن يكون مؤشراً على انحطاط تبدى في مظهرها الخارجي الذي ينبىء ببؤس مزرٍ أكثر فأكثر وكذلك في فعالياتها التي أخذت تتناقص شيئاً فشيئاً . إن مثال الجمالية[٥] . مثال غاية في النموذجية من هذه الزاوية ، إذ تمكن هذا الحي التقليدي من إعالة نفسه عن طريق نشاطاته الفنية والتجارية حتى عام ١٩١٤ . ولكن الناس البارزين فيه هجروه تدريجياً في أعقاب الحرب وظهر التناقص واضحاً بين انحسار فعالياته الاقتصادية والازدياد الهائل لعدد السكان فيه الذي فاض وأتخم الحي ، الأمر الذي أدى بدوره إلى بطالة مزمنة متأصلة . لقد انتقلت النشاطات الاقتصادية الحديثة الآن باتجاه الغرب والشمال . وهنا بالتحديد ومن دون شك يمكننا العثور على حاضر المدينة ومستقبلها .

بدت المدينة الغربية التي كانت أقطابها الرئيسية تتمثل في الفنادق والمصارف في حي الاسماعيلية وقصر عابدين الملكي وسفارات ووزارات حي قصر العيني ، وكأنها تتمركز حول

اثنين من أكثر رموز الاحتلال الأجنبي وضوحاً للعيان : الثكنات البريطانية في قصر النيل و« المسكن » حيث يقطن جميع الممثلين المتنفذين من بريطانيا العظمى . وبقيت المدينة التي صممت إبان عهد اسماعيل مركز الأعمال ، إذ اختفت الفيلات وحل محلها مبان ضخمة . وكان هناك تجمع للمحازن الكبيرة والبوتيكات والمصارف وأرقى الفنادق (بما فيها فندق شبرد الذائع الصيت الذي أعيد بناؤه مرات عديدة ولكنه سيحتفي من الوجود أخيراً عقب الحريق الهائل عام ١٩٥٢) . وهناك أيضاً كان السكان الأوروبيون متجمعين وقد كانوا قابضين على زمام كل سلطات القرارات السياسية والاقتصادية . وفي العديد من المناطق ضمن هذا المثلث الذي كان رأسه محطة القطار وكانت قاعدته شارع الخديوي اسماعيل كانت أغلبية السكان من الأجانب (ومعظمهم أوروبيون) عام ١٩٢٧ . (فمثلاً في التوفيقية كان ٣ر٦٢٪ من السكان أجانب) ، وكانت هذه المنطقة إجمالاً تحتوي ٥٢٤ر٢٣ أجنبياً من أصل ٠٠١ر٦٤ (أي ٣٧٪) . ويقع المركز السياسي إلى الجنوب على طول القصر العيني ، في شبكة من الشوارع المصممة على شكل قضبان متشابكة ، وهناك تتمركز معظم الوزارات والخدمات الحكومية الرئيسية . ويقع إلى الغرب من ذلك الحي السكني المترف « الجاردن سيتي » الذي يمتد من جسر اسماعيل إلى الروضة . لقد عبرت هذه الأحياء الجميلة نهر النيل وامتدت في الزمالك شمال حدائق نادي الجزيرة الرياضي ، الذي أنشأه البريطانيون للترفيه عن أنفسهم جسدياً ومعنوياً . وتمتاز « الروضة » جنوباً و « الجيزة » غرباً بسمة سكنية مترفة للطبقة الوسطى العليا . وتبين سمات المدينة الغربية (الأعمال والمساكن المرفهة) لماذا لم تستقطب سوى ٠٠٠ر٣٥٠ ساكن بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه (سكانها يمثلون ٧ر٢٦٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٣٧ وهي نسبة لم يطرأ عليها تغير يذكر منذ بداية القرن) .

أخذت مدينة جديدة بالتشكل تدريجياً في الشمال متميزة تميزاً واضحاً في الغرب بالتطور الاقتصادي الذي بدأ في بولاق وشبرا ، بينما احتفظت هيليوبوليس في الشرق بطابعها كمنطقة سكنية للبورجوازيين والطبقة الوسطى مع عنصر واضح وبارز من الأقليات المصرية . وضم قسما شبرا و« الوائلي » اللذان كانا يسكنهما ١٣١ر٣٠ نسمة في ١٨٨٢ ، حوالي ٦٢٦ر٢٧٢ نسمة في ١٩٢٧ . لم يتوقف قسم سكان القاهرة القاطنين في المنطقة الشمالية عن التزايد منذ بداية القرن ففي ١٨٩٧ كانوا ١٢٠٩٪ وفي عام ١٩٠٧ (٥ر١٦٪) وفي عام ١٩١٧ (٥ر٢١٪) وفي ١٩٢٧ كانوا ٦ر٢٧٪ . وفي عام ١٩٣٧ كان في المنطقة الشمالية بأكملها ٠٠٠ر٤٥٠ نسمة (حوالي ٣٤٪ من مجموع سكان القاهرة) وهو عدد أكبر من مثله في المدينة الشرقية وأكبر بكثير من المدينة الغربية . وأتاح


القاهرة في ١٩٣٣
SCALE
0 500 1000
Metres
امبابة
EMBABA
SHUBRA
شبرا
الزمالك
ZAMALEK
ISMA'ILIYYA CANAL
قناة الاسماعيلية
شارع العباسية
'ABBASIYYA STREET
Station
محطة
FAGGALA
'Bab al-Hadid
باب الحديد
CLOT BEY ST
بولاق
BULAQ
جسر بولاق
Bulaq Bridge
التوفيقية
TAWFIQIYYA
عماد الدين
'IMAD AL-DIN
الأزبكية
AZBAKIYYA
BAB AL-SHARAYA
باب الفتوح
Bab al-Futuh
Bab al-Nasr
باب النصر
Shepheard's Hotel
فندق شبرد
Azbakiyya Garden
حديقة الأزبكية
GAMALIYYA
الجمالية
QASABA
الموسكي
MUSKI
القاهرة
QAHIRA
GEZIRA
الجزيرة
Gezira Sporting Club
نادي الجزيرة
متحف
Museum
Barracks
ثكنات
شارع سليمان باشا
SULAYMAN PASHA ST
قصر النيل
QASR AL-NIL
Opera House
دار الأوبرا
NEW ROAD
الطريق الجديد
Khan al-Khalili
خان الخليلي
SHARI' AL-AZHAR
شارع الأزهر
Azhar Mosque
جامع الأزهر
Midan al-Tahrir
BAB AL-LUK
باب اللوق
Isma'il Bridge
جسر اسماعيل
SHARI' KHEDIVE ISMA'IL
شارع الخديوي اسماعيل
المسكن
"The Residence"
قصر عابدين
Abdin Palace
MUHAMMED 'ALI AVENUE
شارع محمد علي
Bab al-Zuwaila
باب زويلة
DARB AL-AHMAR
درب الأحمر
SHARI' AL KHALIG
شارع الخليج
QASR AL-DUBARA
قصر الدبارة
GARDEN CITY
جاردن سيتي
Cemetery of Qa'itbay
مقبرة القايتباي
جامع السلطان حسن
Mosque of Sultan Hasan
جسر محمد علي
Muhammed 'Ali Bridge
السيدة زينب
SAYYIDA ZAINAB
جامع بن طولون
Mosque of Ibn Tulun
THE CITADEL
القلعة
QASR AL-'AINI
MUQATTAM
المقطم
River Nile
بحر النيل
الروضة
RODA
باب السيدة نفيسة
Bab al-Sayyida Nafisa
الجيزة
GIZA
N
مقبرة القرافة
Cemetery of Qarafa
'Abbas Bridge
جسر عباس
القاهرة القديمة
OLD CAIRO
الفنادق الرئيسية
الوزارات
المصارف
السكك الحديدية
حدود الأسس الفاطمية (القاهرة)
حدود المدينة في ١٧٩٨
حدود المدينة في ١٩٣٣

تطور المواصلات الفرصة لإعمار مناطق نائية (مثل الضواحي الجنوبية للمعادي وحلوان) والتوغل إلى مساحات أبعد إلا أن تلك المناطق لم تحظ سوى بعدد محدود من السكان.

كانت المدينة «المجزأة» صورة لمجتمع مقسم.. صورة لبلد مستعمر. وكان تفوق الأجانب واضحاً في جميع رموز المدينة وهم يعيشون محاطين بالأسوار الحصينة لأعمالهم وأحيائهم السكنية. أما بالنسبة للمصريين فمعضلتهم كانت واضحة لا لبس فيها: أن يستسلموا للاختناق البطيء في الأحياء القديمة أو أن يقبلوا بالتأقلم مع نمط من الحياة جاءهم من الخارج.

القاهرة: المدينة العاصمية (١٩٣٦ ــ ١٩٧٦)*

«كانت القاهرة في ذلك الحين تعج بنشاط مزدوٍ.. وكان المراقبون يذهلون لما يطالعهم من مظهر حجم المدينة الهائل. وأصبح الازدحام مخيفاً لشدته. وظهر التفاوت الطبقي والفارق الكبير في نمط حياة كل طبقة حتى ليكاد يصل إلى قيمها وأخلاقياتها، وكذلك السمات الخاصة بالمناطق المختلفة، كل ذلك دل دلالة واضحة على انقسام وتشرذم من شأنهما أن يحيلا القاهرة إلى مدينة لا حول لها ولا قوة. إلا أن الضوضاء والصخب اللذين يصدران أحياناً عن هذه الكتلة البشرية غير المتناغمة والتي تزخر بالحركة يكشف عن وحدة مخيفة. لقد استجمع العملاق أشلاءه المتناثرة وسدد ضربته المحكمة(٦)».

يعتبر عام ١٩٣٦ تاريخاً سياسياً ليس فيه دلالة معينة بالنسبة لمصر: توقيع المعاهدة الأنغلو ــ مصرية لم يضع حداً للتفوق السياسي للبريطانيين الذي لم ينته إلا مع ثورة ١٩٥٢، ولم ينه الاحتلال العسكري الذي غسلت آخر آثاره عام ١٩٥٦، ومع ذلك يصح القول بأن تلك الفترة التي بدأت في ١٩٣٦ قد شكلت بالنسبة للقاهرة بداية عهد جديد. فمنذ ذلك الحين أضحت حياة القاهرة وكل ما يطرأ عليها مرهوناً بتطور ديمغرافي مرّ بتغير مفاجيء. إذ كان سكان القاهرة حتى عام ١٩٣٧ يتزايدون بمعدل سنوى يبلغ حوالي ٥ر١ إلى ٢٪ (١٨٩٧ ــ ١٩٠٧: ٤ر١٪ وعام ١٩٢٧ ــ ١٩٣٧، ٢ر٢٪). ومنذ ذلك الوقت ارتفع معدل الازدياد ارتفاعاً مطرداً إلى أن وصل إلى ٤٪: ١٩٣٧ ــ ١٩٤٧،

---

* للاطلاع على دراسة حديثة للقاهرة خلال تلك الفترة يمكن للقارئ الرجوع إلى كتاب
Le Caire, André Raymond (Paris: Fayard, 1993).

٨ر٤٪، ١٩٤٧ ــ ١٩٦٠ ومن ١٩٦٠ ــ ١٩٦٦، ٤٪. وسكان القاهرة الذين تضاعف عددهم بين ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ (٣٢ سنة) تضاعفوا ثانية ما بين ١٩١٧ ــ ١٩٤٢ (٢٥ سنة) تم تضاعفوا للمرة الثالثة ما بين ١٩٤٧ ــ ١٩٦٦ في ١٩ عاماً فقط. ونتيجة لهذه الوثبة إلى الأمام قفز هذا الجزء من سكان مصر الممثلين في القاهرة والذي ارتفع تعداده تدريجياً من ٦٪ إلى ٢ر٨٪ (في ١٩٣٧)، قفز حاجز الـ ١٠٪ في ١٩٤٧ واجتازه إلى (٨ر١٠٪) تم تزايد بسرعة كبيرة إلى (٨ر١٢٪) عام ١٩٦٠ ثم إلى (١٦٪) عام ١٩٧٦. ويشير تباطؤ التزايد المبين في الإحصاء العام للسكان عام ١٩٧٦ (وهو تزايد سنوي قدره ٨ر١٪ بين ١٩٦٦ و ١٩٧٦) إلى تغير في الاتجاه سيكون له دور في تبديل هذه المعلومات الأساسية على المدى البعيد فقط.

ويمكننا أن نرقب إطلالة «مدينة قاهرة ثالثة» كما ورد في كتاب مارثيلو «Marthelot» نتيجة لهذا الارتفاع الديمغرافي المذهل. مدينة لها من الضخامة والتطور المتسارع ما يسوغ تسميتها «بالعاصمة الأم» المدينة الأولى في إفريقيا وإحدى أهم المدن في العالم، إلا أنها تتمتع بسمات تجعلها ظاهرة مصرية تماماً.

١ ــ الديمغرافيا المتسارعة الازدياد أبداً[٧]

عندما يشرع المرء في بحث ديمغرافية مصر والقاهرة وتعداد السكان اليوم تطالعه أرقام تصيبه بالدوار. فسكان القاهرة ازداد عددهم ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ من ٣ر١ مليون إلى مليوني نسمة. ثم أصبحوا عام ١٩٦٠ (٣ر٣) مليون نسمة وارتفع عددهم عام ١٩٧٦ إلى (١ر٥) مليون. إلا أن القاهرة «العاصمة» (بما فيها المناطق الحضرية في محافظة الجيزة على ضفة النيل الغربية) كانت تضم عام ١٩٧٦ ما يقرب من (٧ر٦) مليون نسمة (أي ٨ر١٨٪ من سكان مصر) وضمت «القاهرة العظمى» ٨ ملايين نسمة.

والحق أن مصر بأكملها عانت من ثورة ديمغرافية حقيقية، فارتفع تزايدها السنوي من المعدل الوسطي (٢ر١٪) ما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ إلى (٩ر١٪) ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ وأخيراً إلى (٦ر٢٪) من ١٩٤٧[٨].

إلا أن ظاهرتين اجتمعتا في القاهرة فزادتا من حدة سرعة التزايد السكاني فاقت كل تصور وصلت ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٦ إلى (٤٪) وتجاوزت ذلك الرقم. وبهذا فاقت النسبة الطبيعية لتزايد السكان في القاهرة التي بقيت معتدلة أمداً طويلاً نظيرتها في مصر

كلها . وترتب على ذلك نتيجتان : الأولى هي أن سكان القاهرة كانوا فتيين جداً (حوالي ٥١٪ من السكان كانوا تحت سن العشرين عام ١٩٦٠) . والثانية هي أنه لم يعد بالإمكان تصور إيقاف تزايد سكان القاهرة بمجرد الحد من الهجرة الداخلية . لقد أصبحت زيادة حجم القاهرة وتوسيعها أمراً لا مفر منه ويجب تخطيطه . أما الظاهرة الثانية فهي زخم الهجرة الداخلية التي يتدفق بموجبها سيل لا ينتهي من البشر على القاهرة آتين من جميع أنحاء مصر . لقد أثرت هذه الحركة في جميع المدن المصرية ولكن القاهرة كانت أشدها تأثراً : فما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ استوعبت ما يقرب من ٨٠٪ من مجموع المهاجرين المصريين ، وفي عام ١٩٦٠ قدرت الإحصاءات أن حوالي ١٫٢٧٠٫٠٠٠ قاهري (وهم ثلث سكان القاهرة) قد ولدوا خارج المدينة . لا ريب في أن حمى هذه الهجرة الداخلية تتصل بالتزايد الديمغرافي الحاد الذي تمر به مصر وكذلك بالضغوط الريفية التي قاربت حد الانفجار وبالبطالة المتفشية في الأرياف نتيجة لتلك الضغوط . كما أنها ترجع إلى سياسة التصنيع التي طبقت بحمية واندفاع ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ واجتذبت عدداً لا يستهان به من الناس إلى المناطق المحيطة بالمجمعات الصناعية المنشأة في شمال القاهرة وجنوبها . ويشكل تباطؤ هذه الجهود الصناعية أحد أسباب الانخفاض المفاجىء للتزايد في القاهرة عقب عام ١٩٦٦ . لقد فاقمت جموع المهاجرين هذه والمؤلفة من أفراد ذوي ثقافة ضحلة نسبياً (٤٥٫٦٪ أميين) ومعظمهم ليسوا ذوي خبرة مهنية تذكر (٤٢٫٦ من العمال كانوا دون مؤهلات) والذين يتقاضون دخلاً أدنى من المعدل الوسطي . فاقمت المشاكل المتعددة التي تواجهها القاهرة وزادت من حدتها بشكل ملموس وواضح . فالمهاجرون القادمون في آخر موجات الهجرة هم أناس فقراء يرزحون تحت ثقل البطالة ومطالبهم سواء الاجتماعية منها (المعونة المادية ، وإيجاد السكن) أو الاقتصادية (العمل) أو الثقافية (التعليم) جميعها مطالب ملحة تنتظر حلاً عاجلاً .

ومن السهل أن نفهم ألا يُحدث رحيل بضعة آلاف من الأجانب عقب الزوبعة التي أخذت تشتد بعد ثورة ١٩٥٢ وأزمة قناة السويس خاصةً ١٩٥٦ أي ضجة أو ألا تلفت هجرتهم أنظار أحد مع أنه كان من بينهم عدد كبير من الأخصائيين من أعلى المستويات والخبراء والفنيين الأكثر تواضعاً في خبرتهم وقد حرمت هجرتهم مصر من ثروات كان بقاؤها يغنيها . أما في الأوساط السياسية والاجتماعية فكان لهذا الرحيل دلالة كبيرة ، إذ أسهم في إعادة العاصمة إلى أيدي المصريين بنفس الطريقة التي أسهمت سياسة ناصر ، بغض النظر

عن عيوبها وثغراتها، في إعادة مصر لأهلها، كما أثار هذا الرحيل توزيعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً غيّر وجه المدينة.

قلب مفعول هذه الاندفاعة الديمغرافية المحمومة بنية المدينة رأساً على عقب فانقلبت مواقع القطاعات الكبرى في القاهرة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ إذ تغيرت المدينة القديمة والمدينة الغربية والمدينة الشمالية خلال عشر سنوات من ٣٤، ٢٧ و ٣٤٪ من مجموع السكان على التوالي إلى ٣٢، ٢٥ و ٣٨٪[٩]. وقد استمر هذا التبدل حتى يومنا هذا بحيث أن مركز جاذبية المدينة الذي كان ينتقل منذ ستين عاماً ما بين الشرق والغرب بدأ يميل الآن إلى الثبات في المنطقة الشمالية.

واستمر الانحطاط النسبي للمدينة ذات « الطابع الشرقي » والذي بدأت معالمه تتضح منذ ١٩٣٧ وأخذ في التسارع منذ نشوب الحرب. إن الازدياد المعتدل لأعداد السكان في « الأقسام » الستة التي تشكل هذا الجزء من القاهرة (في ١٩٤٧: (٥٧٤٫٠٥١) وفي ١٩٧٦ (٧٧٣٫٠٥٣)) يتناسب طرداً في نسبته مع انحطاط مستمر: في ١٩٤٧ ضمت هذه « الأقسام » الستة ٢٨٪ من مجمل سكان القاهرة، وفي ١٩٦٠ (٢٢٫٢٪) وفي عام ١٩٧٦ بلغت النسبة ١٤٫٣٪، إلا أن المدينة القديمة لم تتوقف عن القيام بدور هام في حياة القاهريين. فآوت قسماً كبيراً من أشد السكان فقراً وخاصة المهاجرين الجدد الساعين إلى سقف يظلهم حين يصلون إلى القاهرة. إنه نفس الدور الذي تلعبه مدن الصفيح المستعمرة في شمال إفريقيا. كما يوضح لنا هذا الوضع الكثافة الكبيرة (١٫٠٠٢ نسمة في الهكتار الواحد في « باب السرايا »). ولكن هناك كثافة أعلى تتجاوز ٢٠٠٠ نسمة في بعض الأحياء، مثل تلك الموجودة في « العُطُوف » ٢٫٢٨٠ نسمة). لقد بلغت هذه المناطق حد الإشباع الديمغرافي، وهذا يفسر أسباب تباطؤ التزايد الإجمالي في القاهرة منذ ١٩٦٦ الذي يتضح بجلاء في « الأحياء القديمة » حيث يبدو أن انحطاطاً في التعداد السكاني قد بدأ. ويبين لنا تكدس السكان ظاهرة عجيبةً حقاً. وهي سكنى المقابر في القاهرة. فالمد البشري الذي أغرق المدينة حين لم يجد متسعاً للتوسع الحضري باتجاه الشرق بدأ باحتلال مدن الموتى في « قايتباي »؟ و « القرافة » حيث بنيت القبور على شكل منازل حقيقية اصطفت على حوانب شبكة منتظمة من الطرقات. ومنذ عام ١٩٤٠ غزا المتربصون الباحثون عن مساكن رخيصة هذه المقابر وتقدر الأعداد التي تسكن هناك بحوالي ١٠٠٫٠٠٠ نسمة هم عموماً من البؤساء المساكين.

كما تباطأت تحسينات المدينة العربية التي أصححت مركز المدينة نتيجة للاندفاع نحو ما وراء النيل: ٧٨٨ر٥٧٥ نسمة عام ١٩٤٧؛ تم ٤٨٠ر٦١٧ عام ١٩٧٦ في الأقسام الخمسة في الغرب إلا أن ذلك لا يمثل سوى تناقص منتظم في هدا الحزء من سكان القاهرة: ١ر٢٨٪ عام ١٩٤٧ و ٦ر١٩٪ عام ١٩٦٠ تم ١ر١٢٪ عام ١٩٧٦. وتفسر لنا وظائف هذا القسم كمركز للنشاطات والخدمات الإدارية واستعداده ليكون منطقة سكنية مترفة مما لا يسمح بوجود كثافة كبيرة، كل دلك يفسر هذا الركود. تواصل التوسع في المدينة باتجاه الغرب حتى ما حلف البيل ووصلت أمبابا والجيزة اللتين ضمتا ٧٨٩ر٥٣٧ نسمة عام ١٩٤٧ إلى حوالي ٠٠٠ر٠٦٢ر١ نسمة عام ١٩٦٥ وهو ارديا يبلغ ٩٨٪ أي أكبر من الارديا الذي عرفته القاهرة بأجمعها حلال الفترة نفسها (٩٦٪). وبلغ تعداد سكان محافظة الحيزة عام ١٩٧٦ التي يىتمي جزء كبير منها إلى الكتلة الحضرية للقاهرة، حوالي ٢٤٧ر٤١٩ر٢ نسمة.

إلا أن المنطقة التي شهدت أكثر التغيرات المذهلة إنما هي المنطقة الواقعة شمالي المدينة. ففي عام ١٩٤٧ كان فيها ١٥٣ر٧٣٢ نسمة، ثم أصبح العدد ٠١٤ر٨٣٧ر٢ عام ١٩٧٦؛ أي ازدياد يبلغ ٣٨٧٪. إن المنطقة الشمالية التي كانت تضم ٧ر٣٥٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٤٧ و (٥ر٤٦٪) عام ١٩٦٠، يقطنها اليوم أكثر من نصف هذا العدد (٨ر٥٥٪ عام ١٩٧٦) وبدأت البقع المتفرقة من التطور الحضري بالاتصال لتصبح منطقة واحدة. إن هذا التزايد من النشاط والتسارع بحيث يبدو وكأن مستقبل القاهرة قد يتخذ شكله وأبعاده هناك: كان للمشاريع القائمة للوصل السريع بين الشمال والجنوب (العاصمي)[١٠] ولتصنيع المنطقة دور في تدعيم حركة تدو وكأنها ظاهرة طبيعية وكأنما تستأنف عاصمة مصر في منتصف القرن العشرين حركة باتحاه الشمال وتشمل المراحل المتابعة للفسطاط (٦٤٠) والأقصر (٧٥٠) والقطاعية (٨٧٠) وأخيراً القاهرة (٩٦٩).

بدأت في الطرف الآحر من القاهرة في الجهة الجنوبية حركة توسع مماثلة بحمية ونشاط وإن حاءت متأخرة قليلاً. وإدا ما كانت القاهرة القديمة مثلها مثل الأحياء القديمة تسجل الوقت إن صح القول (٩ر٤٪ من مجموع السكان في ١٩٤٧، و٤ر٥٪ في ١٩٧٦) في حين تواصل التفوق في العدد (من ٩٠٤ر١٠٠ إلى ٦٧٠ر٢٧٣) نجد أن المناطق السكنية الحضرية مثل المعادي وحلوان قد اجتاحتها موجة محمومة من الازدياد السكاني فقد زاد تعداد

المعادي من ٤٢٫٩٩٤ عام ١٩٤٧ إلى ٢٨٧٫٠٥٦ عام ١٩٧٦ . وقفز تعداد حلوان من ٤٫٠٢٨ إلى ٣١٦٫١٩٠ نسمة وهو ازدياد يحطم الرقم القياسي بتسارع ٢٠٠٫١٪ خلال ثلاثين عاماً ، وهو مرتبط بنهضة الصناعة في تلك المنطقة . لقد ظهر إلى حيز الوجود قطب جديد في القاهرة ــ في الجنوب تحديداً ــ تجاوز الأمكنة والمساحات التي بقيت بانتظار إيجاد مخرج لها .

٢ ــ مشاكل مدينية

إن للأرقام والإحصاءات المذكورة آنفاً من الفصاحة والتعبير ما يكفي للتنبؤ بضخامة المشاكل التي تواجهها القاهرة المعاصرة والتي تتعلق بالهرجة التي ترافق التطور المديني وبحياة السكان أنفسهم . ويتناول مصدر هذه المشاكل الحياة اليومية لهذا الكم الهائل من البشر الموزعين على مساحة أكثر من ٢٠٫٠٠٠ هكتار وهي مشاكل تذكّر بنوع مثيلاتها التي تثير ذعر فنيي العواصم العربية فتمتقع وجوههم لدى ذكرها ، إلا أنها تقع في بيئة اقتصادية واجتماعية لبلد يقدر دخل الفرد الواحد فيها بحوالي (١٩٧) دولاراً لا غير عام ١٩٧٢ .

وعلى الرغم من أن تقدماً ملموساً قد طرأ في هذا المجال منذ الحرب ، لا يمكننا القول أن بحوزة مدينة القاهرة بنى إدارية ستمكنها من تنظيم تطورها . وقد جاء إنشاء بلدية القاهرة عام ١٩٤٩ ووزارة الشؤون البلدية والقروية ضمن ذلك السياق معلماً بارزاً أعلن بداية مرحلة هامة اكتملت بإلغاء امتيازات الأجانب واستعادة المصريين لإدارة المرافق العامة (إنهاء الامتيازات من عام ١٩٤٧ ، إلغاء المحاكم المختلطة ١٩٤٨ ، تأميم وسائل النقل ١٩٥٦) وأخيراً إلغاء هبات الوقف أو إحكام السلطة عليها . إلا أن التردد والحيرة في شأن الصيغة التي ستعطى لإدارة القاهرة والنزوع إلى إدارة المدينة من القمة بأسلوب بيروقراطي قد أعاق دون شك تخطيط تطوير المدينة بقدر ما ساهم في ذلك نقص الموارد الكافية أو كون الجزء العربي من المدينة يعتمد على بنية إدارية مستقلة (محافظة الجيزة) . ولم تكن محاولة التنظيم كافية إجمالاً لوقت طويل فيما خلا قطاعات محدودة مثل المعادي والهيليوبوليس ومدينة نصر والمدينة الفاطمية .

وحينما كانت تبذل محاولة للتخطيط كانت تمنى بإخفاق ذريع لبعدها عن الوقائع الحقيقية التي كان من الممكن التنبؤ بها : فالخطة الرئيسية لعام ١٩٥٦ وضعت سقفاً لها هو ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة للقاهرة . وقد يتبادر إلى الأذهان بأنه كان بإمكان اللجنة العليا المشكلة للإشراف على تطوير القاهرة أن تكون أكثر واقعية وكفاءة فيما قامت به .

إن إحدى أشد المشاكل تعقيداً في القاهرة هي مشكلة حركة السير . وقد بُذلت مجهودات كبيرة بعد ١٩٥٢ لتوسيع وتحسين شوارع القاهرة التي كانت مهددة بالاختناق نتيجة الحجم الهائل لسيول السيارات . وكان أحد أعظم الإنجازات وأروعها (والتي كان لها دلالة سياسية واضحة هو تطوير الساحة المركزية (ميدان التحرير) الذي تخلص عام ١٩٤٦ من الثكنات البريطانية التي كانت تجثم على حوافه . وكذلك إتمام كورنيش النيل بطول خمسين كيلومتراً والذي أزاح من طريقه آخر العوائق وهو حديقة « المسكن البريطاني » التي كانت تمتد على مساحة كبيرة إلى أن تبلغ النهر . وتحف بالقاهرة اليوم شبكة من الطرقات السريعة التي ترسم الخطوط العريضة لتشكلها الجديد . وتم تحسين الاتصالات بالجزء الغربي تحسيناً ملحوظاً عبر بناء « جسر الجامعة » عام ١٩٥٨ وكذلك بإشادة جسر يصل بين « جسر بولاق » و« جسر اسماعيل » (الذي يدعى الآن قصر النيل) . لم يكن هذا التقدم كافياً لحل مشاكل ازدحام السير الناجم عن حجم المدينة (حوالي ٥٠ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب وعشرة كيلومترات من الغرب إلى الشرق) وعن طول وبعد الرحلات اليومية التي يقوم بها القاهريون (من الضواحي البعيدة في الشمال والغرب والجنوب إلى المركز) والتي ساهمت في زيادة حدة مشكلة السير . وترزح وسائل النقل العامة تحت ضغط هائل ويكفي المرء أن يشهد منظر الحافلات والقطارات الغاصة بمن فيها والتي تطفح من جوانبها جموع الركاب ليأتيه البرهان اليومي على فداحة المشكلة . وقد ساهم رفع القيود عن استيراد السيارات (المركبات) الخاصة في تردي حال الاختناق في حركة السير من سيىء إلى أسوأ ، ويكون ذلك واضحاً للغاية عندما يقترب المرء من مداخل جسور النيل . كما تعاني أنظمة التصريف الصحي ومحطات الضخ من فرط العبء الملقى عليها وهي تهدد من حين لآخر بأن تتقيأ ما بداخلها : وقد طفحت المصارف الصحية عام ١٩٦٥ خاصة في المناطق المكتظة بالسكان ــ وهي في الأساس أسوأ المناطق تجهيزاً من هذه الناحية ــ وتفاقمت المشكلة إلى أن اضطر الفنيون في الحالات الشديدة إلى تغطية عدد من فتحات تهوية المصارف الصحية بطبقة سميكة من الأسمنت ليتجنبوا الانفجارات وحمات الأبخرة الكريهة الرائحة التي تنبعث منها . وقد كتب أحد الصعاليك على واحدة من هذه البروزات التي تشبه الهضبة الصغيرة لبيوت النمل ــ في ضاحية السيدة زينب ، بروح الفكاهة الذي يميز أهل القاهرة والذي يعبرون عنه أحياناً بنكات فيها جلافة ، كتب : « مقام سيدي بلدية » . وعززت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت ذلك العام من احتمال أن تجد معظم هذه المشاكل الملحة حلاً لها ، إلا أن الأماكن المخفية البعيدة في المدينة بقيت تعاني كل شتاء من تهديد الفيضان .

ويأتي جمع القمامة في موقع متشابه من حيث ما يعترضه من مشكلات وما يعانيه من عدم الكفاءة في القيام بتلك المهمة

ويبقى أهالي القاهرة أسرى مشاكل السكن والعمل الملحة. وقد نوهنا من قبل بأن إحدى سمات التحضر في مصر هي أنها ليست مرتبطة أساساً بعملية التصنيع كما كانت عليه الحال في أوروبا. وقد كان التمدن قبل كل شيء هجرة ريفية سببتها مشاكل زراعية لا يمكن التغلب عليها. لذلك فلا عجب أن تكون البطالة هامة للغاية في القاهرة: وحسب ما جاء في إحصاءات ١٩٦٠ فإن (٦٦٫٨٪) من السكان «العاملين» ليس لهم عمل معين أو هم دون عمل دائم؛ و (٢٣٫٥٪) من السكان يعملون في الخدمات العامة، و (٧٫٥٪) فقط يعملون في الصناعة. ويعد التصنيع ضرورة حيوية في القاهرة ولكننا نجد أن جزءاً قليلاً من القوة العاملة المتوفرة يعمل عملاً فعلياً كمستخدمين حسب مفهوم الكلمة في حين بقيت كمية هائلة من البشر لا عمل دائم لها ووجدت نفسها مرغمة على القبول بمستوى متدن جداً من المعيشة، ذلك على الرغم من الإنجازات التي تحققت في القسم الشمالي من القاهرة وفي حلوان. ولا ريب أن لمثل هذا الوضع عواقبه المحتومة على مشكلة السكن. وقد تفاقمت الكثافة الإجمالية للمدينة وتردت إلى حال أسوأ بكثير من قبل نتيجة للتزايد الحاد الديمغرافي: إذ كانت الكثافة (٧٩٫٦) نسمة في الهكتار الواحد عام ١٩٣٧، و (١٥٦) نسمة عام ١٩٦٠ ثم (٢٨٥) نسمة عام ١٩٧٦. والحال أسوأ ما يكون في الأحياء القديمة، فالحاجة إلى السكن التي لا شك أنها حاجة ملحة هي أمر يصعب تحقيقه، إذ أن من يعاني تلك المشكلة هم الفقراء الذين لا يملكون شروى نقير. وقد تدهورت الأمور باطراد نتيجة لتردي حال المساكن الموجودة في الأحياء القديمة، ويقدر أن ١٢٫٠٠٠ وحدة سكنية تصبح غير صالحة للسكن سنوياً. وكان من الضروري تبعاً لما جاء في دراسة أجريت عام ١٩٦٥ بناء ١٤٠٫٠٠٠ وحدة سكنية خلال خمس سنوات أي ٤٠٫٠٠٠ وحدة لتغطية التزايد المتوقع للسكان و ٣٠٫٠٠٠ للتقليل من حدة الكثافة القائمة و ٧٠٫٠٠٠ لاستبدال الوحدات المتداعية. وبما أن عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها فعلاً ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ يقدر بـ ٧٥٫٠٠٠ وحدة يمكننا الاستنتاج بأن الوضع أخذ في التدهور خلال تلك الفترة. ولم تتمكن الجهود التي تستحق كل مديح لبناء مساكن شعبية من استيفاء الاحتياجات القائمة (مجمعات المساكن العمالية: في أمبابا ٢٫٠٠٠ مسكن وفي حلوان ٣٫٠٠٠ مسكن): فكثافة السكن في الغرفة الواحدة التي كانت شخصين في الغرفة عام ١٩٤٧ ارتفعت إلى ٢٫٣ شخص في ١٩٦٠ ويبدو أنها استمرت في الارتفاع منذ ذلك الحين.

وقد ارتأى المخططون المدركون لتلك المشاكل إنشاء مدن محيطة بالقاهرة في المناطق التي لا زرع فيها ؛ فمثل هذا التطوير من شأنه أن يخفف الضغط البشري الذي يرهق كاهل العاصمة . وقد نجح مشروعان ضخمان ضمن ذلك التخطيط في البروز إلى حيز الوجود . وقد باءت محاولة إقامة بلدة جديدة على جبل المقطم في (١٩٥٤ ـــ ١٩٥٦) بفشل ذريع نتيجة لصعوبة الاتصالات مع القاهرة ، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية القاسية على ذلك السفح الجبلي . أما مشروع إنشاء مدينة بأكملها ـــ مدينة نصر ـــ شرقي القاهرة ما بين العاصمة وهيليوبوليس فقد لقي قسطاً أكبر من النجاح والفضل في ذلك دون شك راجع إلى الدعم الهائل الذي قدمته الحكومة بغية جعل هذا المشروع واحداً من الإنجازات المشهودة لنظامها . وكان من المفترض إتمام بناء « مدينة النصر » خلال عشرين عاماً أو ما يقارب ذلك في المنطقة الجافة ما بين العباسية وهيليوبوليس . وكان من المتوقع أن يسكن فيها حوالي ١٠٠,٠٠٠ شخص تم ٥٠٠,٠٠٠ على المدى الطويل . وقد ضم مخططها مساكن من أنماط مختلفة (تتراوح من نمط الفيلات المخصصة للموظفين المرموقين إلى مجمعات سكن العمال) كما سيتم توفير عمل سواء أكان إدارياً أم وزارياً أم صناعياً . وبرزت المدينة الجديدة من بين رمال الصحراء في بضعة أعوام . إلا أن « مدينة نصر » نجحت في إسكان ٦٥,٣٤٧ نسمة عام ١٩٧٦ في حين ازداد عدد سكان القاهرة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦ بفارق ١,٧٣٥,٠٠٠ نسمة ؛ ولكي يصبح في الإمكان مجاراة السرعة الراهنة للتزايد في القاهرة لا بد من إنشاء ما يربو على عشر مدن مماثلة في الصحراء خلال فترة وجيزة لعل ذلك يفلح في امتصاص العجز الذي وقع في الماضي والازدياد الذي سيأتي به المستقبل . إلا أن تكاليف إنشاء مدينة نصر بلغت مبالغ باهظة للغاية ، بحيث يستحيل أن تكون مثل هذه الفرضية واقعية .

٣ ـــ وجوه المدينة

ساهم تاريخ القاهرة وتمزقاتها العديدة في إلصاق أجزاء من المدينة بعضها قرب بعض وهي تختلف في تصميمها المديني بقدر ما تتباين في دورها الاقتصادي وفي المستوى الثقافي والاجتماعي لساكنيها : ومما لا شك فيه أن مثل هذه التناقضات كانت دائماً موجودة ، إلا أن الحركة اليومية الدائمة لتنقلات مئات الآلاف من القاهريين ما بين الأحياء الفقيرة المركزية وتلك التي في محيط القاهرة وما بين الأبنية المتأنقة البالغة الحداثة التي تقع على طول الكورنيش ، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام عموماً (السينما والتلفزيون) زادت من حدة

الوعي لهذه الاختلافات فأصبحت نتيجة تلك الأسباب غير محتملة وتفاقمت مشاعر الاستياء من وجودها أكثر فأكثر . وهنا تكمن دون شك أسباب الأحداث المأساوية التي جرت في القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ : فنهب المخازن المترفة وأماكن اللهو والتسلية في الأحياء الغنية ما هو إلا انتقام قاهرة أخرى قد يكون المرء مر بها لسنوات وسنوات دون أن يعرف أي شيء عنها باستثناء بضعة مواقع سياحية لها بعض الأهمية حيث يسدل الفلكلور قناعاً مناسباً على البؤس الذي ينتشر فيها .

لم يبق من المدينة الشرقية سوى تذكارات قديمة ، في المركز القديم وفي بولاق والقاهرة القديمة ، فلا تزال هناك بعض من نصب رائعة واجتماع بعض نوادر الفن المعماري (في القصبة هناك مجموعة الأبنية في « قلاوون » وفي « ناصر » وفي « برقوق » وحوالي « باب زويلة » ، حيث يقع السوق المسقوف العظيم و« درب الأحمر ») كلها تشهد اليوم على روائع ألف سنة في القاهرة . إلا أن الانطباع العام هنا هو مزيج من البؤس الذي زاد من حدته إهمال المرافق العامة في هذه القاهرة المنسية . وتحل المباني الحديثة محل الأبنية العتيقة وسرعان ماتصبح خربة مهدمة ، أكل الدهر عليها وشرب قبل الأوان نتيجة لانعدام الصيانة ولكثافة السكان المفرطة فيها . إن الاستياء المحموم في الشوارع ما هو إلا وهم وسراب : انحسرت النشاطات التقليدية التي كفلت توازن المدينة القديمة (التجارة والفنون اليدوية) أو قد نراها مستمرة في منطقة « خان الخليلي » وكأنها « استعراض » لإمتاع السواح . وتقوم في القسم العربي من المدينة القديمة ، من شارع بور سعيد (الذي كان سابقاً الخليج / قناة القاهرة) عملية للتحديث (من الغرب) تواكبها عملية انحطاط (من الشرق) وتحاولان خلق منطقة انتقالية حيث تتم دراسة إمكانية دمج المدينتين معاً . إن هذه الأحياء هي في الغالب مناطق تم تجديدها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي تتحول اليوم إلى أحياء « بلدية » وتتلاشى بقايا المدينة القديمة شيئاً فشيئاً وتسيطر الأحياء الفقيرة الحديثة على الساحة .

تنأى المدينة الجديدة غربي الأزبكية وقصر عابدين بنفسها عن المدينة القديمة رويداً رويداً ، فالأعمال التجارية وغيرها ما تزال متمركزة في الأحياء التي خطط لها اسماعيل وكذلك تستمر الحياة الإدارية إلى الجنوب أكثر فأكثر . ولا تقوى الأبنية التي يعود تاريخها إلى بداية القرن والتي لا تلقى عناية كافية على الصمود طويلاً . إلا أن الفعاليات الدائبة ما تزال تنبض في « طلعت حرب » و « قصر النيل » و « الشريف باشا » وتشل حركة السير خلال ساعات الازدحام . وقد اتخذ المركز التقليدي للأعمال التجارية « ساحة طلعت حرب » (سليمان باشا سابقاً) طابعاً ريفياً إلى حد ما بالمقارنة مع ميدان التحرير المجاور ، حيث تلتقي سيول

السيارات التي تصب فيه من جميع أنحاء القاهرة بأنواعها . وقد أحيط الميدان بممرات مشاة مرتفعة ليتمكن المشاة من التحرك بأمان ويعيد صوت وقع الأقدام الدائب إلى الأذهان ما يقصده فريتس لانغ « Fritz Lang » بمفهوم « المدينة العاصمة » . ويقوم الميدان الذي يستخدم كمحطة للأوتوبيسات ومكان تجمع المسيرات الشعبية العارمة في مناسبات الابتهاج والحزن والغضب بدور جبهة فاصلة بين القاهرة « الاستعمارية » و « العاصمية » كما يتضح من الأبنية المرتفعة التي تحجب رؤية النيل (فندق الهيلتون ، وفندق الشبرد ومركز المجمع الإداري ومبنى الجامعة العربية ومبنى البلدية) . وستمر خطوط الميترو المديني شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً من ذلك الميدان كما هو وارد في مخططه .

وفي الجاردن سيتي بدأت مبان ضخمة حديثة بالتطاول بهاماتها بين القصور والفيلات بواجهاتها المهترئة وحدائقها التي تركت دون عناية حتى تحولت إلى براري تغطيها الأعشاب : لقد مهد رحيل الأجانب وانحطاط النخبة المصرية القديمة الطريق لظهور بورجوازية حديدة أقل ثراءً ولكن أوفر عدداً . ويجري النيل الآن لعشرات الكيلومترات بين سد مضاعف من الأبنية العالية التي تبين مدى التغير الذي لحق بمصر خلال الأربعين سنة الأخيرة . إن « واجهة النيل » هذه ــ التي يبتئس لهيئتها بعض مخططي المدن ــ هي أروع مظاهر القاهرة في هذا العصر وأشدها تأثيراً في النفس فهي تمتد على طول نهر احتفظ بكل ماله من سحر ساعة بعد ساعة وموسماً إثر موسم والذي استعاد رونقه الليلي مع نهاية فترة التعتيم بعد الحرب مع إسرائيل . وقد أقيم جسر سادس لإتاحة المجال أمام سيل السيارات والعربات التي تحمل سكان الأحياء العربية إلى المركز بعبور التدفق المهيب لنهر النيل ، والجسر عبارة عن معبر فوق الجزيرة وناديها الرياضي ، حيث حل البرجوازيون المصريون والطبقة الحاكمة الجديدة محل المستعمرين . وتمتد الأحياء الجميلة في القاهرة الحديثة حول المنطقة المركزية : الزمالك والكورنيش . وتنتصب بالقرب منها القصور العظيمة : فندق شبرد والهيلتون والشيراتون والميريديان . ولا تعكر أي شائبة مهما صغرت الصورة السحرية الأقرب إلى الخيال لنهر النيل هنا : فالمدينة القديمة ليست سوى لوحة خلفية نائية مترفة تتخللها المآذن وتمتد بعيداً حتى تبلغ القلعة .

وتحف بضفة النيل الغربية مبانٍ راقية وفيلات فخمة تبدو في بعض الأحيان وقد نال منها الكبر . وقد بلغت سرعة توسع القاهرة من هذا الطرف حداً بدا معه أن بضعة قرى قد علقت في الوسط . ومن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تتناوب الدور الريفية مع أكواخ القرميد بساكنيها الجدد ومجمعات الشقق السكنية الحديثة من جميع المستويات .

وتشكل أحياء الطبقة العامة والأحياء التي ما تزال تحتفظ بطابعها الريفي البحت، جزيرة للبروليتاريا الفقيرة في المنطقة الشمالية حيث تجد مساكن الطبقة العاملة صداها في صفوف من المنازل الرخيصة في شارع السودان. أما إلى الجنوب فتضم أحياء «المهندسين» سكاناً من الطبقة الوسطى في حين أصبح «الدقي» واحداً من أولى الأحياء السكنية للطبقة البرجوازية في القاهرة. وإذا ما أتيحت لنا فرصة مشاهدة القاهرة من الطائرة تبدو لنا الموجة الحضرية الممتدة إلى أن تصطدم بالعائق الذي لا يزال قائماً وهو سكة حديد «السيد» ويبدو الريف متماسكاً وراء امتداد المدينة فمنذ آخر بنايات المدينة وبعد بضعة أمتار من السكة الحديد تنبسط أمامنا الحياة الزراعية في الدلتا المصرية بألوانها الممتعة التي ما تزال تتبع دورتها بعد ألف من الأعوام. ولا شك أن كل هذا لن يستمر طويلاً، إذ تتقدم المدينة عبر الجيزة باتجاه الغرب وقد بدأت البنايات المتعددة الطوابق تشرئب بأعناقها الآن من بين الفيلات المتناثرة على طريق الأهرامات. وتحت المدينة خطاها باتجاه الشمال: مدينة تحتوي أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة من الفقراء الذين ما زالوا قرويين إنها «بولاق الدكرور» التي بدأت بالتشكل خلف قضبان السكة الحديدية. وستكون الأراضي الزراعية لمحافظة الجيزة والتي لم تزل حتى وقت قريب وقفاً لمتعة ورفاهية سكان المدينة، هي المحطة الثانية في الموجة التي تخطت الضفة الشمالية لنهر النيل منذ ثلاثين عاماً.

وقد امتد الزحف الحضري في الشمال على طول الطرقات المترابطة التي تتشعب كأصابع اليد من منطقة الأزبكية. ويبين لنا مثل هذا النمط من التوسع التنوع الكبير للأقسام والضواحي المحيطة الموجودة في تلك المنطقة والمظهر الفج عموماً للأحياء المبنية بناءً رديئاً والمتصلة بتشكل سيىء بعضها ببعض. وتتقدم المدينة بسرعة تمدن وحشي ضمن الأراضي الزراعية لريف «القليوبية» منطقة «البراج» التي كانت تنفصل سابقاً عن القاهرة بامتداد حوالي ٣٠ كيلومتراً من الريف وهي الآن آخذة في الاندماج مع منطقة «القاهرة العظمى». وفي الاتجاه الشمالي على طول النيل تطورت المدينة من ضواحي الطبقة العاملة في بولاق وشبرا وشكلت ضاحية فقيرة حتى «شبرا الخيمة» مع عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية. أما المنطقة التي تلي الكورنيش فترمي خطة تطويرها إلى وضع تخطيط عصري للخراب المبكر الذي نال منها وقد اقتضى تطويرها إجراء تحديث دفع بمناطق السكان الفقيرة نحو الشرق عازلاً إياها عن النيل. وانتشر التحضر باتجاه الشمال الشرقي على محورين أساسيين، الطريق الجديدة التي تتبع خط القناة الاسماعيلية القديمة والثاني هو سكة حديد السويس. ويحيط بالقرى القديمة خليط متنوع يصل عبر طريق «الوائلي» و «المطرية» إلى

« المرج » وهي المحطة الأخيرة المقترحة للمترو الشمالي ــ الجنوبي وتبعد ١٣ كيلومتراً عن مكان الإقلاع من ميدان التحرير . ويقطن في هذه الضواحي حيث تتناوب قطاعات شبه ريفية مع المساكن الرخيصة « الحديثة » والمناطق الصناعية . سكان ينتمون إلى الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الفقر وعلى الحواشي نجد سكاناً وصلوا مؤخراً إلى المدينة إبان عملية التحضر وهم يتأقلمون تدريجياً مع نمط جديد من الحياة .

تقدم المناطق الواقعة في الشمال الشرقي والشرق مثالين عن التحضر الطوعي وهما يتناقضان تناقضاً صارخاً مع الأحياء التي لا تحظى بتعاطف مماثل . فمنطقة هيليوبوليس أوغلت في الصحراء عندما استكملت المخطط المقترح لها في بداية القرن والذي تقدم به البارون أمبين . وقد خضعت المناطق المخصصة أصلاً لفيلات منفردة تتوسطها نصب غريبة « باذخة » من بداية القرن (مثل نسخة عن معبد أنغكور الذي بناه المتعهد) لغزو من أبنية مؤلفة من أربعة إلى خمسة طوابق . وقد أصبحت هيليوبوليس أشد ارتباطاً بالمدينة عبر توسع القاهرة من هذا الجانب وكذلك لاتصالها منذ البداية بمركز المدينة بخط المترو وبإنشاء مدينة نصر مؤخراً . وكانت هيليوبوليس ثاني مناطق البرجوازية السكنية بعد المنطقة الغربية في القاهرة يقطنها الأجانب والأقباط ومشاركة من الطبقة المتوسطة ممن أرسوا أسس طراز حياتهم منذ وقت بعيد . ومنذ ذلك الحين تحولت هيليوبوليس إلى منطقة « مسلمة » ويتواجد فيها الآن رجالات الجيش والإداريون بكثرة ، إلا أن المناطق الأنيقة الراقية بقيت في المركز قرب النيل . وامحى اليوم الفاصل القائم بين هيليوبوليس ومدينة نصر ، كما يتضح من الأبنية المرتفعة على طول الممر الشرقي .

وتقدم القاهرة القديمة باتجاه الجنوب صورة مماثلة لما تقدمه بولاق في الشمال : صورة قاهرة تاريخية في طريقها إلى الاختفاء بخطى حثيثة . فمصر أيام زمان ما تزال ماثلة في بعض الأحياء ، حيث تطالعنا آثار القرون المسيحية وبقايا الماضي في الفسطاط الذي يقف شاهداً على بداية التحول إلى الإسلام . وعلى طول الأتوستراد الذي يحاذي قناة جر المياه القديمة من القلعة وحتى النيل توافد السكان بسرعة كبيرة على المنطقة الواقعة ما بين القلعة والقاهرة القديمة ، حيث تزدحم الأبنية الرديئة الصنع التي تضاعف عددها مراراً بين أكثر أمثلة منازل الطبقة العاملة (الحديثة) بؤساً والتي يمكن إيجادها في القاهرة ، إذ يلتصق بعضها ببعض بازدحام منكر وتؤول للخراب بسرعة شديدة .. إنها أسوأ ما أخذ عن الغرب في مجال تخطيط المدن .

ظلت القاهرة القديمة ردحاً طويلاً من الزمن الحد الحيوي للخليط المتنوع من كتلة

القاهرة . أما اليوم فتندفع المدينة بكل نشاط وحمية باتجاه الجنوب على طول النيل على شكل وادٍ ضيق . وتعاود القطاعات الريفية بقراها وصياعها الظهور بعيداً عن القاهرة وعلى مبعدة من النيل . ولم تعد منطقة المعادي تلك المنطقة الهادئة السكنية التي كانت ، حيث تغيب الفيلات الفخمة فيها وسط الحدائق والأشجار ، فقد تحولت إلى مدينة في طريقها إلى توسع شامل . أما في المناطق التي تليها فما يزال النسيج الحضري رقيقاً واهياً على طول الطريق ولكن سرعان ما سيرى المرء خيالات الدخان ترتسم على الأفق منبعثة من المداخن الطويلة لمصانع الفولاذ ومصانع حلوان التي تنتشر على مقربة منها مساكن الطبقة العاملة مزروعة في صحراء جرداء وريف منعزل بعيد عن النيل . ومن السهولة بمكان أن ننسى أن حلوان كانت الخيار الثاني الذي انتقاه الخديوي توفيق لسكناه وأن غنى حلوان بالينابيع الحارة جعل منها بلدة متجع صحي هادئة في العقود الأولى من هذا القرن .

الخاتمة

تبين الصبغة الفجائية للتغير الذي عرفته القاهرة خلال القرن الماضي أسباب عدم استكمال المدينة العصرية كما هي اليوم . فالتوسع المحتوم للمدينة مثله في ذلك مثل الجلاميد التي يخلفها النهر الجليدي ، يمضي قدماً ويترك شطايا متفرقة منها الباهر ومنها الكابي التعس لماضيه السحيق والقريب ؛ فمن القلعة التي اختارها صلاح الدين مقراً له إلى ميدان التحرير مركز جاذبية المدينة الحديثة تتعاقب عشرة قرون من التاريخ في فوضى شاملة . فحس إد نستعرضها لا نرى النصب التي هي آثار رائعة مس آلاف السنين وشواهد على حركة تطور أكثر حداثة وحسب ، وإنما تطالعنا أيضاً أنماط متباينة أشد التباين من أساليب الحياة تتعايش معاً جنباً إلى جنب في فوضى ممتعة غنية خليط مس الألوان والأصوات : فنرى حيوياً من المدينة القروسطية وأحياء فقيرة حضرية معاصرة تمتد على أطراف أحياء حديثة وأحياناً تحيط بها وتؤطرها .

تطرح الاندفاعة المتوثبة للقاهرة المتجهة أبداً نحو الشمال والغرب والجنوب في وحه مخططي المدينة مصاعب جمة وشائكة ، فلا حل يتبادر إلى الذهن سوى ما يقترح إعادة تصميم مصر برمتها . ولكن علينا في الحين الذي ننتظر فيه إيجاد الحلول باقتراب عام ٢٠٠٠ أن نضمن الحياة اليومية في جوانبها الأكثر مادية : السكن وحركة السير وتشغيل الخدمات العامة لهذه المدينة الاستثنائية المذهلة التي تثير في النفس الاضطراب والانبهار في آنٍ واحد بتناقضاتها . كما يتوجب عدم تأجيل إيجاد حلول لهده المشاكل لأمد طويل ، وإلا فإن القاهرة التي لعبت منذ وقت طويل دور صمام الأمان للتوسع الديمغرافي في مصر ستنقلب إلى فتيل تفجير مصر في العد .

ملاحظات

١ — Gobıneau, Trois ans en Asıe (Paris 1983) vol2, p.41

٢ — J Berque, L'Egypte, Imperialisme et Révolution (Paris, 1967), p 85

٣ — I. Fahrı, L'Egypte que J'aime (Paris 1972), p.131.

٤ — P,Marthelot, «Le Caıre, nouvelle métropole» ın Annales Islamologıques VIII, 1969, p.189

٥ — Expertly Studıed by J. Berque and M. Shakaa «La Gamaliyya depuis un siècle ın colloque ınternational sur l'histoıre du Caire (R.D.A 1972) especıally pp 75-6, 78-9,80-2.

٦ — J. Berque, Egypt Imperialism and Revolutıon (London 1972) p604.

٧ — يعود التعبير لسيمون وجان لاكوتور في :

Egypte en mouvement (Paris 1956)

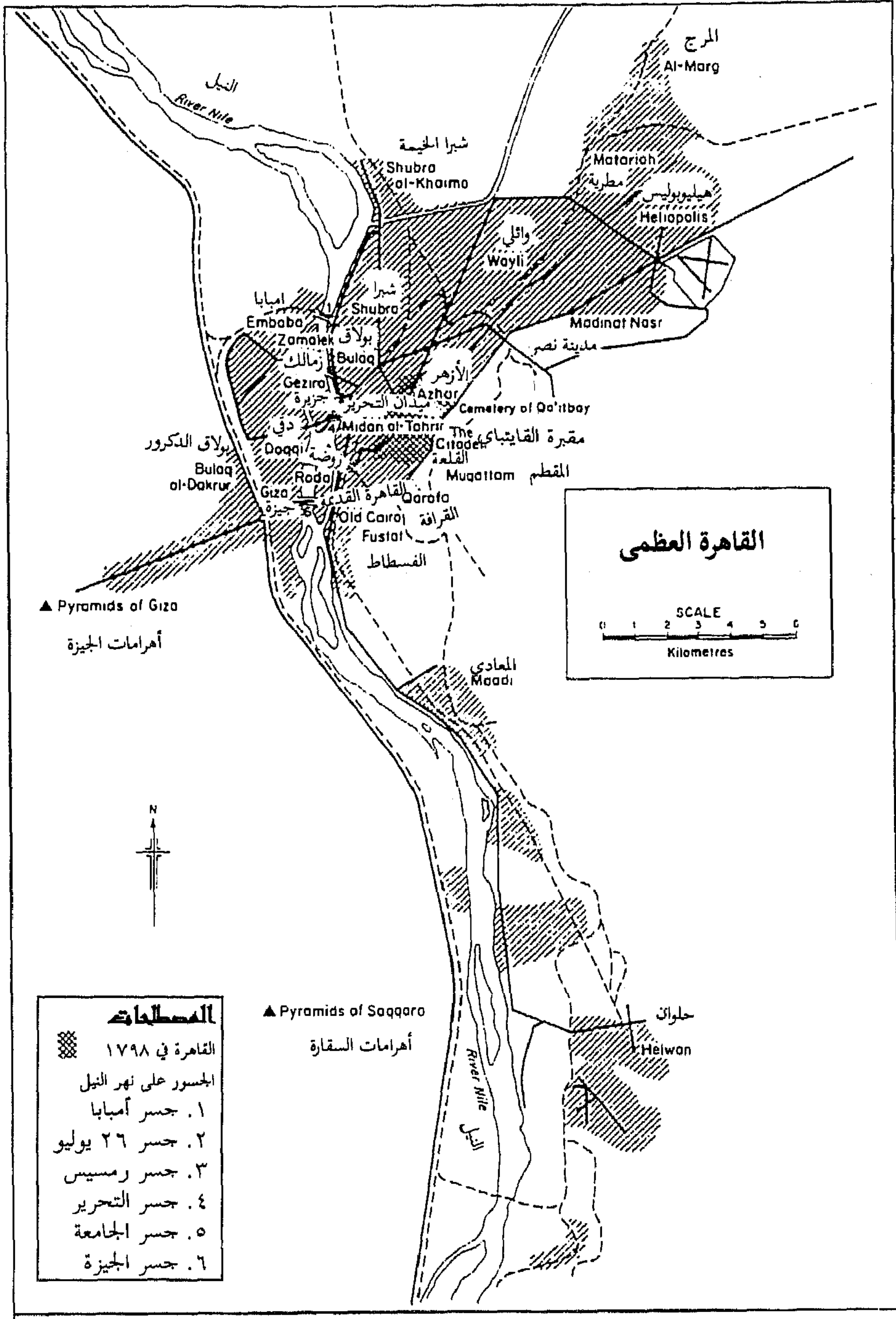
٨ — انظر مثال ٠

D. Panzacın L'Egypte d'Aujourd'huı: Permanence et Changements 1805-1976 (Parıs, 1977)

٩ — Followıng J. Abu-Lughod, Caıro (Prınceton, 1971)

وسوف نستخدم فيما يلي التصنيف والأرقام اللذين قدمتهما مصلحة الإحصاء في إدارة القاهرة مما يستتبع بعض التعديلات في النسب المئوية .

١٠ — تتضمن الشبكة المدروسة من قبل الشركة المساعدة في المرحلة الأولى خطاً شمالياً — جنوبياً من المرج إلى حلوان بطول اثنين وأربعين كيلومتراً ونصف ويتقاطع فيما بعد مع خطين آخرين .



القاهرة العظمى
SCALE
0 1 2 3 4 5 6
Kilometres
المصطلحات
القاهرة في ١٧٩٨
الجسور على نهر النيل
١. جسر أمبابا
٢. جسر ٢٦ يوليو
٣. جسر رمسيس
٤. جسر التحرير
٥. جسر الجامعة
٦. جسر الجيزة
النيل
River Nile
المرج
Al-Marg
شبرا الخيمة
Shubra al-Khaima
Matariah
مطرية
هيليوبوليس
Heliopolis
وائلي
Wayli
شبرا
Shubra
امبابا
Embaba
Zamalek
بولاق
زمالك
Bulaq
الأزهر
Azhar
Gezira
جزيرة
ميدان التحرير
Midan al-Tahrir
Madinat Nasr
مدينة نصر
Cemetery of Qa'itbay
مقبرة القايتباي
The Citadel
القلعة
دقي
Doqqi
روضة
Roda
بولاق الدكرور
Bulaq al-Dakrur
Giza
جيزة
القاهرة القديمة
Old Cairo
Qarafa
القرافة
Muqattam
المقطم
Fustat
الفسطاط
Pyramids of Giza
أهرامات الجيزة
المعادي
Maadi
N
Pyramids of Saqqara
أهرامات السقارة
حلوان
Helwan
River Nile
النيل

BIBLIOGRAPHY

Abu-Lughod (Janet), Cairo, Princeton, 1971.
Askar (Gamal), A Statement on tbe population of Egypt, Cairo, 1976
Berque (Jacques), L'Egypte, Impérialisme et révolution, Paris, 1967
Berque (Jacques), et Shakaa (Mustafa), La Gamâliya depuis un siècle, in Colloque international sur l'histoire de Caire, RDA, 1972
Clerget (Marcel), Le Caire, Cairo, 1934, 2 vols
Farhi (Ibrahim) et al., L'Egypte que j'aime, Paris, 1972.
Hassan (Shafick S.), Characteristics of Migrant Families, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no.4, Cairo, 1973
Hassan (Shafick S.) and Dayem (Mohamed A), Characteristics of Recent Migrants, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no 4, Cairo, 1973
Jomier (Jacques),al-Käbira, la ville Moderne, Encyclopedia of Islam, 2nd edn., vol IV
Lacouture (Simonne), Egypte, Paris, 1963
Lacouture (Simonne and Jean), L'Egypte en Mouvement, Paris, 1956
Lane (E.W) The Manners and Customs of Modern Egyptians, London, 1954.
Mabro (Robert), The Egyptian Economy 1952-1972, Oxford, 1974.
Marthelot (Pierre), Le Caire, nouvelle métropole in Annales Islamologiques, viii, 1969
Marthelot (Pierre), Recherche d'identité et mutation urbaine· l'exemple du Caire, in R.O.M M xviii, 1974.
Nassef (Abdel Fatah), Internal Migration and Urbanization in Egypt, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 4, Cairo, 1973
Nassef (A.) and Askalany (Ragaa), Demographic Cbaracteristics of Labour Force in Greater Cairo, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no.3, 1972
Owen (Roger), «The Cairo Building Industry», in Colloque international sur l'histoire du Caire, RDA, 1972.
Raymond (André), Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe siècle, Damascus, 1974, 2vols.
Raymond (André), «Problème urbains et urbanisme au Caire», in Colloque international sur l'histoire du Caire, RDA, 1972.
Rhone (Arthur), L'Egypte à petites journées, Paris, 1919
Rogers (Mishael), al-kabira, Encyclopedia of Islam, 2nd edn , vol IV
Wiet (Gaston), Cairo, City of Art and Commerce, Oklahoma Press, 1964

فهرس الجزء الثاني

هــذا الكتــاب

يقع في أربعة أجزاء تشتمل على سبعة وعشرين بحثاً ومقدمة ومدخلاً، تغطي تاريخ الشرق الأوسط منذ بداية القرن التاسع عشر حتى التسعينيات من القرن العشرين.

— كتب هذه البحوث أكثر أساتذة تاريخ الشرق الأوسط شهرة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وإيران وجامعات بلدان أخرى.

— يشمل مصطلح الشرق الأوسط كما اقترحه ألبرت حوراني، لأسباب دراسية في مقدمة الكتاب: المشرق العربي بما فيه مصر بالإضافة إلى تركيا وإيران.

— اختار بحوث الكتاب مؤلفوها وفقاً لقناعاتهم الشخصية ولكن بعد استعلام وتنسيق بين أساتذة تاريخ الشرق الأوسط في بلدان مختلفة.

— استهدف اختيار الموضوعات تلبية حاجة الدارسين إذ أنه النص الوحيد المتوفر من هذا النوع في هذا الموضوع وهو بالإضافة إلى ذلك عظيم الفائدة لكل الذين لهم اهتمامات عامة بالشرق الأوسط.

